مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية

# غذاؤنا فلاحتنا سيادتنا

## تحليل للسياسات التونسية على ضوء مفهوم السيادة الغذائية

جوان 2019

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية

# غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا

## تحليل للسياسات الفلاحية التونسية
## على ضوء مفهوم السيادة الغذائية

**تأليف: وسيم العبيدي وليلى الرّياحي**

بمشاركة: صبرا شرايفة وندى الطريقي ووفاء خرفية وفيروز اليوسفي

ترجمة: فريد الرحالي

التدقيق اللغوي: غسان بن خليفة

تصميم الرسوم البيانية: ليلى الرّياحي

صور: ندى الطريقي وليلى الرّياحي ووفاء خرفية وصبرا شرايفة

بدعم من:

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

**جوان 2019**

# إهداء

إلى روح الفقيدين محمد عبد المولى ونادر شكيوة، مناضلين بيئيين ضد منظومات النهب والاستنزاف ومن أجل الحق في الحياة...

إلى مزارعات العالم ومزارعيه...

# شكر

لم يكن لهذه الدراسة التي نحن بصددها أن تنجز لولا دعم مجموعة من الأصدقاء ومساهمتهم في تذليل عديد الصعوبات التي أتاحت لأعضاء مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية هوامش إضافية في مزيد تمثل واقع القطاع الفلاحي في تونس ومن ثمة تقدمها في إنجاز هذه الدراسة البحثية.

يهم مجموعة العمل من اجل السيادة الغذائية أن تتقدم بشكرها الى الأصدقاء الآتي ذكرهم:

منصف العرفاوي - عبد الله العماري - جهاد بنجدو - مراد بنجدو- احمد غابري - غسان محفوظي - محمد امين غابري- معاذ القمودي - رياض بكاري - امال ضفولي - خليل عكاشي - برني النصري - مسعود الصغير - بلقاسم الصغير - مبروك بن عمار - الطاهر طاهري - عبد المجيد بلحاج - سمير شوك - جاسر عمامي - احمد عبد الدايم - غسان الشايب - جمال الدين خلف الله - فاضل شاوش - عمّ عثمان.

كما لا نفوت أيضا تقديم شكرنا وامتناننا الى مجمل الإدارات والهياكل التي يسرت عملنا وهي كالآتي:

المرصد التونسي للاقتصاد - منظمة الحرب ضد العوز - جمعية نحو فلاحة سيادية - المعهد الوطني للبحوث الفلاحية – إدارة الإرشاد والتوجيه الفلاحي بنفزة - إدارة الإرشاد والتوجيه الفلاحي بمنزل بوزلفة - جمعية النخلة بدوز - جمعية حماية واحات جمنة - جمعية نساء 17 - جمعية الفلاحين التونسيين للتوجيه والتنمية- مجمع التنمية الفلاحية بالخروبة-منزل بوزيان- مجمع التنمية الفلاحية بلزالة-دوز- الوحدة التعاضدية للانتاج الفلاحي «المبروكة»- الوحدة التعاضدية للانتاج الفلاحي «النجاح»- الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية ببني خلاد - كتاما باجة- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بباجة- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقبلي- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسيدي بوزيد- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل- منظمة راج تونس.

# الفهرس


تقديم* (حمزة حموشان) ..... 9

السيادة الغذائية في تونس: تقديم مشروع البحث ..... 11

إطار البحث ..... 13

محاور البحث ..... 15

في خدعة المفاهيم، ما بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية: أين تتموق الشعوب؟ ..... 21

لماذا مشروع السيادة الغذائية في السياق التونسي الحالي ؟ ..... 29

الباب الأول: استغلال الموارد المائية في افق التغير المناخي ..... 33

حقيقة المعادلة المستحيلة: مياه الشمال وربحيّة قطاع القوارص* ..... 35

التغيرات المناخية في تونس، بين المقاربات المؤسساتية وواقع الفلاحين* ..... 49

الباب الثاني: حصيلة الاستغلال الخاص للأراضي الفلاحية الدولية ..... 57

الاستثمارات الأجنبية العقيمة، مثال ضيعة الاعتزاز 2 ..... 59

تحفيز الصادرات على حساب استيفاء الاحتياجات، مثال ضيعة الاعتزاز 3 ..... 65

الباب الثالث: التخصص وأنماط الإنتاج وأسطورة التصدير ..... 75

المناطق السقوية وزحف الفلاحة الأحادية الربحية* ..... 77

قطاع التمور في تونس: بين النجاعة الاقتصادية والكلفة البئية ..... 91

غراسات الزياتين في تونس: العنوان الأبرز لسياسات الاستعمار الزراعي ..... 111

قطاع الزياتين في تونس ما بعد الاستعمار ..... 119

الباب الرابع: في الهياكل الفلاحية ومسألة تنظم الفلاحين ..... 131

الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، أنموذج حي لمسارات تصفية الفلاحة التونسية ..... 133

التعاضد دعامة أساسية في بناء مشروع السيادة الغذائية ..... 143

تعاضدية «المبروكة»: مطلب مواطني لتجديد مشروع التعاضديات ..... 153

الخاتمة* ..... 159

المنهجية العامّة للعمل: سبُل التطرق إلى مفهوم السيادة الغذائية في سياقٍ تونِسيّ ..... 169

تعليق ختامي* ..... 185

المراجع ..... 187


* مترجم من الفرنسية

# التقديم

لفتت الأزمة الغذائية العالمية لسنتيْ 2007 ـ 2008 الانتباه إلى مسألة «السيادة الغذائية» وطابعها الملحّ. وقد سلّطت هذه الأزمة الضوء على المشاغل الحادّة التي تعترض صغار الفلاّحين.

أكّدت المجاعة و «انتفاضات الخبز»، التي مسّت عددًا من بلدان الجنوب كمصر والمغرب، أنّ هذه المنظومة الغذائية فاشلة ومتداعية. ذلك أنّها مُحتكَرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات التي ما فتئت تعمل على مُراكمة الربح بالتركيز على الزراعات الأُحادية الموجَّهة للتصدير (تـــونس مثـــالاً). وذلك من خلال الاستيلاء على الأراضي وانتاج المحروقات النباتية وانتهاج المضارَبة في ميدان المنتوجات الغذائية ذات الصبغة الأساسية. يؤدّي نمط الزراعة التجاريّة إلى انتشار النهج الاستخراجي – المنجمي، ممّا يعزّز منوال النهب السافر لموارد الأرض.

لكن تكَبُّد عواقب هذه الهجمة الضارية للرأسمالية من خلال تراكم غير محدود ونهب للثروات الطبيعية يخص بالمقام الأول المناطق الهامشية بالعالم، ومنها بلدان المنطقة المغاربية وشمال إفريقيا. ففي هذه المناطق، يُجرَّد الفلاحون من أراضيهم التي تُوجَّه نحو استعمالات «أكثر مردودية» لينتهي بهم المطاف مباشرة إلى الحاجة والفقر المُدقِع. وهناك يتحوّل بسرعة غلاء أسعار المواد الغذائية الأساسية إلى مجاعة. هذا دون أن ننسى معضلة الإنحباس الحراري وما يُخلّفه من عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة بسبب الجفاف والتصحّر وشحّة الموارد المائية في منطقتنا. كما يوثّق هذا الكتاب، فإنّ السيادة الغذائية ليست فقط مفهومًا مقوّضًا للسائد. بل هي كذلك مشروعٌ جذريٌّ لتغييـرٍ اجتماعي واقتصادي عميق أُفُقُه السيادة الشعبية للمنتجين والمنتِجات الحقيقيّيـن لغذائنا.

وبصفةٍ عامّة، يرتبط هذا المشروع عضويًا بحقّ الشعوب في تقرير مصيرها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. ومن هذا المنظور، وجَب أن يأخذ كلّ نقاش لـ «السيادة الغذائية» في المغرب الكبير بعين الاعتبار مسألة البُنى العامّة للسلطة واستدامة الموارد الطبيعية. دون أن ننسى عمليات الإنتزاع التي طالت المزارعين زمن الإستعمار المباشر، وما يتلوها حاضرًا من فرض إصلاحات وبرامج تعديل هيكلي ذات مضامين نيوليبراليّة ونيوكولونياليّة.

تبقى الرهانات حول الحق في الغذاء والنفاذ العادل إلى الأرض في شمال إفريقيا من صميم المطالب الاجتماعية والاقتصادية لشعوب المنطقة، وقد رأينا ذلك مرة أخرى في شعارات الانتفاضات العربية: «خبز، حرّية، عدالة اجتماعية». ورغم أنّ معظم الانتباه قد اتجّه نحو الانتفاضات بالمناطق الحضرية في تونس ومصر والمغرب وبلدان أخرى، إلاّ أنّ هذه الانتفاضات كانت، ومازالت، متواجدة في المناطق الريفية كذلك. وليس من باب الصدفة أن انطلاق انتفاضة 2010 ــ 2011 التونسية من جهة فلاحية مُفقَّـرة (سيدي بوزيد)، ازدهر فيها رأس مال مُضارب وزراعة تجارية. كما لم يكن تفصيلاً ثانويًا أنّ الحدث - الشرارة لاندلاع الانتفاضات العربية، كان إحراق بائع الغلال المتجوّل محمّد البوعزيزي

لنفسه.

هذا الكتاب الثريّ هو إذن محاولة من **مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية في تونس** لتقويم هذا التشوّه وللفت النظر إلى مشاغل ونضالات صغار الفلاحين في تونس. وهو جزءٌ من مشروع أوسع على نطاق شمال افريقيا، يهدف إلى تجاوز الحدود الضيّقة للدراسات الأكاديمية المجرَّدة، التي ضلّت حبيسة البرج العاجي للمثقّفين، والمنقطعة تمامًا عن واقع «مُعَذَّبِي الأرض». بضمّه الإنتاج الفكري إلى النضال الميداني، يحاول هذا المشروع الابتعاد قدر الإمكان عن التقليد العقيم المذكور أعلاه من خلال انفتاحه على التجارب الملموسة لصغار المزارعين/ات وصغار الصيادين/ات والعمَلة/ـلات الفلاحيين. وذلك عبر تعزيز المبادرات المُوجَّهة نحو الفعل من أجل تحقيق تحوّل اجتماعي جذري.

وعلى أساس ما تقدّم، فإنّ هذا الإصدار لا يقدّم فحسب نقدًا، وبشكل ما مقاومة، للهجمة الضارية للرأسمالية المعاصرة ذات الطابع الليبرالي الجديد. بل هو يأخذ كذلك على عاتقه بلورة مقترحات جديدة ورؤى حديثة بهدف مساءلة نمط التفكير المسيطر حول القضايا المتّصلة بالمنظومة الغذائية. ومن المهمّ كذلك في هذا الصدد أن نقترح تجديد النقاش حول المفاهيم المُتداولة بغاية القطع مع هيمنة الخطاب السّائد حول مسألة «الأمن الغذائي» في منطقتنا. واستنادًا لهذا الاتّجاه تتبنّى هذه الدراسة مفهوم ومشروع «السيادة الغذائية»، الذي تعتمده كموشور وشبكة تحليل ترنو من خلالها إلى تفسير الواقع وتغييره لصالح المُهمَّشين والمُهمّشات.

من نافلة القول أنّ هذه الدراسة ليست سوى مساهمة أولى في النقاشات حول الفلاحة السيادية في تونس وشمال افريقيا. ونرجو أن تكون مفيدة في دعم المجهودات القائمة لكبح زمام الفلاحة المنجميّة والاستخراجية، وفي كشف الطريق نحو بناء البدائل العادلة والمستديمة. وبهذا المعنى يُعَدّ هذا العمل مساهمة محمودة، طال انتظارها، حول الموضوع.

ختامًا، نتوجه بالشكر لكلّ من إهتمّ/ـت بشغف بهذا المشروع، ولكلّ من ساهم/ـت من قريب أو بعيد في انجازه.

*د. حمزة حموشان*
*باحث ومناضل جزائري*
*منسّق مشروع السيادة الغذائية في شمال افريقيا*

# السيادة الغذائية في تونس
# تقديم مشروع البحث

# إطار البحث

تُعدُّ هذه الورقة الأولى محاولةً أوّلية لتقديم مشروع عمل بحثي بخصوص واقع ورهانات الفلاحة التونسية. زاوج مشروع هذا العمل بين ثنائية البحث النظري (الإحصائيات، الدراسات، البيانات...) والاستقصاء الميداني عبر الزيارات الميدانية واللقاءات المباشرة. وذلك لمزيد التعرّف على خصوصيات واقع الفلاحة التونسية واشكالياتها الكبرى من وجهة نظر مختلف الفاعلين والمتدخلين فيها والممارسين لها.

انّ مهمّة التطرق لواقع الفلاحة التونسية والإمعان في دراسة اشكالياتها وخصوصياتها ليست بالمهمة الهينة. وذلك أخذا بعين الاعتبار لتعقيد مسارات تطورها التاريخية وخصوصيات اشكالياتها الهيكلية، فضلا عن اتساع مجالات إنتاجها وممارستها. وانطلاقا من هذه الحقيقة، فقد فضّلت مجموعة العمل البحثي صلب هذا المشروع إتباع منهجية اختيارية في تناول واقع وإشكاليات الفلاحة التونسية عبر التركيز على ثلاث ثنائيات تتراوح بين المنتوج الفلاحي الرئيسي والإشكاليات الأساسية المرتبطة به في مجال جغرافي بعينه. تتلخص هذه الثنائيات الثلاث فيما يلي، علمًا وأنّنا سنفصّل فيها لاحقًا خلال هذه الورقة:

- إنتاج **زيت الزيتون** وإشكالية **حق النفاذ إلى الأرض** / ميدان الاشتغال عليها ولاية **سيدي بوزيد**.
- إنتاج **القوارص** وإشكالية **الترويج والتوزيع** / ميدان الاشتغال عليها ولاية **نابل** (الوطن القبلي).
- إنتاج **التمور** وإشكالية **العجز في الموارد المائية** / ميدان الاشتغال عليها ولاية **قبلّي**.

من خلال تحديدنا محاور العمل الثلاثة أعلاه، نكون قد استعرضنا في نفس الوقت ملخّصا لأهمّ القطاعات المنتجة في الفلاحة التونسية. وهو ما سيساهم في مزيد تمثل وإدراك خصوصياتها واشكالياتها الهيكلية دون أن نغضّ الطرف عن باقي المنتوجات الفلاحية، لما لها كذلك من أهمّية، والتي قد تكون محاور اشتغال وبحث في المستقبل.

من جهة أخرى، ومن خلال اشتغالنا على محاور العمل المقدمة سلفا، لن نكتفي فقط بإنجاز حالة تشخيص عامة لواقع هذه القطاعات. بل إننا نولي الأهمية أيضا إلى استبيان واقع السياسات الفلاحية المعتمدة في تونس من خلال هذه القطاعات الإنتاجية لننتهي أخيرا إلى إمكانيات تحليل آفاق تطورها ماضيا وحاضرا واستكشاف أفق تطورها المستقبلية. إنّنا بتحليل السياسات العامة المعتمدة في القطاع الفلاحي نكون قد حلّلنا في ذات الوقت المميزات الكبرى وخصوصيات هذا القطاع، إضافة إلى إمكانيات تحديد نقاط قوته ونقاط ضعفه. وهو ما من شأنه أن يمثل خطوة أولى على مسار إعادة التفكير في آفاق إصلاح زراعي في تونس.

إنّ اهتمامنا بتحليل السياسات العامة في القطاع الفلاحي وانعكاساتها على تغيير أنماط إنتاج الغذاء إنما هو وليد حقيقة استكشافية ميدانية مفادها أنّ المزارع المشتغل في أرضه لم يعد في حقيقة الأمر ذلك الفاعل المركزي والمتحكم

الرئيسي في عملية الانتاج الفلاحي. بل لنقل انه لم يصبح سوى أداة تنفيذ إنتاجية لفائدة مقاربات فلاحية ندر أن يكون هذا المزارع مركزها أو أن تكون استراتيجياتها موجهة لخدمته وتنمية موارده.

في الواقع، إنّ نقاش مسارات الإنتاج الفلاحي في سياق عالمي جعل من العولمة الاقتصادية ركيزة أساسية له إنما هو في حقيقة الأمر دعوة لنا إلى إعادة التفكير في منطلقاتنا البحثية. إذ أنّه لم يعد بالإمكان اختزال المسالة الزراعية بشكل عام في وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية الكلاسيكية. بل يتوجب علينا التعاطي معها من خلال وظيفتها السياسية أيضا، ونعني بذلك أبعادها السيادية والإنسانية والمجتمعية. ببساطة، لم تعد الوظيفة الفلاحية تلك الوظيفة الإنتاجية الرامية بشكل رئيسي لتلبية الاحتياجات الغذائية، وإنما تجاوزتها لتستحيل أداةً للهيمنة وبسط النفوذ وآلية مركزية من آليات تفكيك سيادة الشعوب وتفقير المزارعين وتجويع الإنسان عموما. فمسارات إنتاج الغذاء أضحت في النهاية جزءًا مُكمّلا لمشاريع الاستعمار الجديد ومسارا إضافيا من مسارات إخضاع الشعوب والتحكم فيها.

تدعونا مسارات تشويه غاية عملية الإنتاج الفلاحي، عبر تحويلها من توفير الحاجيات الغذائية وإطعام الإنسان بشكل لائق إلى مجرد آلية من آليات الهيمنة والإخضاع، إلى ضرورة الانتباه والعمل على تحليل ميكانيزمات تعاطي المنظومة الرأسمالية العالمية مع مسألة الفلاحة وتفكيك مسارات توظيفها واحتكارها لهذه الأخيرة. ففي الوقت الذي بلغت فيه الفلاحة التونسية أعلى درجات أزمتها وارتفعت أصوات منادية بضرورة إعادة التفكير في الاستراتيجيات المؤطّرة لها، يأتي الرد الحكومي بمقترح توقيع اتفاقية التبادل الحرّ الشامل والمُعمّق مع الإتحاد الأوروبي المعروفة اختصارًا بـ»الأليكا». وتمثل الفلاحة أحد أهمّ القطاعات موضوع التفاوض بهذه الاتفاقية، الى جانب قطاعات أخرى ذات صلة كالخدمات ومسألة الملكية الفكرية. وذلك في أفق العمل على فتح السوق التونسية وإلغاء الحواجز الديوانية أمام تدفق مختلف السلع والخدمات، بما في ذلك المنتوجات الفلاحية القادمة من بلدان الاتحاد الأوروبي.

في الحقيقة، إنّ تحقُّق هذا السيناريو، المصادقة على «الأليكا»، هو من الخطورة بمكان ويستدعي كلّ الحذر في التعاطي معه. وإذا كنا قد سلَّمنا سابقا بجملة الإشكاليات الهيكلية التي تعانيها الفلاحة التونسية، فضلا عن تعمّق حالة التبعية الغذائية، فكيف يمكن أن نسلّم بفرضية أن تؤدّي هذه الاتفاقية إلى إنعاش القطاع الفلاحي واستنهاضه؟

انّ تحليل السياقات الراهنة لواقع الفلاحة التونسية واستقراء نسق استفحال أزمتها يحيلنا بالضرورة إلى مهمات التصدي لمختلف المشاريع الرامية الى تدمير هذا القطاع الاستراتيجي، وعلى رأسها اتفاقية «الأليكا». ومن ثمة لا يجب الاكتفاء بمهمة التصدّي، بل تجاوزها نحو إعادة التفكير في هيكلة بديلة للمشروع الفلاحي في تونس، في أفق تنميته وتوجيهه نحو خدمة الصالح المحلي إستهلاكًا وإنتاجا، بما من شأنه أن يحدث قطيعة مع حالة التبعية الغذائيّة.

انّ ملامح المشروع الفلاحي البديل في تونس لا يمكن سوى أن تتلخّص في مشروع عامّ، تكون السيادة الغذائية جوهر فلسفته وبوصلته العامّة. ومن ثمّة التأسيس لمرتكزات منظومة فلاحية سيادية تقطع مع مقولات الأمن الغذائي وتتحرّر من أجندات التبعية الغذائية، وتمكّن صغار ومتوسّطي الفلاحين من أدوارهم الحقيقية كمنتجين رئيسيين للغذاء، بما يجعل من هذا الأخير حقًّا مشروعًا للإنسانية لا وسيلة إخضاع وهيمنة.

من داخل تفاصيل السياق التونسي وما فيه من خصوصيات تتضح أهمية العمل على نشر وتبسيط مشروع السيادة الغذائية كمشروع مجتمعي وإنساني لدى جمهور المتدخّلين من منتجين للغذاء ومستهلكين له. وذلك لما يمثّلونه من إمكانيات إقتصادية واجتماعية وثقافية قادرة على إحداث قطيعة مع منظومات الانتاج والاستهلاك الحالية، ومن ثمّة التأسيس لملامح مشروع بديل ينتصر للإنسان ويضمن له حقًّا غير مشروط في الغذاء وحقًّا مماثلاً في الحياة بشكل أعمّ.

# محاور البحث

انّ مهمّة العمل على تفكيك واقع الفلاحة التونسية وإبراز إشكالياتها ليست بالمهمة الهينة. وذلك بالنظر لتشابك وتعقيد مختلف المنظومات الإنتاجية وتعدّد مستوياتها، بما يستلزم مجهودات إضافية لاستيعابها وتمثّل تشابك ما هو سياسي بما هو هيكلي ومناخي وثقافي. الأمر الذي يستدعي توجيه البحث نحو دراسة قطاعات انتاجية بعينها، من شأنها أن تمثل قاعدة أولى لتعميم البحث والفهم صلب القطاع الفلاحي ككُلّ.

من هنا ارتأت مجموعة البحث تركيز اهتمامها على مجالات جغرافية محدّدة يمثّل كلٌّ منها قطاعًا إنتاجيًا مختلفًا، وتتضمّن مجتمعة أبرز الإشكاليات التي يعنيها القطاع الفلاحي في تونس اليوم.

المجالات الجغرافية موضوع البحث هي ولايات سيدي بوزيد وباجة وقبلّي والوطن القبلي. أمّا فيما يخصّ القطاعات الإنتاجية فكانت قطاعات القوارص وزيت الزيتون والتمور. بينما تتراوح الإشكاليات الكبرى بين أزمة الموارد المائية في أفق التغيّر المناخي، الحق في النفاذ إلى الأرض وحصيلة استغلال الأراضي الدولية، التخصص وأنماط الانتاج وأسطورة التصدير، الهياكل الفلاحية وتنظم الفلاحين.

## 1. أزمة الموارد المائية في أفق التغيّر المناخي

يُعتبر الماء الركيزة الأساسية لأيّ نشاط إنتاجي فلاحي والضامن الرئيسي لاستدامته. لذلك تمثّل مهمة توفيره ورصد استراتيجيات الحفاظ عليه وتوجيه استغلاله المحكم أولى أولويات الفاعلين في المجال الفلاحي.

انّ ما تعيشه تونس اليوم من أزمة حادّة في نقص الاحتياطات الاستراتيجية من المياه يجعلها تتصدر قائمة البلدان المُهدَّدة بخطر الفقر المائي[1] . إذ تبيّن الإحصائيات أنّ معدّل الموارد المائية، مقارنة بعدد السكان، يبلغ في تونس 460 متر مكعب للشخص الواحد، في حين يُقدَّر المعدل العالمي بـ 1000 متر مكعب للشخص الواحد[2].

ولنا أن نتبيّن بشكل أوضح خطورة الوضع المائي في تونس إذا أدركنا أنّ القطاع الفلاحي لوحده يستأثر بـ 80% من

1 L'eau à l'horizon de 2050, l'institut tunisien des études stratégiques, juin 2011
Ben Boubaker H. , Benzarti Z. et Henia L. ; Les ressources en eau de la Tunisie : contraintes du climat et pression anthropique ; Eau et Environnement ; Tunisie et Milieux méditerranéens ; Paul Arnould et Micheline Hotyat (dir.) ; ENS Editions, 2003.
Chahed J., Hamdane A. et Besbes M. ; Une vision intégrale du bilan hydrique de la Tunisie : Eau bleue, Eau verte, Eau virtuelle ; 6th International Conference of the European Water Resources Association : Sharing a Common Vision for our Water Resources ; Palais de l'Europe ; France ; 2005.

2 الفقر المائي يهدد تونس بالعطش ويدخلها مرحلة تحلية مياه البحر- موقع الخليج اونلاين , الاثنين 8 جانفي 2018

جملة الموارد المائية. ولنا كذلك أن نتصوّر أفق تطوّر الفلاحة التونسية في ظلّ تطور واحتداد حالة الفقر المائي.

إنّ تشخيص وضعية الفقر المائي في تونس يستوجب من جهة مراجعة مجمل السياسات المائية المعتمَدة للحد من تطور حالة العجز المائي. ومن جهة أخرى، إعادة التفكير في استراتيجية المواصلة في أنماط الإنتاج الفلاحي المستنزِفة للموارد المائية.

قد يبدو من البديهي أن ينتهج القائمون على القطاع الفلاحي والفاعلون فيه استراتيجيات إنتاج فلاحي تتوافق وخصوصيات الإمكانيات المائية المتوفرة، أخذا بعين الاعتبار لأولويّة توفير الأغذية الرئيسية على المستوى المحلي وضمانا لاستدامة موارد المياه مستقبلا، لكنّ ما يحصل على أرض الواقع في تونس مخالف تماما لهذه القاعدة. إذ تنتهج السلطات العمومية سياسات التشجيع على الاستثمار في أنماط الإنتاج الفلاحي المستنزِفة للثروات المائية والمُوَجَّهَة أساسا نحو التصدير وليس لغاية استيفاء حاجيات الاستهلاك المحلي. و من بين أبرز الأمثلة على هذه الانتاجات الفلاحية المستنزفة للمياه نجد :

- **إنتاج التمور (دقلة النور)** : الذي سيشكل أحد عناصر دراستنا نظر لحاجة هذا النمط الإنتاجي لكميات كبيرة من المياه، إضافة لكونه أصبح من مرتكزات سياسة تصدير المنتجات الفلاحية في تونس لعائداته المالية الهامة. سيكون ميدان دراسة هذا النمط الإنتاجي (دقلة النور) ولاية قبلي. وذلك بالنظر لاستئثارها بالنصيب الأكبر لجهة نسبة إنتاج التمور، فضلا عن بروز أولى تمظهرات العجز المائي من خلال نفوق مئات الآبار التقليدية والتوجّه نحو حفر آلاف الآبار العميقة. يضاف لذلك بروز إشكالية مُلوحة الطبقات المائية الجوفية كعنوان أبرز لدرجة خطورة وضعية الموارد المائية بهذه الجهة.

- **إنتاج القوارص**: ويُعرف هذا النمط الإنتاجي أيضا بكثرة احتياجه للموارد المائية بالرغم من تركّزه في جهة الوطن القبلي حيث تُعتبر معدّلات التساقطات المائية مهمّة نوعا ما. إلا أنّ هذه الجهة صارت تشكو بدورها من تقهقر مواردها المائية الجوفية، فتوجّهت السلطات العمومية إلى إقرار برنامج «جلب مياه الشمال» لتدعيم غراسات القوارص على حساب أنماط إنتاجية أخرى. بقي أن نتناول بالنقد التوجه العام بتخصيص كميات هائلة من المياه نحو قطاع القوارص بتعلة إمكانياته التصديرية، في حين أنّ الواقع يثبت تقهقر حجم صادرات هذا القطاع وتراجع مستوى تنافسيّتها في السوق العالمية.

- أخيرا، سنتطرق الى إشكالية أزمة المياه في تونس من خلال سياسات تدعيم **إنتاج زيت الزيتون وتصديره**، عبر التشجيع على غراسة أصناف مستورَدة (من اليونان وإيطاليا وإسبانيا) تفوق بشدّة في حاجتها للماء أصنافنا المحلية من الزياتين (البعلية أساسا) ممّا سيعمّق بالضرورة حالة العجز المائي في تونس نظرا للتوسع المتنامي لهذه الغراسات والموجهة أيضا وبشكل شبه كلّي للتصدير. تُعدّ جهات الساحل وصفاقس مراكز إنتاج زيت الزيتون التقليدية في تونس، إلّا أنّنا سنهتمّ في هذا البحث بدراسة هذا النمط الإنتاجي في جهة سيدي بوزيد. وذلك لما صارت تشهده الجهة في السنوات الأخيرة من طفرة في الإنتاج الفلاحي، إضافة لجنوح عديد المستثمرين الى غراسة أصناف الزياتين المستورَدة ممّا سيفاقم بالضرورة من تآكل الاحتياطات المائية الجوفية، المتواضعة أصلاً، بهذه الجهة. وهو ما من شأنه أن يضرّ بمستقبل الفلاحة عمومًا.

## 2. حق النفاذ إلى الأرض

إن المتتبّع لمسارات تطوّر وضعية الأراضي الصالحة للزراعة خلال العقود الأخيرة سيكتشف حتما جملة العراقيل الحائلة دون تحسين الإنتاج الفلاحي في تونس. إذ تبرز إشكالية تشتت الملكيات الفلاحية (بفعل نظام الميراث أو التفويت فيها)[3] كعائق أساسي ساهم في تردّي منظومة الإنتاج الفلاحي ودفع بالآلاف من صغار ومتوسطي الفلاحين الى هجران أراضيهم وتغيير مجال نشاطهم. إلا أنّه في المقابل تبرز عديد الإشكاليات الهيكلية الأخرى المتعلقة بسياسات التصرف في المخزون العقاري الفلاحي والتي زادت من تردّي منظومة الإنتاج الفلاحي في تونس وتقهقرها.

في الحقيقة، إنّ انخراط تونس في منظومة الإقتصاد الليبرالي خلال الثمانينيّات من القرن الماضي قد ساهم في مزيد تعقيد مسألة العقار الفلاحي وأحدث فيه جملة من التغييرات الهيكلية. لعبت مسارات اللبرلة الاقتصادية دورا أساسيا في تغيير خارطة التملك والانتفاع بالأراضي الصالحة للزراعة. إذ أصبحت قلّة قليلة تتحكّم في مصير أخصب الأراضي الفلاحية في تونس، ونعني بذلك الأراضي الدَوْلية، المعروضة للاستغلال على شاكلة الكراء (شركات الإحياء والتنمية الفلاحية ومقاسم الفنيّين...) أو عبر التخريب المُنهج للوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي قصد التحضير للتفويت فيها.يضاف إلى ذلك جمود النص القانوني وغياب إرادة سياسية تُنهي معضلة المتملّكين للأراضي الاشتراكية بأن تقرّ لهم بملكياتهم وتوفّر لهم شروط استغلالها الفلاحي المستدام.[4]

إنّنا بطرح إشكالية العقار الفلاحي في تونس إنّما نحاول أن نثير مسألة الفلاحين غير المالكين وغير المستغلّين لأراضي فلاحية (فلاحون بدون أرض) في مقابل أقلّية ضئيلة من المستثمرين تستأثر بالنصيب الأوفر منها، دون أن تخلق هذه الاستثمارات تنمية حقيقية سواءٌ محلّيا أو وطنيا.

سنحاول من خلال نقاش مسألة الأراضي الدولية تبيان حجم الفوارق الاجتماعية في توزيع الثروة العقارية، مع الإشارة إلى لا شرعية ولا قانونية السياسات العمومية في التصرف العقاري وما تنتجه من خسائر مباشرة وغير مباشرة تتكبدها الفلاحة التونسية. كما أنّها تحرم في الآن ذاته صغار ومتوسطي الفلاحين، إضافة الى جمهور المُعَطَّلين عن العمل، من إمكانيات إدماجهم في دورة الإنتاج الفلاحي وخلقهم لإمكانيات تحقيق سيادة غذائية حقيقية.

سنحاول كذلك تناول إشكالية الأراضي الدولية من زاويتَيْ شركات الإحياء والتنمية الفلاحية والوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي. وذلك من خلال عملنا الميداني المُنجَز في ولايتيْ سيدي بوزيد وباجة حيث تتمظهر أغلبية هذه الإشكاليات بشكل أكثر وضوحا عن غيرها من الجهات. وسيتمّ ذلك عبر دراسة ثلاث حالات هي كآلاتي:

- الوحدة التعاضدية للإنتاج الفلاحي « المبروكة» بمعتمدية المكناسي – ولاية سيدي بوزيد
- الاستثمار الأجنبي المباشر « الاعتزاز 2 – الجوجوبا» بمعتمدية منزل بوزيان – ولاية سيدي بوزيد
- شركة الإحياء والتنمية الفلاحية الاعتزاز3 بمعتمدية منزل بوزيان – ولاية سيدي بوزيد

3 .Lasram M. ; Evolution des structures des exploitations agricoles en Tunisie ; Medit numéro 4 ; 2001. Boughanmi H. ; Les principaux volets des politiques agricoles en Tunisie : Evolution, analyse et performances agricoles ; CIHEAM ; Dynamique des populations, disponibilités en terre et adaptation des régimes fonciers ; Comité international de coopération dans les recherches nationales en démographie ; 2006.

4 بن سعد ع.، كيف السبيل لإعادة هيكلة الاراضي الدولية خدمة لجماهير الكادحين في الريف التونسي، الحوار المتمدن، 2 نوفمبر2015.

## 3 التخصّص وأنماط الإنتاج وأسطورة التصدير

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتطرق إلى أهم العوامل المساهمة في التبعية الاقتصادية لصغار ومتوسطي الفلاحين تجاه الهياكل المتدخلة في القطاع الفلاحي والفاعلين الاقتصاديين المحتكرين لضروريات الإنتاج الفلاحي، من بذور وأسمدة وأدوية، وكذلك التمويلات والمنح والقروض. هذه التبعية الاقتصادية التي تحوّل الفلاّح إلى أداة طيّعة بحكم ارتهانه، وتُفقده سيادته على عمله وإنتاجه. وهو ما سينعكس سلبا على مستوى أرباحه من جهة وعلى حجم استهلاكه من جهة أخرى.

سنحاول أيضا من خلال نموذج إنتاج القوارص بالوطن القبلي دراسة إشكاليات مسالك توزيع وتسويق هذا المنتوج إثر تدخل الوسطاء والمحتكرين كحلقات ربط بين المنتجين والمستهلكين. إذ يغنم هؤلاء المتدخلون أرباحا مضاعفة يجنيها أساسا على حساب الفلاح المنتج، الذي يفقد هامش ربح هامّ، فيما يتكبّد المستهلك ارتفاعا في أسعار هذا المنتوج.

إن فكرة إنهاء الوساطات والمحتكرين والعمل على الربط المباشر بين المنتج والمستهلك تبدو ضرورية من أجل تدعيم القدرة الإنتاجية للفلاح وتمكينه من تحديد أسعار منتجاته وفقا لكلفة إنتاجها. وكذلك توفير مواد غذائية فلاحية بأسعار معقولة، لا تثقل كاهل المستهلك وتشجعه على استهلاك المنتوجات الفلاحية المحلّية.

سنحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على بعض خصوصيات نمط الإنتاج الفلاحي في تونس. والتي نرى بأهمية دراستها وتفكيكها ليكون تشخيص واقع الفلاحة التونسية أكثر وضوحًا. سنحاول إذن أن نستعرض بعضا من سِمات الفلاحة في تونس، وهي كالآتي:

### أ. التطور التقني وظهور الفلاحة المتخصصة

الأكيد أن الفلاحة التونسية ليست بمعزل عن مجمل الاكتشافات التقنية الجديدة، بل وصارت مرتبطة بها بفعل السياسات العمومية المشجّعة عليها ومن خلال الترويج لها من قِبل المستثمرين الخواص والأجانب، فضلاً عن وكالات التعاون الدولي. ومن المهم الإشارة الى أنّ اعتماد التقنيات الحديثة في العمل الفلاحي ليس بالضرورة نافعا لها دائمًا. إذ تشير عديد التجارب الميدانية إلى نقاط ضعف هذه التقنيات وعواقبها الكارثية على الفلاحة التونسية. من بين هذه التقنيات يمكن أن نذكّر بتقنية الريّ قطرة قطرة والتوجه المجنون نحو استعمال المزيد من المواد الكيمياوية، فضلا عن استبدال البذور المحلية الأصيلة بأخرى معدّلة جينيًا.

لعل الترويج لهذه التقنيات كان تحت تأثير خطابات تعصير الفلاحة وتحسين إنتاجيتها، إلا أن الواقع أثبت في النهاية أنها لم تكن سوى حيلة للتحكم في مصير الفلاحين. وبالتالي التحكم أيضا في إمكانيات تحسين وتنويع المنتوجات الفلاحية وفق جملة الخبرات الفلاحية المحلية.[5]

وجب أن نشير من جهة أخرى إلى التحولات الجذرية التي عرفتها الفلاحة التونسية. إذ تحوّلت من فلاحة متعدّدة الإنتاج إلى فلاحة متخصّصة. يمكن أن نحلّل بدايات هذا التحول منذ الحقبة الاستعماريّة، عندما راهن المستعمر آنذاك على الاستثمار في قطاعات فلاحية بعينها. وذلك بغية استيفاء احتياجات السوق الاستهلاكية الفرنسية، ومن ثمّة صارت هذه القطاعات من ركائز الفلاحة التونسية، كزيت الزيتون والتمور والقوارص...

5 Gestion durables des ressources en eau ; Ministère de l'Environnement et du Développement Durabl et Agence Nationale de Protection de l'Environnement ; GTZ ; OTEDD ; 2008.

إن هذا التوجه الداعم للفلاحة المتخصصة، باعتبار عائداتها التصديرية، قد ساهم أيضا في تخريب قطاعات إنتاجية أخرى بدعوى عدم ربحيتها. وذلك رغم كونها تمثل أساسيات النظام الغذائي المحلي. من ذلك عدول الكثير من الفلاحين عن الزراعات الكبرى لصالح إنتاج الزياتين، وأيضا التوقف شبه النهائي عن غراسة أصناف من التمور كانت تستهلك في الماضي بشكل رئيسي (مثلا الغرس، العماري، الكنتة والخ) لصالح دقلة النور، إضافة إلى التخلّي عن أسلوب «فلاحة الطوابق» بالواحات.

### ب. الهياكل المهنية الفلاحية: الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية نموذجا

الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية هي امتداد لتجربة تعاضديات الخدمات الفلاحية التي انطلقت في ستينيّات القرن الماضي. وهي هياكل تُعنى بتوجيه الخدمات الفلاحية لصغار ومتوسطي الفلاحين، من توفير مستلزمات الإنتاج الفلاحي وتسويق منتجاتهم إضافة إلى مهمّات تكوينهم وإرشادهم في عمليات إنتاجهم الفلاحي.

بالرغم من أهمية دور الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية في الإنتاج الفلاحي إلا إننا نلاحظ ضعف انخراط صغار ومتوسطي الفلاحين فيها. يضاف إلى ذلك إشكالات التوزّع الجغرافي لهذه الهياكل، لما يلاحظ من ضعف تركّزها في الجهات الفلاحية الأكثر أهمّية في تونس.

سنحاول من خلال هذا العنصر البحث في جملة الإشكاليات المعيقة لعمل الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، إضافة الى مكبّلات انخراط صغار ومتوسطي الفلاحين صلبها.

# في خدعة المفاهيم

## ما بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية: أين تتموقع الشعوب ؟

لعلّ من أبرز المهام المطروحة علينا اليوم مهمّة العمل على تفكيك المفاهيم المستعمَلة من قبل المنظومة الرأسمالية العالمية في الترويج لأطروحاتها الاستعمارية حول المسألة الفلاحية. فذلك شرط أساسي لمزيد تمثل ميكانيزمات التحكم في إنتاج وتجارة الغذاء حول العالم. في سياق هذا التحليل نتعرّض إلى ثنائية مفاهيمية على درجة عالية من التناقض، ينتصر فيها كلُّ مفهوم إلى تصوّر فلاحي وزراعي يمثّل تعبيرة لمشروع سياسي واقتصادي واجتماعي ومجتمعي مختلف عن الآخر ونقيض له.

تتمثّل هذه الثنائية المفاهيمية في جدلية الصراع بين مقولتيْ *الأمن الغذائي* و*السيادة الغذائية*[1]. يكتنز هذا الجدل المفاهيمي، الغامض نسبيًا للكثيرين، شروط الدفاع عن مشروع فلاحي إنساني بعيدٍ عن كلّ محاولات التوظيف والهيمنة. وهو ما سنتطرق إليه في النقطة الأولى من هذه الورقة.

تندرج عمليّات خلق المفاهيم والترويج الإعلامي لها بشكل عام في إطار سياسات التحكم الثقافي في الشعوب وإخضاعها لفائدة المنظومات العالمية الأكثر نفوذا وهيمنة. فصياغة المفهوم لم تعد تلك العمليّة الساعية إلى شرح وتوصيف فكرة معيّنة. بل تتجاوزها ليصبح المفهوم تعبيرةً عن مشروع اقتصادي وسياسي وثقافي ينتصر لفائدة مجموعات بشرية بعينها، تربطها دوائر مصلحية ضيقة واستراتيجيات عمل متوسطة أو بعيدة المدى.

باستعراضنا مفهوميْ ***الأمن الغذائي*** و***السيادة الغذائية*** ومحاولتنا استبيان دلالات كلّ منهما إنما نكون بصدد كشف وتعرية ما يمكن أن نصطلح عليه بـ «خدعة المفاهيم». لا يكمن الإشكال المرتبط بهذيْن المفهومين في مفردتيْ ***الأمن والسيادة*** - على صعوبة عملية التفريق بينهما - وإنّما يتمثّل أساسًا في خلفيّات كلٍّ منهما وآفاقه وانعكاساته كمشروع اقتصادي واجتماعي ومجتمعي وسياسي أيضا.

1 Oudet M. ; Le poids des mots : Sécurité alimentaire ou Souveraineté alimentaire, il est temps de choisir ? ; Grain ; 4 Mai 2004.

حاولنا خلال عملنا الميداني رصد تفاعلات العشرات من صغار ومتوسطي الفلاحين بشأن معنيَيْ مفهوميْ *الأمن الغذائي* و*السيادة الغذائية*. فتبيّن أنّ أكثرهم، إن لم نقل غالبيتهم الساحقة، لا يتمثلون بشكل واضح المعنى الدقيق لكُلٍ منهما. إلا أنّهم في نفس الوقت، وفي إطار محادثات جانبية تتناول وضعياتهم الاقتصادية والاجتماعية وطرح إشكالاتهم اليومية، يقدّمون بتحاليلهم توصيفا مختزلا لمفهوم السيادة الغذائية. من ذلك اعتماد صغار الفلاحين لأمثال ومقولات اجترحوها من واقعهم المَعيش؛ منها على سبيل الذكر لا للحصر: « باش تكون سيّد راسك لازم لقمتك تكون من فاسك»...

يهدف هذا العمل التوضيحي بشأن مفهوميْ *الأمن الغذائي* و *السيادة الغذائية* إلى تبديد كل المغالطات بشأنهما وتيسير مسار الانتصار لأحديْهما من منظور صغار ومتوسطي الفلاحين، بوصفهم الفاعلون الأساسيّون في عملية الإنتاج الفلاحي والغذائي. كما نعتقد أن شعوب دول الجنوب، وكذلك الشمال، معنيّة مباشرة بهذا النقاش بوصف أفرادها هم المستفيدون النهائيّون، كمستهلكين، من مجمل المنتوجات الفلاحية والغذائية. وهم أيضا فاعلون حقيقيّون في تحديد مسارات تطور منظومة إنتاج الغذاء على المستوى العالمي.

فما هي خلفيّات هذيْن المفهوميْن؟ وإلى أيِّهما يُفترض أن ينتصر صغار ومتوسطي الفلاحين، وأن ننتصر نحن أيضا كشعوب؟

## 1. في مفهوم الأمن الغذائي: الغذاء كأداة هيمنة وإخضاع

إن مفهوم *الأمن الغذائي* هو قطعا المصطلح الأكثر رواجا واستعمالا في خطابات الحكومات السياسية والمنظمات الفلاحية المهنية، وكذلك من قبل المؤسسات الدولية المالية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومختلف المؤسسات المالية العالمية الأخرى.

ظهر مفهوم *الأمن الغذائي* في نهاية ستينيّات القرن الماضي[2]. ويُعرَّف حسب منظمة الأغذية والزراعة الدولية «الفاو» بـ «*توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتيْن، بما يلبّي احتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة*».يلاحظ في التعريف المعتمد هنا أنّ جوهر مفهوم *الأمن الغذائي* يتلخّص في **توفير الغذاء**، دون الخوض في نقاش سبل وإمكانيات توفيره. وهنا يكمن الإشكال الرئيسي باعتقادنا.

من جهة أخرى، وجب أن نشير إلى أن ظهور مفهوم *الأمن الغذائي* في أدبيات المؤسسات الدولية أتى معوضا لمفهوم *الاكتفاء الذاتي*، الذي ظهر أساسًا خلال خمسينيّات القرن الماضي. وقد اقترن الأخير وقتئذ بحركات التحرّر الوطني التي جعلت من مهمة تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي من الغذاء على رأس اهتماماتها وأولوياتها التحررية، وفي أفق بنائها الذاتي[3].

إذن، يعالج مفهوم *الأمن الغذائي* مسألة توفير (أو وفرة) الاحتياجات الغذائية عالميًا وجهويًا ووطنيًا دون اشتراط ارتباطها بعمليّة الإنتاج الفلاحي المحلّي. أيْ أن تصبح مهمّة توفير الاحتياجات الغذائية عابرة للجغرافيا وللحدود دون أن يكون المزارع المحلي فاعلا أساسيا في تحقيقها.

2 Ajl, M. ; Paysanneries, souveraineté alimentaire et environnement ; Interview de Habib Ayeb le 4 mars 2018 à Tunis ; Observatoire de la Souveraineté Alimentaire et de l'Environnement ; 2018.

3 نفس المصدر السابق

ولكن إذا لم يُعتبَر الإنتاج الزراعي المحلي شرطا أساسيا من شروط تحقيق *الأمن الغذائي*، أي توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية بالنسبة لمجموعة أو لبلد معين، فما هي البدائل المقترحة لتحقيق ذلك؟

في الحقيقة، تُعدُّ الإجابة على هذا السؤال مدخلا أساسيا لفهم دلالات مفهوم الأمن الغذائي واستبيان انعكاساته السلبية، سواء على صغار المزارعين أو على مجمل الشعوب المُفَقَّرة في العالم، ونعني بذلك شعوب بلدان الجنوب تحديدًا.

يستبعد مفهوم *الأمن الغذائي* المسؤولية الإلزاميّة للإنتاج المحلي في توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية، فيما يقترح بالمقابل أن تعوّض سياسة استيراد المواد الغذائية مهام إنتاجها محليا. بمعنى آخر فإنّ مفهوم *الأمن الغذائي* لا يرى بضرورة إنتاج بلد ما لحاجياته الغذائية الأساسيّة، طالما يؤمّن استيرادها من دول أخرى توفير هذا الغذاء بشكل كافٍ.[4]

قد تبدو فكرة استيراد الاحتياجات الضرورية من الأغذية حلًا سحريا لمشكل الغذاء في العالم وتكريسا لمبدأ التضامن بين الشعوب. إلّا أنّها تنطوي في حقيقة الأمر على آليات تهدف إلى تفقير الشعوب وتجويعها وسلبها سيادتها بغاية إخضاعها والتحكّم فيها. إذ شهدت منظومة الانتاج الفلاحي تغيّرا جوهريا ارتكز على ثنائية **الإنتاجية – الربح**، لتفقد بذلك عمق جوهرها المعيشي (الفلاحة المعيشية) والاجتماعي والإنساني، لصالح ما يمكن أن نصطلح عليه بالفلاحة التجارية (l'agrobusiness). وهو ما يؤكد صحة الأطروحة القائلة بأنّ هذا النمط الإنتاجي الجديد لا يمثل سوى آلية سلب وانتزاع وإخضاع[5].

بقي أن نشير إلى أنّ مجمل الخطابات المتعلقة بمفهوم *الأمن الغذائي* هي موجَّهة في أغلب الحالات إلى دول الجنوب. هذه الدول التي ما زالت تواجه تحدّيات تحقيق استقلالها الفعلي جراء تداعيات الحقبة الاستعمارية وارتهانها المتواصل لسياسات المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي...).وهو ما فاقم في حدّة أزماتها الهيكلية، وما من شأنه تأبيد تبعيّتها كنتيجة طبيعيّة لانخراطها في أطروحات وبرامج الأمن الغذائي.

ولعلّ من أبرز تمظهرات الأزمة الهيكلية في دول الجنوب مشكلة إنتاج الغذاء وتوفيره، وما يمثّله ذلك من تحدٍ استراتيجي وعاجل في نفس الوقت. لكن أليس التوجه بخطاب *الأمن الغذائي*، المرتكز أساسا على مقولة الاستيراد، إلى دول الجنوب سوى وسيلة أو خدعة لمزيد إخضاعها وعرقلة تحرّرها ومنعها من انتاج كافة احتياجاتها الضرورية من الغذاء؟

تنطوي فكرة الاستيراد في حدّ ذاتها، بوصفها أداة من أدوات الاقتصاد الليبرالي، على تحليل مفاده أن الغذاء لا يعدو أن يكون سوى سلعة كباقي السلع، يتم تحديد سعرها وفقا لمنطق العرض والطلب في السوق العالمية. إضافة الى ذلك يقع الاستناد إلى نظرية ***الامتيازات المقارنة*** أو ***الميزات التفاضلية*** المكرّسة لمنطق فلاحة التخصص. والتي بموجبها لم تعُد عملية توفير هذا الغذاء خاضعة لشروط الإنتاج الفلاحي، بل صار منطق الربح ومراكمته هو الشرط الأساسي المحدِّد فيها.[6]

إنّ إدراج مختلف الاحتياجات الغذائية الضرورية للشعوب في أسواق البورصة العالمية والتحكّم المبرمج في أسعارها،

4 Colin A. ; Souveraineté alimentaire, Mobilisations collectives agricoles et instrumentalisations multiples d'un concept transnational ; Revue Tiers Monde ; 2011.

5 Houtart F. ; Souveraineté alimentaire plutôt que sécurité alimentaire ; Alimenterre ; 2010.

6 Oudet M. ; Le poids des mots : Sécurité alimentaire ou Souveraineté alimentaire, il est temps de choisir ? ; Grain ; 4 mai 2004.

إضافة إلى استعمال الغذاء كأداة لإدارة الحروب أو في حالات الحصار الاقتصادي (برنامج «النفط مقابل الغذاء» في العراق مثلا)، لهي أدلّة بليغة على أنّ الغاية الرئيسية لعمليات انتاج الغذاء لم تعد توفيره لمحتاجيه. بل بات الهدف استعمال الغذاء كوسيلة لمراكمة الأرباح وإخضاع الشعوب التي لا تتوفّر عليه.[7]

إضافة إلى انعكاسات سياسات الاستيراد على مدخّرات الشعوب وسيادة الدول فإنّ لهذه الفلسفة انعكاسات كارثية مباشرة على بُنى الإنتاج الفلاحي المحلّي والوطني؛ وخصوصا على صغار ومتوسطي الفلاحين. لعلّ أهمّها:

- تدمير إمكانيات الزراعة المحلية، وبالتالي تفقير صغار ومتوسطي المزارعين.
- بفعل *الميزات التفاضلية* للمنتوجات الغذائية المستورَدة وضعف إمكانيات المنافسة المحلية، سيصل آلاف المزارعين المحليين إلى الإفلاس، ممّا سيضطرهم إلى ترك العمل الفلاحي أو التأقلم مع منطق السوق[8].
- تعويض نمط الإنتاج الفلاحي المحلّي المرتكز على توفير أساسيات التغذية المحلية بنمط متجّه لمنتجات ثانويّة، لكن أكثر ربحيّة.
- تحويل وجهة الفلاحة الوطنية من مهمّة استيفاء الاحتياجات المحلية (الاكتفاء الذاتي) إلى استنزاف الثروات الطبيعية المحلية بغية الترفيع من حجم صادراتها ومعاملاتها.
- تخريب المخزون الوطني من البذور المحلّية لصالح البذور المستوردة والمعدَّلة جينيَا.
- تأبيد حالة التبعية الاقتصادية، وخصوصا الغذائية منها، وفقا لمقولة الاستيراد والارتهان الهيكلي لأسواق الغذاء العالمية.

يتّضح لنا ممّا تقدّم أنّ مفهوم *الأمن الغذائي* لا يخلو من مغالطات خطيرة تُترجم مصالح النظام الليبرالي العالمي، عبر ما يشكّله من مؤسسات مالية دولية وحكومات وشركات، وتوظيفه سلاح الغذاء وفقا لأجندات التحكّم في خيرات الشعوب و مقدّراتها. فالأمن الغذائي هو في النهاية ليس سوى تعبيرة عن ضمان ديمومة أمن ومصالح المستثمرين العالميين في تجارة الغذاء مقابل مزيد تجويع الشعوب وتفقير صغار ومتوسطي المزارعين.

نسعى عبر إثارتنا النقاش حول مفهوم *الأمن الغذائي* إلى المساهمة في تعرية إحدى آليات الهيمنة الليبرالية، والمتمثّلة في الترويج لمصطلحات ملغومة والعمل على تعميمها، لتستحيل في النهاية بمثابة الحقيقة الواحدة والوحيدة. لذلك فإننا نتوجّه بشكل أساسي لجمهور صغار ومتوسطي الفلاحين، إذا كان مفهوم *الأمن الغذائي* على نقيض مصالح شعوب الجنوب وأمن وديمومة نشاط صغار ومتوسطي المزارعين فلسائل أن يسأل: لماذا لا تخلو خطابات حكوماتنا الرسمية وسائر المنظمات ذات الصلة بالقطاع الفلاحي (نقابات وجمعيات وأحزاب) من استعمال مكثّف لهذا المفهوم؟ وكيف يمكن تحليل هذه السياقات؟

في الواقع إن مردّ تكرّر استعمال هذا المفهوم من طرف حكومات الجنوب، أو من غالبية الهياكل الممثلة لصغار ومتوسطي الفلاحين، لا يعدو أن يكون سوى تعبيرًا عن تورط هذه الأخيرة في مجمل الأطروحات الليبرالية. سواء كان ذلك من خلال برامج الإصلاح الهيكلي أو اتفاقيات الاقتراض المشروطة عموما بتطبيق تعديلات هيكلية على البُنى الاقتصادية المحلية. وغالبا ما يُستهدف القطاع الفلاحي تحديدا، من خلال وصفات شبيهة متناغمة مع مقولة *الأمن الغذائي*، على غرار برامج الإصلاح الهيكلي الفلاحي على سبيل المثال. من جهة أخرى، يمكن تفسير جنوح منظمات الفلاحين إلى استعمال مصطلح *الأمن الغذائي* إلى عدم تعبير هذه الأخيرة عن مصالح جمهور صغار ومتوسطي الفلاحين، واستحالتها إلى ناطق رسمي باسم مصالح كبار مالكي الأرض والمستثمرين الفلاحيين. ومعلوم أنّ هؤلاء ليسوا معنيّين

7 نفس المصدر السابق
8 نفس المصدر

مباشرة بإثارة الجدل حول مفهوم *الأمن الغذائي* بسبب تناقض مصالحهم عموما مع مصالح صغار ومتوسطي الفلاحين. كما أنّ هذه المنظمات تُحجم عن الأمر لعدم استيعابها لحقيقة هذه المفاهيم، ولما ينجرّ عنها من مشاريع تعجز عن تبيّن نتائج الانخراط فيها.

نسعى عبر إثارتنا النقاش حول مفهوم *الأمن الغذائي* إلى المساهمة في تعرية إحدى آليات الهيمنة الليبرالية، والمتمثّلة في الترويج لمصطلحات ملغومة والعمل على تعميمها، لتستحيل في النهاية بمثابة الحقيقة الواحدة والوحيدة. ان عملية

**تطور قيمة الواردات الغذائية مقارنة بقيمة الصادرات الفلاحية بين 2005 و 2014، بالمليون دينار**

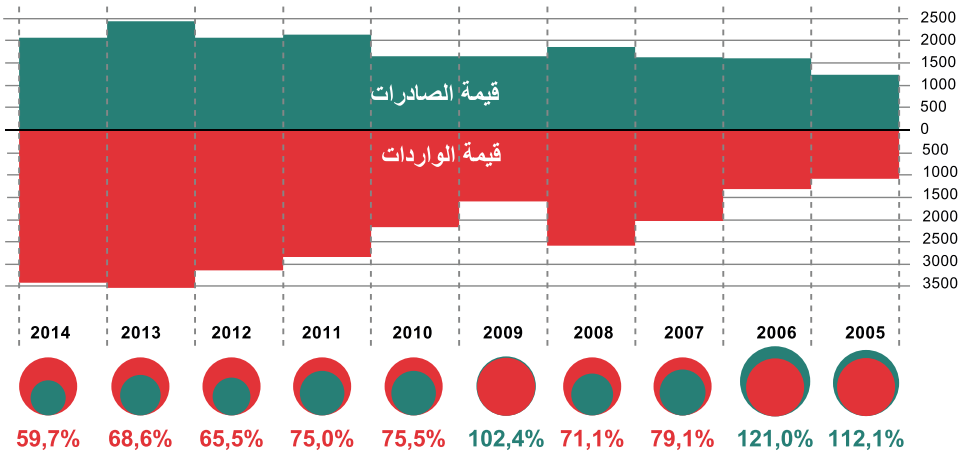


**تطور نسبة تغطية قيمة الصادرات الفلاحية لقيمة الواردات الغذائية بين 2005 و2014**

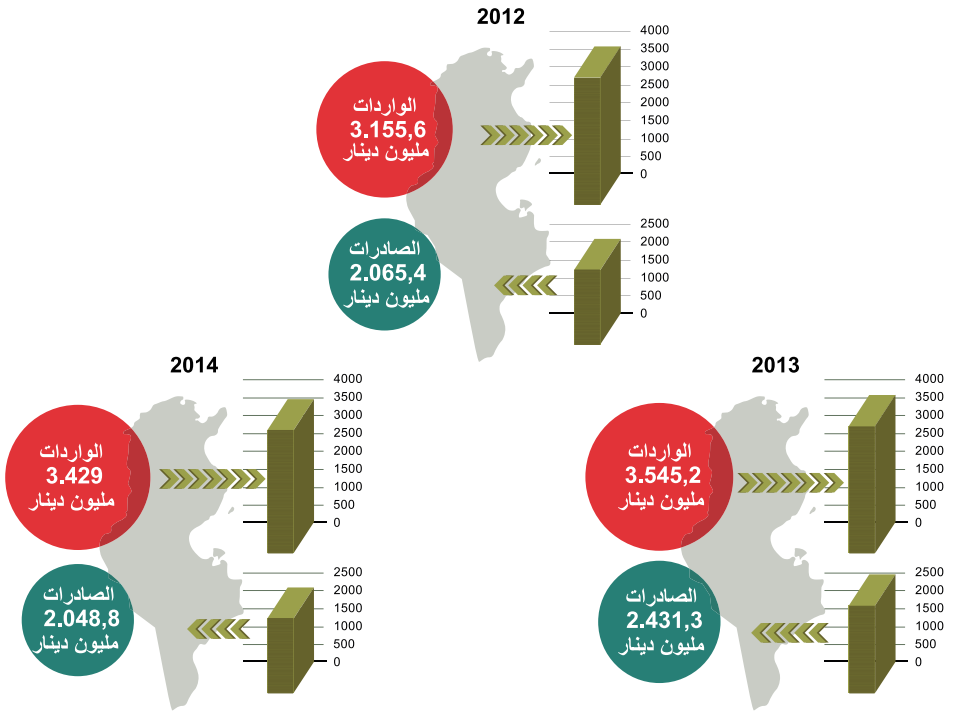


المصدر:- Revue stratégique sur : la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Tunisie, Institut Tunisien des Etudes Straté-giques – Programme Alimentaire Mondial, décembre 2017

تفكيك المفاهيم التي نحن بصددها و التي نستهدف من خلالها صغار و متوسطي الفلاحين بوصفهم العمود الفقري لعملية انتاج الغذاء انما تهدف للتاسيس لقطيعة مع التبعية المفاهيمية بخصوص مفهوم الامن الغذائي وما ينجر عنها من تدمير لأوضاعهم الإنتاجية، وبالتالي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يتطلب العمل على خلق مفاهيم بديلة تعبّر بحقّ عن أوضاع وآمال جمهور صغار ومتوسطي الفلاحين، بأفق انعتاق زراعي بديل وبغاية أن يكون الغذاء في النهاية حقا إنسانيا غير مشروط.

لعلّ هذا الأفق المنشود هو ما يعبّر عنه مفهوم ***السيادة الغذائية***، كمشروع زراعي مجتمعي بديل. وهذا ما سيكون محور العنصر الموالي من هذه الورقة.

## 2. في مفهوم السيادة الغذائية: من أجل سيادة المزارعين والشعوب على الغذاء

ظهر مفهوم السيادة الغذائية سنة 1996 على يد حركة «نهج المزارعين» خلال قمّة الغذاء التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). ووقع تعريف مفهوم السيادة الغذائية بكونها «*حقّ الشعوب في إتبّاع نظام غذائي صحّي وثقافي وملائم ينتج بطرق مستدامة.*»[9] ويشمل المفهوم المبادئ التالية:

- الأولوية للزراعة المحلية لتغذية الشعب وإمكانية نفاذ الفلاحين والفلاحات غير المالكين للأرض إلى الماء والأرض والبذور والتمويل. لذا وجب ضرورةً انتهاج مسارات الإصلاح الزراعي للنضال ضد الكائنات المعدلة جينيا، ومن أجل الحصول المجاني على البذور والحفاظ على المياه كمنفعة مشتركة وعامة لتوزيعه بشكل مستدام.
- حق المزارعين والمزارعات في إنتاج الأغذية وحق المستهلكين والمستهلكات في تحديد نوعية ما يريدون استهلاكه وممّن وكيفية إنتاجه.
- حقّ الدول في إتباع إجراءات حمائية من الواردات الزراعية والغذائية المنخفضة الثمن.
- ضرورة ربط أسعار المواد الزراعية بتكاليف الإنتاج، بحيث يكون للدول الحق في فرض الضرائب على الواردات المنخفضة السعر، والتزامها بإنتاج فلاحي مستدام وبمراقبة الإنتاج في السوق الداخلية لتجنب الفوائض.
- تشريك الشعوب في اختيارات وتوجهات السياسات الزراعية المزمع اعتمادها.
- الاعتراف بحقوق الفلاحين والفلاحات الذين يؤمّنون دورا رئيسيا في الإنتاج الزراعي والغذائي.[10]

من جهة أخرى، يعرّف إعلان «نيالياني» *السيادة الغذائية* كالتالي:

*السيادة الغذائية هي حقّ الشعوب في تغذية سليمة، ملائمة للخصوصيات الثقافية، ومنتَجة عبر طرق مستدامة ومحترمة للبيئة، إضافة الى حق الشعوب في تحديد أنظمتها الغذائية والزراعية. وتُولي السيادة الغذائية أهمية مركزية الى منتجي وموزّعي ومستهلكي الغذاء صلب الأنظمة والسياسات الغذائية بدلًا عن ميكانيزمات الأسواق الحرة والشركات متعددة الجنسيات. كما تدافع السيادة الغذائية عن مصالح الأجيال القادمة وتعمل على ضمان اندماجها. وهي تمثّل استراتيجية مقاوِمة تعمل على تفكيك أنظمة الاتجار في الغذاء ومحاربة السياسات الغذائية المعمول بها حاليا. كما تعني السيادة الغذائية توجيه المنتجين المحليين ليكونوا المحدّدين المركزيّين لمختلف الأنظمة الغذائية والسياسات الزراعية والصيد البحري وتربية المواشي.»*

*و تعطي السيادة الغذائية الأهمية للاقتصاديات والأسواق المحلية والوطنية من خلال مركزية صغار ومتوسطي*

9 Dindo S. ; La souveraineté alimentaire, un paradigme alternatif ; Dialogues, propositions, histoires pour une citoyenneté mondiale ; Janvier 2008.

10 معراس خ.، ماهي السيادة الغذائية؟ موقع اطاك المغرب، 12 ديسمبر 2017

*الفلاحين في عمليات الانتاج. وذلك فضلا عن أولوية الفلاحة الأُسَريّة وأساليب الصيد البحري التقليدية وتربية المواشي اعتمادا على المراعي، إضافة الى أساليب إنتاج وتوزيع واستهلاك غذائي ترتكز على مبدأ الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.*

*تراهن السيادة الغذائية على أهمية التجارة الشفافة التي تضمن دخلا عادلا لكافة الشعوب، فضلا عن تعزيزها لحقوق المستهلكين في غذاء سليم وفي تحديد أساليبهم الغذائية. كما تشترط السيادة الغذائية أن تكون حقوق استغلال الأرض والماء والبذور والمواشي والتنوع البيولوجي موجّهة بشكل أساسي الى المنتجين الحقيقيين للغذاء.*

*إن السيادة الغذائية هي مسار بديل يؤسس لعلاقات اجتماعية جديدة خالية من كافة أشكال الاضطهاد والتفرقة على أساس الجنس أو الانتماء العرقي أو الطبقات الاجتماعية أو بين الأجيال.*[11]

ولعلّ أهم ما يمكن أن نستخلصه من ظهور مفهوم *السيادة الغذائية* على حداثته هو أنّه كان تعبيرة حقيقية نابعة من عمق جمهور صغار ومتوسطي المزارعين. وقد استطاعوا من خلاله تضمين مجمل ما يعانونه من إشكالات تعيق عمليات إنتاجهم الفلاحي وتصوراتهم من أجل مشروع فلاحي ينتصر في النهاية لفائدتهم وللشعوب عموما.

إذن، إنّ مفهوم *السيادة الغذائية* لم يكن في نهاية الأمر سوى حالة رفض واعية ومحاولةً للقطع مع سياسات الاستعمار الزراعي. وذلك عبر صياغة جملة من المبادئ العامة تؤسس لمشروع فلاحي جديد قوامه مركزية المزارع كفاعل رئيسي في عملية الإنتاج، وإطعام الشعوب كغاية إنسانية سامية والحفاظ على ديمومة الموارد الطبيعية كشرط أساسي لتحقيق السيادة الغذائية[12].

في الحقيقة، يمكننا الجزم بأنّ مفهوم *السيادة الغذائية* هو نقيض مفهوم *الأمن الغذائي*. ففي حين يدعو هذا الأخير إلي مزيد التعويل على آلية استيراد الاحتياجات الغذائية، تُولي *السيادة الغذائية* الأهمية المطلقة لضرورة دعم الإنتاج المحلي. وفي حين ينبني مفهوم *الأمن الغذائي* على الدور المركزي للأسواق العالمية في مسألة توفير الغذاء، تنتصر *السيادة الغذائية* إلى حق الدول والشعوب عبر تشريك المزارعين والمزارعات في تحديد سياساتها الزراعية وأولوياتها الغذائية.

من جانب آخر، في حين يروّج مفهوم *الأمن الغذائي* إلى ضرورة تبني اتفاقيات الشراكة الحرة [13]، والتي تهدف إلى إغراق الأسواق العالمية بالمنتوجات الغذائية مستفيدة من الإعفاءات الجمركية، فإنّ مشروع *السيادة الغذائية* حريص على مبدأ أولوية المزارعين في الإنتاج المحلي ويطالب بضرورة ربط أسعار الغذاء بتكاليف إنتاجها حتى يؤمن لهؤلاء المزارعين إمكانيات عيشهم الكريم واستدامة نمط إنتاجهم الغذائي.

إذا كان مفهوم *الأمن الغذائي* ينطوي على مركزية منطق الربح، ومن خلاله السعي إلى الاحتكار والاستغلال المفرط لمجمل الثروات الطبيعية كالماء والأرض والبذور، فإنّ *السيادة الغذائية* تُناقض سياسات الاحتكار. كما أنّ هذا المفهوم يؤكّد على أنّ المعنيين الأساسيين بالنفاذ إلى هذه الثروات هم فقط صغار ومتوسطي الفلاحين، أي المنتجون الحقيقيون للغذاء وليس أقلّية من المستثمرين والمضاربين الماليين في مجال الزراعة والغذاء والمحتكرين لأغلب ضروريات الانتاج الفلاحي.

11 Déclaration de Nyéléni ; Via Campesina ; Nyéléni Village ; Sélingué ; Mali ; 27 février 2007.

12 Colin A. ; Souveraineté alimentaire, Mobilisations collectives agricoles et instrumentalisations multiples d'un concept transnational ; Revue Tiers Monde ; 2011.

13 Laroche Dupraz C., Postolle A. ; La souveraineté alimentaire en Afrique est- elle compatible avec les négociations agricoles commerciales à l'OMC ? ; Politique Africaine ; 2010-3 numéro 119 ; 2010.

في خاتمة هذه الفقرة نود أن الإشارة إلى أنّ الهدف من استعراضنا لنقاش مفهوميْ *الأمن الغذائي* و*السيادة الغذائية* هو تقديم توضيح مبسّط لخلفيات كلّ مفهوم، وما يترتب عنه من انعكاسات. وهو ما سيتيح إمكانيات تمثّل أفضل لمجمل الأطروحات التي تهتم بمجال الفلاحة، ومن ثمّة خلق حالة وعي نوعية تتيح لجماهير المزارعين الاصطفاف والدفاع عن عمق المشروع الذي يعبّر عنهم مباشرة.

لا شك أيضا في أنّ مستقبل الفلاحة في العالم، وفي تونس تحديدا، يتأرجح بين، من جهة أولى، منطق الربح أين تصطف عشرات الشركات المتعددة الجنسية ومن خلفها الدول صاحبة المشاريع الاستعمارية، ومن جهة ثانية مشروعًا انسانيًا ومستديمًا للفلاحة، يمثله مئات الملايين من صغار ومتوسطي الفلاحين بآمالهم في العيش الكريم لهم وللإنسانية جمعاء. إننا حيال هذه الثنائية لا يمكن إلّا أن نتموقع في إطار مشروع فلاحة إنسانية ومستدامة، فلاحة تنتصر لصغار ومتوسطي الفلاحين ولحق الشعوب في التغذية الصحية والملائمة وغير المشروطة. لذلك فان تعبيراتنا واختياراتنا لن تكون سوى تعبيرة ***السيادة الغذائية*** كعنوان لمشروعنا الحالي ومنطلقًا لإنجاز مجمل بحوثنا في المستقبل.

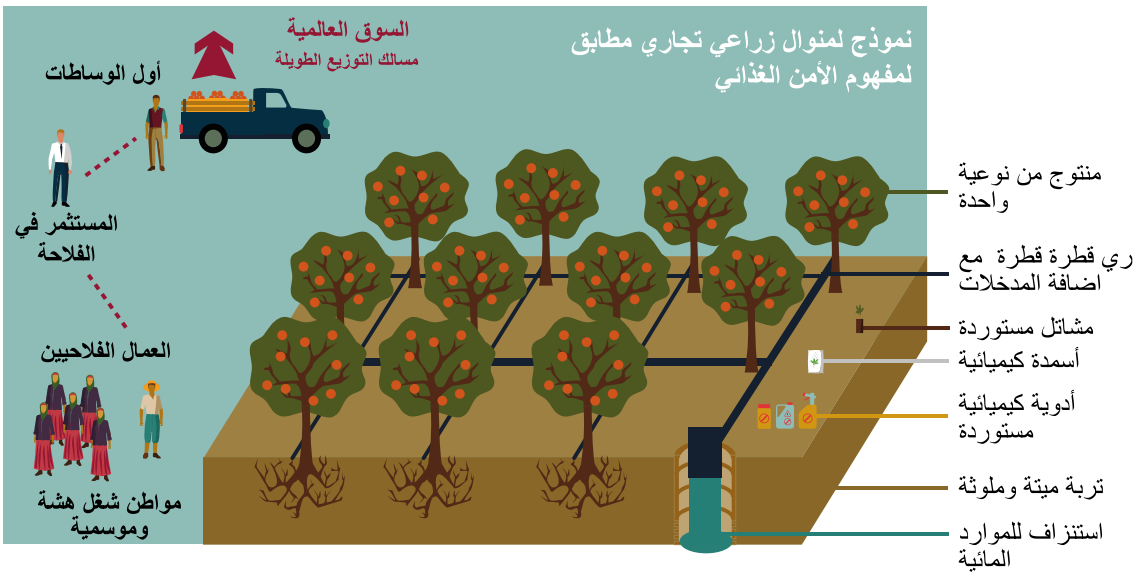

# ما بعد المفاهيم،

# لماذا مشروع السيادة الغذائية في السياق التونسي؟

الأكيد أن العمل على تفكيك وتحليل المفاهيم يمثّل مهمّة على غاية من الأهمية، بوصفها ميكانيزمات أساسية في فضح مشاريع الاستعمار الغذائي وركيزة محورية في تحسيس المزارعين والشعوب المضطهَدة بشكل عام. إنّ الاشتغال النظري على تفكيك المنظومات والمشاريع يبقى، على أهميته، منقوصا إذا غضَضنا الطرف عن خصوصيات الواقع المعيش وسياقاته.

إذا كان مفهوم *السيادة الغذائية* مفهوما جديدا، ظهر في نهاية تسعينيات القرن العشرين في سياقات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية خاصّة بأمريكا اللاتينيّة، فإنّ محاولات إسقاطه مباشرة على الواقع التونسي ستُعدُّ ضربًا من المثالية. وذلك بالنظر إلى خصوصية السياقات وإمكانيات أن يختلف عمق مشروع السيادة الغذائية فيما بينها.

يتبيّن من خلال ما تقدم أنّ مهمّة تحديد ملامح مشروع السيادة الغذائية في سياق تونسي ستكون بالضرورة مشروطة بتفكيك واقع منظومة الانتاج الفلاحي، و بإبراز أهم اشكالياتها الهيكلية ومعيقات تطوّرها. وكذلك عبر طرح تساؤل مركزي حول تموقع صغار ومتوسطي الفلاحين تجاه عمليات إنتاج الغذاء بشكل عام.

بالرغم ممّا يزخر به واقع الفلاحة التونسية من إمكانيات إنتاجية محترمة في عمومها، إلاّ أن هذه المنظومة تشكو من عدة إشكاليات هيكلية قد تهدد مستقبلها. ولعلّ أهمها يتمثل فيما يلي:

- **تشتت الملكيات العقارية الفلاحية**. وهو ما من شأنه إحداث تغييرات جوهرية على أنماط الانتاج الفلاحي، فضلا عمّا تمثله من تهديد حقيقي لاستدامة النشاط الفلاحي. إذ أنّ نسبة 54% من المستغلات الفلاحية لا تتجاوز مساحتها 5 هكتارات في حين أن 75% من مجموع المستغلات الفلاحية لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارات.[14]
- ترسّخ ظاهرة **تركز الأراضي الفلاحية في يد أقلّية** من المستثمرين أو كبار الملاكين العقاريين. إذ أنّ 80% من الفلاحين لا يملكون سوى 20% من الأراضي، أي أنّ 400.000 فلاح لا يملكون سوى 960.000 هكتار، بمعدّل

14 Jouili M. ; Ajustement structurel, mondialisation et agriculture familiale en Tunisie ; Thèse de Doctorat ; Univ. Montpellier ; 2008.

مساحة لا تتجاوز 2.5 هكتار لكلّ فلاح.[15]

- تطوّر نسبة **الفلاحين المتخلّين** عن نشاطهم الفلاحي تحت تأثير مديونيتهم المرتفعة، ولعدم مردودية عمليات إنتاجهم. إذ أشار الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري إلى أنّ 12 ألف فلاح تونسي قد تخلوا نهائيا عن ممارسة الفلاحة سنة 2018.[16]
- **التغيّرات المناخية وتناقص الموارد الطبيعية** من المياه. إذ صنفت تونس في المرتبة 33 من بين البلدان التي ستواجه نقصا حادا في المياه بحلول 2040، ومن المحتمل أن تخسر 80% من مواردها المائية غير المتجددة.[17]
- تواصل **عجز الميزان الغذائي**. إذ بلغ 1354.6 مليون دينار سنة 2017 مقابل 1075.7 مليون دينار سنة 2016. وهو ما يعني تطور وتيرة الواردات الغذائية، وقد بلغت نسبة 23،9 بالمائة ما بين سنتي 2013 و2017. و تشمل الواردات الغذائية المنتجات الفلاحية الأساسية على غرار القمح الصلب والقمح اللين والحليب و مشتقاته، وهو ما يمكن إدراجه في إطار التبعية الغذائية.[18]
- **تقهقر المنظومات الإنتاجية الفلاحية** المحلية نظرا لارتفاع أسعار المُدخلات الفلاحية، ولتحديد أسعار البيع بما لا يضمن تغطية مصاريف الإنتاج على غرار قطاعات إنتاج الحليب وتربية الدواجن ...
- العمل على مزيد **تخصّص الفلاحة** التونسية في مجالات إنتاجية بعينها و**توجيهها نحو الصادرات** ( زيت الزيتون، التمور، القوارص والصيد البحري )، مقابل التخلي التدريجي عن دعم إنتاج المواد الغذائية الأساسية على المستوى المحلي.

من خلال هذا العرض البسيط لجملة من الإشكاليات التي تعانيها الفلاحة التونسية، نستطيع أن نتمثل وبكلّ وضوح الطابع الهيكلي لأزمة منظومة الإنتاج الفلاحي واستقراء نسق تطوّرها التدميري سواءٌ على مستوى بُنى الإنتاج القاعدية أو من خلال السياسات العامة المنتَهجة. فهذه السياسات ستؤدّي بالضرورة الى مزيد تفقير صغار ومتوسطي الفلاحين وفصلهم عن وظيفة الإنتاج الفلاحي، إضافة الى تسهيل تحقّق السيناريو، الأكثر خطرًا، والمتمثّل أساسا في مزيد الإرتهان الاقتصادي وتأبيد حالة التبعية الغذائية عبر مواصلة نسق الإستيراد مقابل التخلي التدريجي عن وظيفة الإنتاج المحلي. يفترض المنطق السليم أن يتمّ التعامل مع هيكلية أزمة الفلاحة التونسية من منطلقات إمكانيات استنهاضها وتوفير كافّة شروط العمل على تنميتها. وذلك عبر بلورة الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتحويلها إلى فلاحة سيادية تستجيب لأبسط ضروريات الاحتياجات من الغذاء، وكي يكون الفلاحون عمودها الفقري وتعبيرتها الشعبية. إلاّ أنّ الواقع التونسي ينطوي على مقاربات معاكسة تمامًا.

15 الرحيلي ح.، الفلاحة في تونس بين الواقع و الطموح، جريدة صوت الشعب، 3 مارس 2014.

16 تصريح عبد المجيد الزار رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري بتاريخ 30 جانفي 2019

17 Revue stratégique sur : la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Tunisie ; Institut Tunisien des Etudes Stratégiques ; ProgrammeAlimentaire Mondial ; décembre 2017.

18 باجي عكاز م. س. ، الأمن الغذائي التونسي بين أزمة هيكلية الفلاحة ومنافسة أوروبية غير متكافئة، موقع نواة، 21 ماي 2018.

تطور قيمة أهم المواد الغذائية المستوردة بين 2005 و 2014 بالمليون دينار

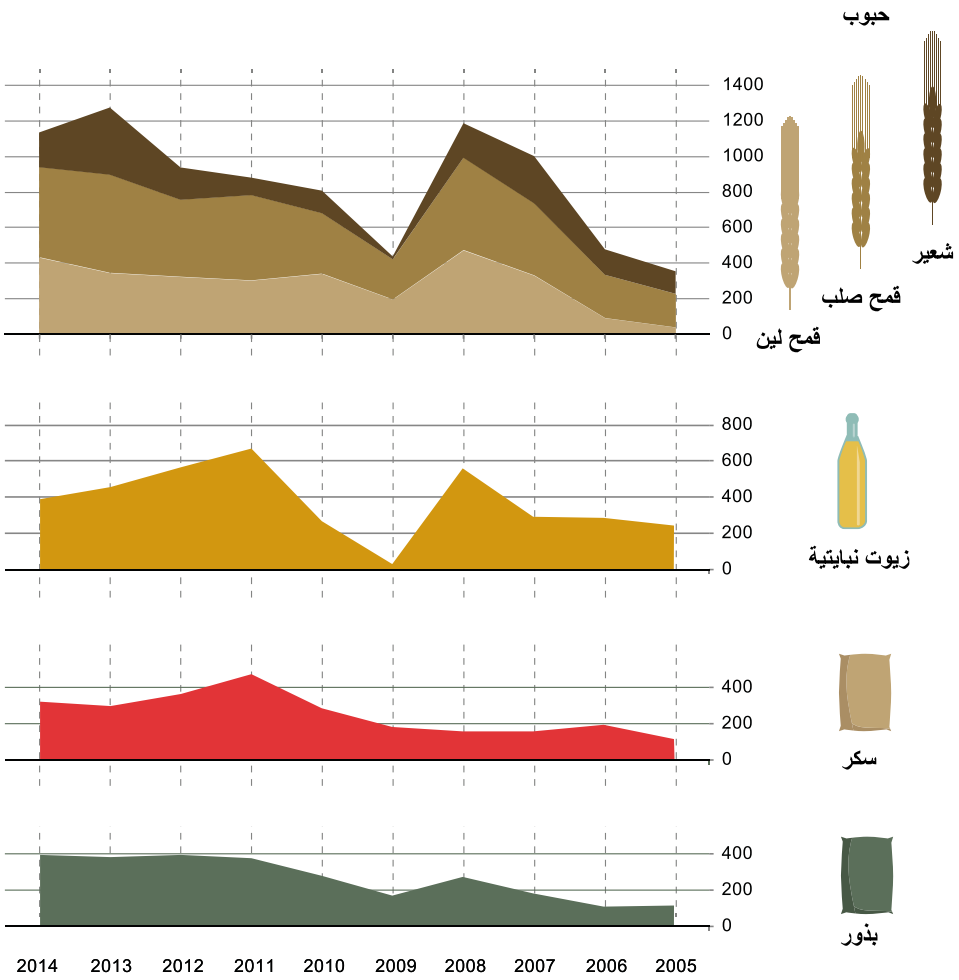


تطور قيمة أهم المنتوجات الفلاحية المصدرة بين 2005 و 2014 بالمليون دينار

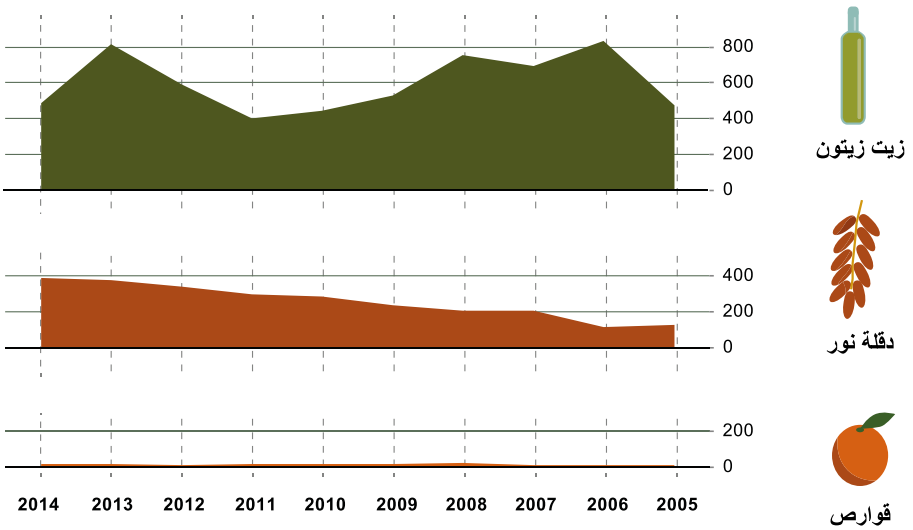


المصدر:أرقام وزارة الفلاحة والمعهد الوطني للإحصاء

**تطور قيمة أهم الصادرات الفلاحية مقارنة بقيمة بعض الواردات الغذائية بين 2005 و 2014 بالمليون دينار**

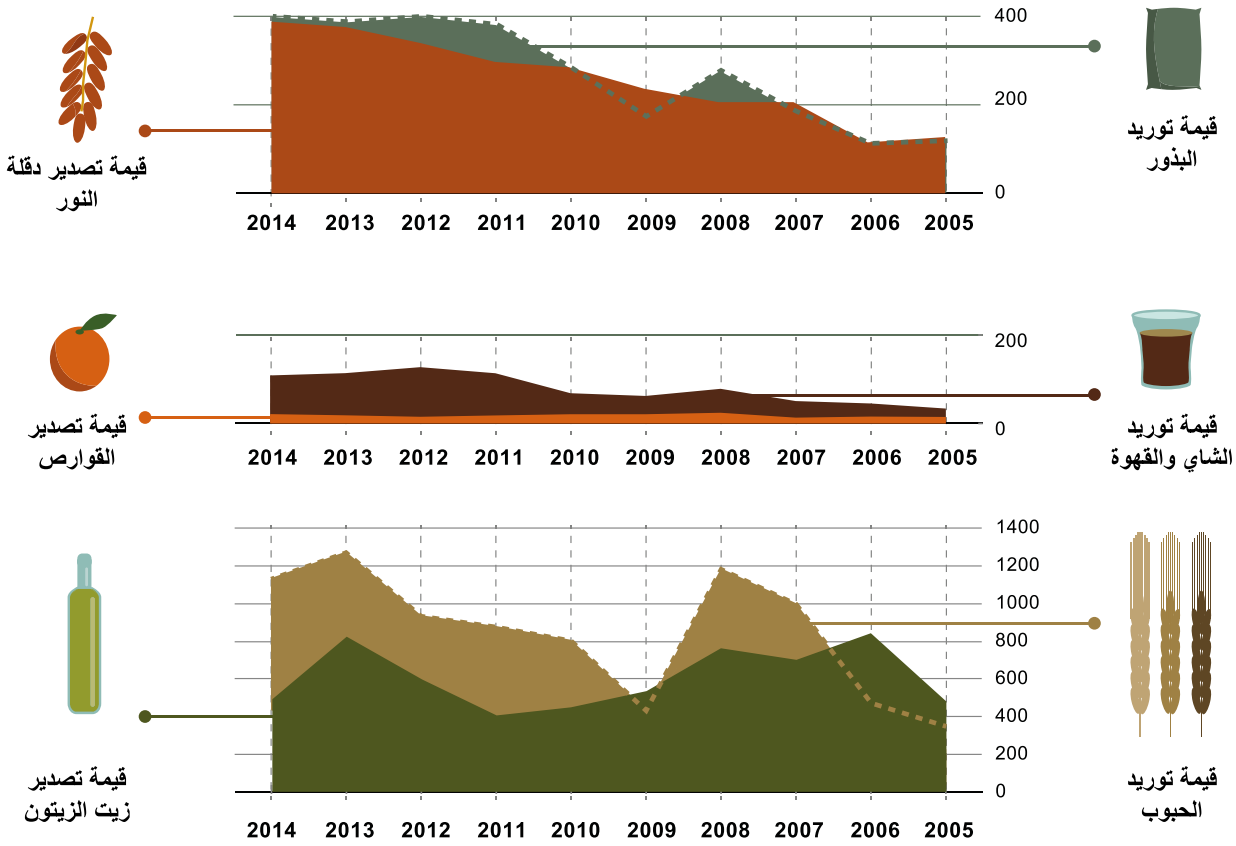


عند مقارنة قيمة الصادرات الفلاحية بقيمة الواردات من مواد غذائية تبرز بوضوح لاعقلانية الخيارات الفلاحية والتجارية التونسية.

فقيمة تصدير **دقلة النور** تغطي بالكاد قيمة إستيراد **البذور** المستعملة في مختلف القطاعات المنتجة، وهي بذور هجينة، لا يمكن تكثيرها بل وجب استيرادها سنوياً لتلبية حاجيات منظومة الانتاج التونسية.

كما لا تغطي قيمة تصدير **القوارص** ربع الواردات من **الشاي والقهوة**.

أما توريد **الحبوب**، وهي من المواد الغذائية الأساسية، فقد فاقت قيمته سنة 2014 ضعف قيمة تصدير **زيت الزيتون**، ذهب تونس الأصفر...

المصدر:أرقام وزارة الفلاحة والمعهد الوطني للإحصاء

# الباب الأول
# استغلال الموارد المائية في أفق التغيّر المناخي

## معدل استهلاك مياه الري بالمتر المكعب في السنة للهكتار الواحد حسب المنطقة

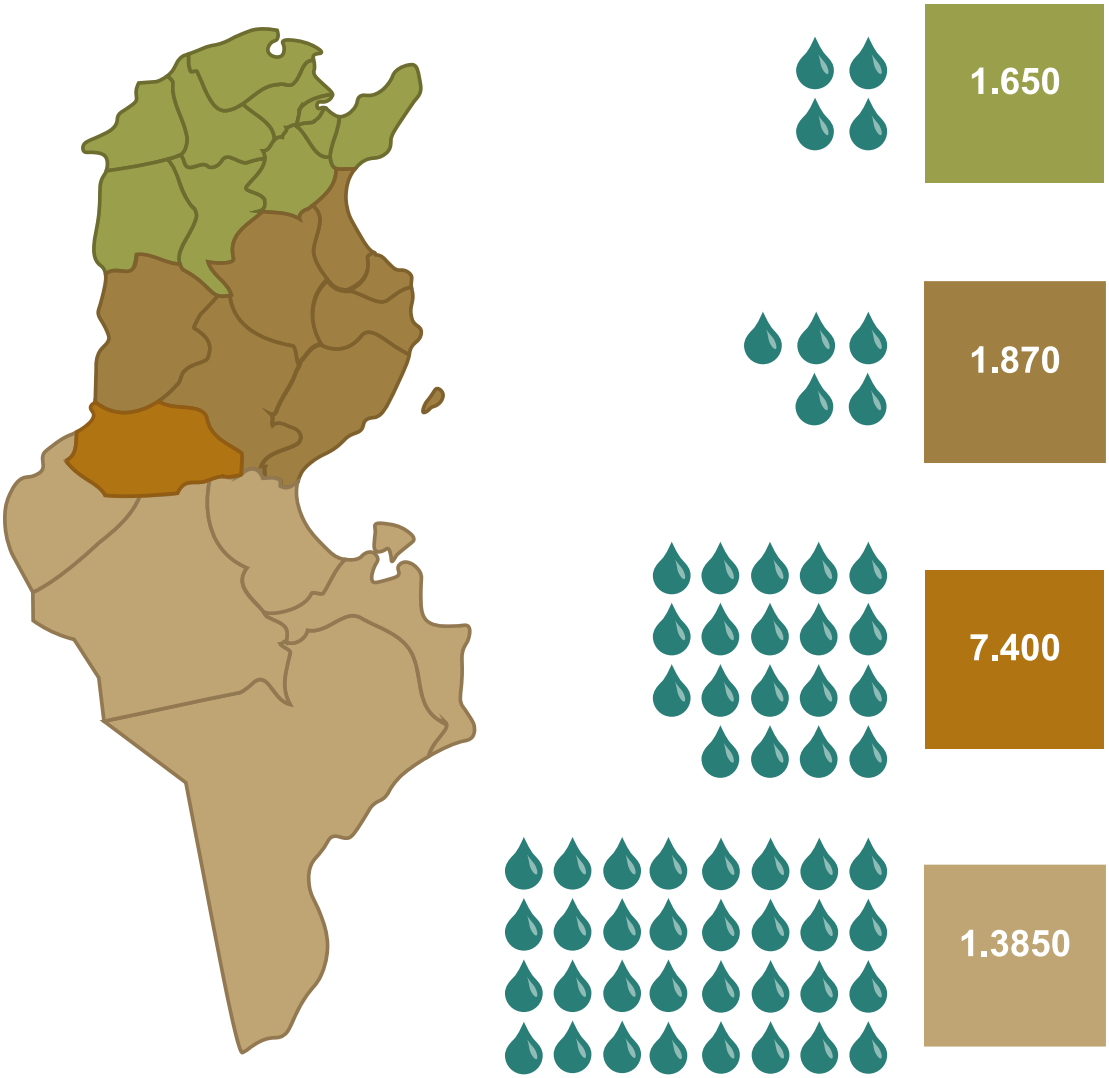


المصدر: Système hydraulique de la Tunisie à l'horizon 2030 ; Institut National des Etudes Stratégiques, janvier 2014.

# حقيقة المعادلة المستحيلة. مياه الشمال وربحيّة قطاع القوارص

لطالما مثّلت وفرة المياه عاملا حاسما في تشكّل الخارطة الفلاحية في تونس عبر التاريخ. فقد أفرز التوزيع اللامتكافئ للموارد المائية تخصّصًا طبيعيا وفق الجهات المناخية، كما أفرز ممارسات فلاحية واجتماعية وتجارية مخصوصة، أثّرت منذ أمدٍ في نمط العيش المحلّي (شبه البداوَة، التنظيم الاجتماعي والنظام الغذائي).

وعليه، نلاحظ تخصّص واحات الجنوب في إنتاج التمور ، فيما وفّرت تلال الشمال الحبوب وتركّزت زراعة الزياتين في وسط البلاد. أمّا غراسة الأشجار المثمرة وزراعة الخضروات، فهي تتواجد حيثما سمحت بذلك وفرة المياه ونوعية التربة. رغم المناخ الصعب، يتكيّف المزارعون عبر ممارسة فلاحة معيشيّة متنوّعة تُوائم قدر الإمكان بين غراسة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وزراعة الخضراوات والحبوب، وتكون مرفوقة في أغلب الحالات بالصيد البحري أو استغلال الغابات.

في إطار السعي «لعصرنة» الفلاحة وتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح، دفعت السياسة الفلاحية الاستعمارية هذا التخصّص إلى أقصاه. فأفسحت الفلاحة المعيشية المتنوعة المجال للفلاحة الأحادية. ففي شمال شرق البلاد، تحديدا في شبه جزيرة الوطن القبلي، عمل الاستعمار على تكثيف زراعة القوارص التي جلبها المورسكيون. إذ انتشرت على نطاق واسع من طرف المستعمرين، ثمّ شجعتها السلطات التونسية بعد الاستقلال عبر مختلف السياسات العمومية اللاحقة. تجدر الإشارة إلى أن زراعة القوارص بالوطن القبلي تمتد على 70% من المساحات الجملية لهذا النمط الإنتاجي[1] أي بمعدل 19.000 هكتار من الغراسات، أي ما يعادل نصف المساحة السقوية بالولاية، وتستأثر ب 80% من الإنتاج الوطني من القوارص[2]. وينجرّ عن هذا النمط من الاستغلال استهلاك كميات ضخمة من المياه تدفعنا إلى التساؤل عن مدى ديمومة هذا المنوال. لأنّه برزت، منذ الستينات، عدّة مؤشرات تدلّ على نقص المياه خاصة مع ارتفاع ملوحة المياه الجوفية.

بدعم من البنك الدولي، تمّ إنجاز مركّب هامّ لتجميع ونقل مياه الأمطار من أقصى شمال تونس إلى الوطن القبلي. سنتطرق إلى هذا المشروع، وسنقوم في هذا المقال بتقييم سريع يشمل فحص انعكاسات سياسة التصرّف في المياه المتبنّاة في إطار لبرلة الاقتصاد التونسي وتطويعه وفقا لحاجيات السوق الدولية .كما سنبحث في جدوى سياسة تشجيع زراعات القوارص وتصديرها على ضوء الكميات الهائلة من المياه و «المياه الافتراضية»، التي يستهلكها هذا النشاط

1 وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، تقديم القطاع على موقها الرسمي
2 المعهد الوطني للإحصاء

الفلاحي نظرا لتأثير هذا الاستهلاك المائي الهائل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة، وخصوصا في الشمال.

## 1. الشمال الغربي، برج مياه تونس

تُجمع كل التقارير المؤسّساتية أن الوضع المائي في تونس يبعث على القلق. إذ بلغ البلد مستوى الإجهاد المائي سنة 1994 بموارد متوفرة تعادل 532 متر مكعّب سنويا للفرد الواحد. ويتوقع أن ينخفض هذا المنسوب إلى 360 متر مكعّب سنة 2030 وإلى 150 متر مكعّب سنة 2050[3]. نتحدث هنا عن إمكانات مائية متواضعة جدا علما وأن ربعها متأتي من موائد جوفية غير متجددة. أما الموارد المتجددة فهي بصدد التقلص بدورها نتيجة التغيّر المناخي[4]. نلاحظ أيضا تدهورا واضحا لجودة المياه بسبب ارتفاع نسب الملوحة وتلوث الموارد الناجم عن الأنشطة الصناعية واستعمال المبيدات والأسمدة الكيميائية في قطاع الفلاحة.

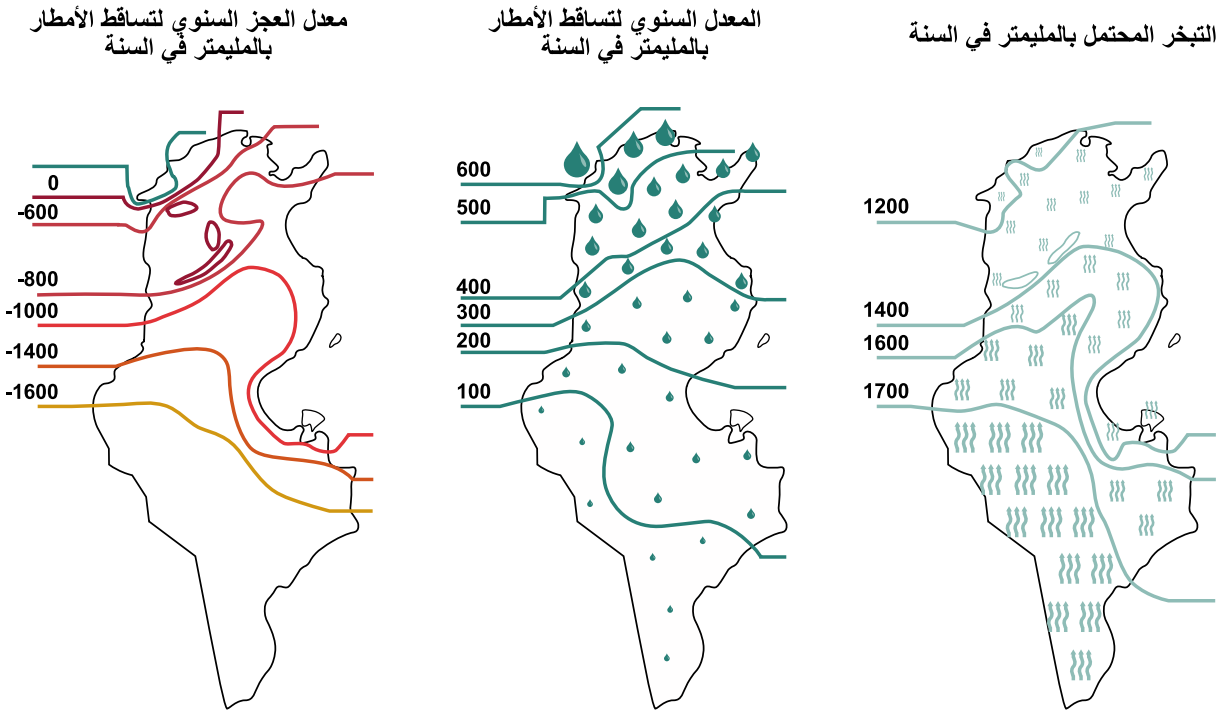


المصدر: Ben Boubaker H. , Benzarti Z. et Henia L. ; Les ressources en eau de la Tunisie : contraintes du climat et pression anthropique ; Eau et Environnement ; Tunisie et Milieux méditerranéens ; Paul Arnould et Micheline Hotyat (dir.) ; ENS Editions, 2003.

من ناحية أخرى، تعاني تونس من توزيع غير متوازن للموارد المائية بين شمالٍ يتمتع بنسب أمطار تتجاوز تساقطاتها الـ 400 مم وجنوبٍ تكاد تنعدم فيه التساقطات. فأكثر من ثلث البلد لا تتجاوز فيه نسبة تساقطات الأمطار المائة مليمتر

3 La problématique de l'Eau ; Institut National des Etudes Stratégiques ; Tunis ; 2017.

4 Ben Boubaker H. , Benzarti Z. et Henia L. ; Les ressources en eau de la Tunisie : contraintes du climat et pression anthropique ; Eau et Environnement ; Tunisie et Milieux méditerranéens ; Paul Arnould et Micheline Hotyat (dir.) ; ENS Editions, 2003.

سنويا. هذا بالإضافة إلى تواجد عوامل أخرى تزيد في احتداد أزمة المياه كارتفاع نسبة التبخّر، نتيجة شدّة الإشعاع الشمسي، وارتفاع درجات الحرارة وهبوب الرياح الجافة. في الواقع، لا يسجّل سوى أقصى الشمال (ما يعادل 3% من التراب التونسي) فائضا في موازنته المائية ويمثّل بذلك «البرج المائي» للبلاد. أمّا باقي المجال الترابي فيشكو من نقص في المياه يحتدّ كلّما توجّهنا جنوبا[5].

يمثل وضع الآليات والبنى التحتية الفُضلى لتجميع المياه والتصرف فيها والتحكم في استهلاكها في جميع مناطق البلاد من الأولويات المطلقة لتونس في هذه الظروف. خصوصا فيما يتعلق بمياه أمطار الشمال التي من شأنها أن تغطي جزءًا من العجز المائي شريطة أن يتمّ التصرف فيها بحكمة. *«إذ يوفّر الشمال، مُمَثّلًا في أحواض وادي مجردة ووادي مليان والوطن القبلي، معدّل 1.230 مليون متر مكعّب سنويا، أي ما يقابل 46% من الإمكانات الجمليّة للمياه السطحية»*[6].
يتعلّق الرهان إذًا بالترفيع في إمكانيات تعبئة مياه الأمطار وتخزينها، وبتحويل الكميات الفائضة إلى الجهات التي تشهد نقصا في الموارد المائية. ومن المفترض أن يتمّ توزيع هذه الموارد الثمينة بما يحقّق انعكاسات اجتماعية واقتصادية إيجابية على الناس، و خصوصا على فئة الفلاحين بصفتهم أكبر المتضررين من هذا النقص، علما وأنّ القطاع الفلاحي يمثّل المستهلك الأول للموارد المائية.

## 2. مشروع مياه الشمال وتحويل الموارد المائية

لتجميع مياه الأمطار، وضعت تونس سنة 1975 مخططا مديريا للمياه. وتوجّهت سنة 1977 للبنك الدولي من أجل الحصول على دعم لدراسة وإنجاز «المشروع المندمج بسيدي سالم»[7]. يتكوّن هذا المشروع حسب تقرير البنك الدولي من خمسة أجزاء.

- تشييد سدّ بطاقة استيعاب تبلغ 550 مليون متر مكعب؛
- محطة كهرومائية تقدّر بـ 25 ميجاوات؛
- قنال ربط بطول 126 كيلومتر لنقل الماء إلى تونس العاصمة والوطن القبلي؛
- شبكات ريّ وتصريف وطُرقات وبنى تحتية أخرى مرافقة لمشروعان فرعيّان مختلفان، وهما تستور ومجاز الباب (5.200 هكتار) والوطن القبلي (5.400 هكتار) ؛
- أشغال استصلاح غراسات القوارص في منطقة الوطن القبلي وبناء شبكة ثلاثية للتوزيع تمتد على 935 هكتار لإتمام شبكة الريّ.

إذًا، وحسب هذا المخطّط، تكون وجهة مياه الشمال تونس العاصمة والوطن القبلي. يشير التقرير كذلك إلى أنه سيتمّ استعمال هذه الموارد لريّ قرابة 10.000 هكتار في مناطق تستور/مجاز الباب والوطن القبلي وإنقاذ الـ 6.000 هكتار من بساتين القوارص وتحسين الإنتاج الفلاحي على مساحة 32.800 هكتارا وتزويد المنشآت الصناعية التي تمتدّ على الساحل بالمياه العذبة واحتواء الفيضانات الممكنة لوادي مجردة وتوليد الكهرباء.

تتضح لنا سياسة توزيع الموارد المائية للدولة عبر هذا الخيار المتمثل في إنقاذ بساتين القوارص وتدعيم زراعة الخضراوات

5 نفس المصدر

6 Neubert S. zt Benabdallah S. ; La réutilisation des eaux usées en Tunisie, Institut Allemand de développement ; 2003.

7 Document de la Banque Mondiale ; Tunisie, Projet Intégré de Sidi Salem ; Rapport N°1215-TUN ; Département des projets, Bureau régional Europe, Moyen-Orient et Afrique du Nord ; mai 1977.

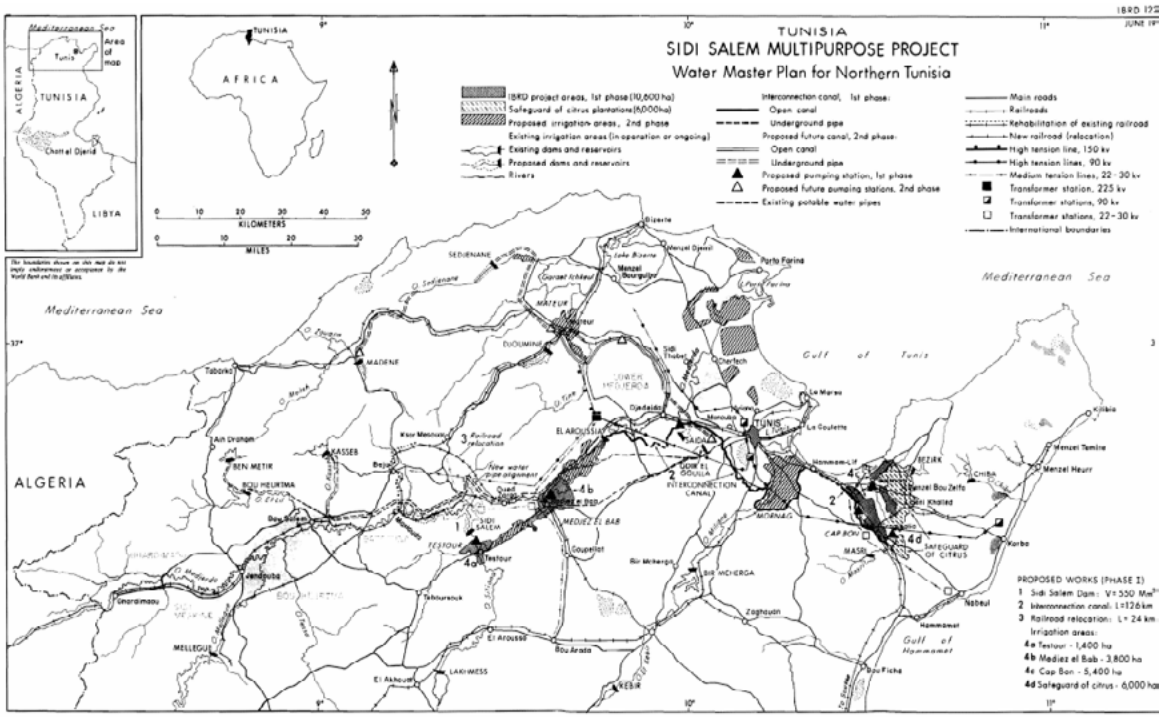


المصدر: Document de la Banque Mondiale ; Tunisie, Projet Intégré de Sidi Salem ; Rapport N°1215-TUN ; Département des projets, Bureau régional Europe, Moyen-Orient et Afrique du Nord ; mai 1977.

والفواكه في وادي مجردة و نجدة الصناعة والسياحة في الساحل. فالأمر لا يتعلّق بتوجيه المياه للوسط والجنوب لتقليص العجز المائي في المناطق الأكثر جفافا، كما لا يتعلّق بفكرة الاقتصاد في مياه الأمطار لفائدة المناطق الداخلية والشروع في تحلية مياه البحر لتزويد المناطق الساحلية. و بالتمعّن في هذا المقتطف من تقرير البنك الدولي تصبح أهداف المشروع الحقيقية جليّة:

*«هذا المشروع بطابعه المندمج يدرّ عديد الفوائد المختلفة، لا سيما على المستوى الفلاحي. يكون ذلك جزئيا عبر تجهيز مساحات سقوية إضافية (تستور ومجاز الباب والوطن القبلي)، لكنّ الانعكاس الأبرز لهذا المشروع يتمثّل في توفير إمدادات منتظمة من مياه الريّ في فصل الصيف للمناطق المعنيّة، ممّا سيمكّن من إنجاز زراعات مكثّفة في حوض وادي مجردة دون مخاطر مرتبطة بنقص المياه في سنوات الجفاف. كما سيكون لتضاعف الإنتاج انعكاس إيجابي على الوضعية التشغيلية بالنسبة للعائلات و العمال الفلاحيّين علاوة على استقرار إنتاج القوارص والفواكه والخضروات المبكّرة، خصوصا تلك المُعَدَّة للتصدير. هذا بالإضافة إلى انخفاض استيراد اللفت السكري والبذور الزيتية والحليب ومشتقاته، وهو ما سيمكّن تونس من تحقيق التوازن بين صادراتها وواردتها الفلاحية في السنوات التي تسجّل نسب هطول أمطار ضعيفة أو تلك التي تكون فيها الأوضاع المناخية مواتية.»*[8]

إذًا كما يتّضح من هذا المقتطف، فإنّ الهدف الحقيقي الذي يفسر هذا الخيار هو انتهاج سياسة تتطلّع أساسا للتصدير، لا لتحقيق اكتفاء السوق المحلي كأولوية، وإلى دعم غراسات القوارص. يمثّل هذا الاستثمار خيارًا مكلفًا بالنسبة للدولة، على اعتبار أنها تلتجئ للتداين من أجل التقدم في إنجازه. وقد شجعت هذه الأولوية الممنوحة لقطاع القوارص الفلاحين على تعويض زراعتهم التقليدية بأشجار البرتقال، وتحديدا نوعية المالطي التونسي الموجَّه للتصدير. وساهمت

8 نفس المصدر

إجراءات أخرى في توسيع بساتين القوارص وتكثيفها، من بينها القروض المسداة إلى الفلاحين والامتيازات والمنح.

تمّ لاحقا تدعيم مركّب مياه الشمال بعديد السدود والبحيرات الاصطناعية ومحطّات الربط. وقد امتدّت هذه البُنى إلى المناطق الساحلية الجنوبية لتصل إلى مدينة صفاقس، القطب الاقتصادي الثاني بالبلاد. في النظام المائي التونسي، يمثّل هذا المركّب «*محور التحويل الأساسي الذي يربط سدود مجردة وسدود إشكل وأقصى الشمال بتونس الكبرى والوطن القبلي بالسواحل الشرقية للبلاد. ويمكّن تحويل هذه الموارد من تلبية الحاجيات المتنامية من الماء الصالح للشراب*

**تطور خارطة تحويل المياه بين 1977 و2001**

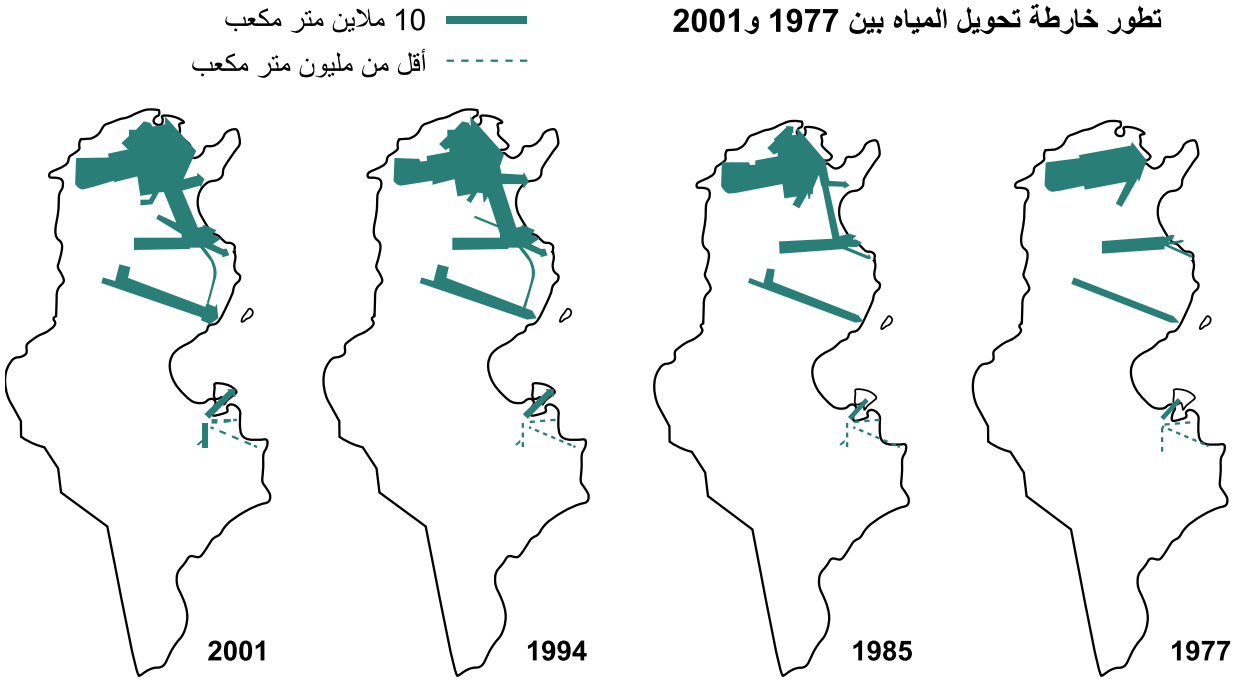


المصدر: Hénia L. (dir.) ; L'Atlas de l'eau en Tunisie ; FSHS ; Tunis ; 2008.

*ومياه الريّ، كما تُستَخدم لتحسين جودة الماء لجهة نسبة الأملاح (3 إلى 4 غرامات/لتر) عبر خلطها بماء بحيرة إشكل منخفضة الملوحة (1 غرام /لتر). تمتدّ هذه البُنية المائية، التي تتولى إدارتها الشركة العمومية SECADENORD، على مسافة 120 كم وتغطّي جزئيًا، علاوة على حاجيات تونس الكبرى من المياه، حاجيات مدينة سوسة والمنستير والمهدية وصفاقس عبر إمدادات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه*»[9]. إذًا يتمُّ توجيه مياه الشمال اليوم إلى المدن الكبرى الساحلية، أي إلى المناطق الأقلّ جفافا والتي تستأثر بنصيب الأسد من التنمية. وهي كذلك المدن التي تسجل أعلى نسب الكثافة السكانية نظرا لتدفق النازحين من المناطق الريفية في اتجاه التجمعات السكانية الحضرية.

مكّنت جهود تعبئة المياه السطحية من الاستجابة لحاجيات الريّ و الماء الصالح للشراب في الشمال والسواحل إلى حدود بداية سنة 2000، وذلك حتى خلال سنوات العجز[10]. إلّا أنّ هذا التوازن مختَلٌّ اليوم نتيجة توالي سنوات الجفاف وتنامي الطلب. ولتهرّم البنية التحتية دور كبير كذلك في فقدان كميات كبيرة من المياه من جراء كثرة الأعطاب

9 Système hydraulique de la Tunisie à l'horizon 2030 ; Institut National des Etudes Stratégiques, janvier 2014.

10 نفس المصدر

والتسريبات طوال الإمدادات، بالإضافة إلى ظاهرة تراكم الرواسب الطينية في السدود. سجّل مثلا كل من سدّي سيدي سالم وملاق تباعا ترسّبات للطمي تعادل 25% و51% من حجم التعبئة. وتجدر الإشارة الى أنّ معدل ترسب السدود يبلغ 18,6% على المستوى الوطني [11].

نظرا لواقع نقص المياه اليوم في الشمال والجنوب، منع منشور صادر عن وزارة الفلاحة منذ 2016 ريّ الخضروات من مياه وادي مجردة في الوطن القبلي وباقي جهات الشمال (ولاية منوبة و ولاية أريانة). وحدها غراسات الأشجار المثمرة لم يشملها المنع، فنرى مجددًا كيف أن غراسات القوارص تتمتع بالأولوية...

## 3. ما الحكمة من تشجيع انتاج القوارص؟

كثيرة هي المجهودات التي تمّ القيام بها من أجل تطوير البنية التحتية المائية في تونس من أجل ملائمة تقنيات الريّ، لكن لم تتمّ يوما مساءلة وِجهة هذه الموارد. في واقع يتّسم بالإجهاد المائي والعجز الغذائي، تُساهم الخارطة الفلاحية بشكل كبير في ترشيد الاستهلاك ويصبح اقتصاد الماء عنصرا محددا في تحديد المنتَجات والنوعيات التي يجب تشجيعها أو القطع معها. بناءً عليه، يجدُر بنا طرح السؤال التالي: هل يجب أن تواصل تونس إنتاج القوارص في الوطن القبلي؟

### أ. فائض الإنتاج والسوق

كما أشرنا أعلاه، فإن 50% من المساحات السقوية في الوطن القبلي تُستغَلُّ في إنتاج القوارص. منذ 2016 يتمّ ريّ غراسات القوارص دون غيرها من الزراعات، أي على حساب الخضروات والبقول. فرغم نقص المياه لا ينفكّ حجم إنتاج القوارص يتطوّر من سنة لأخرى. وقد ناهز 560.000 طن سنة 2107 رغم أنّ تونس لا تنجح في تصدير سوى قسط ضئيل منه (أنظر الرسم البياني) [12].

**تطور حجم الصادرات من القوارص مقارنة بحجم الانتاج بين 2000 و2016 بالألف طن**

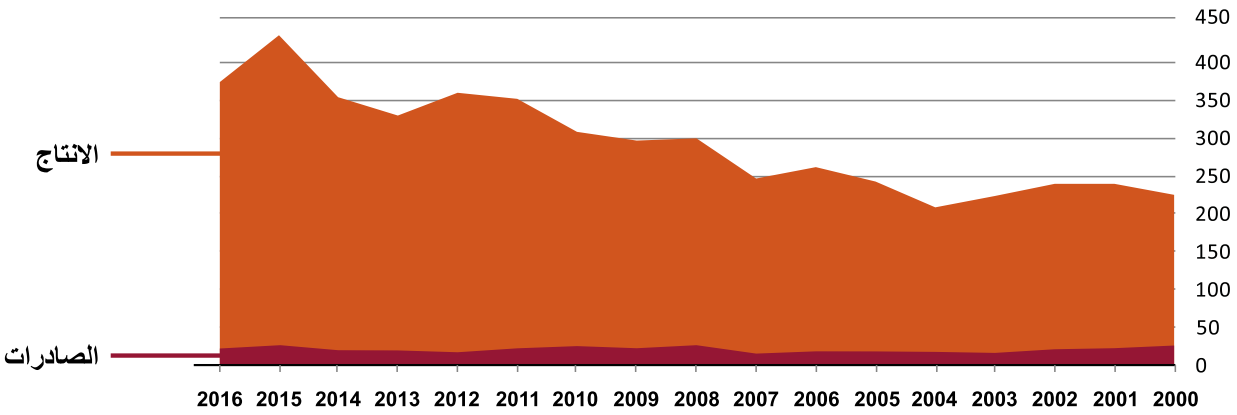


المصدر:: Un regard sur le marché mondial et tunisien des agrumes ; Note de veille de l'Observatoire National de l'Agriculture ; ONAGRI ; 2018.

11 نفس المصدر

12 Un regard sur le marché mondial et tunisien des agrumes ; Note de veille de l'Observatoire National de l'Agriculture ; ONAGRI ; 2018..

رغم استقرار حجم القوارص المصدّرة على مدى العشر سنوات الأخيرة، إلّا أنّنا نلاحظ أنّ الإنتاج تطوّر بنسبة 55% في نفس الفترة. لم تتجاوز نسبة التصدير سنة 2016 الـ 5% من إجمالي الإنتاج. في الواقع، تُعتبر هذه النسبة ضئيلة جدا مقارنة بمجهودات الحفاظ على تنافسية البرتقال المالطي التونسي في السوق العالمية ونحن بذلك بعيدون جدا عن مستوى الـ 50.000 طن/لسنة 2001 الذي حدّدته الإستراتيجية التنموية سنة 1991[13]. في الواقع لم يصل حجم تصدير القوارص لـ 30.000 طن، بل نلاحظ تواصل نسقه التنازلي (14.346 طن سنة 2018). بذلك تحتل تونس المرتبة 46 على مستوى السوق العالمي بنصيب لا يتجاوز 0,1%.

**أهم المنتوجات الفلاحية المصدرة: مقارنة بين تطور حجم الصادرات وتطور قيمتها بين 2007 و 2013**

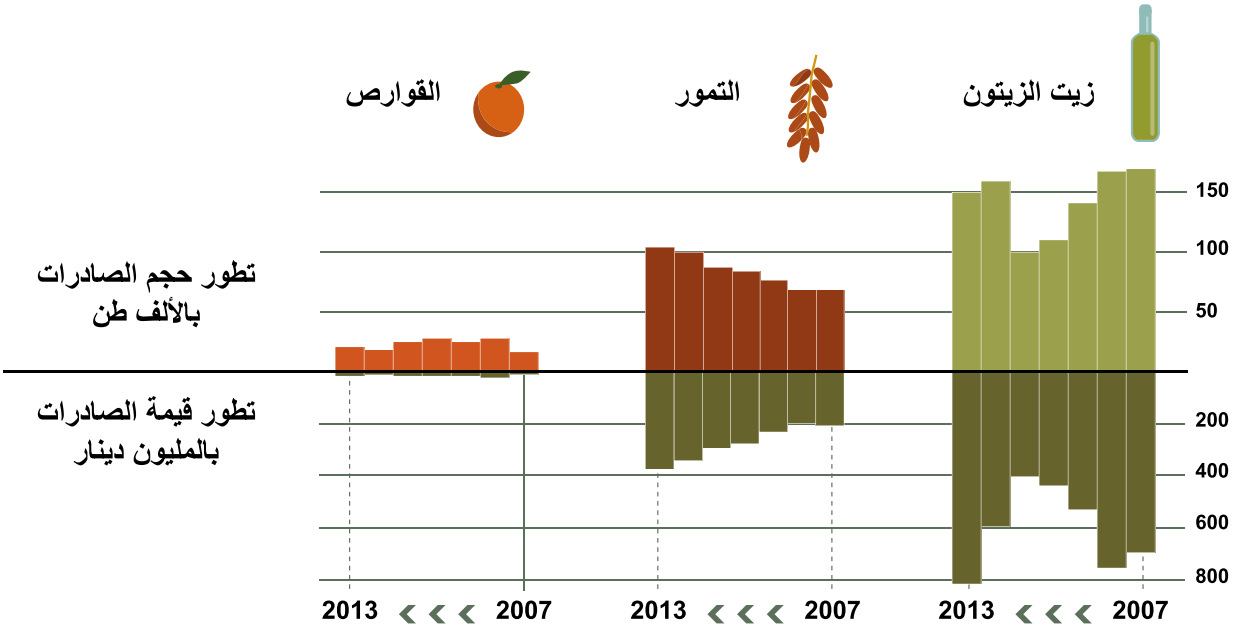


المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

على مستوى السوق المحلية، يتسبب تنامي العرض في انخفاض الأسعار خصوصا بالنسبة للبرتقال المالطي الذي سجلت اسعاره انخفاضا بـ 33% ما بين 2016 و2017، في الوقت الذي لا تنفكّ فيه نفقات الإنتاج ترتفع نتيجة ارتفاع أسعار المُدخَلات المستورَدة والكهرباء. نتيجة لذلك لم يعُد صغار ومتوسطي الفلاحين قادرين على مجاراة النسق ويأسفون لإرتهانهم لهذا المنتَج. يؤكّد عديد الفلاحين الذين تمّ استجوابهم في إطار هذه الدراسة على رغبتهم في تنويع إنتاجهم، ولما لا العودة إلى زراعة الخضراوات بغاية تطوير مداخيلهم، لكنّ منع ريّ هذه الزراعات يحول دون ذلك ولم يترك لهم خيارا.

يمكن أن يتهيّأ لنا أنّ ضُعف حجم صادرات القوارص تُقابله أسعار بيع استثنائية على مستوى السوق الدولية التي يمكن أن تبرّر تضحيات المزارعين المستغلة من طرف السلطات بغاية تعديل الميزان التجاري الغذائي. لكنّ الرسوم البيانية التالية تتيح لنا مقارنة المنتجات الأساسية الفلاحية التي تصدّرها تونس من الناحية الكمّية والنوعيّة. فإن كانت عائدات التمور وزيت الزيتون والمنتجات البحرية هامّة، فهذا لا ينسحب على قطاع القوارص الذي يسجّل بدوره

13 Zekri S. et Laajimi A. ; Etude de la compétitivité du sous-secteur agrumicole en Tunisie ; Le futur des échanges agroalimentaire méditerranéens, les enjeux de la mondialisation et les défis de la compétitivité ; Zaragosa ; CIHEAM ; Cahiers Options Méditerranéennes N°57 ; 2001..

عائدات متواضعة جدا. فقيمة الطنّ الواحد من البرتقال التونسي في السوق العالمية تعادل 561 دولارا مقارنة بالبرتقال الإسباني الذي تبلغ قيمته 960 دولارا للطن الواحد أو طنّ البرتقال المغربي الذي يباع بـ 596 دولار[14].

ملخّص القول: في الوقت الذي تشجّع فيه الدولة قطاع القوارص وتعطيه الأولوية المطلقة، حتى يستأثر بنصف الأراضي السقوية في الوطن القبلي وكذلك جلّ موارد الريّ المتأتية من الشمال منذ ثلاث سنوات، نلاحظ أنّ هذا المنتوج التونسي يباع في السوق العالمية بأبخس الأثمان و لا يستأثر الا بحصة 0.1 بالمائة من السوق العالمي. فقد وفّر إنتاج القوارص 21 مليون دولار سنة 2017[15]، وبلغت في المقابل قيمة المواد الغذائية المستورَدة 1.3 مليار دولار في نفس السنة. فبلغ بذلك عجز الميزان الغذائي 886,2 مليون دينار، أي بما يعادل 8,8% من عجز الميزان التجاري[16].

### ب. «الماء الافتراضي» الذي تحتويه القوارص

كان الخبير في علم الجغرافيا البريطاني جون أنتوني أوّل من استخدم مصطلح الماء الافتراضي لتبيان كميات المياه التي تتحول من منطقة إلى أخرى عبر تداول مختلف المنتجات في الأسواق العالمية. ليس المجال سانحا للإطناب في التعريفات المختلفة لمناهج قياس كمّيات المياه الافتراضية، لكنّنا نرى أنه من المهمّ الارتكاز على هذا المفهوم كي تكتمل الصورة فيما يتعلق بتوزيع مياه الشمال والتصرّف فيها. وذلك بالنظر إلى حجم الانتاج والتصدير وكميات مياه الريّ اللازمة لذلك والمحتواة افتراضيا في القوارص.

المصدر: موقع www.waterfootprint.org

حسب موقع «waterfoodprint.org» يستهلك انتاج البرتقالة الواحدة 80 لترا من الماء، أي أنّه يتعيّن توفير قرابة 560 لترا من الماء لإنتاج كيلوغرام واحد من البرتقال. بلَغ إنتاج تونس من البرتقال سنة 2017 قرابة 560.000 طنّ، استهلكت ما لا يقل عن 313،6 مليون متر مكعّب من الماء. وفي نفس السنة أعلنت كتابة الدولة المكلفة بالموارد المائية[17] إنّ *«مخزون السدود يُقدَّر بـ 944 مليون متر مكعّب مقابل معدّل ناهز 1.400 مليون متر مكعّب خلال الثلاث سنوات المنصرمة (...) فيبلغ المخزون الحالي لسدّ سيدي سالم، وهو أكبر سدّ في تونس، قرابة 195 مليون متر مكعّب ولا تتجاوز نسبة امتلائه 36%. وقد ساهم بـ 137 مليون متر مكعّب هذه السنة من مجموع المياه المُخَزَّنة في الوقت الذي يبلغ فيه المعدل السنوي 625 مليون متر مكعّب»*.

تُبيّن مقارنة كميات المياه المستهلَكة لإنتاج القوارص بحجم الموارد المائية السطحية التي تتمكن تونس من تجميعها هول «الاستثمار المائي» في هذا المنتوج. وذلك رغم مردوديته المتدنّية بالنسبة للفلاحين وللدولة على حد سواء، ورغم

14 Un regard sur le marché mondial et tunisien des agrumes ; Note de veille de l'Observatoire National de l'Agriculture ; ONAGRI ; 2018..

15 المعهد الوطني للإحصاء

16 Déclaration du secrétaire d'Etat chargé des ressources hydrauliques Abdallah Rabhi, 6 juin 2017.

17 نفس المصدر

قدرته التشغيلية الضعيفة مقارنة بأنشطة فلاحية أخرى وكلفة تخزينه ونقله العالية. خصوصا وأنّ القوارص تمثّل مادّة ثانوية في النمط الغذائي التونسي ويتمّ إنتاجه، كما هو واضح، بكميات فائضة عن الحاجة.

في هذه الظرفية التي تتّسم بعجز هيكلي في الميزان الغذائي تتخذ هذه الأرقام منحًى مُفزعا. فما يقابل ثلث مياه سدّ سيدي سالم تُستعمل فقط لريّ القوارص، في الوقت الذي يتضاعف فيه حجم الواردات الغذائية (الحبوب واللحوم...) وترتفع في نفس الوقت كلفتها على الاقتصاد التونسي. إذ قامت تونس خلال سنة 2017 بتصدير 26.000 طن من القوارص، أي ما يعادل 14.560 مليون متر مكعّب من «الماء الافتراضي»، دون أن يكون لذلك أيّ أثر على تغطية عجز الميزان الغذائي.

تشير خاتمة إحدى وثائق العمل الصادرة في شهر أفريل 2015 عن المرصد الوطني للفلاحة إلى أنّه خلال الثماني سنوات المنصرمة «*ما فتئ العجز الغذائي يتنامى ليبلغ 1.380,5 مليون دينار سنة 2014 مقابل 425,4 مليون دينار سنة 2007 (...). تقودنا هذه المؤشرات إلى ضرورة أن نمعن التفكير في التوجهات المستقبلية لضمان الأمن الغذائي في إطار مقاربة مستدامة (...). على المستوى العالمي، طفت على السطح رهانات مستجدّة في علاقة بعدم استقرار السوق العالمية خاصة بالنسبة للحبوب والزيت النباتي حيث تمثّل الواردات جزءًا هاما من الاستهلاك. (...) في النهاية، تبيّن التغيّرات المسجّلة في تطوّر الميزان التجاري ظاهرة الارتهان للأسواق الدولية الذي يشكّل مصدر قلق، نظراً لتأثيره على المالية العمومية.*»

في عام 2013، صدّرت تونس ما يعادل 1.397.704 متر مكعّب من المياه الافتراضية واستوردت تقريبا 6.141.154 متر مكعّب في شكل قمح وشعير وذرة وبطاطا[18]. تتيح لنا هذه الأرقام تمثّل الهامش المتاح للبلاد التونسية للتصرف في مواردها المائية، بما تحافظ به على سيادتها الغذائية وتحدّ من الارتهان للأسواق الدولية. فكلما ندُرت الموارد، كلما كان من المُلّح على السلطات ترشيد استخدامها بما يساهم في المقام الأول في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحلّيين وهو ما لا يحدث تقريبا في تونس.

في هذه الأثناء، في سوق المواد الغذائية المحلّي ، أدّى الحظر المفروض على ريّ الخضراوات إلى انخفاض العرض. وكان لذلك تأثير مباشر على أسعار الخضروات. مع تمديد الحظر على الريّ خلال حملة 2018-2017، استمرت الأسعار في الارتفاع (بين جانفي 2017 وجانفي 2018: ارتفعت أسعار الطماطم بنسبة 9,7% والبطاطا بنسبة 53,10% والفلفل الحار بنسبة 44,58% والبصل الجاف بنسبة 45,33%)[19]. ويعاني المواطن التونسي حالياً من نسبة تضخّم تبلغ 7,7%. وحسب المعهد الوطني للإحصاء، تعود أسباب هذا التضخم أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 9,3% والنقل بنسبة 9,6%.[20]

| | نوفمبر 2016 | نوفمبر 2017 | نسبة الزيادة |
|---|---|---|---|
| الفلفل الحار | 1.435 | 1.800 | %25 |
| الفلفل الحلو | 1.740 | 2.075 | %19 |
| الطماطم | 0.700 | 2.640 | %277 |
| البطاطا | 0.850 | 1.450 | %71 |
| البصل | 0.600 | 1.595 | %166 |

أسعار بعض المنتوجات الفلاحية في السوق المحلية

المصدر: أرقام السوق الجملة ببئر القصعة

18 Benalaya A. et al. ; Eau Virtuelle et Sécurité Alimentaire en Tunisie : du Constat à l'Appui au Développement (EVSAT-CAD) ; Ecole Supérieure d'Agriculture de Mogren et Centre de Recherche pour le Développement International ; 2015.

19 أرقام السوق الجملة ببئر القصعة

20 المعهد الوطني للإحصاء

تتّضح اليوم كارثية الاختيارات التي تمّ تبنّيها في السبعينيات. تلك المستندة إلى نظرية *الميزات المقارنة* لجهة إمكانية حصول التونسيين على غذاء صحي بأسعار معقولة.

## الخاتمة

يمكّن مُركّب مياه الشمال الضخم من تجميع كمّيات لا بأس بها من المياه السطحية في المنطقة الوحيدة التي تسجّل فائضا مائيا في تونس. وقد سمحت هذه البُنية التحتية المتشعّبة، والقديمة، إلى حدّ اليوم بإمداد الساحل بالمياه العذبة الموجَّهة للاستهلاك المنزلي والفلاحة والصناعة والسياحة. فقد مثّل أداةً أساسية لتطبيق منوال التنمية التونسي على مدى الأربعين سنة الماضية. غير أنّ هذا المنوال أثبت فشله وأدّى إلى اختلال جهوي عميق وتبعية للأسواق الدولية ومعدّلات بطالة عالية جدًا وهشاشة في أوضاع الفلاحين و ارتفاعا لأسعار المواد الغذائية.

ما تزال المزايا التي وعد بها البنك الدولي في تقريره لتقديم مشروع مركّب سيدي سالم بعيدة عن التحقيق:

- الإمداد بمياه الريّ والشرب غير منتظم. إذ لا تتمكّن سوى المساحات المغروسة أشجارا مثمرة من الحصول على الموارد المائية، وذلك في كُلٍ من وادي مجردة وفي الوطن القبلي. وقد أضحى الانقطاع المتكرّر للمياه مصدرا للاضطرابات الاجتماعية، خاصّة في المناطق الامدادية منه.
- مع اضمحلال الفلاحة المعيشيّة والاعتماد الكلّي على القوارص، فقدت المستغلات الصغيرة والمتوسطة الحجم ربحيّتها وارتفعت تكاليف الإنتاج بحدّة في ظلّ ركود أسعار البيع في الأسواق المحلية والدولية.
- من أجل التموقع في السوق الدولية، راهنت تونس على اعتماد أسعارٍ تنافسية جداً على حساب الفلاحين، دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع حصّتها من تلك السوق. إن الإيرادات الناتجة عن تصدير القوارص ضئيلة جدا مقارنة بغيرها من المنتجات، ولا سيما مقارنة بالاستثمار المائي الباهظ الذي تمثّله.
- تأثير هذا المشروع على الميزان الغذائي لا يكادُ يُذكر. بل إنّه فاقم العجز من خلال تحويل المياه إلى منتوج غير مربح.
- لجهة قدرته على مجابهة الفيضانات واحتوائها، أظهر المركب بالفعل عدم نجاعته عدّة مرات (2000، 2003، 2007، 2011).

وفقاً للتوقّعات العلميّة، يتّجه المناخ التونسي الى الجفاف، وسيتعرّض تدريجياً لتقلّبات جوية وجفاف أشدّ. يبدو أنّ السلطات العمومية على بيّنة بهذا الأفق الذي تواتَر ذكره في عديد الدراسات والتقارير المؤسّساتية، ولكن من الواضح أن المخاطر المناخية لم تُؤخَذ على محمل الجدّ في السياسات العمومية المتعلّقة بالتصرف في الموارد المائية. وبينما تُبذَل جهودٌ جمَّة للرفع من إمكانيات تعبئة مياه أمطار الشمال، لا يُطرَح أيّ تساؤل حول جدوى وِجهتها. يبدو أنّ مياه الشمال ستستمرّ في تزويد المناطق الساحلية وريّ القوارص على الرغم من عدم فعالية هذا الخيار التنموي وانسداد آفاقه.

إنّ تأثير سياسة تشجيع الفلاحة التصديرية كارثي على المالية العمومية وعلى صغار ومتوسطي الفلاحين والمستهلكين المحلّيين على حد سواء. ولذا فقد أصبح من المُلِّح اليوم العودة إلى فلاحة متنوّعة مُوَجَّهة نحو السوق المحلية ومراجعة الخارطة الفلاحية برُمَّتها. كذلك إعادة التفكير في توزيع المياه المُجَمَّعة وإعادة النظر في أنماط الإنتاج حتى تتمكن الفلاحة من لعب دورها الأصلي المتمثّل في إطعام الناس. ومع ذلك، لم يتمّ بعد وضع أيّ برنامج للحدّ من إنتاج

القوارص وتوجيه المياه إلى المنتوجات الاستهلاكية الأساسية وتكييف الفلاحة التونسية مع التغيّر المناخي الذي سيؤثّر عليها عاجلا أم آجلا.

بالإضافة إلى ذلك، بدأ سكّان مناطق الشمال المنتِجة للموارد المائية بالتشكيك في جدوى قرارات السلطة الأحادية[21] والقاضية بتحويل المياه وحرمان الفلاحة المعيشية المحلية منها. ويثير هذا الموضوع قلق معهد الدراسات الاستراتيجية الذي يؤكّد في تقريره عن الموارد المائية في أفق عام 2050 « *لا يشير قانون المياه إلى أحكام استثنائية للتعامل مع ظاهرة الجفاف. تتطلّب آفاق العجز الهيكلي والدوري من المياه وضع استراتيجيات وقائية وإجراءات للحد منها. كما يتطلب ذلك تطوير آليات التحكيم وتسوية النزاعات للتوفيق بين الاستخدامات والحفاظ على القيمة الاجتماعية والاقتصادية للمورد*»[22]. إنّ إمكانية انفجار نزاعات حول الماء واردة جدا وتُعدُّ من المخاطر العالية التي تهدّد تونس في المستقبل.

تلعب هذه المشاريع المُمَوَّلة من المؤسسات المالية العالمية، والتي تستجيب لمنطق التبادل الحرّ ، دورا محوريا في ربط الاقتصاد التونسي على المدى الطويل بمنوال تنموي مُعيَّن. و قد تلت مشروع مركَّب سيدي سالم مشاريع أخرى تستند جميعها إلى نفس المنطق، ألا وهو نقل الموارد المائية من الشمال إلى الساحل وتشجيع المنتجات القابلة للتصدير. وقد ساهم البنك الدولي بشكل كبير في كل هذه البرامج والمشاريع (انظر مقال: المناطق السقوية وزحف الفلاحة الأحادية الربحية).

## في الأثناء...

تم إطلاق مشروع مياه الشمال سنة 1977. وفي نفس السنة اتخذت فرنسا أولى الإجراءات ضدّ استعمال مادة الأميونت (amiante) بعد أن ثبت بالأدلّة الدامغة أنّ هذه المادة تمثّل تهديدًا للصحّة العمومية. فقبل عامين من ذلك، سنة 1975، عرفت هذه الدولة فضيحة كبرى متعلقة باستعمال مادة الأميونت، أو الحرير الصخري، في البناء، حيث تسبّب المبلّغ هنري بيريزاتا (Henri Pézerat) في إندلاع حرب مفتوحة بين العلماء والباحثين والأطباء من جهة، ولوبيات قطاع البناء وأصحاب براءات الاختراع من جهة أخرى. وكان موضوعها مخاطر هذه المادّة على سلامة العمّال والصحة العمومية.

ومع ذلك، يشير هذا المقطع من تقرير البنك الدولي في تقديم المشروع، والذي يحدّد مكوّنات مركّب مياه الشمال، أنّ «*شبكة التوزيع الباطنية ستتكوّن من أنابيب من الخرسانة المسلّحة تتراوح أقطارها بين 350 إلى 800 مليمتر ومن أنابيبً صغيرة من إسمنت الأميونت (amiante) تتراوح أقطارها بين 150 و300 مليمتر.*»[23]

وبالفعل نتأكد من استعمال مادة الأميونت عندما ندقّق في «مشاريع الاستثمار في قطاع المياه» اللاحقة «پيزو 1» و «پيزو 2»[24] التي أنجزت بين 2002 و2011 بتمويلات من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتعاون الدولي وبعض

21 Stratégie Nationale sur le Changement Climatique. Rapport de la stratégie ; République Tunisienne. Ministère de l'Environnement ; GIZ ; Groupement ALCOR - TEC ; Octobre 2012.

22 La problématique de l'Eau ; Institut National des Etudes Stratégiques ; Tunis ; 2017..

23 Document de la Banque Mondiale ; Tunisie, Projet Intégré de Sidi Salem ; Rapport N°1215-TUN ; Département des projets ; Bureau régional Europe, Moyen-Orient et Afrique du Nord ; mai 1977.

24 Agence Française de Développement ; Conseil d'Administration du 18 décembre 2008 ; République de Tunisie ; Programme d'Investissement Sectoriel Eau ; NCO PISEAU ; 2018.

المانحين الآخرين. إذ نلاحظ، بالاطّلاع على تقرير مجلس إدارة الوكالة الفرنسية للتعاون لسنة 2008، أنّ تنظيف شبكات توزيع المياه من مادّة الأميونت قد حظيَ بالكثير من الاهتمام والقروض والمساعدة التقنيّة:

*«على ضوء ما سبق ذكره، وفي إطار تكييف الإجراءات المعتمَدة لهذا البرنامج، قرّر المانحون الثلاثة -البنك الدولي، الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية- أن يتماهوا مع القوانين التونسية فيما يتعلّق بالتقييم البيئي والاجتماعي والموافق للمعايير الدولية. تبعًا لذلك قام الجانب التونسي بإعداد وثيقة إطارية لتنفيذ تدابير الحماية البيئية والاجتماعية (DCPES) التي قُدمت للاستشارة العمومية وتمّ اعتمادها من طرف المانحين. وهي تحتوي على جميع العناصر التي تتطلّبها خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (PGES)، ويشمل ذلك الكفّ عن استخدام اسمنت الأميونت في تونس.»*[25]

بعد ثلاثين سنة من الشروع في بناء مركّب مياه الشمال، انخرطت تونس في إزالة مادة الأميونت من شبكات التوزيع بتمويلات من نفس المانحين، وبالاستعانة، مرّة أخرى، بخبراتهم ومساعدتهم الفنية. في الأثناء، طوّرت البلدان التي أنتجت وتاجرت بالأميونت طوال عقود تقنيات إزالتها، وها هي الآن تبيع خبراتها في تنظيف البنى التحتية من هذه المادّة السامّة.

كانت القضيّة لتكون شبه عاديّة لو لم يلفت انتباهنا أنّه في إطار نفس المشروع «پيزو 2»، تمّت إزالة الأنابيب القديمة التي تحتوي على مادة الأميونت. إلّا أنّه في ذات الوقت تمّ تركيب أنابيب جديدة في مناطق أخرى، كما يبيّنه هذا المقتطف من وثيقة صادرة عن وزارة الفلاحة والموارد المائية، والتي تقرّ فيها بإعطاء إذن مشروط بمواصلة استعمال هذه المادة في مشروع «پيزو 2». إذ *«يُشتَرط عند استعمال الأميونت في مشروع «پيزو 2» في المناطق السقوية بالمياه التقليدية / الحرارية [...] تطبيق تدابير مُحَدَّدة تُقَلِّلُ من التأثيرات على البيئة وعلى صحّة الإنسان.»*[26] وقد استُعمِلَت قنوات الريّ الملوَّثة هذه في كلٍ من ولايات المهدية وتوزر وقابس.

صدر سنة 2014 التقرير التقييمي لمشروع «پيزو 2»، وهو يشير إلى عديد الإخلالات والمخالفات كعدم امتثال الممارسات لشروط الاستعمال، وعدم أخذ الاحتياطات اللازمة، إضافة إلى التعامل غير السليم مع أنابيب الأميونت والتخلص من مخلّفاتها في الطبيعة...

25 نفس المصدر.

26 Formation-sensibilisation en évaluation environnementale et sociale ; L'utilisation des conduites d'irrigation en amiante-ciment ; Ministère de l'environnement et du développement durable ; direction générale de l'environnement et de la qualité de vie ; mars 2015.

## توزيع المساحات القابلة للري المكثف في الجمالي المناطق السقوية حسب مصادر الموارد المائية

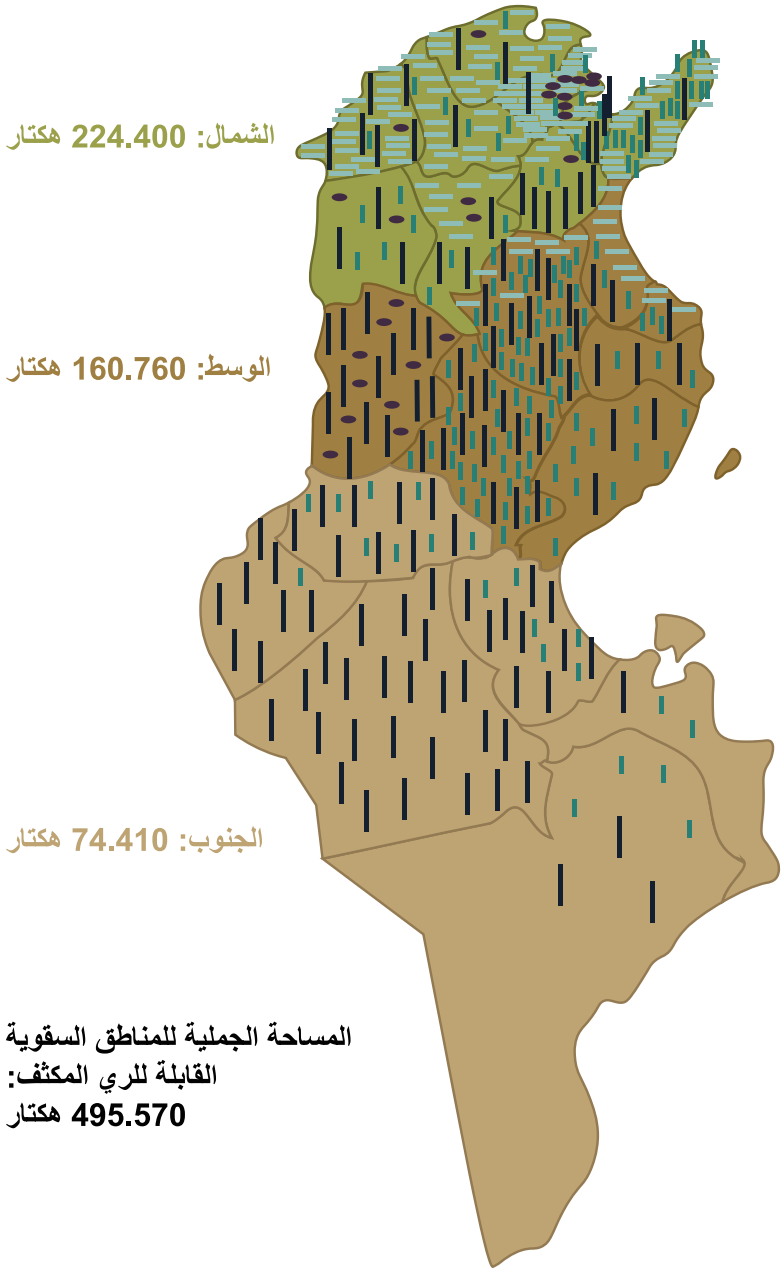


**المساحة الجملية للمناطق السقوية القابلة للري المكثف:**
**495.570 هكتار**

تمثّل هذه الخارطة **توزيع المساحات القابلة للري المكثف** في إجمالي المناطق السقوية حسب مصادر الموارد المائية المتوفرة وحسب سياسة التصرف في المياه المعتمدة.
وقد تمّ إعدادها إعتمادًا على نتائج الاستقصاء حول المساحات السقوية المكثفة لسنة 2011. (جدول رقم 1.2).
وهي تبين:
- حجم الضغط على الموارد المائية الباطنية في ولايات الجنوب وأيضا في الوسط وفي الشمال (زغوان والوطن القبلي وسليانة).
- إمكانيات تكثيف معتبرة في ولايتي سيدي بوزيد والقيروان، إعتمادًا على الطبقات الإرتوازية والعميقة، بما يلفت الانتباه لاشكالية استنزاف الموارد المائية.
- غياب شبه تام للمياه المعالجة والمياه المحلية، واعتماد الفلاحة السقوية المكثفة في المناطق الساحلية على الآبار العميقة ومياه الشمال.
- ضعف إمكانيات الضخ المباشر من الأودية، بما في ذلك في المناطق الممطرة.

المصدر: استقصاء حول المناطق السقوية المكثفة، الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة و البيئة، الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، إدارة الإحصائيات و الظرف الإقتصادي الفلاحي، الإدارة الفرعية للإحصائيات الفلاحية، 2011

# التغيرات المناخية في تونس، بين المقاربات المؤسساتية وواقع الفلاحين

تعهّدت تونس في مؤتمر المناخ الحادي والعشرين (COP21) *«بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 41% بحلول عام 2030. وتكون نسبة 13% من هذا التخفيض مساهمة طوعية وغير مشروطة، بينما سيتمّ تعبئة النسبة المتبقية البالغة 28% للتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل التكيّف مع التغيّر المناخي»*[1]. ويعبّر هذا التعهد الذي جاء على لسان رئيس الحكومة التونسية في باريس عن عزم بلاده على تحمل نصيبها من المسؤولية والمساهمة في الجهود العالمية لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري. إذ تمّ وضع استراتيجية وطنية متكاملة[2]، نُشرت في أكتوبر 2012 بدعم من وكالة التعاون الألماني GIZ وتنفيذا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

وتقدّم هذه الإستراتيجية ثلاثة سيناريوهات[3] مختلفة مع تبيان آثارها وتقييمها في منظور 2020 و2050:

| | السيناريو 1 : الخيار المقتصد | السيناريو 2 : الأولوية للمعطى الإجتماعي | السيناريو 2 : المبادرة والتطوّع الأيكولوجي |
|---|---|---|---|
| **الخيارات التنموية** | السيناريو المقتصد، غياب التكافؤ وتموقع على الساحل | توازن إجتماعي وترابي، تموقع في الجهات | الأولوية للبيئة |
| **الخيارات الطاقية** | فحم وغاز | فحم وطاقات متجددة | تنوّع يعتمد الطاقات المتجددة |
| **المفواضات البيئية** | تنسيق ضعيف، غياب الأهداف | تنسيق قوي | تنسيق قوي |
| **مستوى التغيّر** | قوي جدا: +2.7° في 2050 | قوي : 2.2 في 2050 | قوي نسبيا +1.6° في 2050 |
| **المعادلة تخفيف/تكيّف** | تبعية لأسواق البترول، حاجة قوية للتكيّف | حاجة قوية للتخفيف والتكيّف | حاجة متوسطة للتكيّف وتخفيف قوي |
| **تموقع تونس** | تبعية | استراتيجيا الكربون ليست ذات أولوية | مبادرة وتطوّع |

المصدر: Stratégie Nationale sur le Changement Climatique, République Tunisienne - Ministère de l'environnement et la coopération allemande au développement GIZ, octobre 2012

1 Extrait de la déclaration du Premier ministre tunisien à Paris à l'occasion de la COP21, décembre 2015.

2 Stratégie Nationale sur le Changement Climatique. Rapport de la stratégie ; République Tunisienne. Ministère de l'Environnement ; GIZ ; Groupement ALCOR - TEC ; Octobre 2012.

3 نفس المصدر

- **الإستراتيجية المقتصِدة:** مواصلة اتّباع نموذج تنمية أساسه النجاعة الاقتصادية... *«وعلى المستوى المناخي، يستند السيناريو على تواصل صورة «التلميذ النجيب» لدى المجتمع الدولي».*
- **الأولوية للمسألة الاجتماعية:** عبر انتهاج سياسة تصبو أساسا إلى إعادة التوازن الفضائي والاجتماعي للتراب التونسي مع اعتماد مقاربة مزدوجة ترتكز على التماسك الاجتماعي والواقعية الاقتصادية.
- **التطوع الإيكولوجي:** اعتماد مقاربة استباقية مع أقلَمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا السياق الجديد.

لم تُعلِن الحكومة التونسية عن السيناريو الذي وقع عليه الاختيار في آخر المطاف. الاّ أنّ جملة الخيارات التنموية والاقتصادية المرصودة، تقودنا، بالإضافة الى نزوعها لمواصلة نفس السياسات، إلى الاعتقاد بأنّها اختارت سيناريو **الاستراتيجية المقتصِدة** رغم عدم نجاعتها على المدى المتوسط كما أثبتته مخرجات الاستراتيجية الوطنية. يحيل هذا الاختيار مستقبلا إلى الحساسية المفرطة تجاه عدم استقرار سوق النفط وإلى الحاجة الماسّة للتكيّف مع التغيّر المناخي. في كل الحالات، يُفترض إذًا أنْ تتفاوض تونس في مؤتمر المناخ عبر تسليط الضوء على احتياجاتها للتكيّف وعرض سياسة تعطي الأولوية لحماية المجموعات الأكثر تهميشا وتدعم القطاعات الحسّاسة، لا سيما القطاع الفلاحي. الاّ أنّ واقع الأمر مختلف عن ذلك، كما سنرى في هذا المقال.

## 1. اللامساواة في مواجهة التغيّر المناخي

### أ. من المسؤول عن الاحتباس الحراري؟

اليوم وقد ثبتَت مسؤولية الإنسان في تسارع تغيّر المناخ، من المشروع أن نتساءل: من ينبغي أن يتحمّل الدَيْن الإيكولوجي، الذي تحاول البشرية يائسة تسديده عبر تدابير تسعى لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري؟

تحتلُّ تونس المركز 74 في ترتيب الدول، وفقًا لانبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون. وقد بلغت هذه الانبعاثات في عام 2011 حوالي 25.643 كيلو طنّ. أي ما يعادل 0,8% من الانبعاثات العالمية في نفس العام، أي أقل بكثير من دول مثل الصين أو الولايات المتحدة ، كما هو مبيّن في الرسم البياني التالي[4]:

البعض من أكبر الدول المسبّبة للتلوث تدين لكوكب الأرض بدَيْن ايكولوجي ضخم لأنها أفرطت على مدى عقود في إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون و استنفذت الموارد الطبيعية جزافا ودون أية قيود. وهي بذلك مسؤولة بشكل مباشر عن تسارع الاحتباس الحراري العالمي وتأثيراته الكارثية على البيئة. على

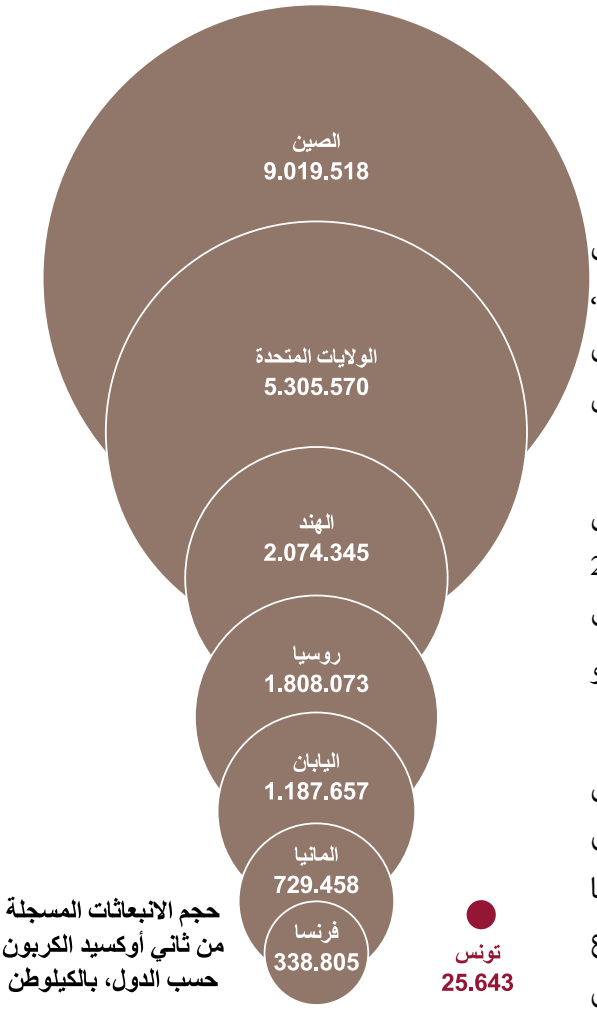


المصدر: موقع أكتواليس، أطلس الإحصائيات حول البلدان

4 موقع أكتواليس، أطلس الإحصائيات حول البلدان

سبيل المثال، في عام 1960 أطلقت تونس انبعاثات تُقَدَّرُ بـ 0,6 طن لكل ساكن، بينما تسبّبت بلدان مثل كندا والولايات المتحدة في إطلاق انبعاثات تعدّ بمئات الأطنان[5].

رغم ذلك، عند تحديد مساهمة كلّ دولة في الجهد العالمي للحدّ من الانبعاثات، تجاهلت المقاربة التي اعتمدها مؤتمر المناخ الديْن الأيكولوجي المتخلّد بذمّة الدول المصنّعة وحمّلت المسؤولية لدول لم تشارك في السباق نحو التصنيع. ويعتبر ذلك عفوا خالصا للدول الصناعية والشركات متعددة الجنسيات يمنحها إمكانية التملّص دون قيد أو شرط من المسائلة وجبر الضرر.وينضاف إلى انعدام التناسق في معالجة مسألة الديون الإيكولوجية، عدم المساواة على مستوى المخاطر التي تتكبّدها البلدان بسبب تغيّر المناخ، كما سنرى في الفقرة التالية.

## ب. التخفيف والتكيّف، ما هي التحدّيات التي تواجه بلدان الجنوب؟

في الواقع، هناك إستراتيجيتان للتعامل مع التغيّر المناخي، ألا وهما **التخفيف** و**التكيّف**. «*يتمثّل **التخفيف** [...] في محاولة كبح التطوّر من خلال العمل على الحدّ من مصدر الإشكالية، أي تراكم الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي. لهذا، فإنّ الحل الوحيد هو التخفيض من الانبعاثات. أما الإستراتيجية الثانية فتتمثل في **التكيّف** الذي يهدف إلى تحسين التأقلم مع عواقب تغيّر المناخ عن طريق الحدّ من التعرّض لآثاره السلبية وتحقيق أقصى استفادة من آثاره الإيجابية.*»[6]

في البلدان الفقيرة والمتخلّفة، التي لا تطلق سوى جزءً ضئيلا من ثاني أكسيد الكربون، فإنّ المسألة تتعلّق بمعرفة ما إذا توجّب الاتجاه نحو سياسة التخفيف علمًا وأنها قد تضع مكابح للتنمية أو نحو سياسة التكيّف، أي التأهّب لدرء آثار التغيير؟

تتحدّد المخاطر المتأتّية من تغيّر المناخ وفقًا لعاملين رئيسيّيْن هما الموقع الجغرافي للبلد المعني، أو بالأحرى موقعه على خريطة المخاطر المناخية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان. كما تساهم في ذلك عوامل أخرى مثل المقدّرات المالية والتكنولوجية للبلد أو بنيته التحتية و مساحة أراضيه.

وفي جنوب البحر الأبيض المتوسط، تتظافر مجموعة من العوامل التي تجعل من شمال إفريقيا إحدى المناطق الأكثر تأثراً بتغيّر المناخ مع ارتفاع عامّ في درجات الحرارة وموجات جفاف طويلة المدى وارتفاع في مستوى سطح البحر وتملّح المياه الجوفية واضطراب في الفصول. غير أنه يصعب التكهن الدقيق بكافة آثار تغيّر المناخ. إذ أنّه من شبه المستحيل وضع نماذج محاكاة تأخذ بعين الاعتبار جميع التأثيرات المباشرة وغير المباشرة وتداعياتها على النظم الإيكولوجية بصورة شاملة، خاصة وأن مكوّنات المناخ تتطور وتتفاعل بطريقة نظامية متشعّبة. ستكون كلفة التأقلم مع هذه الظروف القاسية باهضةً جدًا بالنسبة للدول كما بالنسبة للشعوب. بعبارة أخرى ، فإن استثمار الدول الفقيرة وذات المخاطر المناخية العالية في **التكيّف** قضية أجدر باهتمام البشرية من جهودها لخفض انبعاثاتها المحلية لثاني أكسيد الكربون التي تمثّل أصلا مجرّد غبار بالمقارنة مع انبعاثات دول أخرى.

يوصّف هذا المقتطف من تقرير الإستراتيجية الوطنية حول التغير المناخي الحالة التونسية: «*تعيش تونس حالة خاصة من الهشاشة البيئية بسبب مواردها الطبيعية المحدودة، (لا سيما فيما يتعلق بالموارد المائية) ومناخها القاسي الجاف المتقلّب والتصحّر السريع لأراضيها... يضاف إلى هذه الهشاشة الطبيعية ارتفاع في الضغط البشري على النظم البيئية والموارد الطبيعية. [...] لكنّ آثار تغيّر المناخ اليوم تهدّد بضرب هذا التوازن الهشّ بطريقتين: أوّلهما، من خلال زيادة*

5 إحصائيات البنك الدولي

6 Garnaud B. ; Entre atténuation et adaptation. Des approches européennes du changement climatique ; 2010.

*مباشرة في درجات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار وتغيّر نظامها وتوزيعها الموسمي. وثانيا، من خلال ارتفاع مستوى البحر. إنّ وضعيات الهشاشة التي ستعمّق من الأزمة ستكون ذات طبيعة بيئية، وأيضا اقتصادية واجتماعية، الشيء الذي يؤكد على التلازم الشديد القائم فيما بين هذه العوامل المتباينة.»*[7]

يبدو أن الدولة التونسية على دراية بالرهانات المستقبلية. وكان من المتوقّع أن تتناول الإستراتيجية الوطنية عنصر **التكيّف** كأولوية. إلّا أنّ المسار الذي نقرأه من خلال الاحتياجات التمويلية، التي قدّمها الوفد التونسي في المؤتمر الواحد والعشرون للمناخ عام 2015، يبيّن عكس ذلك[8].

نلاحظ من خلال التمعن في توزيع الدعم المالي التي طلبت تونس الحصول عليه بمناسبة المؤتمر (أنظر الرسم البياني الموالي)، أنّ الميزانية المرصودة للتخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تساوي تسعة أضعاف الاعتمادات المبرمجة للتكيّف. يمكننا أن نستخلص من ذلك أنّ الدولة التونسية تُعطي الأولوية القصوى للحد من الانبعاثات، على حساب بناء القدرة على التكيّف مع آثار تغيّر المناخ، ممّا يبرهن على قصر نظر حكومتها وعدم إكتراثها بآثار التغيّر المناخي على المواطنين وبحقوق الأجيال المقبلة.

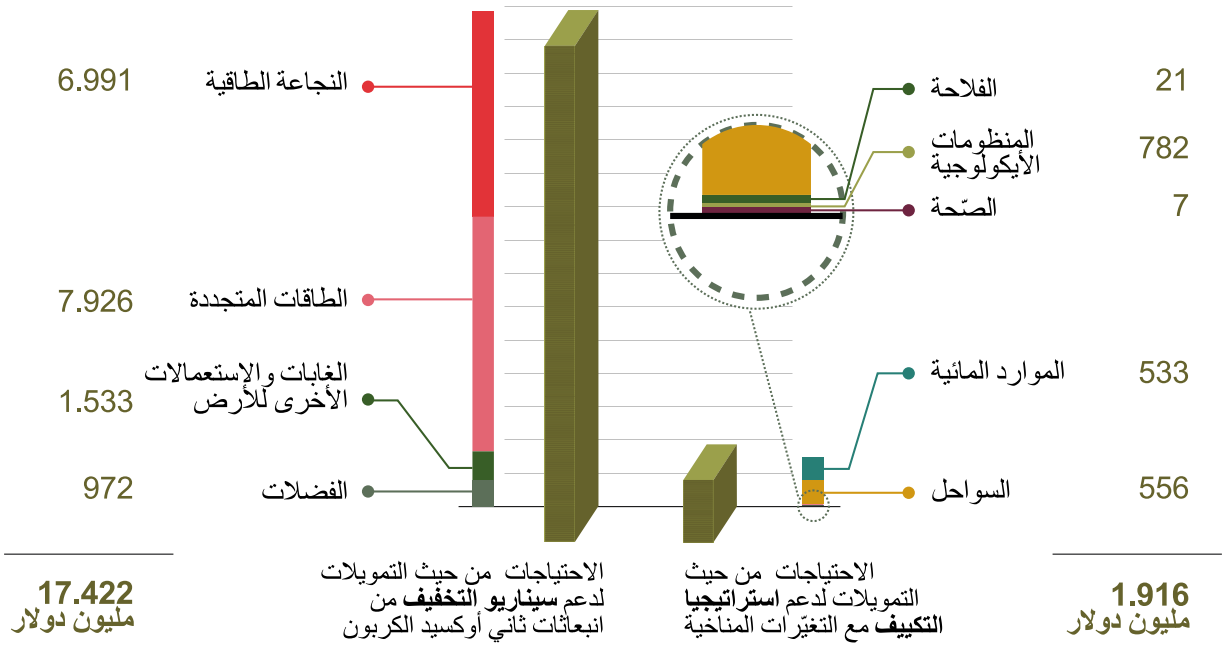


المصدر: Convention Cadre des Nations Unis sur les Changements Climatiques ; Contribution Prévue et Déterminée au Niveau National - Tunisie ; 2016.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ القطاع الفلاحي يتلقّى، في كِلْتَا الميزانيتين، مبلغًا ضئيلا جدا من التمويل ، أيْ ما يقدر ب 5% من المبلغ المخصص للتخفيف و 1% من المخصصات للتكيّف. هذا يعني أنّ الفلاحين سيواجهون دون سند الآثار الكارثية لتغيّر المناخ على القطاع الفلاحي. في المقابل، نجد دعمًا ماديا كبيرًا للقطاعات التي تمثل أسواقًا للشركات متعددة الجنسيات، ألا وهي النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة والبنى التحتية.

7 Stratégie Nationale sur le Changement Climatique. Rapport de la stratégie ; République Tunisienne. Ministère de l'Environnement ; GIZ ; Groupement ALCOR - TEC ; Octobre 2012.

8 Convention Cadre des Nations Unis sur les Changements Climatiques ; Contribution Prévue et Déterminée au Niveau National - Tunisie ; 2016.

## 1. ماذا يعني التغيّر المناخي بالنسبة للفلاحين التونسيين؟

### أ. بعض الأرقام حول الفلاحة التونسية

بداية، دعونا نلقي نظرة سريعة على المجال الريفي الفلاحي التونسي. إذ يعود آخر مسح تمّ نشره حول هيكلة المستغلات الفلاحية في تونس إلى عام 2006[9]، وجاء فيه أنّ عدد المُستَغَلّات يقدّر بـ 516 ألف وحدة 54% منها لا تتجاوز مساحة 5 هكتار، فيما لا تتجاوز ثلاث أرباعها الـ 10 هكتار. تغطّي 3% من المستغلّات مساحات تقدر ب 50 هكتارا أي ما يقابل 34% من مجموع المساحات الفلاحية. تحيلنا هذه الأرقام إلى عدم المساواة التي تميّز هذا القطاع الذي يعاني من ظواهر الاستيلاء على الأرض وتشتت الملكية وهو القطاع الوحيد الذي يشهد انخفاضا في قدراته التشغيلية. إذ فقد 160.000 موطن شغل بين عامي 1994 و2014[10]. نتج عن هذا التراجع موجات متتالية من النزوح نحو المدن الساحلية تكاد تفرغ المجال الريفي من سكّانه. كما يزداد القطاع الفلاحي تدريجيا فقرا وهشاشة ويقترب في خصائصه من الاقتصاد الموازي أو غير المُهيكَل، إذ لا تشمل التغطية الاجتماعية سوى 36,7%[11] من اليد العاملة وتتكون قوة العمل أساسا من يد عاملة نسوية وموسمية، رخيصة ومطيعة.

**تطور القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي)**

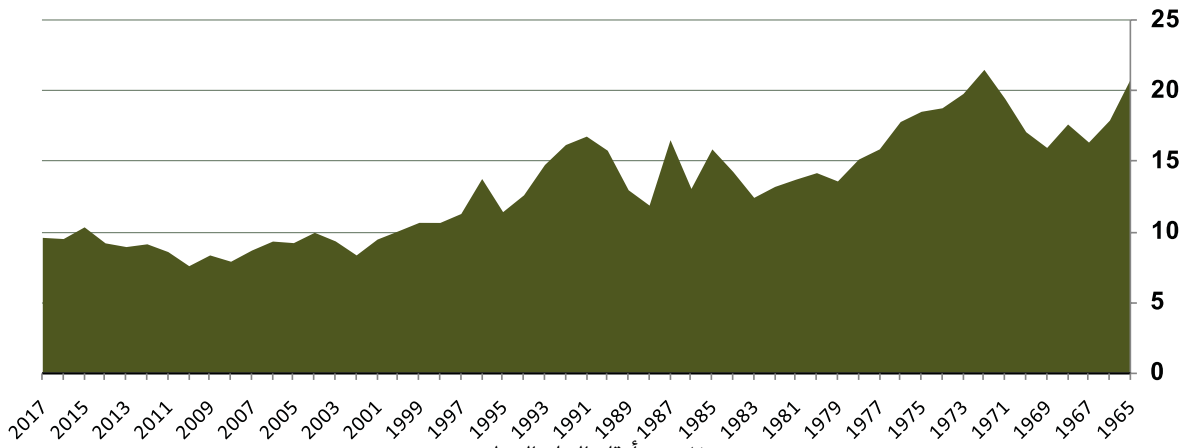


المصدر: أرقام البنك الدولي

تدحرجت مساهمة القطاع الزراعي التونسي في إنتاج القيمة المضافة وفي الناتج المحلي الخام من 20% في السبعينات إلى 9% خلال السنوات العشر الماضية. مع العلم وأنّ الجزء الأكبر من القيمة المضافة يحتكرها الوسطاء والتجار والمصدّرون ولا توجد أرقام رسمية عن الدّخل الفلاحي الريفي. إلّا أنّ الفلاحة تواصل تأمين حوالي 15% من مواطن الشغل وتشكل مصدر الدخل الرئيسي في المناطق الداخلية.

إن إفقار القطاع الفلاحي له تأثير مباشر على سكّان الريف والفلاحين. ومن أجل الحفاظ على نشاطهم، يجد صغار ومتوسطي الفلاحين أنفسهم مضطرّين للتداين من البنوك أو من تجار المُدخَلات الفلاحية وشركات قطاع الغذاء. لم

9 Ministère de l'agriculture et des ressources hydrauliques, Enquête sur les structures d'exploitation agricoles 2004-2005, janvier 2006..

10 المعهد الوطني للإحصاء

11 نفس المصدر

تُنجز بعد أيّ دراسة حول مديونية صغار المزارعين لدى التّجار، لكنها بلغت لدى البنك الوطني الفلاحي « *1.760 مليون دينار منها 43%، أي 760 مليون دينار، مستحقة لدى 120 ألف فلاح، أي ما يناهز 23% من إجمالي عدد المستغلات الفلاحية. 72% منهم هم فلاحون صغار تقل ديونهم عن 4000 دينار*»[12]. الفلاحون المتخصّصون في زراعة الأشجار المثمرة هم الأكثر تداينا، فهم يستأثرون بـ 40% من الديون ، مقابل 20% لمربّيي الماشية، و17% لمنتجي الحبوب. وعند التدقيق في أسباب المديونية، نجد أن تقلّبات المناخ تعتلي قائمة المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي، خاصة في غياب آلية فعالة لتغطيتها[13].

تتكون الكتلة الاجتماعية الريفية التونسية أساسا من العمّال والعاملات في القطاع الفلاحي والفلّاحين الصغار والمتوسطين. وكما تبيّنه بدقة الأرقام الرسمية والشهادات الميدانية، فقد تمّ تفقير هذه الفئة تدريجيا وهي لا تزال تتدحرج نحو الخصاصة. وتساهم الهشاشة البيئية، التي تميز المجال الجغرافي لهذه الفئة، في مضاعفة هشاشتها الاجتماعية والاقتصادية. وهو ما يعقّد إمكانات تكيّف نشاطها الفلاحي والحفاظ عليه.

## ب. التغيّر المناخي في عيون الفلاحين التونسيين: ماهي العلامات وماهي تداعياتها؟

بعيداً عن المحافل الدولية «وأسواق» المتاجرة بالبيئة والطبيعة، نجد صغار ومتوسطي الفلاحين في الصفوف الاولى لمواجهة العواقب المباشرة للتغيّر المناخي على نشاطهم ونمط عيشهم. وقد انتقينا هذين المثالين، من بين تلك التي استقيناها خلال عملنا الميداني، لما يمثلانه من براهين دامغة على ما أسلفنا.

- **تقلّب الفصول: إنتاج القوارص في الوطن القبلي نموذجًا**

خلال شهر جوان، بينما تكون أشجار البرتقال مزهرة في الوطن القبلي، عادة ما ترتفع درجات الحرارة فتتسبّب في فقدان فائض الزهور، وذلك في إطار مسار الانتقاء الطبيعي للشجرة. فالتّخلي عن الفائض يمكّن الشجرة من الإبقاء فقط على كمّية الغلال التي تؤمّن إيصالها مرحلة النضج في ظروف جيدة. في شهر جوان 2016، تأخّرت هذه الموجة الحرارية المُميّزة لموسم الربيع...

في حين تمكّن كبار الفلاحين، بتنبيه من المهندسين الزراعيين، من الاستجابة في الآجال المناسبة والاستثمار لإنقاذ محصولهم

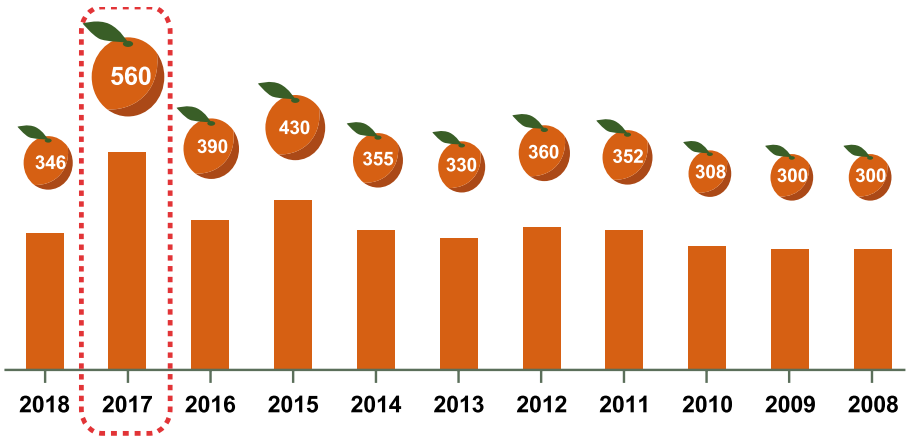


المصدر: أرقام المجمع المهني المشترك للغلال

12 Tunisie, financement du secteur agricole ; FAO ; 2013.

13 نفس المصدر

سواءٌ عن طريق إزالة فائض الزهور يدويا أو عن طريق تكثيف استعمال الأسمدة الكيماوية، وجد صغار ومتوسطو الفلاحين أنفسهم يعانون فرطًا في إنتاج القوارص التي لا يستجيب حجمها للمعايير الأوروبية. في الواقع، لا تتجاوز نسبة الكميات المصدرة 10% من إجمالي الإنتاج، لكن هذه النسبة تؤثر بشكل كبير على السعر اذ أنّها تحدّد السقف الأعلى لأسعار السوق المحلية. ولذا نتج عن فرط الإنتاج وضغط السوق انخفاضًا حادًا في السعر على مستوى السوق المحلّية، ما دفع الفلاحين لبيع محصولهم بـ «الخسارة». اذ تراجع سعر «الطومسون» بـ30% و«المالطي» بـ33% و«الكلمنتين» بـ45%[14].

لا حول ولا قوة للفلاحين أمام مثل هذه الحالات غير المتوقّعَة الناجمة عن تغيّر المناخ، لا سيما وأنهم لا يتلقون أي دعم من الدولة. بالنسبة لصغار ومتوسطي منتجي القوارص، فإنّ أيّ أزمة متأتية من تقلبات مناخية، كالتي ذكرناها أعلاه، تؤثر بشكل كبير على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. زد على ذلك أنّهم يستهلُّون الموسم الموالي بعوائق جمّة، كغياب التمويلات اللازمة لتغطية النفقات أو تراكم الديون لدى البنوك وتجّار المُدخَلات أو ضعف وإنهاك الأشجار بعد طفرة الإنتاج في العام السابق. وبالفعل، شهد الموسم الموالي الموافق لسنة 2017 تراجعا كبيرا في الإنتاجية على مستوى وطني.

- **الجفاف والتصحّر: مثال تربية المواشي في ولاية قبلّي**

تَعُدّ المستغلات التي تمسح أقل من 20 هكتار -وهي قرابة 40% من المناطق المزروعة- 60% من مجمل نشاط تربية الماشية. إذ أنّها تأوي ثلثيْ قطيع البقر وأكثر من نصف قطعان الأغنام والماعز[15]. وهو ما يبيّن الدور الذي تلعبه تربية الماشية في حماية التوازن الاقتصادي الهشّ للفلاحة الصغرى والمتوسطة.

وبحسب المجلّة المتعلّقة بالأمن الغذائي والتغذَوِي في تونس، التي نشرها المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية (ITES)، فإنّ الثروة الحيوانية التونسية ستتقلص بشكل مفزع في المستقبل القريب. *«فبينما نتوقّع بحلول عام 2030 أن تتواتر السنوات الجافة وتشتدّ، فإنّ تعاقب الجفاف لمدّة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات سيؤدّي إلى انخفاض إنتاج الزياتين البعلية إلى حوالي النصف، وهذا ينسحب على كافة الأشجار البعليّة عموما. ستنخفض الثروة الحيوانية (الأبقار والأغنام والماعز) بحوالي 80% في الوسط والجنوب وبنحو 20% في الشمال»*. تجعلنا هذه التوقعات نتمثّل بأكثر واقعية حجم الكارثة التي ستحلُّ بصغار ومتوسطي الفلاحين، لا سيما في مناطق الجنوب.

في ولاية قبلّي، وهي منطقة صحراوية قاحلة، تُعتبر تربية الماشية جزءًا من نمط العيش التقليدي شبه الترحالي الذي أمّن للسكان المحلّيين إلى حدود السنوات الأخيرة تلبية احتياجاتهم من اللحوم والألبان وضمان الحد الأدنى من الاستقلالية الغذائية في ظروف مناخية قاسية. كما ساهم إنتاج الصوف في رفع مستوى المعيشة وتحقيق توازن على مستوى الاقتصاد الأُسري.

ترعى المواشي العائلية عادةً في الصحراء خلال الأشهر الباردة الرطبة، ثمّ تُعاد إلى القرية وتوضع في حظائر على مقربة من المنازل. خلال هذه الفترة، تتغذى الحيوانات على العلف. هذا الانتجاع يسمح للفلاحين بالضغط على التكاليف لأنّ القطعان تقتات من المراعي الطبيعية. لكن في السنوات الأخيرة «جفّت الصحراء» حسب تصريح فاطمة، وهي ربّة بيت تقطن قرية «الصابرية» جنوب مدينة قبلّي . *«في الماضي كنت أرسل نِعاجي القليلة إلى الصحراء وكان ابني*

14 Ben Salah T. ; Agrumes: pourquoi les agriculteurs du Cap bon ne s'orienteraient-ils pas vers d'autres produits plus rémunérateurs ; Leaders ; 27 Janvier 2017..

15 أرقام المجمع المهني المشترك للغلال

*يستجلبهم في أواخر الربيع بينما أوفّر علفهم تحسّبًا لفصل الصيف. أمّا اليوم، فأجِدُني مضطرّة لإبقائهم طوال العام معي، أُنفق مالًا لإطعامهم أكثر ممّا أنفقه لأعيل أطفالي.»* لأسباب مناخية إذًا، تضطرُّ ربّة البيت لإبقاء ماشيتها على مقربة منها وإطعامها على نفقتها الخاصة بينما لم يعد نقص المياه يتيح إنتاج العلف محليا وأسعار العلف في ارتفاع متواصل. تُمثّل هذه الوضعية صورة حية وشائعة عن تأثير تغيّر المناخ على وضعيات الأسر الريفية ومساهمته المباشرة في كسر توازن صغار ومتوسطي الفلاحين الهشّ.

يُعَدُّ تدهور المراعي مشكلة رئيسية على المستوى الوطني. إذ نلاحظ انخفاضًا مثيرًا للقلق في مساحات المراعي في كُلٍ من شمال ووسط وجنوب البلاد. في الواقع، انخفضت مساهمة المراعي في التقويم الغذائي للقُطعان بشكل مفزع (-39% بين 1964 و1990) وبالتالي نتج اختلال في التوازن بين احتياجات الحيوانات وعدد وحدات العلف المتوفرة من هذه الموارد[16]. ويؤثّر هذا التدهور بشكل خاص على الجنوب ومنطقة ڤبلّي، أين يزحف التصحّر على الرغم من جهود السكان والدولة لمنع تقدّم الكثبان الرملية. في الحقيقة، انّ قطيع الماشية التونسي قد بدأ فعلا في الاندثار من جراء نقص الغذاء وتقلّص المراعي، فيما لا تتخذ الدولة أي إجراءات للتكيّف مع هذه الوضعية و لمساعدة الفلاحين الصغار والمتوسطين على إنقاذ نشاطهم في تربية الماشية والطيور. ينتُج عن هذه التطوّرات المناخية تدهور خطير في مستوى معيشة الفلاحين وتراجع في إمكانيات استهلاك منتجات تربية الماشية لدى العموم (ارتفاع أسعار اللحوم والحليب ومشتقاته وعدم توفرها في السوق المحلية التونسية).

## الخاتمة

تقدّم هاتان الروايتان المقتطفتان من سياقات فلاحية مختلفة جداً صورًا توضيحية مثيرة للاهتمام عن تأثيرات تغيّر المناخ على المستوى المُصَغَّر، أي على مستوى المستغَلَّات الصغيرة والأسر الريفية. يواجه عشرات آلاف الفلاحين في تونس حالات مماثلة من دون أيّ تدابير من قبل الدولة التونسية تساعدهم على التأقلم مع تغيّر المناخ. ستكون كُتلة الفلّاحين، التي تعاني من تدنٍ حادٍ في المداخيل ونقصٍ فادحٍ في الخدمات العمومية الأساسية وارتفاع كبير في النفقات (بسبب التضخم واستخدام المدخلات المستورَدة) وصعوبات كبرى في النفاذ الى الموارد، هي الأكثر تضرراً من تغيّر المناخ وآثاره؛ لا سيما وأنها تقطن أكثر المناطق تهميشا في تونس.

على المدى المتوسط، وفي غياب تدابير تكيّف جدية ، سيؤدّي تدهور وضعية فئة الفلاحين حتمًا إلى وقف النشاط الفلاحي وبيع الأراضي والنزوح. سيؤدّي اختلال توازن صغار ومتوسّطي الفلاحين الهشّ إلى اختفاء الفلاحة المعيشية لصالح الفلاحة التجاريّة الريعيّة ولصالح المستثمرين وكبار المالكين الذين سيتمكنون من الاستيلاء على مجمل الموارد. تُعَدُّ آليات التكيّف ضرورية لزيادة قدرة الفلاحين الصغار والمتوسطين على مواجهة الأزمات والتكيّف مع التغيّرات ومساعدتهم على الحفاظ على فلاحتهم المتنوعة وتحسينها وتكييفها مع المناخ. غير أن هذا السيناريو يحتاج إلى اعتمادات و استثمارات عمومية مُوجَّهَة نحو تكثيف جهود التكيّف مقارنة بجهود الحدّ من الانبعاثات.

راهن «التلميذ التونسي النجيب» على الاستثمار في سياسات الحدّ من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في إطار «التحول الإيكولوجي» الذي يزعم القيام به. فقد خيّر تمويل الحدّ من انبعاثات قطاع صناعي شبه منعدم على إسناد الفلاحين وعموم أهالي الريف في مواجهة الأزمات البيئية والتصدّي لآثار التغيّر المناخي.

16 Mohamed-Brahmi A. , Khaldi R., Khaldi G. ; L'élevage extensif en Tunisie, disponibilité alimentaire et innovation pour la valorisation des ressources fourragères locales ; Hal Archives Ouvertes ; 2010.

# الباب الثاني
# حصيلة الإستغلال الخاص للأراضي الفلاحية الدولية

## أهمّ محطات مسار تكوّن المخزون العقاري الفلاحي الدولي

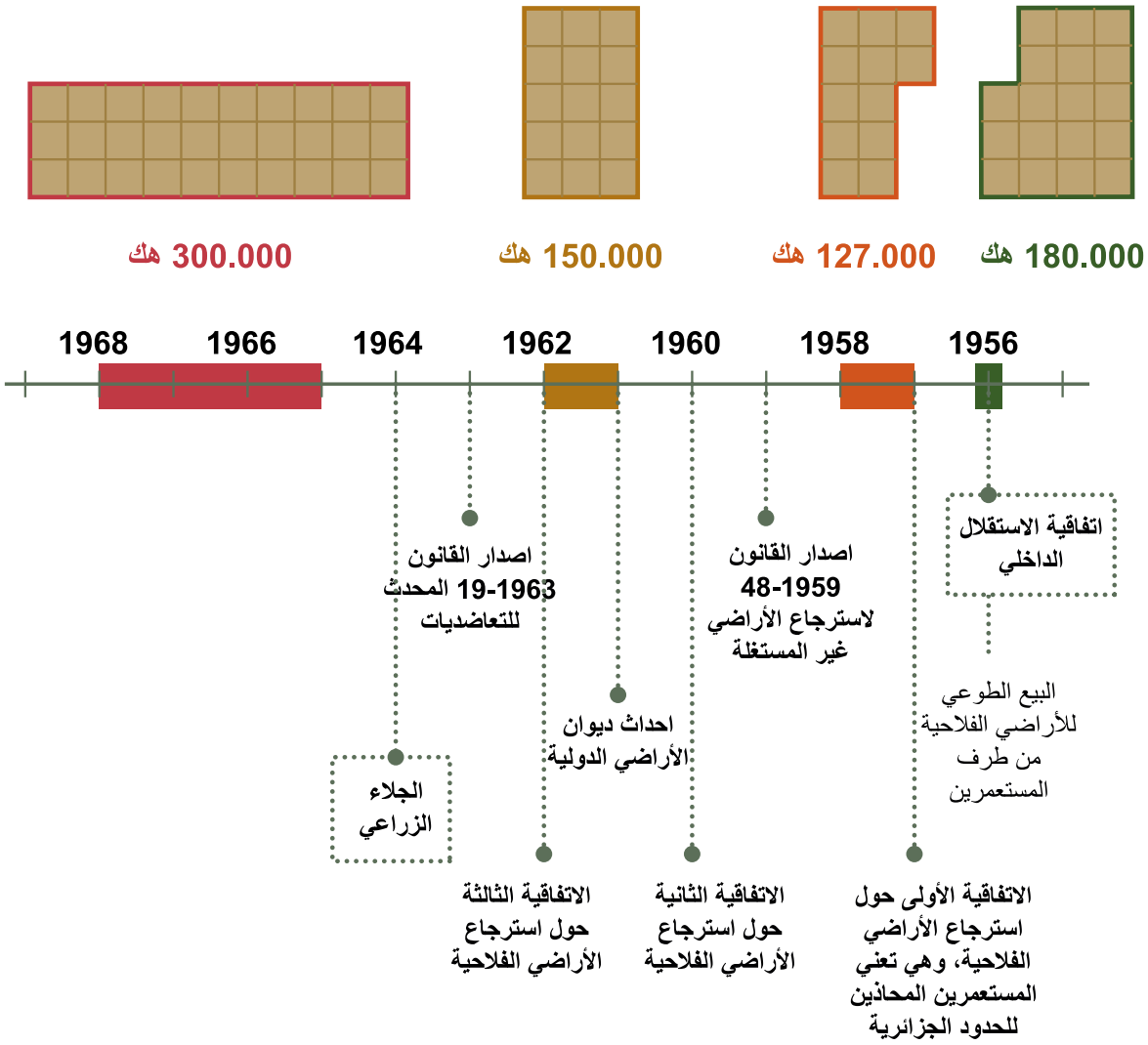


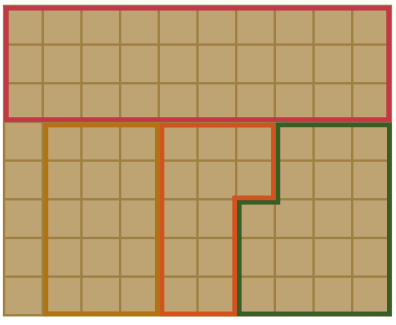

828000 هك

**المخزون العقاري الفلاحي الدولي في أواخر الستينات**

المصدر: Elloumi M. ; Les terres domaniales en Tunisie. Histoire d'une appropriation par les pouvoirs publics ; Études rurales 192: 43–60 ; 2013.

# الاستثمارات الأجنبية العقيمة، مثال ضيعة الاعتزاز 2

تُمثّل الأراضي الفلاحية الدوْلية في تونس خزانا عقاريا فلاحيا ذو أهمية بالغة في تنشيط عملية الإنتاج الزراعي وتدعيمها. وذلك نظرًا لمساحاتها المعتبرة فضلا عن خصوبتها العالية. يُعدُّ هذا المخزون العقاري من الأراضي الدوْلية الفلاحية مُعطًى استراتيجيا هامًا في مسارات دعم الفلاحة المحلية، بأُفق تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي، في حال تمّ توجيهه واستغلاله على النحو الأفضل والأنجع.

في الحقيقة، إن التطرق لموضوع الأراضي الفلاحية الدولية في تونس يحيلنا بالضرورة الى نقاش مآلات التفويت فيها وخوصَصتها لفائدة المستثمرين الفلاحيّين، وحرمان صغار ومتوسطي الفلاحين غير المالكين للأراضي منها. سنحاول من خلال هذه الورقة استعراض مثال استغلال قطعة الأرض الدوْلية «الاعتزاز 2» من قِبل مستثمر أجنبي لإنتاج مادّة «الجوجوبا». وهو استغلال موجّهٌ كلّيًا للتصدير دون أن يكون لهذا الاستثمار أي عائد نفعي تنموي على المستوى المحلي أو الوطني، ما سيحيلنا بالضرورة الى نقاش سياسات التفويت في الأراضي الدوْلية الفلاحية.

## 1. الأراضي الدولية الفلاحية في تونس: مسارات التفويت والخوصَصة

تكوّن المخزون العقاري للدولة التونسية من الأراضي الفلاحية عقب 1956، عندمت شرعت الدولة آنذاك في عمليات استرجاع الأراض الزراعيّة التي كانت على ملك المستعمرين الفرنسيين. وذلك إمّا عبر مسار التأميم ( قانون الجلاء الزراعي سنة 1964) أو عبر تعويض المستعمرين وشراء الأرض منهم، لتصبح بذلك أراضٍ تونسية تحت إشراف ديوان الأراضي الدولية الذي بُعثَ سنة 1961 (أنظر الرسم البياني صفحة 52).

بلغت مساحة الأراضي الدولية الفلاحية سنة 1964 قرابة 828.000 هكتار، 745.000 هكتار مُتَوْنسة و83.000 هكتار أراضي أحباس - أراضي الأوقاف)[1]. وهو ما يمثل خزّانًا عقاريًا استراتيجيًا، باعتبار أنّ هذه الأراضي هي من أخصب الأراضي الفلاحية لجهة جودتها وإنتاجيّتها. وهي كذلك مُهيّأة، في طور الانتاج ومُدمَجة في البُنية التحتية الموروثة عن الاستعمار؛ أيْ أنّها تتمتع بكلّ المواصفات لتكون قاطرة دفعٍ وتطوير للفلاحة التونسية.

مثّلت الأراضي الفلاحية الدَوْلية العمود الفِقَري لتجربة التعاضد في الستينات. وهي تجربة ارتكزت على سياسة إنشاء وحدات تعاضدية للإنتاج الفلاحي، تكون نواتاتها المركزية الأراضي الدوْلية الفلاحية، في أفق تواصل استغلالها وتنويع إنتاجها وتحسين انتاجيتها، وبالتالي تعصير وتنمية الفلاحة التونسية. بالرغم من المنجزات الايجابية لتجربة التعاضد،

1 بن سعد ع.، كيف السبيل لإعادة هيكلة الاراضي الدولية خدمة لجماهير الكادحين في الريف التونسي، الحوار المتمدن، 12نوفمبر2015..

والمتمثّلة أساسًا في نجاح عديد الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي لجهة تنوّع وتطور انتاجيتها، إلّا أنّها عرفت كذلك عديد النقاط السلبية، تمظهرت خصوصا في تسييرها الفوقي. يُضاف الى ذلك تَمَلْمُلُ جزءٍ من منظومة الحكم منها، الأمر الذي عجّل بإعلان فشل التجربة أواخر الستينات، ومن ثمّة إنهائها.

اثر الإقرار بفشل تجربة التعاضد، وتبنّي السلطة السياسية في تونس الطرح الليبرالي في إدارة الشأن الاقتصادي، تميّز التوجّه الجديد في إدارة الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي والأراضي الدولية بإهمالها المُمَنْهج حتى التصفية والشروع في التفويت فيها. إذ عمَدت السلطة السياسية سنة 1970 إلى التفويت بنسبة 40% من مجموع الأراضي الدولية الفلاحية، لتتقلص مساحتها من 828.000 هكتار الى 497.000 هكتار[2].

بقيَ أن نشير أيضا الى أنّ عشريّة السبعينات من القرن الماضي قد مثّلت العشرية الأكثر صعوبة لجهة تخلي الدولة المُمَنْهَج عن دعم وإحاطة الوحدات التعاضديات للإنتاج الفلاحي. لتجد هذه الأخيرة نفسها في وضعيات مالية وتسييريّة كارثية، وهو ما انعكس ضرورة على إمكانياتها الإنتاجية. وَلو لا تدخل البرنامج العالمي للتغذية عبر الدعم المادي للبعض منها لشهدنا اندثارًا كلّيًا لهذه الوحدات الإنتاجية.

انّ سياسات الإهمال والتفويت المنهجي في الأراضي الدوْلية الفلاحية خلال عشرية السبعينات لم تكن اعتباطية، بل مثّلت خطوة أولى في مسار تصفية الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي تحضيرًا للتفويت فيها. وذلك عبر تمكين الاستثمارات الخاصّة من الانتفاع باستغلال هذه الأراضي في سابقة من نوعها بعد أن كانت حكرا على التعاضديات. تدعّم هذا الطرح عبر إصدار مجلة الاستثمارات الفلاحية سنة 1982 (قانون عدد 67 المؤرخ في 6 أوت 1982)[3]. وبذلك بدأ العمل بمنظومة شركات الأحياء والتنمية الفلاحية كمؤسّسات استثمار خاصّ تتمتع بإمكانية تأجير الأراضي الدوْلية لإنجاز استثمارات فلاحية، فضلا عن انتفاعها بعديد الامتيازات التحفيزية؛ كتدنّي معاليم الكراء والنفاذ لخطوط تمويل واقراض من البنك الوطني الفلاحي (بنك عمومي).

إضافة الى شركات الإحياء والتنمية الفلاحية، عمدت السلطة السياسية الى ابتداع طرائق أخرى تزيد من تمكين المستثمرين الخواص من الانتفاع بالأراضي الدولية. من ذلك المقاسم الفنية، الموضوعة تحت تصرف المهندسين الفلاحيين، إضافة الى تمكين المستثمرين الأجانب من الانتفاع بهذه الأراضي.

علاوة على الفشل المتأكّد يومًا بعد يوم لمسارات التفويت في الأراضي الفلاحية الدولية للاستثمارات الخاصة، فإنّها كرست أيضا حقيقة تخلّي الدولة عن هذا المخزون العقاري الاستراتيجي. وبالتالي تخليها المبدئي عن القطاع الفلاحي، إضافة الى تعمّدها حرمان جمهور صغار ومتوسطي الفلاحين غير المالكين للأرض لصالح طغمة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

إن عقيدة الاستثمار الفلاحي الخاص في الأراضي الدولية الفلاحية تنبني وبشكل رئيسي على مركزية تحقيق الأرباح ومضاعفتها. ودون أن توليَ أهميّة للحفاظ على جودة الأرض والمساهمة في الإنتاج الفلاحي للمواد الغذائية الرئيسية على المستوى المحلي، إضافة الى استنزافها المُشِطّ لجملة الموارد الطبيعية المتوفّرة.

تأسست قرية الاعتزاز، التابعة لمعتمدية منزل بوزيان في ولاية سيدي بوزيد، في أوْج تجربة التعاضد بستينيّات القرن الماضي. وتُعتبر مثالا بارزًا ضمن مشروع «القرى النموذجية»، الهادف إلى تركيز السكان المرتحِلين أصيلي المنطقة حول

2 نفس المصدر.
3 نفس المصدر.

الأراضي الفلاحية الدولية، وإدماجهم صلب الوحدات التعاضدية للإنتاج، بغية توفير اليد العاملة الضرورية لاستصلاحها ومتابعة استغلالها.

على واقع الفلاحة التونسية، يتطلبّ منا بالضرورة مراجعة مجمل سياسات التصرف في هذه الأراضي، ذات الأهمّية الإنتاجية الكبرى. كما يتطلبّ منّا، بنهاية التحليل، التأسيس لمطلب حق انتفاع صغار ومتوسطي الفلاحين في استغلالها في إطار مشروع جامع يكون عنوانه الأشمل: من أجل فلاحة تونسية سيادية ومستديمة.

مثلت الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي المُشغّل الرئيسي لمتساكني قرية الإعتزاز. اذ التحق الأهالي بهذه الوحدات كمتعاضدين وعمّال موسميّين، وساهموا في استصلاح جزء كبير من الأراضي وتحسين انتاجيّتها الفلاحية. و تؤكد شهادات المتعاضدين القدامى حول ما عاشته الوحدات التعاضدية للإنتاج (إنتاج زيت الزيتون، غراسات اللوز والخوخ إضافة الى إنتاج الخضروات...) من ازدهار، دليلاً على خصوبة هذه الأراضي وعلى مساهمتهم الفعّالة في إنجاحها وفي تحسين وتنويع مردوديّاتها الإنتاجية.

شهدت قرية الاعتزاز، كغيرها من القرى النموذجية، بدايات تغيير اجتماعي واقتصادي كنتيجة إيجابية للعائدات المباشرة وغير المباشرة المتأتية من نشاط التعاضديات. وتجسّمت أساسا في نموّ الطاقة التشغيلية والإشعاع التنموي المحلّي، إضافة الى إحداث مرافق عمومية ساهمت في تحسين مستوى العيش كالمساكن الشعبية والمدارس والمستوصفات.

مع بداية تحويل وجهة الأراضي الفلاحية الدولية إلى خزان عقاري تحت تصرف استثمارات القطاع الخاص من شركات إحياء وتنمية فلاحية ومستثمرين خواص، حُرمت القرية من محرّك أساسي للاقتصاد المحلي وتوقّفت تقريبا عجلة التنمية المحلية التي كانت مرتكزة رئيسيًا على نشاط الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي.

تَعُدُّ قرية الاعتزاز اليوم قرابة الـ 3.000 ساكن، وهي مُحاطة بثلاث ضيعات فلاحية دوْلية : «الاعتزاز 1»، وهي عبارة عن وحدة تعاضدية للإنتاج الفلاحي مُهملة وفي حالة كارثية؛ إضافة الى «الاعتزاز 2» و «الاعتزاز 3»، وهما تباعا تحت تصرّف مستثمر أجنبي و شركة إحياء وتنمية فلاحية. وتستأثر هذه الضيعات تقريبًا بكلّ الأراضي الفلاحية المهيأة للإنتاج على أطراف القرية، وتصل مساحتها الى 3.025 هكتار، في حين لا تُشغّل سوى عددًا محدودًا جدًا من الفلاحين والعملة الموسميّين.[4]

من بين هذه الأراضي الفلاحية الدولية بقرية الاعتزاز، تمثل «الاعتزاز 2» الإشكال الأبرز والأكثر اثارة للانتباه. وذلك لجهة تقييم مآلات التفويت في المخزون العقاري الدوْلي، وكذلك لما يعتري ملف استغلال هذه الأرض من إشكاليات خطيرة.

## 2. استثمار أجنبي على أرض، «مستعمرة الجوجوبا»

تتمثل ضيعة «الاعتزاز 2» في أرض دولية على مساحة جملية قدرها 725 هكتار. وهي تُعدُّ أرضًا جيّدة وتحتوي على إمكانيات مائية جوفية مُعتبَرة. وقع تسويغ هذه الضيعة أواخر سنوات التسعين لصالح مستثمر أجنبي (سويسري)، في سياق عام اتّسم بهيمنة أطروحات التفويت وخوصصة الأراضي الدولية. وجب أن نشير الى أنّ حجم المعطيات المتوفّرة بخصوص هذا المستثمر تكاد تكون شبه منعدمة. لذلك فإننا بصدد التعاطي مع روايات أهالي قرية الاعتزاز، إضافة الى زيارتنا الميدانية الى هذه الأرض.

4 حوارات مع أهالي قرية الاعتزاز بتاريخ ديسمبر 2017

عمد هذا المستثمر الأجنبي الى استغلال ضيعة «الاعتزاز 2» لإنتاج مادة «الجوجوبا» المُعدّة بشكل كلّي للتصدير. وحسب ما تفيد به بعض المواقع البحثية فإنّ لنبتة الجوجوبا استعمالاتٌ في صناعة الأدوية ومواد التجميل وتشميع الفاكهة للتصدير، إضافة الى الصناعات البلاستيكية وما تطرحه من آفاق تصنيعية على غرار استخراج مشتقات المحروقات.

يتأكّد لنا ممّا سبق أنّ طبيعة الاستثمار في ضيعة «الاعتزاز 2» لا تمتُّ بصلة لوظيفة الأرض الرئيسية في إنتاج الغذاء. وإنّما وقع استغلال الأرض لغايات صناعية ربحية بشكل أساسي. من جهة أخرى، نشير الى أنّ تونس تُصنَّف ضمن البلدان غير المكتفية ذاتيا في إنتاجها الغذائي في الوقت الذي تُفوّت في أراضيها الشاسعة لصالح مستثمرين أجانب لإنتاج ما لا تستحقّه البلاد، وما لا يدُرُّ عليها النفع في كلّ الأحوال.

لاحظنا أيضا، أثناء زيارتنا لضيعة «الاعتزاز 2»، وجود قنوات للريّ قطرة قطرة تمتدّ على طول غراسات الجوجوبا، بالإضافة الى بئر عميقة. وهو ما يدعم مقولة استنزاف الاستثمارات الأجنبية للموارد المائية الجوفية في منطقة تُصنَّفُ عموما ضمن المناطق ذات الإمكانيات المائية المحدودة. وحسب شهادات مواطني المنطقة، فانّ هذا الاستثمار الأجنبي انحصر في تجهيزات الريّ والغراسة على جزء من الأرض المُسوَّغة من الدولة، فيما ترك ما تبقّى منها بورا ( 220 هكتارا بورا من أصل 750 هكتار[5]) . وفي ذلك انتهاك واضح لكراس الشروط المتعلّق بتسوّغ واستغلال الأراضي الدولية، الذي ينص على استصلاح كامل الأرض وفق برنامج متكامل تصادق عليه وزارة الفلاحة.

من الشائع في الخطابات الحكومية الرسمية ربط الاستثمارات الفلاحية الخاصة، المحلية منها والأجنبية، بقدرتها على خلق مواطن الشغل. إلا أنّ المثال الذي نحن بصدده يُفنّد هذه الأطروحة. اذ لا يُشغّل هذا المستثمر الأجنبي، مقارنة بما يجنيه من أرباح، سوى شخصين اثنين بشكل قارّ هما حارس للضيعة ومدير فني لهذا المشروع[6]. علمًا وأنّه عادةً ما تنصّ كراسات الشروط على حدّ أدنى من الطاقة التشغيلية، يؤدّي عدم احترامه إلى إسقاط حق المستثمر في الانتفاع بالأرض. أمّا بالنسبة لمواسم جنيْ الجوجوبا، فتفيد الروايات المحلية أنّ هذا المستثمر الأجنبي يتفادى الاستعانة باليد المحلية ويفضل جلب يد عاملة نسائية من مناطق أخرى، غالبا ما تقوم بعمليّة الجنيْ في ساعات الصباح الأولى (يُطلق السكان المحليون لفظ «الأشباح» على العمّال الموسميين بالضيعة) تفاديا لأيّ اصطدام بالسكّان المحليين. يُضاف ذلك الى ظروف عمل قاسية جدا، من خلال سلّم الأجور المعتمد، وظروف التنقل وساعات العمل. وهو ما يفند أيضا مقولات التنمية المحلية ودور الاستثمارات الخاصة في خلق مواطن الشغل.

في الحقيقة إنّ في استعراضنا لمثال ضيعة «الاعتزاز 2» تدليلٌ على الكلفة الفلاحية والبيئية والاجتماعية لسياسات التفويت المُمَنهج في الأراضي الفلاحية الدولية، لصالح منطق الاستثمارات الربحية. والتي يتكبّدها عموم الشعب التونسي، وبخاصة جمهور صغار ومتوسطي الفلاحين غير المالكين للأرض. إذ يتبيّن لنا، عبر استعراض هذا المثال، أنّ الانعكاسات الكارثية لهذا الصنف من المشاريع الاستثمارية تبرهن بوضوح على فشل سياسات خوصصة الأراضي الفلاحية الدولية، وأنْ لا مصلحة للفلاحة التونسية في مواصلة هذه الخيارات.

أخيرًا، بقيَ أن نشير الى أنّ تغييب المعلومات بشأن صفقات تسويغ الأراضي الفلاحية يعكس بوضوح تورّط مُجمل السلط العمومية المعنيّة بهذا الملف في تقهقر مستويات الفلاحة التونسية. وذلك إضافة الى مسؤولياتها المباشرة في

5 المصدر السابق

6 معلومات مستقاة من خلال زيارة ميدانية لضيعة «الاعتزاز 2» بتاريخ ديسمبر 2017

حرمان وإقصاء المستحقين الشرعيّين لهذه الثروة الشعبية (الحق في الولوج الى الأرض)، ونعني بذلك صغار ومتوسطي الفلاحين غير المالكين/ المنتفعين لـ/بـ الأرض.

## الخاتمة

يجمع هذا المثال عن الاستغلال الخاصّ للأراضي الفلاحية الدولية العديد من الإشكاليات:

- تفويت الدولة في ضيعة كانت قاطرة للتنمية المحلية لصالح مستثمر أجنبي وحرمان الأهالي والفلاحين من الولوج اليها؛
- احتكار المستثمر للأرض واستنزاف الموارد الطبيعية من أجل انتاج مادة موجّهة كلّيا للتصدير؛
- عدم استصلاح الأرض وعدم الانتباه للحفاظ على التربة وجودتها وتحسينها؛
- عدم احترام الحد الأدنى للطاقة التشغيلية والتعويل على اليد العاملة الموسمية الهشة؛
- استغلال ريْعي للأرض؛
- غياب تام للشفافية في تسويغ الأرض واستغلالها؛
- غياب مراقبة الدولة؛

إن هذه الإشكاليات المطروحة بشأن «ضيعة الاعتزاز 2» هي ما دفعت المواطنين المحلّيين الى اعتبار نموذج الاستثمار الخاص في أرض فلاحية دولية، لإنتاج ثمرة الجوجوبا وتصديرها، وضعيّةً استعمارية تتواصل بتواطؤ ومباركة من جهاز الدولة الرسمي.

يحيلنا فشل سياسات التفويت في الأراضي الفلاحية الدولية لصالح الاستثمارات الخاصة في تونس بالضرورة الى إعادة التفكير في استراتيجيات التصرف في هذا المخزون العقاري المهم. وفي ما له من إمكانيات هائلة من شأنها تحسين إنتاجية الفلاحة التونسية وتمكين صغار ومتوسطي الفلاحين من الانتفاع باستغلالها في أفق تحقيق سيادة غذائية حقيقية، وفي أن تكون هذه المستغلاّت بمثابة الأمثلة المرجعية لحسن الاستغلال والإنتاج المستدام، وقاطرات تأسيس لقطاع فلاحي بديل على المستويَيْن المحلّي والوطني.

لن ترتسم ملامح هذه السيادة الغذائية إلّا بتمكين الفلاحين من حقّهم في استغلال الأرض وتوجيه انتاجيتها نحو تغطية الاحتياجات الغذائية الرئيسية على المستوى المحلي. ووفق مقاربة تعتمد استدامة الموارد الطبيعية شرطًا أساسيًا لاستدامة وظيفة الإنتاج الفلاحي.

## مسار التفويت في المخزون العقاري الفلاحي الدولي

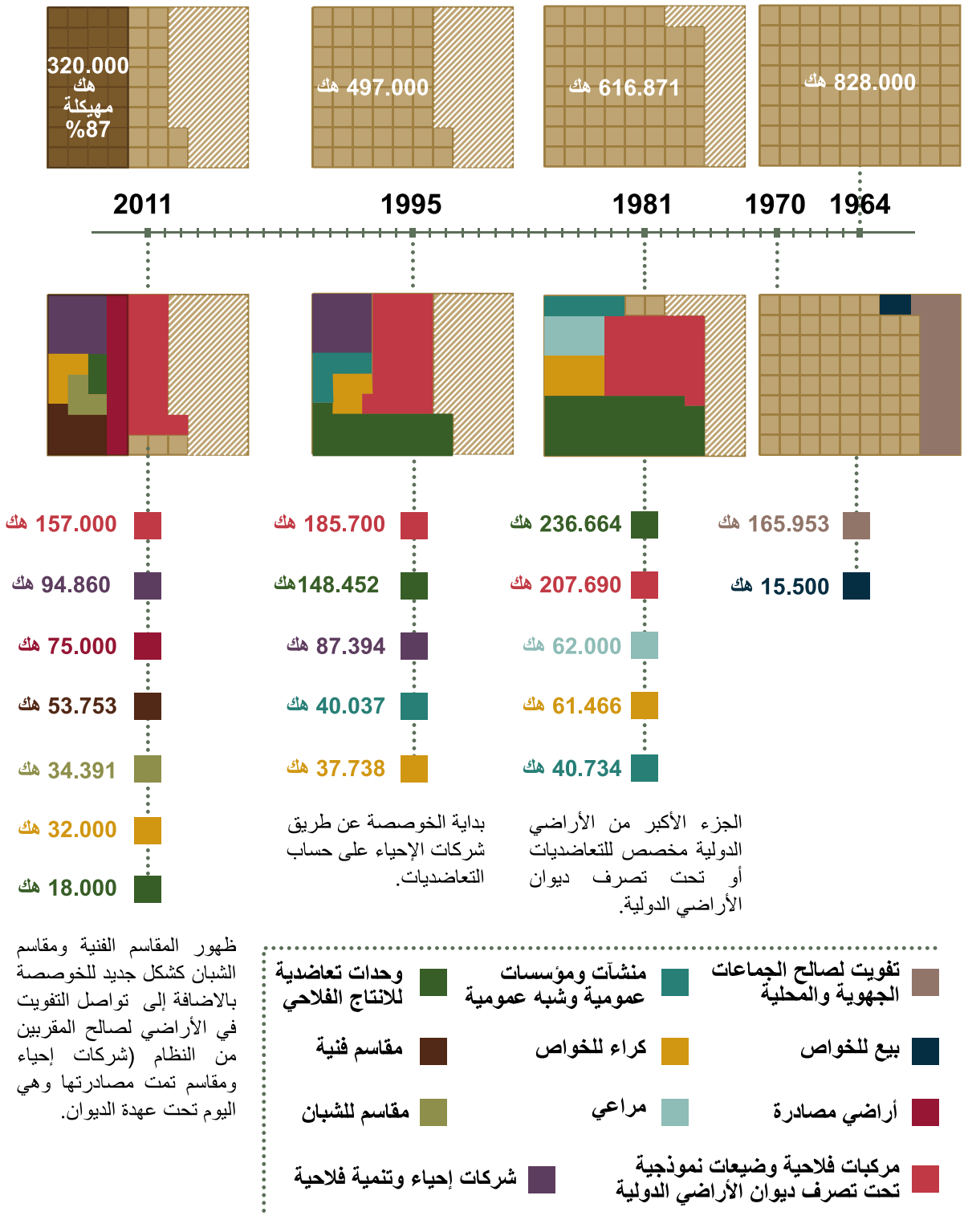


المصدر: Elloumi M. ; Les terres domaniales en Tunisie. Histoire d'une appropriation par les pouvoirs publics ; Études rurales 192:43–60 ; 2013.

# تحفيز الصادرات على حساب استيفاء الاحتياجات، مثال ضيعة الاعتزاز 3

تعدّ المساحة الجملية للأراضي الفلاحية الدولية في تونس اليوم قرابة الـ 500.000 هكتار[1]. وهي بالتالي يمكن أن تمثّل قاطرة حقيقية في دفع النشاط الفلاحي والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي، نظرا لما تتميز به من إمكانيات إنتاجية هائلة.

كان لتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي الفلاحي سنة 1986 آثاره السلبية على وضعية الاراضي الفلاحية الدولية. إذ ارتكزت فلسفة هذا البرنامج على تخلي الدولة عن دعمها للقطاع الفلاحي مقابل فسح المجال للاستثمارات الخاصة. لتشهد بذلك الأراضي الفلاحية الدولية بداية خوصصتها والتفويت فيها لصالح شركات الإحياء والتنمية الفلاحية، وهي عبارة عن مؤسّسات استثمارية خاصة في القطاع الفلاحي.

قضى التوجه العام للدولة، عبر إقرار شركات الإحياء والتنمية الفلاحية من خلال مجلة الاستثمارات الفلاحية لسنة 1982، بضرورة إيجاد سبل الاستغلال المربح للأراضي الفلاحية الدولية عبر وصفة الاستثمارات الفلاحية الخاصة. وذلك بعد فشل الهياكل العمومية، وخاصة منها ديوان الأراضي الدولية، في حسن إدارة وتوظيف هذا المخزون العقاري الفلاحي.

بعد مرور زهاء الثلاثين سنة من إقرار شركات الإحياء والتنمية الفلاحية، لنا أن نستفهم عن مآلات خوصصة الأراضي الفلاحية الدولية والتفويت فيها لصالح الاستثمارات الخاصة ؟

## 1. شركات الإحياء والتنمية الفلاحية: عنوان لفشل التصرف الخاص في الملك العمومي

يُقصد بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية تلك المؤسسات الاستثمارية الخاصة التي يراد من خلالها إحياء الأراضي الفلاحية المملوكة للدولة والتي لم يقع إبراز طاقاتها الإنتاجية. ويقع كراء هذه الأراضي الى المستثمرين الخواص لمدة لا تتجاوز الأربعين سنة ولا تقل عن الخمس وعشرين سنة. وذلك تحت عنوان شركات خفية الإسم، تونسية الجنسية وتسمّى *شركات الإحياء والتنمية الفلاحية*، وفق كراس شروط يضبط الصيغة التعاقدية بين الطرفين.[2]

1 بن سعد ع.، كيف السبيل لإعادة هيكلة الاراضي الدولية خدمة لجماهير الكادحين في الريف التونسي، الحوار المتمدن، 2 نوفمبر2015.

2 كراس الشروط الخاص بكراء ضيعة دولية معدة لبعث شركة إحياء وتنمية فلاحية، وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، 2013

بعد التمعّن في هذا التعريف المقدم لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية، وجب أن ننوّه الى مغالطة رئيسية وردت فيه. وهي تلك القائلة بأنّ مهمّة هذه الشركات تتمثّل في إحياء الاراضي الفلاحية الدولية التي لم تبرز طاقاتها الإنتاجية، في حين أن واقع الحال يؤكد أن جلّ شركات الإحياء والتنمية الفلاحية وقع تأسيسها على أنقاض الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي، المتوفرة أصلا على كلّ شروط الإنتاج الفلاحي من ارض مهيّأة وخصبة ومحاصيل فلاحية جاهزة، فضلا عن إمكانيات مائية وفيرة.

في حقيقة الأمر إنّ ابتداع وصفة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية لم يكن سوى تعبيرة واضحة عن تخلي الدولة عن دورها الإنتاجي و الرقابي على الاراضي الفلاحية الدولية من خلال الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي لصالح هذه الشركات الاستثمارية الخاصة. يمكن أن نلخص هذا التوجه الجديد المعتمد من طرف الدولة التونسية بـ «دعم *التصرف الخاص* في *الملك الفلاحي العمومي*» من خلال شركات الإحياء والتنمية الفلاحية[3]. وهذا ما يمكن من تفسير حملة التخريب الممنهج التي عرفتها الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي سنوات السبعين والثمانين من القرن الماضي، تحضيرا لخوصصتها و التفويت فيها.

بعد ثلاثين سنة من استغلالها للأراضي الدولية، بلغت مساحة الاراضي المسوغة لشركات الإحياء بـ 90.000 هكتار من أصل 500.000 هكتار[4] تقريبا، أي أنّ حوالي خمس الاراضي الفلاحية الدولية موضوع تحت تصرف شركات الاستثمار الخاصة بما يدل على التنامي السريع لهذه الشركات ولحجم استثماراتها. ولكن في مقابل ذلك لنا أن نتساءل إن كانت شركات الإحياء والتنمية الفلاحية قد حققت الأهداف التنموية المبرمجة من خلال تمتيعها باستغلال هذا المخزون العقاري الفلاحي المهمّ؟

كان انطلاق المسار الثوري في تونس في ديسمبر- جانفي 2011 حمّالًا لإجابات واضحة المعالم حول تساؤلنا السابق. وذلك من خلال الحملات الشعبية التي عرفتها جل المناطق التونسية واستهدفت رأسا شركات الإحياء والتنمية الفلاحية كتعبيرة عن سخط وغضب الأهالي من أداء هذه الأخيرة. و قد تجسّمت تعبيرات الغضب الشعبي من خلال إطلاق دعوات لافتكاك وتحرير الأراضي الفلاحية الواقعة تحت طائلة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية على غرار هنشير *الستيل* بجمنة وضيعة زعفران (ولاية قبلّي) و الشويقي والدخيلة (ولاية منّوبة) وهنشير *بلقرون* في الدهماني (ولاية الكاف) و خنقة الحجّاج (ولاية نابل) وغيرها.

بالإمكان تحليل موجات الغضب الشعبي التي استهدفت شركات التنمية والإحياء الفلاحي بأنّها تعبّر عن قطيعة مع سياسات التفويت في الاراضي الفلاحية الدولية، وما شابها من تجاوزات و محسوبية. إذ أُسنِدَت جُلُّ الاراضي الأكثر خصوبة وإنتاجية الى المقربين من النظام السابق دون أن يكون لهذه الاستثمارات أي أثر تنموي محلي، كخلق مواطن الشغل أو تعديل السوق من خلال استيفاء الاحتياجات الغذائية الضرورية. يمكننا أيضا أن نستخلص أنّ هذه التحركات الشعبية الغاضبة إنما كانت في حقيقة الأمر حاملة لشعار مركزي، مفاده إنهاء منظومة العمل بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية. وذلك بعد أن أثبتت فشلها، وتأكّدت ضرورة تفعيل منظومة بديلة لاستغلال الاراضي الدولية، تكفل حقوق غير المالكين للأراضي في استغلالها والانتفاع بها، بما من شأنه المساهمة في دعم مسارات التنمية الفلاحية المحلية والوطنية.

3 Elloumi M. ; Les terres domaniales en Tunisie. Histoire d'une appropriation par les pouvoirs publics ; Études rurales 192: 43–60 ; 2013.

4 بن سعد ع.، كيف السبيل لإعادة هيكلة الاراضي الدولية خدمة لجماهير الكادحين في الريف التونسي، الحوار المتمدن، 2 نوفمبر2015.

من جانب آخر أكدت عديد الدراسات البحثية فشل منظومة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية في تحقيق الأهداف التنموية المرصودة لها. و في هذا الصدد، يكفي أن نقدّم بعض الأرقام من دراسة أنجزها الدكتور عبد الله بن سعد، الأستاذ بالمعهد الوطني للعلوم الفلاحية. أُنجزت هذه الدراسة سنة 2009 وتطرقت لتقييم واقع 46 شركة إحياء و تنمية فلاحية من أصل 366 في جهات نابل، أريانة، زغوان، بن عروس والقيروان، تستغل مساحة جملية مقدّرة بـ42.801 هكتار، أي بمعدل 930 هكتار لكل شركة. و كان من أهمّ استخلاصات هذه الدراسة:

- 64% من شركات الإحياء هي شركات عائلية، 58% منها لا تملك مخططا فلاحيا سنويا، 28% منها لا تملك موازنة مالية بالمرّة. أمّا بالنسبة للشركات التي تملك موازنة مالية فإنّ 57% منها ذات موازنة سلبية، وهو ما يعني أنّ هذه الشركات لم تحقق أيًا من أهدافها الاقتصادية، لا في التنمية ولا في تطوير إنتاجية الاراضي.
- غياب النشاط الخدماتي لدى 63% من شركات الإحياء. وهو ما يعني عدم تحقيق أهم الأهداف المرسومة لها (النقطة 3 من الفصل 2 من الأمر عدد 1172 لسنة 1988) والمتمثل في الإشعاع على الفلاحين المجاورين، ولعب دور الدافع للقطاع الفلاحي في الجهات التي تتواجد بها.
- أمّا بخصوص مردودية الانتاج فإنها ضعيفة لدى 41% من الشركات ومتوسطة لدى 37% وممتازة لدى 22% فقط. مع العلم بأنّ نسب المردودية المُسجَّلة لدى شركات الإحياء والتنمية الفلاحية تُعتبر ضعيفة جدا بالنظر لحجم الإمكانيات المرصودة لها والمواصفات العصرية التي تتمتع بها.
- وفيما يخصّ التشغيل لم تحقّق شركات الإحياء إلا نسبة 72% من النسبة المبرمجة لتشغيل اليد العاملة الفنية (مهندسون أو تقنيون: 101 انتداب مقابل 141 مبرمج)، كما لم تحقق سوى نسبة 53% من تشغيل اليد العاملة الفلاحية المبرمجة (488 انتداب مقابل 920 مبرمج).
- بلغ معلوم كراء الأراضي للشركات المشمولة بالدراسة 10.752 مليون دينار. لم يقع خلاص إلاّ مبلغ 2.4 مليون دينار ووقع إسقاط مبلغ 0,9 مليون دينار. ليكون بذلك معلوم الكراء المتخلد بذمة هذه الشركات 7.452 مليون دينار. وهو ما يثبت حالة عجزها المالي وفشلها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الموكلة إليها.

إنّ نتائج هذه الدراسة تثبت بوضوح لا غبار عليه فشل منظومة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية كفاعل اقتصادي خاص مستغل للأراضي الفلاحية الدولية. وهو ما يؤكد أيضا فشل الرهان على خيار «التصرف الخاص في الملك العمومي». إنّ فشل منظومة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية يقتضي بالضرورة إعادة النظر في سُبل استغلال الأراضي الدولية بما يضمن تعزيز انتاجيتها وضمان ولوج صغار ومتوسطي الفلاحين إليها، عوضا عن التفويت فيها لصالح المستثمرين الخواص.

إنّ أداء السلطات العمومية في تونس بخصوص ملف الاراضي الفلاحية الدولية عموما، وشركات الإحياء والتنمية الفلاحية بشكل خاص، متناقض الى حدّ غريب. فبالرغم من تصريح الكاتب العام للحكومة اثر مجلس وزاري بتاريخ 20 ماي 2015 بأنّ 180 فقط، من جملة 366 شركة إحياء وتنمية فلاحية، ما تزال ناشطة[5]، بما يمثّل اقرارًا رسميًا بفشل هذه المنظومة، فإنّ الدولة ما تزال مستمرّة في الرهان على هذه الشركات بتجديد ومواصلة منحها عقود انتفاع بأراضي فلاحية دولية.

5 بن سعد ع.، في دواعي الإصرار على منوال تنموي لا وطني و لا ديمقراطي و لا شعبي: اتفاق الشراكة بين القطاع العام والخاص لاستغلال المركبات، موقع المغاربي للدراسات والتحاليل، 5 جوان 2017.

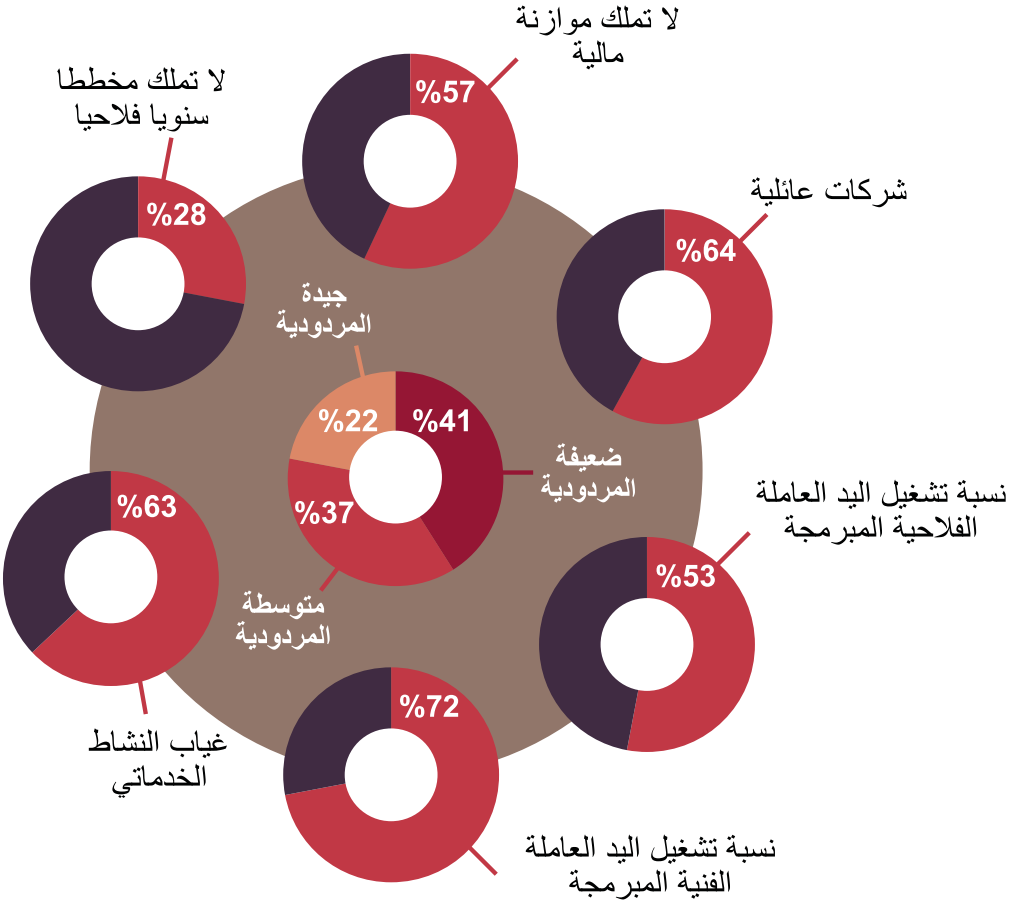


**حوصلة لوضعية شركات الاحياء والتنمية الفلاحية التي شملتها الدراسة**

وقد تولت دائرة المحاسبات إنجاز مهمة تقييمية لوضعية الأراضي المهيكلة صدرت نتائجها في التقرير السنوي لسنة 2018[6] وذلك للوقوف على مدى توفّق مختلف المتدخلين في التصرف في هذا المخزون، وقد تعلقت هذه المهمة أساسًا بالتدقيق في اسناد التصرف في هذه الأراضي واستغلالها من طرف شركات الإحياء والخواص واستخلاص المعاليم المستوجبة والتصرف في الأراضي المسترجعة والتي وضعت تحت تصرف ديوان الأراضي الدولية. وتشير خلاصات التقرير إلى ما يلي :

- لم تحترم 53% من الشركات الناشطة التزاماتها التعاقدية والانمائية بما في ذلك معاليم خلاص الكراء والتي تجاوزت 40 مليون دينار.
- وبخصوص ديون شركات الاحياء المصادرة فقد بلغت ديونها 473 الف دينار ما بين 2012 و2017.
- وتم منذ انطلاق اعادة الهيكلة اسناد 18.026 هكتار خلافا للصيغ وللاجراءات الجوهرية المعمول بها منها 12.387 هكتار ما بين سنتي 2007 و2016 علما و ان تلك الاراضي من افضل الضيعات الفلاحية واكبرها مساحة ومردودية.
- وتخلدت بذمة المنتفعين بهذه الاسنادات مبالغ ناهزت 8 مليون دينار بعنوان معاليم كراء غير مسددة الى موفى سبتمبر 2017.

6 التقرير السنوي العام الواحد والثلاثون لدائرة المحاسبات، الأراضي الدولية المهيكلة، الجمهورية التونسية، 2018.

# الوضعية الحالية للأراضي الفلاحية الدولية المهيكلة

"خضعت الأراضي الفلاحية الدولية في التسعينيات إلى عملية "هيكلة" تتمثل في إحالة إستغلالها للخواص وذلك عبر ثلاث صيغ وهي شركات الإحياء والتنمية الفلاحية ومقاسم للفنيين الفلاحيين ومقاسم للشبان والمتعاضدين والعملة القدامى، وللوقوف على مدى توفّق مختلف المتدخلين في التصرف في الأراضي الفلاحية المهيكلة، تولت دائرة المحاسبات إنجار مهمّة تقييمية تعلقت بإسناد التصرف في هذه الأراضي وباستغلالها وباستخلاص المعاليم المستوجبة وبالتصرف في الأراضي المسترجعة".

مقتطف من تقرير دائرة المحاسبات حول الأراضي الدولية الصادر سنة 2018

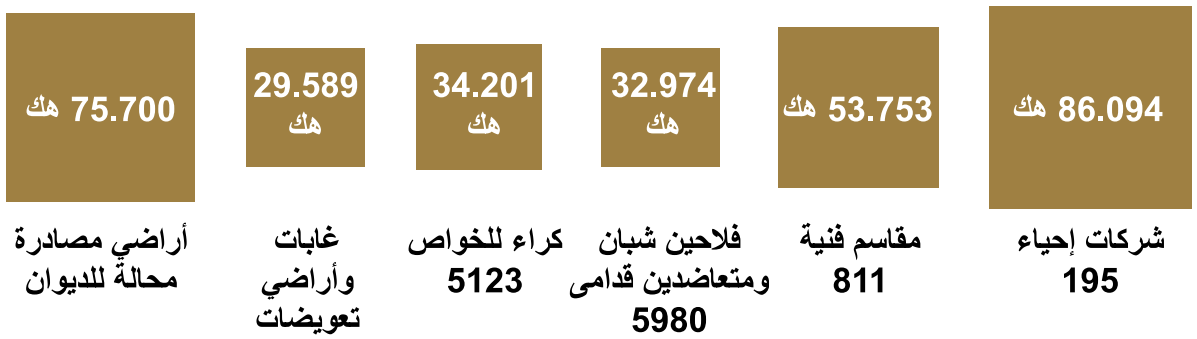


**1.700** حالة لتواصل إستغلال الأرض بعد إنتهاء مدّة العقد

**400** حالة إستغلال دون سند قانوني

**18.026** هكتار أسند على خلاف الصيغ القانونية

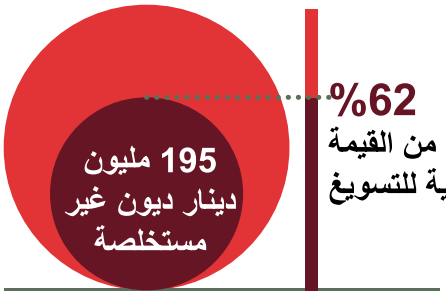

المصدر:التقرير السنوي العام الواحد والثلاثون لدائرة المحاسبات، الأراضي الدولية المهيكلة، الجمهورية التونسية، 2018.

## 2. أولوية التصدير على حساب الاحتياجات الغذائية المحلية

كان التوجه خلال عقد الستينيّات من القرن الماضي نحو تأميم الأراضي الفلاحية واسترجاع ملكيتها يندرج عموما في إطار ثنائية مركزيّة هي: دحر الاستعمار الفلاحي – التخطيط الاقتصادي. سعت وقتئذ فلسفة تأميم الاراضي الفلاحية الى تكريس مبدأ السيادة الوطنية على الثروات الفلاحية، إضافة الى توجيهها نحو تحقيق هدف الإكتفاء الغذائي الذاتي. إذ لا معنى لوطن مستقل ما يزال يقتات من وراء البحار، ولا يسعه إنتاج احتياجاته الغذائية الرئيسية محليا.

توفّرت لتونس فرصة تاريخية لإحكام استغلالها لمخزونها العقاري من الاراضي الفلاحية الدولية في أفق أن تحقق اكتفاءها الغذائي الذاتي، اعتمادا على أهمية مساحات الأرض المؤمَّمَة، إضافة الى خصوبتها العالية.

وقد مثل التخلي عن تجربة التعاضد انتكاسة تاريخية لمقولات تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي، ليؤسّس لمرحلة تغيير جوهري في منظومة التصرف و استغلال الاراضي الفلاحية الدولية. كان من أبرز سمات هذا التحول أن تغيرت وظيفة الأراضي الفلاحية الدولية من فاعل أساسي في إنتاج المواد الغذائية الرئيسية محليا الى مجرّد عنصر إنتاج فلاحي موجّه بشكل أساسي الى التصدير.

لم يكن تحويل وجهة انتاج هذه الأراضي من مهمة تغطية وتوفير الاحتياجات الغذائية المحلية نحو أولوية إستراتيجية التصدير الفلاحي نتيجة انتكاسة وفشل لتجربة التعاضد فحسب. بل ساهمت عوامل أخرى في تأمين هذا التحوّل، لعلّ أهمّها كان انخراط تونس في المنظومة العالمية الليبرالية، عبر تحرير اقتصادها وتبنيها الكامل لأطروحات *الأمن الغذائي*.

ترتكز أطروحة *الأمن الغذائي* على مفهوم رئيسي متمثّل في ***نظرية الميزات المقارنة***. وتعتبر هذه النظريّة أنّ مهمّة إنتاج الغذاء في بلد مُعيَّن ليست ضرورية طالما توجد بلدان أخرى تتمتع بأفضلية في بُنى الانتاج الفلاحي، وبإمكانها توفيره في ظلّ مقاربة التجارة الحرة وإلغاء الحواجز الديوانية على تنقل الأغذية. بمعنى آخر تقول مقاربة *الأمن الغذائي* بعدم ضرورة إنتاج الغذاء طالما بالإمكان استيراده.

كما ترتكز أطروحة *الأمن الغذائي* على مفهوم ***الفلاحة المتخصّصة***. أي أنّها تشجّع أنماط الانتاج الفلاحي المعروفة بجودتها وانتاجيتها بغرض تصديرها. وذلك في مقابل التخلي عن باقي المنتوجات الفلاحية الأكثر استهلاكا على المستوى المحلي بتعلّة ارتفاع كلفتها أو لعدم ملائمة البنى التحتية الفلاحية على إنتاجها. وكان من تبعات انخراط تونس في أطروحة *الأمن الغذائي*، أن ساهم ذلك في تعزيز إنتاج مواد فلاحية بعينها، كالزياتين والتمور والقوارص (بغية الاستفادة من عائدات تصديرها) على حساب أنماط إنتاجية أخرى أكثر ضرورية كالقمح واللحوم والألبان والخضروات وغيرها.

إنّ هيمنة فكرة الصادرات الفلاحية على استراتيجيات التخطيط الفلاحي في تونس قد ساهم بدوره في تحويل وجهة الفلاحة التونسية من مهمة استيفاء الاحتياجات الاستهلاكية للسوق المحلية الى مهمة استيفاء الاحتياجات الاستهلاكية للأسواق العالميّة. ولم تُستَثنَى الأراضي الفلاحية الدولية من هذا الطرح، لتنخرط بدورها، عبر منظومة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية، في تدعيم أسس منظومة الانتاج الفلاحي الموجّه للتصدير.

## 3. «الاعتزاز 3» :استنزاف الأرض والماء لإنتاج زيت الزيتون المُعَدّ كلّيًا للتصدير

تُعَدُّ ضيعة «الاعتزاز 3» بمنطقة منزل بوزيّان (ولاية سيدي بوزيد) مثالا حيًا على أساليب الاستثمار الفلاحي المستنزِف بشدة للثروات الطبيعية من ماء وأرض، من خلال استغلال الأراضي الفلاحيّة الدوْليّة من منظومة شركات الإحياء

والتنمية الفلاحية.

بداية، تمثل شركة الإحياء والتنمية الفلاحية بـ«الاعتزاز 3» شهادةً حيّة على عدم شفافية صفقات إسناد الأراضي الفلاحية الدولية. وذلك حسب الشهادات التي استقاها فريق البحث من أهالي قرية الاعتزاز ومدينة منزل بوزيان، في ظلّ عدم توفّر إمكانية النفاذ السهل للحصول على المزيد من المعطيات من قِبل سلطات الإشراف المباشرة.

وحسب هذه الشهادات، لم يكن المستثمر الحالي المستغلّ لهذه الضيعة سوى شريكًا في مجلس إدارة الشركة السابق، ليحوز الحق في الانتفاع من هذه الضيعة واستغلالها بعد الترفيع في رأس مال الشركة المنتفعة بحق الاستغلال سابقا. إذ أصبح مساهما بـ 95 بالمائة من حجم رأس مالها، والمتحكّم الفعلي فيها.

تشوب عملية انتقال حقّ الانتفاع باستغلال هذه الضيعة عدة إشكاليات. إذ يؤكّد الأهالي أنّ الحصول على هذا الحقّ من قبل المستثمر الجديد كان بمثابة المقابل لتبييض صورة المستثمر السابق، الذي أهمل هذه الضيعة بشكل كبير، بما ساهم في تدمير جزء لا بأس به من غراساتها. وذلك إضافة الى عدم خلاصه لمعاليم استهلاك المياه وكراء الضيعة.

تمسح ضيعة «الاعتزاز 3» قرابة 1200 هكتار، تحتوي على غراسات الزياتين والخوخ والخضروات، ومعلوم كرائها يُقدَّر بـ 120 ألف دينار للسنة الواحدة. يتضح لنا بعملية حسابية بسيطة أنّ معلوم كراء الهكتار الواحد لا يتجاوز الـ 100 دينار، وهو مبلغ زهيد لا يراعي البتة القيمة الإنتاجية لهذه الأراضي.[7]

منذ حوالي السنة تقريبا، دخلت ضيعة الاعتزاز مرحلة الإعداد لبدء تنفيذها لمخططها الاستثماري تحت إشراف المستثمر الجديد. يبلغ حجم الاستثمار الجديد في ضيعة « الاعتزاز3» *«بـ 18 مليون دينار، ويقضي بغراسة 660.000 زيتونة على مساحة 440 هكتار، في أفق تحقيق هدف مليون شجرة زيتون، إضافة الى بناء معصرة ومعمل تعليب على أرض هذه الضيعة.»*[8]

ستمكّن شركة الإحياء والتنمية الفلاحية « الاعتزاز 3» من خلق 112 موطن شغل قارّ، منها 16 إطارا و96 عاملا فلاحيا. ويعزى ضعف انتداب اليد العاملة، مقارنة بحجم أهداف هذا المشروع، الى الاستثمار العالي في المَكْنَنَة المتطورة (آلات جني الزيتون – نظام ريّ مُتحكَّم فيه بالمعلوماتيّة) التي ستقلص ضرورة من احتياجات اليد العاملة الفلاحية.[9]

يضاف إلى كلّ ما تقدّم، عزم المستثمر الجديد حفر وتهيئة 5 آبار عميقة للاستفادة من المائدة المائية الجوفية. وذلك بهدف توجيهها نحو استيفاء الحاجيات الكبيرة من الماء لغراسات الزيتون التي قرّرها.

يثير هذا التوجّه الجدل والتساؤلات. إذ من المتعارف عليه أنّ غراسات الزياتين في تونس هي بعليّة بالأساس، ولا تحتاج الى هذا القدر الخيالي من مياه الريّ. في الحقيقة، يمكن تفسير هذا التناقض بتوجّه المستثمر الى غراسة أصناف زياتين مستوردة (من ايطاليا، اليونان واسبانيا) بتعلّة أفضلية انتاجيتها الكمّية والزمنية، في مقابل استهلاكها المشطّ لكميات كبيرة من المياه كشرط لتقوية انتاجيتها.

إنّ نزوع الاستثمارات الخاصة نحو اعتماد الأصناف الأجنبية من الزياتين على حساب أصنافنا المحلية، وما يستوجبه ذلك من استنزاف للمخزون المائي الاستراتيجي، في جهة تعرف أصلا إشكاليات هيكلية في مواردها المائية، يُعدّ مسألة خطيرة. بما يستدعي أن نناقش موقف سلطات الإشراف العمومية وموافقتها ودعمها لهذا النمط من الاستثمار الفلاحي

7 مقتطف من حوار مع المدير الفني لضيعة «الاعتزاز3» بتاريخ ديسمبر 2017
8 نفس المصدر
9 نفس المصدر

المستنزف والمهدّد للتوازنات الايكولوجية.

إضافة الى استنزاف الموارد المائية، نشير أيضًا إلى الاستنزاف الذي يلحق بالتُربة. إذ لا تحتاج غراسات الزيتون المستوردة الى مساحات شاسعة فيما بينها (كما هو حال الأصناف التونسية) بل تكتفي بمساحات صغيرة (لا تتجاوز المسافة المُقدّرة بين شجرتين 2 متر)، وهو ما من شأنه المساهمة في إنهاك الأرض وإفقادها خصوبتها.

بالرجوع الى كراس الشروط الخاصّ بكراء ضيعة دوْلية[10]، نكتشف أنّ نشاط شركة الإحياء والتنمية الفلاحية «الاعتزاز 3» مخالف للقانون. وذلك على اعتبار نصّ الفقرة الثانية من الفصل 29 على ما يلي: « *كما يتعين عليها ( الشركة المتسوغة ) حماية الأراضي والمحافظة على أديمها من كل أشكال التدهور ( الانجراف، التصحر، التملّح، التغدّق) واعتماد طرق استغلال تراعي تجدّد القدرة الإنتاجية لهذه الأراضي وتحسينها وترشيد استغلال الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الضيعة*».

إن القول بتركيز مشروع استثمار فلاحي يقضي بغراسة مليون زيتونة في جهة داخلية من تونس، قد يحيلنا بشكل عفويّ الى أهمّية هذه الطاقة الإنتاجية ودورها في تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي وضمان جودة الغذاء للتونسيين. إلا أنّ الحقيقة مخالفة تماما لذلك... إذ يهدف مشروع ضيعة « الاعتزاز 3» أساسًا الى مزيد دعم الصادرات التونسية من زيت الزيتون. فالقائم بحق الانتفاع بهذه الضيعة ليس سوى تاجرا كبيرًا (صاحب مجمع الشركات CHO) ، وصاحب ماركات زيت زيتون ذات صيت عالمي كـ «تيرا داليسا»، إضافة الى تملكّه مشاريع استثمارية أخرى في هذا النوع من الغراسات، موجّهة كليا نحو التصدير (مليون زيتونة بمشروع سيدي عيش الاستثماري).[11]

من المفارقات العجيبة أيضا أن تعلن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، في بلاغ لها الخميس 10 ماي 2018، عن تسجيل تطوّر في تصدير زيت الزيتون بنسبة 150% لجهة الكمّية و180% للمداخيل منذ بداية موسم التصدير 2017-2018 الى غاية 30 أفريل 2018[12]. ففي مقابل أهمية منظومة إنتاج زيت الزيتون وارتفاع حجم صادراته، نشر الى عدم قدرة أغلب التونسيّين على الاستفادة من هذه المادة الغذائية الأساسيّة نظرًا لأسعارها المرتفعة في السوق المحلّية (متوسط 10 دنانير للتر الواحد).

إن نقاش هذه المفارقة في بلد يُعَدّ من أهمّ منتجي ومصدّري زيت الزيتون، في الوقت الذي لا يقدر فيه شعبه على استهلاكه، يحيلنا الى استخلاص لطالما ردّده التونسيون: أنّ مواردهم وثرواتهم الطبيعية كانت ولا تزال موضوعة على ذمّة المستثمرين الأجانب والمحليين كمطيّة للاستغلال والاستثراء، فيما يجدون أنفسهم مقصيّين ومحرومين من حقّهم المشروع في الانتفاع بخيراتهم ومواردهم.

## الخاتمة

سعينا، عبر استعراض نموذج شركة الإحياء والتنمية الفلاحية «الاعتزاز 3»، إلى الكشف عن مآلات الأراضي الفلاحية الدولية بعد التفويت فيها لصالح الاستثمارات الخاصة، والتي جعلت منها قاعدة التأسيس لفلاحة استنزافية تصديرية جلّ همّها تحقيق الأرباح السهلة ومضاعفتها.

10 كراس الشروط الخاص بكراء ضيعة دولية معدة لبعث شركة إحياء وتنمية فلاحية، وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، 2013
11 مقتطف من حوار مع المدير الفني لضيعة «الاعتزاز3» بتاريخ ديسمبر 2017
12 موقع وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية

ساهم هذا النمط الفلاحي المستنزِف في تكريس حقيقة إقصاء وحرمان جمهور صغار ومتوسطي الفلاحين وعموم المُعطّلين عن العمل في الانتفاع بمجمل الموارد الطبيعية المتوفرة من ماء وأرض، ومن ممارسات فلاحية مستديمة بإمكانها لعب دور متقدم في مسار تحقيق مطلب السيادة الغذائية، كمطلب استراتيجي وشعبي.

في الحقيقة، إنّ كلّ خطاب يرفع لواء مقولات تنمية الفلاحة التونسية، ولا يضع نصب عينيه أولوية الشروع في انجاز إصلاحات زراعية هيكلية تكون الأرض محورها، هو خطاب منقوص وموغلٌ في المثالية.

في الختام، انّ مرور ثلاثة عقود من استنزاف شركات الإحياء والتنمية الفلاحية للأراضي الفلاحية الدولية، دون أيّ جدوى تنموية أو اقتصادية أو مجتمعية تُذكر على واقع الفلاحة التونسية، يتطلبّ منا بالضرورة مراجعة مجمل سياسات التصرف في هذه الأراضي، ذات الأهمّية الإنتاجية الكبرى. كما يتطلبّ منّا، بنهاية التحليل، التأسيس لمطلب حق انتفاع صغار ومتوسطي الفلاحين في استغلالها في إطار مشروع جامع يكون عنوانه الأشمل: من أجل فلاحة تونسية سيادية ومستديمة.

# الباب الثالث
# التخصص وأنماط الإنتاج وأسطورة التصدير

**نسبة المساحات السقوية من جملة الأراضي ومساهمتها في الانتاج الفلاحي**

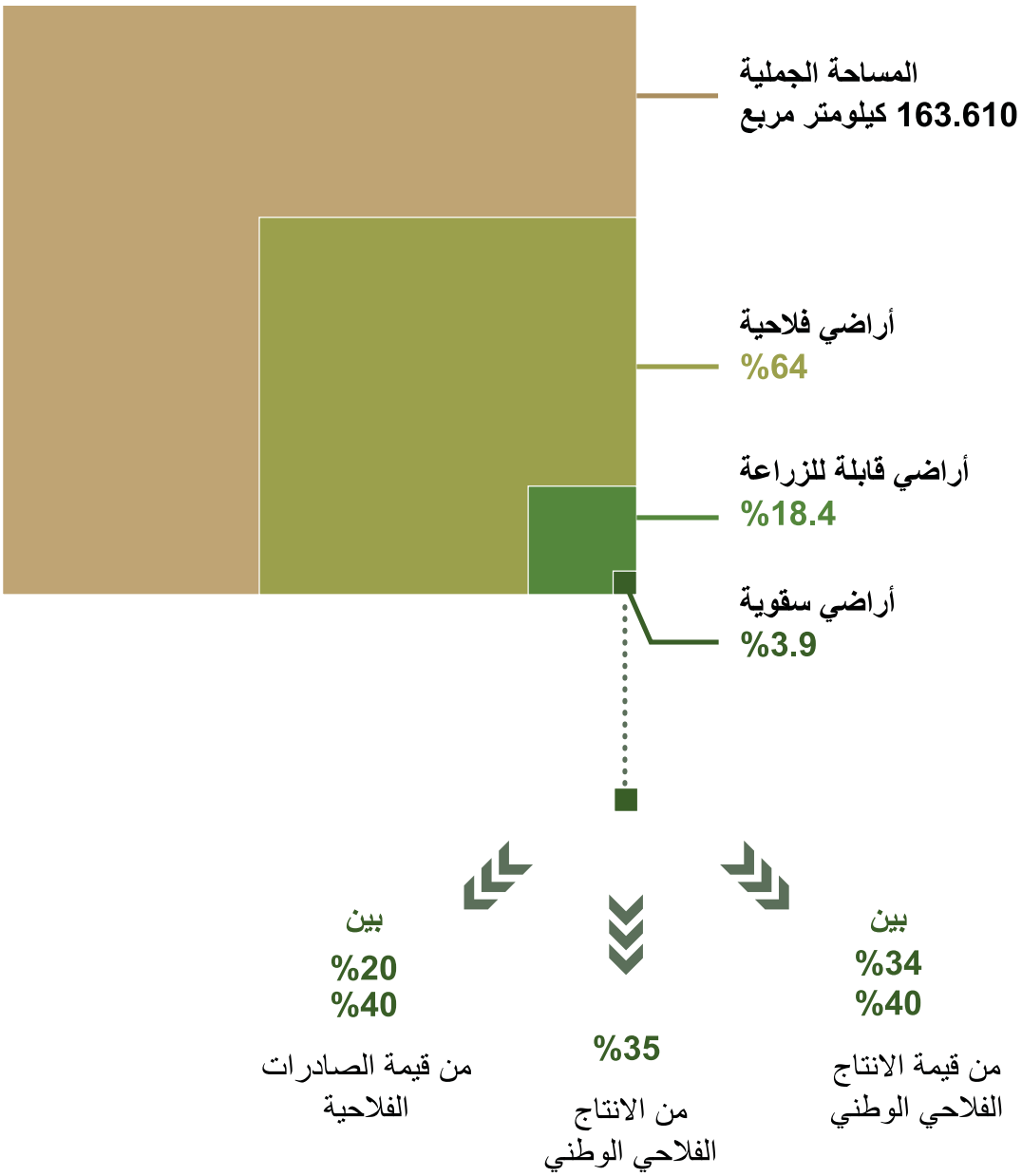


المصدر: قاعدة معطيات البنك الدولي، 2016.

# المناطق السقوية وزحف الفلاحة الأحادية الربحية

تحت تأثير التغيُّرات المناخية الكونية، أصبح المناخ التونسي يتّصف بتواتر فترات الجفاف مع ارتفاع شدّتها وطول مدّتها[1]. انطلاقا من هذا الإكراه الطبيعي، أصبح من المُلِّح والاستراتيجي في آنٍ واحد، إرساء خطة متكاملة لتجميع الموارد المائية والتصرّف الأمثل فيها وإرفاقها بالسياسات الفلاحية الملائمة. في الحقيقة، وجب على النموذج الاقتصادي برُمَّته أن يأخذ بعين الاعتبار هذه المعضلة الطبيعية شديدة الوطأة، والمتمثلة في عنصر الإجهاد المائي. فدون خطّة متكاملة الأبعاد، سيكون حتمًا لهذا الخطر المتنامي انعكاسات كارثية على المواطنين والاقتصاد والسيادة الوطنية.

إن تحدّي التصرّف في الموارد المائية في تونس لا يتعلق فقط بضمان الحق الدستوري لكافّة المواطنين في الماء، بل أيضا بإيجاد التوازن المناسب والأمثل في توزيع هذه الموارد بين كافّة القطاعات. وذلك بإدارة حكيمة للضغوطات المتأتية من القطاعات المستهلكة كالسياحة والعقارات والصناعات الاستخراجية على حساب الاستهلاك المنزلي وعلى القطاع الفلاحي.

تساهم عدّة عوامل، من ضمنها شح الموارد المائية والتفاوت في وفرتها وفي توزيعها وارتفاع معاليم النفاذ إليها بالإضافة إلى سوء التصرّف فيها وتردّي البنى التحتية، في تهيئة الظروف الملائمة لنشأة الاحتجاجات الشعبية من أجل الحقّ في الماء وارتفاع وتيرتها وحدّتها. وهذا فعلاً ما يحدث في تونس منذ سنة 2011، عندما شهدت عديد القرى والمدن تحركات أهلية عُرفت باحتجاجات العطش نتيجة انقطاعات متكرّرة للماء الصالح للشرب، أو تعبيرا عن غضب مجموعات من الفلاحين المحرومين من مياه الريّ أو ممّن يواجهون إشكاليات أخرى كتلك المتعلقة بتردّي البنى التحتية أو تملّح المياه. في غياب آليات ذات جدوى وإجراءات محكمة لمواجهة إشكالية نقص المياه ومحاولات التأقلم معها، أصبحت هذه المعضلة تؤثر بشكل جدي على المناخ الاجتماعي في تونس.

يتأثر النشاط الفلاحي بصفة خاصّة بمخاطر نقص الماء نظرًا لاحتياجاته الملحّة لهذا المورد الحيوي. ولكن وجَب أيضا الانتباه إلى ما للأزمات المتعلقة بنقص الموارد المائية من تداعيات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأوساط الريفية. وكذلك لانعكاساتها التي من شأنها أن تؤثّر في التوازنات الديموغرافية بين الأرياف والمدن. إذ أنّ توفّر الماء بالقدر الكافي يمثّل شرطا أساسيا لاستمرار الحياة في الوسط الريفي.

إنّ التصرّف المحُكَم في الموارد المائية يجب أنّ يأخذ بعين الاعتبار مركزية القطاع الفلاحي، وخاصّة الفلاحة المعيشية، في المحافظة على السيادة الغذائية. إذ يمثّل توزيع الموارد المائية صلب هذا القطاع عنصرا مُحدِّدا لبلوغ الاكتفاء الذاتي من

1 Henia L. ; Les grandes sécheresses en Tunisie au cours de la dernière période séculaire ; Eau et Environnement ; Tunisie et Milieux méditerranéens, Paul Arnould et Micheline Hotyat (dir.) ; ENS Editions ; 2003.

عدمه على الصعيد الوطني. ومن ناحية أخرى، يجب تناول السياسة الفلاحية وفقا للظروف المناخية، كما يجب رسمها على ضوء مسألة نقص المياه وتحسّبًا لمخاطرها. إذ تؤثّر عوامل عدّة، كأنماط الإنتاج وروزنامته والخارطة الفلاحية والنوعيات المنتَجة وغيرها، بشكل مباشر في الكلفة المائية للنشاط الفلاحي. من شأن التمعّن في العوامل المذكورة والتعامل معها بشكل علمي وتقييمي أن يحُدّ بدرجة هامّة من استنزاف المخزون المائي، وأن يساعد أيضا في تطوير الإنتاجية وتكييف الفلاحة مع التغيّرات المناخية.

## 1. وضعية الفلاحة السقوية في تونس

في بلاد تتسّم بتراوح مناخها بين الجاف وشبه الجاف، يُعَدُّ الريُّ شرطًا أساسيًا من شروط الحفاظ على مستوىً مقبول من الإنتاجية وإضفاء بعض الاستقرار على مردودية القطاع الفلاحي. كما تمثّل التقنيات الفلاحية المختصّة في تجميع الماء وتقاسمه واستعماله للري والترفيع من نسب الرطوبة وغيرها من التقنيات الموروثة، خير دليل على قِدم الوعي العميق بأهمية التصرّف الحكيم في الموارد المائية. وقد طوّرت كلّ منطقة مناخية حول منابع المياه التي تضمهّا أساليب تقليدية تهدف إلى تعديل توزيع الموارد وترشيد استغلالها. ثم أتت التقنيات الأندلسية لتدعم الأساليب المحلية وتساهم في تكوين معرفة وأعراف خاصة لإدارة التصرّف في المياه، لتضمحل بدورها ولم يبقَ منها اليوم سوى بعض البنى التحتية والشهادات المنقولة شفاهيا.

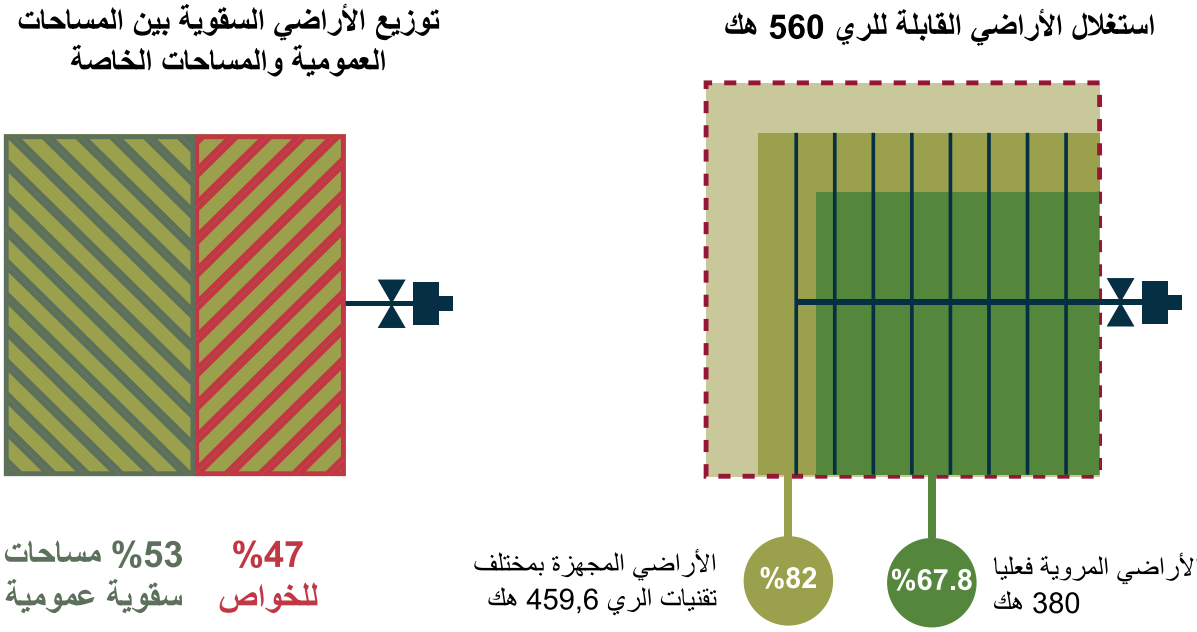


المصدر: استقصاء حول المناطق السقوية المكثفة، الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة و البيئة، الإدارة العامة للدراسات والتنميو الفلاحية، إدارة الإحصائيات و الظرف الإقتصادي الفلاحي، الإدارة الفرعية للإحصائيات الفلاحية، 2011

حاليا، تغطّي الفلاحة السقوية مساحة مُقدَّرة بـ 450.470 هكتار، أكثر من نصفها مناطق سقوية عمومية تغذّيها السدود والآبار التابعة للدولة. أمّا البقيّة فهي مساحات تعتمد الآبار السطحية (العرْبي) والآبار العميقة التابعة للخواص. لا تمثل المساحات القابلة للرّي سوى نسبة 9,2% من المساحة الجملية القابلة للحراثة[2]، ولكنها تساهم بنسبة قدرها

2 Tunisie, financement du secteur agricole ; FAO ; 2013.

35% من الإنتاج الفلاحي الوطني[3]، ونسبة تتراوح بين 34% و40% من قيمة المنتوج الفلاحي الوطني ونسبة تتراوح بين 22% و40% من الصادرات الغذائية.

أمّا حاجيات الهكتار الواحد من مياه الريّ فتتراوح حسب المناطق المناخية بين 4.000 متر مكعّب في الشمال و 15.000 متر مكعّب بالجنوب[4]. نشير أيضا الى أنّ 135.000 هكتار من مجمل المناطق السقوية مُجهَّزَة بمعدات الري قطرة قطرة[5].

تُنتج المناطق السقوية أساسا تمورا من نوعية «دقلة النور» وقوارص من صنف البرتقال «المالطي» وزيتون وخضراوات بدريّة (باكورات) وأعلاف. وهي منتوجات ذات كلفة مائية مرتفعة وذات قيمة مضافة عالية نسبيا في الأسواق العالمية، إذ أنّ أغلبها موجّه أساسًا للتصدير.

تتصرّف هياكل محلية، تُسمّى مجامع التنمية، في الموارد المائية المتأتية من السدود والآبار الدَوْلية، والتي تمدّ المناطق السقوية العمومية الفلاحية. وهي جمعيات متكونة من فلاحين محلّيين ومُكَلَّفة بمهمة توزيع كلٍ من الماء الصالح للشراب ومياه الرّي. يصف هذا المقتطف - من بحث أكاديمي حول هذه الهياكل - بشكل جيّد ظروف استحداث مجامع التنمية الفلاحية:

**توزيع المساحات السقوية حسب مصدر المياه**

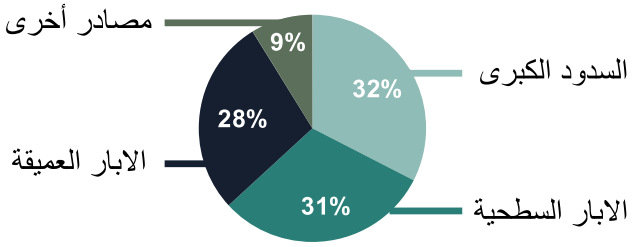


المصدر: أرقام البنك الدولي

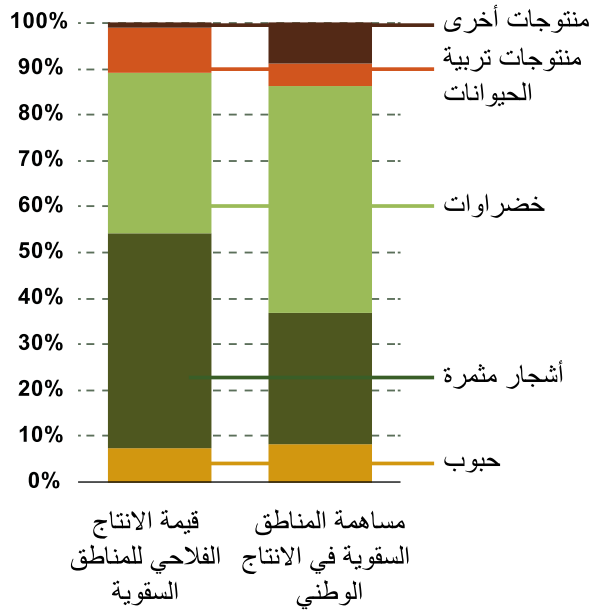


المصدر: Gestion durables des ressources en eau ; Ministère de l'Environnement et du Développement Durabl et Agence Nationale de Protection de l'Environnement .; GTZ ; OTEDD ; 2008

*«تمثل مجامع التنمية المحلية أوّل مرحلة في استراتيجية إعادة هيكلة المؤسسات الريفية الهادفة أساسا إلى تأطير 50% من الفلاحين. أما القطاعات المستهدفة فهي التسويق وتحويل المنتوجات الفلاحية والتصرّف في الموارد الطبيعية. في هذا القطاع الأخير، يتمثل التمشي في إعطاء الأولوية للمؤسسات الجهوية في مهمات التسيّير والحفاظ على المنشآت الدولية (محطّات الضخ، شبكات المياه، إلخ...) لتعود بذلك تكاليف الصيانة المرتفعة عموما إلى الولايات، بينما يتكفل الأهالي بمهمات إصلاح الأعطاب وتحمّل تكاليفها. زيادة على ذلك، فإنّ على الهياكل الريفية لعب دور الوساطة بين الأهالي والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزيع الدعم والمِنَح.»*[6]

3 Système hydraulique de la Tunisie à l'horizon 2030 ; Institut National des Etudes Stratégiques, janvier 2014.

4 نفس المصدر

5 Tunisie, financement du secteur agricole ; FAO ; 2013.

6 Labaci T. ; Une fédération d'association d'irrigants en Tunisie. Point de vue des acteurs sur les opportunités et les risques de création de structure fédérative basée sur les fonctions de maintenance ; Série Master Of Science ; Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier ; 2015.

رسم بياني يوضح تشعب العلاقات والمسؤوليات على مستوى الجمعيات المائية

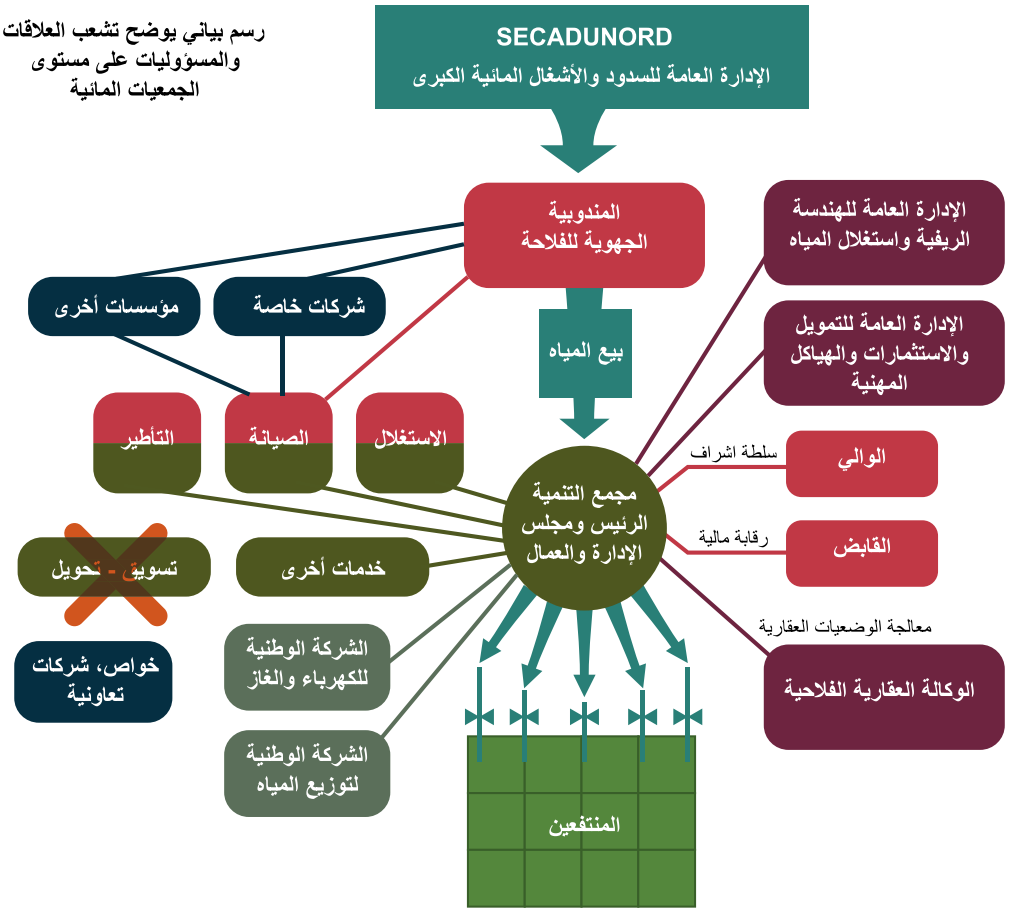


توزيع نفقات الجمعيات المائية

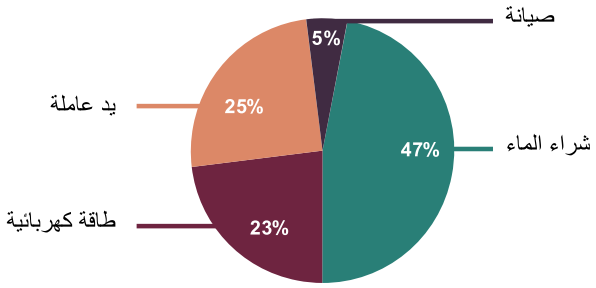


تحمل أعباء الاستغلال والصيانة

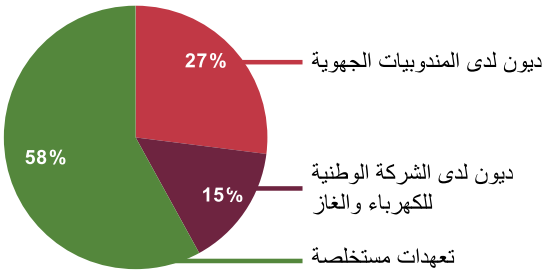


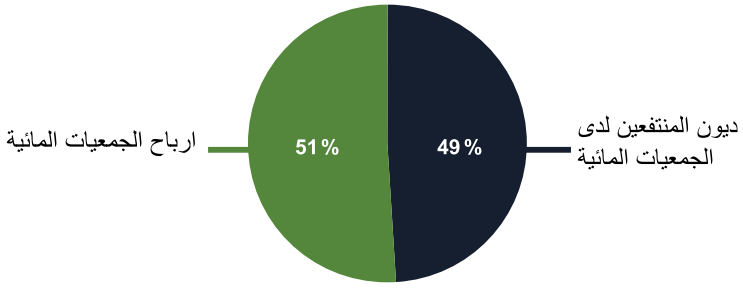


المصدر: Labaci T. ; Une fédération d'association d'irrigants en Tunisie. Point de vue des acteurs sur les opportunités et les risques de création de structure fédérative basée sur les fonctions de maintenance ; Série Master Of Science ; Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier ; 2015.

تكونت هذه المجامع إذن لتُخلّص الدولة من مسؤولية التصرف في المياه وتوزيعها على الفلاّحين ومتساكني الريف، حيث اعتُبرت هذه الوظيفة ثانوية ويمكن تفويضها. ويتّضح تملّص الدولة أساسا في الجانب المالي. إذ أسندت مهمة تجهيز المناطق السقويّة (بمعدل 20.000 دينار للهكتار الواحد[7]) إلى هذه الهياكل الجمعياتية. ولهذه الجمعيات علاقة مباشرة بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية (المزوّد بالماء) وبمختلف السلطات الإدارية من جهة، وبالمنتفعين (أو المشتركين) من جهة أخرى. إذ تقوم بدور الوساطة بين مختلف الأطراف، ممّا يبيّن ثقل المهمات الملقاة على عاتق هذه الهياكل ومدى تشعّبها (أنظر الرسم البياني الموالي)

بالإضافة إلى تعقيد إطار التسيير، فإنّ معظم مجامع التنمية الفلاحية تعاني من وضعيات مالية كارثية تتجلّى مثلا في مديونيتها المرتفعة تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز. كما أنّها تواجه عدة صعوبات أخرى تتعلق بتدنّي مستوى خدماتها بسبب تناقص كمّيات المياه وتردّي جودتها. إذ أصبح الفلاحون المنخرطون بمجامع التنمية مجبرين على انتظار دورهم طيلة أسابيع للانتفاع بحصصهم من الرّي، وغالبا ما يكون التدفق ضعيفا والانقطاعات شديدة التكرّر والمياه رديئة الجودة.

من ناحية أخرى، فإنّ البنية التحتية نفسها متردّية وتعاني مشاكل تطال كُلًّا من شبكات التوزيع ومعدّات الضخ والآبار،المتقادمة والمهترئة إجمالاً. باتت بعض المنشآت تمثّل خطرا وتهدّد بالتسبب في كوارث بيئية بأتمّ معنى الكلمة، كتلك الآبار الجوفية الحارّة التي أُحدِثَت بجهة قبلّي منذ ثمانينات القرن الماضي، والتي وجب صيانة كسائها وتجديده لئلّا تتسرب مياه الطبقات المالحة لباقي الطبقات من المياه العذبةّ. يتسبب إهتراء شبكات التوزيع في ضياع نسب تفوق 30% من كميات المياه الموزعة في بعض المناطق، ونادرا ما تكون المعدات والتجهيزات ذات نجاعة وصالحة للإستعمال، خاصة في ظل غياب المتابعة التقنية الدورية وتكوين المشرفين على مجامع التنمية.

تُعتبر الآبار العشوائية التي ينجزها الخواص دون تراخيص من وزارة الفلاحة البديل الذي يرتكز عليه الإنتاج الفلاحي في تونس؛ غير أنها خارجة تماما عن كل سيطرة والماء يُضَخُّ منها دون قيد أو مقابل.يتمثل المؤشران الوحيدان على الاستغلال المفرط لمياه الرّي في التدني المتواصل لمستوى المائدة المائية وارتفاع مقادير فواتيراستهلاك الكهرباء. على الرغم من ذلك تنوي الحكومة التونسية، حسب استراتيجية التصرف المستدام في المياه لوزارة البيئة[8]، التخفيض من استهلاك الماء في القطاع الفلاحي بحوالي 200 مليون متر مكعّب لصالح الصناعة والسياحة.

إذ ترتكز سياسة الدولة في هذا المجال على تشجيع تقنية الريّ قطرة قطرة، التي سنتعرض اليها في الفقرة التالية. لكن وجب التنويه إلى حقيقة أنّ مشكل غياب التحكّم والرقابة على استعمال الموارد المائية الجوفية يحول دون استخلاص التقديرات الواقعية لهذا القطاع، فضلا عن استحالة استشراف نسق تطوّره في المستقبل.

## 2. تشجيعات الفلاحة السقوية

منذ السبعينات، لطالما ثمنّ مُقرِضُو الدولة التونسية جهودها وسياساتها الحكيمة والطوعية لتجميع الموارد المائية وترشيد استهلاكها، خاصة في القطاع الفلاحي الذي يمثل أكبر مستهلك للماء بنسبة تقدر ب 82% من الموارد المائية[14]. فعلاً، فقد أُنجزت في تونس عديد المنشآت لتجميع وتخزين مياه الأمطار (أنظر مقال مياه الشمال) وبُذلَت مجهودات

7 Système hydraulique de la Tunisie à l'horizon 2030 ; Institut National des Etudes Stratégiques, janvier 2014.

8 Gestion durables des ressources en eau ; Ministère de l'Environnement et du Développement Durabl et Agence Nationale de Protection de l'Environnement ; GTZ ; OTEDD ; 2008.

كبيرة لتشجيع التقنيات المقتصِدة وترويجها، خاصّة تقنية الريّ الموضعي والمعروف بالرّي قطرة ـ قطرة، والذي يفترض أن يتيح الاقتصاد في مياه الرّي إلى أقصى حدّ ممكن مع تمكين الزراعات من النمو في ظروف الملائمة.

وقد تبنت الدولة في إطار *الإستراتجية الوطنية للإقتصاد في مياه الرّي*، التي انطلقت في التسعينيّات، إصلاحات مهمّة في كُلٍ من المجالات التقنية والإقتصادية والتشريعية والإدارية طبقا لمقاربة إدارة الطلب في أفق تحسين آداء قطاع الفلاحة السقوية.

يُعتبر التصرّف في المياه باستعمال الرّي الموضعي ركيزة هذه الإستراتجية. ولتشجيع انخراط الفلاّحين (وخاصّة المستثمرين في قطاع الفلاحة) في هذه البرامج، تبنت الدولة عـدّة آليات منها الاعفاءات الضريبية في ما يخصّ الاستثمار في شراء المعدّات المحلّية والمستوردة. كما أسندت منحا تصل إلى 60% من كلفة التجهيز. وقد لعبت هذه التشجيعات دورًا تحفيزيًا هامًا ساهم في ارتفاع وتيرة استثمار رؤوس الأموال في القطاع الفلاحي.

أمّا على الصعيد المالي، فقد أَقَرّ نظام الامتيازات، الذي أُحدِثَ سنة 1995، منحة خاصّة لتركيز معدّات الرّي المقتصد تصل قيمتها إلى 60% من القيمة الجملية للاستثمار بالنسبة للمستغلاّت الصغيرة (صنف أ) وإلى 50% بالنسبة للمستغلاّت المتوسطة (صنف ب) و40% للمستغلاّت الكبرى (صنف ج). أمّا تجديد المعدّات فهو موضوع منحة إضافية قُدّرت بـ 50% من قيمة الإستثمار. وتبعًا لذلك فإنّ القيمة الجملية للإستثمارات المنجَـزة من سنة 1996 إلى سنة 2009 قد بلغت 883,1 مليون دينار، وتمثل نسبة 49,65% منها حجم المنح التي تحصَّل عليها المستثمرون من الدولة لتجهيز مستغلاتهم بمعدات القطرة قطرة وتقنيات الاقتصاد في الريّ.

تُسنَد هذه الحوافز والمنح المذكورة من طرف وزارة الفلاحة ووزارة المالية عن طريق وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية. إلّا أنّ التمتّع بهذه التشجيعات يقتضي تقديم جملة من الوثائق والضمانات قد يعجز صغار ومتوسّطو الفلاّحين عن توفيرها نظرا لتعقُّـد الوضع العقاري (غياب الحجج والعقود وتجزُؤ الملكية...)، وللصعوبات في النفاذ الى التمويلات أو نظرا لتداينهم المفرط سواءٌ لدى البنوك أو المزوّدين. علاوةً على ما سبق ذكره من إشكاليات، يضافُ عائقٌ قانوني يحول دون اسناد التشجيعات المذكورة لصغار ومتوسطي الفلاحين ويتمثّل في حيازتهم لآبار «فوضوية» حُفرت دون ترخيص من الدولة. في المقابل فإنّ المستثمرين وكبار المالكين الذين يتوفرون على مجمل الشروط ولا تعيقهم التراخيص يتمتعون بكافة مكونات برنامج التشجيعات والتحفيزات.

لذا فان السياسة الحالية المعتمَدة في مجال تجهيز المناطق السقوية بمعدّات الاقتصاد في الماء تعود أساسًا بالنفع على المستثمرين في قطاع الفلاحة لا على صغار ومتوسطي الفلاحين المحلّيين. ولعلّ خير دليل على ذلك أنّ معدّل تغطية المنح لكلفة الاستثمار لا يصل إلى 50%، وهو ما يؤكد استئثار الصنفان (ب) و(ج) بغالبية المنح والتشجيعات[9].

إعتمادًا على منطق تحسين القدرة التنافسية للمنتوجات التونسية المعَدّة للتصدير، فقد وُجّهَت الإستثمارات والمنح للقطاع الفلاحي السقوي لتسهيل استغلاله في زراعة المنتوجات الفلاحية ذات القيمة المضافة المرتفعة بالأسواق العالمية. فقد طغت على هذه السياسة التحفيزية فرضية أنّ تحسين إنتاجية الفلاحة الأحادية يمكّن من تغطّية العجز على مستوى الميزان الغذائي، بما يعني تحسين مقايضة منتوجاتنا ذات الميزات التفاضلية بمواد فلاحية أساسية هي الاكثر استهلاكا محليا وغالبا ما تكون مستوردة. إلّا أنّ الدراسة التى أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) حول تمويل القطاع الفلاحي في تونس أفضت إلى استنتاجات هامّة بخصوص نظام التحفيز: «في ما يخصّ

9 لو تمتّع صغار ومتوسطي الفلاحين بالقدر الأكبر من الدعم، لكان معدل تغطية المنح لقيمة الاستثمار يناهز الـ 60%

*الإنتاجية والقيمة المضافة، وهما مؤشران يمكّنان من قياس التنمية وخلق الثروة في القطاع، فإنّ النتائج تبيّن ضعف تأثير التشجيعات على الإنتاجية والقيمة المضافة لقطاعَيْ الفلاحة والصيد البحري. إذ أنّ كل دينار من التحفيز لا يرتقي بالإنتاجية إلاّ بما قيمته 0.52 دينار وبما قيمته 0.45 دينار بالنسبة للقيمة المضافة. ونفس الشيء بالنسبة للميزان التجاري، فإنّ التشجيعات المالية والجبائية التي تم دراستها لم تكن ذات أثر يُذكر على نسبة التغطية. وفي المحصّلة، فإنّ مجهودات الدولة في مجاليْ التحفيز الجبائي والمالي لا تحقّق النتائج المرجوَّة.[10]»*

في كل الحالات، ساهم توالي نُظم التشجيع والتحفيز على تجهيز المساحات بمعدّات الريّ بشكل كبير في تطور مساحة المناطق السقوية. إذ بلغت 450.000 هكتار سنة 2010 بعد أن كانت في حدود 60.000 هكتار في ستينيّات القرن الماضي[11].

**تطور نسبة استعمال مختلف تقنيات الري بين 1991 و 2012**

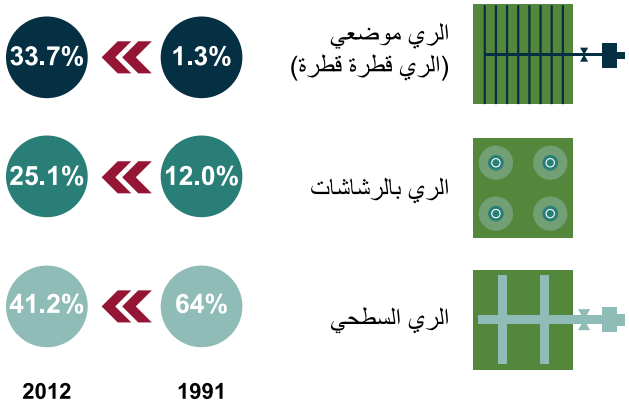


**تطورالمساحات المجهزة بمختلف تقنيات الإقتصاد في الري بين 1991 و 2012 بالألف هكتار**

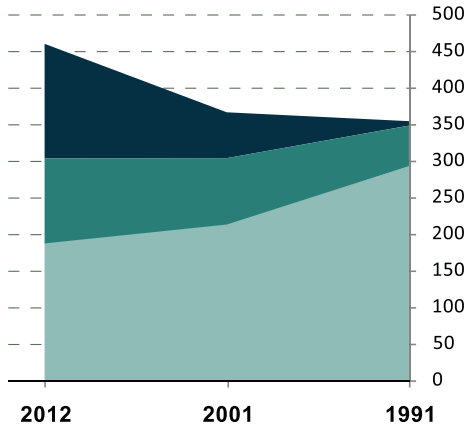


المصدر: Rapport National du secteur de l'eau ; Ministère de l'agriculture, des ressources hydriques et de la pêche ; Bureau de la Planification et des Equilibres Hydrauliques ; 2017.

وبالنظر للموارد المائية المتاحة والمساحات الجملية الصالحة للاستغلال الزراعي، فإنّنا شارفنا على بلوغ أقصى إمكانيات توسيع المناطق السقوية. بما يعني أنّه لم يبقَ لنا من خيار سوى تكثيف الزراعات، وهو ما يفضي إلى التساؤل عن أنماط الإنتاج التي ستتمتّع مستقبلا بالحوافز والتشجيعات لمزيد تكثيف الفلاحة السقوية.

إنّ تعميم الرّي بتقنية القطرة ـ قطرة يتطلب تقييما جدّيا. إذ يمثّل سوقا هامّة بالنسبة للشركات المحلية والأجنبية المزوِّدة بالمعدّات والتجهيزات والتقنيات، ولاعتماد هذه التقنية في عدّة زراعات كالأشجار المثمرة والنخيل والزياتين والخضروات والباكورات... وهي بالتالي مكوِّن أساسي من مكونات مشاريع الإستثمار الفلاحي. ويتلازم ازدهار هذه السوق مع بروز الأنماط الإنتاجية التي تعتمد التكثيف والتكثيف المركّز والمرتكزة على تقنية الريّ قطرة قطرة، وهي تقنيات مستنزفة للموارد المائية تحت غطاء التصرّف الذكي والرشيد في مياه الريّ.

ويبدو ذلك جلّيا في الاهتمام الذي توليه المؤسسات المالية العالمية لمجال تجهيز المساحات المستَغلة. إذ يُبرِز توزيع

10 Tunisie, financement du secteur agricole ; FAO ; 2013.

11 Stratégie Nationale sur le Changement Climatique. Rapport de la stratégie ; République Tunisienne. Ministère de l'Environnement ; GIZ ; Groupement ALCOR - TEC ; Octobre 2012.

**تطور توزيع الاستثمار الفلاحي حسب القطاع**

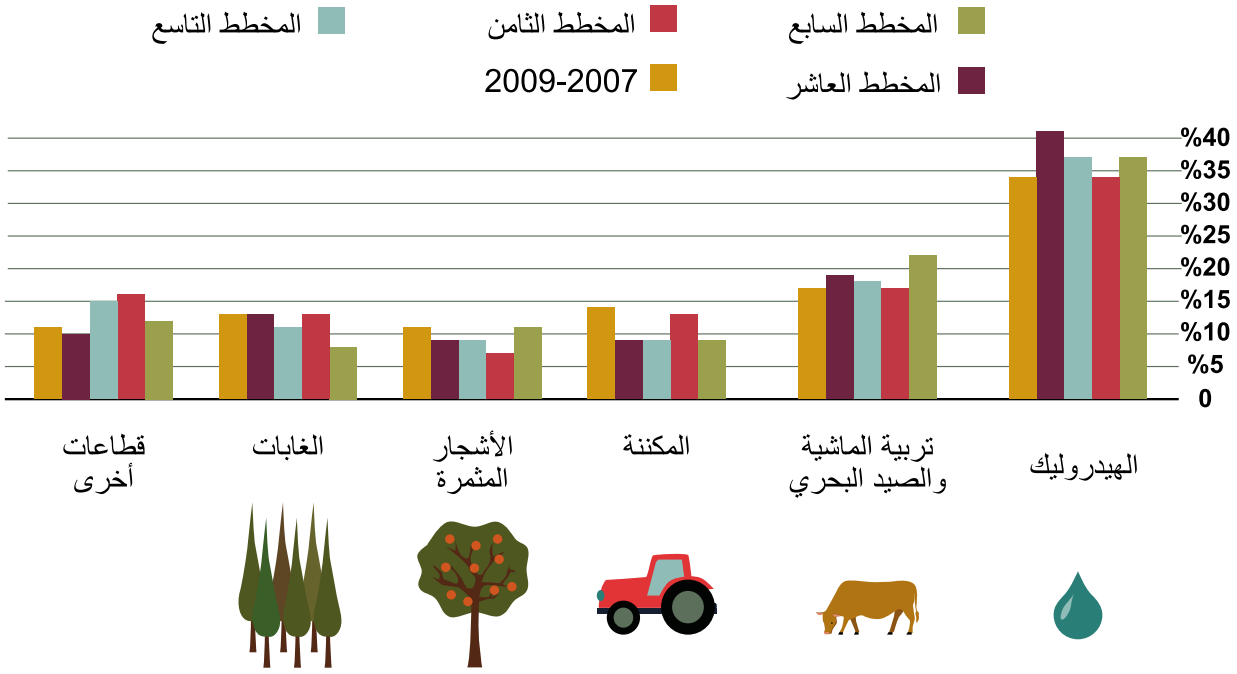


Rapport National du secteur de l'eau ; Ministère de l'agriculture, des ressources hydriques et de la pêche ; Bureau de la Planification et des Equilibres Hydrauliques ; 2017.

الاستثمارات الخاصة بالقطاع الفلاحي استئثار القطاع الفرعي المتمثل في «الهيدروليك»، أو تجهيزات التصرف في مياه الريّ (على مستوى المستغَلات الفلاحية)، بالنسبة الأوفر من حجم الاستثمار الفلاحي، وأنّ أكثر من نصف الأعباء المالية لهذا الاستثمار تتحمّلها الدولة من خلال صرفها للمنح والتشجيعات والامتيازات.

*«إنّ أهمية الاستثمار في المجال الهيدروليكي يُبرَّر بأهمّية مساهمة القطاع السقوي. إذ تغطّي المناطق السقوية مساحة قُدرَت سنة 2009 بـ 450.470 هكتار، وقد سجّلت نسبة نمو سنوي تناهز الـ 2،3% منذ سنة 1987، أي بتوسّع معدّله 8.300 هكتار سنويا. يشهد هذا النسق التصاعدي على المجهود المشترك لكل من السلطات والمستثمرين الخواص لتعبئة الموارد المائية وتبنّي التقنيات المقتصدة في الماء»*[12].

هذا المجهود المشترك كان قد صيغ في إطار خطّتيْن متتاليَتيْن وهما «پيزو 1» المتعلّقة بالمخطط العاشر (2002 - 2006) و «پيزو 2» المتعلّقة بالمخطط الحادي عشر (2001 - 2011). أما مصطلح بيزو(PISEAU) فهي اختصار للعنوان الفرنسي للمخطّط وهو «مشروع الاستثمار في قطاع الماء»، ويلفت هذا المُسمّى انتباهنا لطبيعة المقاربة المتوخاة في كلتا الخطتين.

فالبرنامج الأول مكّن من تعبئة 300 مليون دينار وقع تمويلها من طرف: البنك الدولي (40%) والدولة التونسية (40%) والوكالة الفرنسية للتنمية (13%) والبنك الألماني للتنمية (7%). أما البرنامج الثاني فرُصدت له تمويلات بقيمة 216 مليون دينار موزّعة بين الوكالة الفرنسية للتنمية (37%) والبنك الدولي (20%) والبنك الإفريقي للتنمية (20%)

12 Tunisie, financement du secteur agricole ; FAO ; 2013.

والدولة التونسية (21%) وهبات مختلفة المصادر (2%)[13]. إنّ تركيبة الميزانيات المرصودة لهذين البرنامجين تبيّن مدى اعتماد تمويل الاستثمارات في المجالات المائية على التداين الخارجي.

## 3. تغيّر أنماط الإنتاج

كما سبق ذكره، لطالما كان تكثيف النشاط الفلاحي حول منابع المياه أحد هواجس المجموعات البشرية التي مارست الفلاحة المستقرّة في ربوع تونس. ومثالاً على ذلك، كانت في واحات الجنوب التونسي تُمارَس فلاحة متعددة الطوابق ( فلاحة الثلاث طوابق ) حيث تَتَظلّل تحت غراسات النخيل المتنوّع أشجارٌ مثمرة تحمي بدورها مختلف الزراعات الأرضية كالخضراوات والبقول والأعلاف. وبفضل هذا الأسلوب الزراعي، كانت تربة الواحة محفوظة بغطاء سميك من النباتات دون أن تُستغَلَّ استغلالا مفرطا أو تعاني الاستنزاف. إذ كانت جذور الغراسات الثلاث تمتدُّ حسب حجمها داخل التربة بأعماق مختلفة لتؤمن احتياجاتها من مياه وعناصر عضوية أخرى، فضلا عن دورها في تحسين جودة التربة وضمان نفاذيتها. هكذا كانت الواحات تؤمِّن انتاج مختلف الغلال والخضروات والحبوب والبقول على مدار السنة وحسب خصوصية الفصول. وبمساهمة نشاط تربية المواشي كان للسكان المحلّيين قدرة على تحقيق اكتفائهم الغذائي تقريبا وتزويد بعض الأسواق المجاورة في مواسم الوفرة.

لكن، مع اعتماد المنوال الفلاحي العصري المرتكز على أطروحة تخصّص *المناطق*، تم إفراد جهات بأكملها لإنتاج نوعيات بعينها من المنتوجات الفلاحية. وتُمثل هذه المساحات المختصّة اليوم غالبية المناطق السقوية العمومية والخاصّة. تفشّى نمط الإنتاج الأحادي بكثافة في بساتين الوطن القبلي وفي المناطق الجافة المحاذية للصحراء، خاصّة وأنه عن طريق التقليد، انتهى صغار ومتوسطي الفلاحين بدورهم الى إتّباع هذا النمط الانتاجي وتوجيه أنشطتهم الزراعية نحو استيفاء احتياجات الأسواق، من خلال ثنائية العرض والطلب، لما كانوا يرون في ذلك من إمكانيات لتحسين هامش أرباحهم.

في البداية، أُعتُمِد نمط الإنتاج الأحادي في زراعات الكروم والبرتقال المالطي والتمور من فصيلة دقلة النور، لكنّه توسّع أكثر اليوم ليشمل قطاع الزياتين. فبينما يرتكز انتاج الزياتين في تونس تقليديا على الأنماط البعلية اعتمادًا على الأصناف المحلية التي تتأقلم مع مناخ المنطقة، أصبح اليوم، وبعد تسهيل توريد أصناف أجنبية، يتّجه بنسق تصاعدي نحو النمط السقوي. كما أصبح هذا القطاع يتوسّع على حساب مساحات الزراعات الكبرى في المناطق المخصّصة لها تاريخيا (أنظر مقال غراسات الزياتين في تونس)، ليساهم بذلك في تفاقم العجز الوطني في إنتاج الحبوب الركيزة الأساسية في الاستهلاك المحلي.

حسب هذا المقتطف من *«استراتيجية تحسين إنتاج زيت الزيتون» لسنة 1990 يبدو أن الدولة التونسية قد قامت بتشجيع هذا التمشي. إذ نقرأ : «إنّ الهدف من هذه الاستراتيجية هو الترفيع من إنتاجية هذا القطاع عبر توسيع المساحات المخصّصة لزراعة الزيتون في المناطق الملائمة وبالخصوص في جهات الشمال الغربي. لكن أيضا بتصرف أرشد في المدخلات الفلاحية، خاصة منها الرّي. وذلك داخل المناطق السقوية وفي غابات الزياتين المكثفة عبر التحكم في الريّ لجهة التوقيت والمكان وباستعمال تقنيات الرّي الموضعي. مع إعداد رزنامة مسبقة في الغرض، ستكون كميات المياه*

13 Agence Française de Développement ; Conseil d'Administration du 18 décembre 2008 ; République de Tunisie ; Programme d'Investissement Sectoriel Eau ; NCO PISEAU ; 2018.

*التي وجب توفيرها أكثر ملائمة للتوجّه المعتمَد»*[14].

ارتكزت استراتيجية الترفيع في حجم الإنتاج في مرحلة أولى على توسيع المساحات السقوية المخصّصة للزراعات الأحادية. ثمّ اتجه التكثيف نحو الترفيع في إنتاجية الهكتار الواحد، ونلاحظ ذلك بوضوح من خلال مثال الزياتين حيث تقلصت المسافة بين الأشجار، أو ما يُعبّر عنه بالعامية بـ «التربيعة»، من 25 على 25 متر في بعض المناطق إلى 3 أمتار على متر ونصف. ينجرّ عن مثل هذا التكثيف ارتفاع هام في استهلاك الماء، خاصّة إذا كانت الأصناف المزروعة مستورَدة وغير متأقلمة مع المناخ خلافا للأصناف المحلّية البعلية التي لا تحتاج الى كميات كبيرة من الماء للريّ وتتحمّل ندرة المياه وتقاوم الجفاف.

أمّا بالنسبة لزراعة الخضراوات، فإن التشجيع على انتاج النوعيات المعدّة للتصدير، خاصة منها الباكورات أو تلك التي تنتج في غير فصولها، ساهم كثيرا في تغيّر أنماط الإنتاج وفي إحداث تغييرات جوهرية على خارطة الانتاج الفلاحي في تونس. فمثلاً في حوض منطقة الرقاب، بجهة سيدي بوزيد شبه الجافة أين تتواجد ظروف مناخية ملائمة لممارسة زراعة الخضروات، تواجه الفلاحة المعيشيّة هجمة من قِبل الاستثمارات ذات الصبغة التجارية التي أصبحت تزاحمها خصوصا على الموارد المائية. بما يعنيه أن منطقة صُنّفَت بالـ «الحمراء» من طرف وزارة الفلاحة والموارد المائية، وأين يُمنع منعا باتا حفر آبار خاصة، تنتشر الآبار العشوائية لإمداد شبكات القطرة قطرة تحت وحدات البيوت المكيفة المخصَّصَة لإنتاج البطيخ الأحمر والأصفر.

**مقارنة بين المساحات المخصصة للبيوت المكيّفة سنتي 1992 و 2012 حسب الولايات (بالهكتار)**

| | المنستير | مهدية | صفاقس | سوسة | نابل | سيدي بوزيد | بقية الولايات | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1992 | 452 | 257 | 150 | 110 | 100 | 44 | 242 | 1.355 |
| 2012 | 645 | 131 | 249 | 68 | 68 | 316 | 93 | 1.570 |
| التطوّر | +193 | -126 | +99 | -42 | -32 | +272 | -149 | +215 |

المصدر: ; Etude de l'encouragement des investissements et de développement de production de légumes sous serres .Agence de Promotion de l'Investissement Agricole ; juin 2015

في الواقع، يخفي الخطاب المروّج لتقنية الرّي الموضعي كوسيلة للاقتصاد في الماء في طيّاته مشكلة حقيقية تتعلق بتوزيع الموارد المائية داخل القطاع الفلاحي نفسه. فهو يشكّل في الحقيقة واجهة لممارسات استخراجية تستهدف استنزاف الموارد المائية. أدّت تشجيعات الدولة، التي خصّت أنماطا إنتاجية ربحية، إلى انتشار الزراعات الأحادية والمكثّفة في مناطق تتّسم بنقص فادح في الموارد المائية. فالسباق نحو الترفيع في حجم الصادرات الفلاحية وقيمتها

14 Masmoudi-Charfi et al. ; Caractérisation d'une collection variétale d'oliviers (OleaEuropaea L.). Valorisation de l'eau ; Institut de l'Olivier ; 2017.

جعل مجمل منظومة التشجيع تتوجه نحو الاستثمارات الفلاحية المُدرّة للعملة الصعبة. أمّا بالنسبة لصغار ومتوسطي الفلاّحين، فإنّ هذه الاستثمارات تمثّل ضغطا إضافيا على مواردهم من ماء وأرض، وعنصر تخريب لبيئتهم ومصدرا من مصادر تفقيرهم وسلبهم. فهذه الاستثمارات تمتصّ القيمة المضافة التي ينتجها المجال الريفي وتنقُلها نحو المدن دون أدنى مقابل اقتصادي يُذكَر للمنطقة ومتساكنيها.

حيال توجّه السياسات الفلاحية نحو الزراعات الأحادية، لم يكن لفلّاحي الوطن القبلي من خيار غير الانسياق إلى تيّار الزراعة المكثفة للبرتقال المالطي. فاضطروا بذلك لتغيير نمط إنتاجهم المتنوع حتّى يوفروا للمصدّرين منتوجا ذو قدرة تنافسية في السوق الأوروبية. وبتوجيه كافة الموارد المتاحة لإنتاج هذا الصنف، فقدت الفلاحة المحلية تنوعها ممّا جعل الفلاحين في تبعية كاملة للسوق العالمية. إذ أنّ الرجوع لنمط الإنتاج المتنوّع ليس بالأمر السهل كما يروي أحد فلاحي بني خلاّد :

*« بسبب الرّي قطرة ـ قطرة فإنّ جذور الشجرة لم تعد تسري إلى عمق الأرض بل تنمو نحو السطح بحثا عن الماء ممّا يغيّر شكل الشجرة، كما يؤثر علي التربة التي تتصلب وتتفقّر. إضافة إلى ذلك، بتركيز معدّات الري قطرة قطرة لم نعد نستطيع الحرث تحت الأشجار ولم نعد نزرع منتوجات أخرى ولم نعد نهتمّ بالتربة».*

كان هذا الفلاح قد ركّز أحواضا صغيرة، داخل فضاءٍ يحتوي خمسين برتقالة، تؤمّن له احتياجاته المعيشية والعائلية من خضروات الّا انّه في نفس الوقت لا يستطيع تعميم هذه الأحواض لما قد تسببه من أضرار لشبكات الريّ قطرة قطرة الممتدّة على كامل مستغلَّتِه الفلاحية. وقد سبق أن اعترضتنا وضعيات مشابهة في واحات الجنوب أين تُمثّل المساحة الفاصلة بين نخلتيْن فضاءً حيويا يمكن استغلاله لتنويع المنتوجات الفلاحية وتحسين مردودية الأرض.

إن معظم المستغلات الفلاحية التونسية تعاني وضعيات اقتصادية هشّة تجعل كلّ محاولة للانتقال إلى فلاحة أكثر تلاؤما مع ظروف المناخ والسوق محفوفة بالمخاطر، خاصّة في ظلّ مواصلة تشجيع الدولة للإنتاج المُوَجَّه للتصدير وضغطها على قيمة الإنتاج الموجَّه للأسواق المحلية. وفي غياب سبل تمويل هذا الانتقال، يبقى صغار ومتوسطي الفلاحين عالقين ورهائن منظومة إنتاجية تعتمد أنماطا تُفقّرهم وتضُرّ بمواردهم.

## 4. مخاطر الزراعة الأحادية المكثفّة

لا تأخذ الزراعات الأحادية بعين الاعتبار العوامل البيئية والطبيعية التي تنشط وتتفاعل داخل المُستَغَلَّة الفلاحية. إذ يقتصر دورها الوحيد على ترفيع إنتاجية الهكتار لصنف واحد من الانتاج. فيحاول هذا النمط الإنتاجي المتحدّي للطبيعة تعويض نقائص المنظومة الايكولوجية المصطَنعة بمزيد استهلاك الموارد المائية والاستهلاك المشطّ للعديد من المواد الكيميائية. لذا فإن استهلاكه للمُدخَلات الفلاحية يكون ضخما ويرتفع مع ارتفاع نسبة تكثيف قطعة الأرض. وكذلك الأمر بالنسبة للمخاطر التي تصاحب هذه الأنماط الإنتاجية، والتي سنتعرض لأهمّها لاحقًا. إذ غالبًا ما يتحوّل تعزيز نموّ غراسات بعينها إلى مصدرِ للعديد من المخاطر البيئية على التربة والمياه والكائنات الحيّة. وتقابل المخاطر البيئية مخاطر اقتصادية واجتماعية تتضخم بتأثير التغيّرات المناخية.

إنّ الخطر الأساسي المرتبط بالزراعة الأحادية هو الخطر الصحّي المتعلّق بتعرّض الأصناف المنتَجة إلى أمراض أو بكتيريات تنتشر بالعدوى. هذا السيناريو الكارثي بصدد الوقوع في جهة قبلّي أين تفتِك السوسة الحمراء بالنخيل، وكذلك في الوطن القبلي أين يقف الفلاحون عاجزين أمام تفشّي مرض «الترستيزا»، الذي يصيب أشجار القوارص

فتتحطّب وتموت في بضعة أيام. في مقابل ذلك، لم تقم السلطات إلى اليوم بأيّ تعداد أو تدخّل للتصدّي لهذه الآفات ولم يتمّ اتخاذ أيّ إجراءات عزل لحصر الكارثة والحدّ من تبعاتها.

كما بيّنا سابقا، لم يعُد الاستغلال المفرط للموائد المائية خطرا محتملا، بل حقيقة ماثلة أمام أعيننا. إذ أنّ «*هذه الوضعيّة المتمثلة في الافراط في استعمال مياه الريّ (قد) لوحظت في كلٍ من سيدي بوزيد والوطن القبلي وجنوب صفاقس، حيث تُرجم ذلك في تدنّي مستوى المائدات المائية وتدهور القيمة الكيميائية للموارد المائية*»[15] . نظرا لكون أغلبها غير متجدّد، تتعرّض المائدات المستنزفة إلى انخفاض سريع لمنسوبها وتملّح متواصل لمياهها، تحديدا في المناطق التي تنتشر فيها الزراعات الأحادية. وهو ما يجعلنا نشكّك في ديمومة هذه الأنماط الإنتاجية، خاصّة وأنّ معدّات الريّ قطرة قطرة لا تتحمّل نسبة ملوحة تتجاوز 2 غرام في اللتر الواحد، علمًا وأننا صادفنا أثناء دراستنا الميدانية مناطق تصل نسبة الملوحة في مياهها إلى 7غرام في اللتر.

يعتبر نمط الإنتاج الأحادي التربة مجرّد مساحة يقام عليها النشاط الفلاحي، فهي تتعرض بذلك للتعرية والاستنزاف والتلوث والغسل وتفقد قيمتها الإنتاجية. وهو ما يؤكد أنّ الإشكاليات المرتبطة بتدهور جودة التربة هي من أكبر المخاطر التي تهدّد مستقبل النشاط الفلاحي. وهذا ما يزيد من الشكوك في قدرة فئة صغار ومتوسطي الفلاحين على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية والمناخية الجديدة.

وعلى سبيل المثال، يُعتَبَر الرّي الموضعي أداة للإفراط في استعمال المدخَلات الكميائية، كالأسمدة ومبيدات الحشرات والفطريات. فهذه السموم أصبحت اليوم تضاف مباشرة إلى مياه الرّي، ثمّ تتسرب داخل الأرض نحو المائدة المائية، عن طريق ما يعرف بظاهرة غسل التربة، فتساهم بذلك في تلوث المياه الجوفية. من جهة أخرى، وبتناوب فترات الجفاف والفيضانات في المستقبل، ستتفاقم كلٌ من ظواهر غسل التربة والانجراف إذا لم يتمّ تهيئة بنى تحتية ملائمة وتغيير الممارسات الفلاحية.

تُعتبر التربة نفسها خزّانا مهما للمياه، خاصّة في المناطق المنبسطة والممطرة. ففي غياب إمكانية تشييد السدود، يُعوّل أساسا على نفاذيّة التربة وقابليتها لاستيعاب مياه الأمطار لتغذية المخزون الجوفي. لكن عديد المناطق تعاني من ظاهرة تصلبّ التربة الناتج جزئيا عن الانتشار الواسع لتقنية الريّ قطرة قطرة. ولذا فإنّه يجب تنسيب مقولة نجاح هذه التقنية بالنظر إلى التداعيات الثانوية التي قد تكون سببًا فيها. فمن ناحية تأثيرها على نفاذية التربة، ومن ناحية ثانية مساهمتها في تجفيف المناخ المصغّر تحت الأشجار المثمرة والنخيل مثلا. فقنوات الريّ السوداء تحول دون تبخّر المياه وخلق مناخ مصغَّر رطب وتساهم بالتقاطها لأشعة الشمس في مزيد ارتفاع درجات الحرارة.

بالإضافة إلى المخاطر البيئية، تصاحب الزراعات الأحادية المكثَّفة ومركّزة التكثيف مخاطر اقتصادية واجتماعية كنتيجة للضغط على الموارد ولهشاشتها أمام التغيّرات المناخية وتطورات السوق. وكذلك لكونها أداة لتجريد المجال الريفي من القيمة المضافة المنتَجة لصالح التجار والمصدّرين. في الواقع، لقد بيّنا سابقا الميكانيزمات التي تدفع بصغار ومتوسطي الفلاحين إلى اعتماد أنماط الإنتاج التي تراهن عليها الدولة، وفي نفس الوقت هم مستبعَدون من جملة ما توفّره من امتيازات وتمويلات. فهذه الفئة الواسعة والهشة والمفقَّرة تعاني ارتفاعًا رهيبًا في كلفة الإنتاج ونقصًا حادًا في الموارد المائية، وهي رغم ذلك مطالبة بالضغط على هامش أرباحها الضئيل ومواصلة التخصّص وتوجيه نشاطها كلّيًا نحو المنتوجات القابلة للتصدير. في فيفري 2019، أعلن وزير الفلاحة، خلال المنتدى الوطني للقوارص،عن برنامجٍ لتوسيع

15 Etude de l'encouragement des investissements et de développement de production de légumes sous serres ; Agence de Promotion de l'Investissement Agricole ; juin 2015.

غابات القوارص بـ 50.000 هكتار. وذلك في حين أنّه من مجموع انتاج يناهز الـ 500.000 طن سنويا، لم يحدث أن تجاوز حجم التصدير 23.000 طن، وأنّ طفرة الإنتاج تتسبّب في انهيار متواصل لأسعار القوارص، غالبا ما يكون صغار ومتوسطو المنتجين الفلاحيين من يتحمّل تبعاته المباشرة.

إنّ التشجيع الاعتباطي للزراعات السقوية المُكثَّفة وشديدة الكثافة بهدف تحسين الإنتاجية والتصدير يمثِّل خطرا لجهة قدرته على تقييد مجمل القطاع الفلاحي بأنماط إنتاجية غير مستدامة. فالبنى التحتية المنجَزة في هذا الإطار تصبح عائقا أمام تأقلم الفلاح، والمنظومات التشجيعية يُحرم منها الفلّاحون ليستفيد منها دعاة الاستثمار الفلاحي ذي الطابع الاحتكاري والربحي، بما يتناقض مع الطابع الاجتماعي للقطاع. وبذلك يتحول الدعم في نهاية المطاف من وسيلة تنموية إلى تراكمات ريعيّة.

لم تعد الخارطة الفلاحية تخضع للعوامل المناخية والبيئية ككمية التساقطات المطرية ولا للمصالح الاقتصادية الوطنيةكالميزان الغذائي، بل أصبحت خاضعة لمنطق الضغط المكثّف على الكُلفة (يد عاملة، أرض). وهو ما أدّى لظهور ما يمكن أن نعّبر عنه بلاعقلانية الخارطة الفلاحية، التي تتجسد بشكل لا غبار عليه من خلال مثال إنتاج الزهور المقطوعة بتطاوين. فبعد أن كانت وظيفة المناطق السقوية ذات المساحات المحدودة إنتاج الغذاء بشكل أساسي أصبحت تُستَغَلّ لغاية تحويل الموارد المائية الثمينة إلى مجرّد «مياه افتراضية» عابرة للحدود.

يتمّ تقييد القطاع الفلاحي أيضا عبر الديون وعبر الإصلاحات المؤسساتية والإدارية التي تنجرّ عنها. فكلُّ مشروع تنمية أو إصلاح يستدعي حزمة من التنقيحات القانونية والإجراءات التحفيزية وهيئات ومؤسسات جديدة وإعدادٍ للصفقات والخ. ويتطلّب ذلك طبعا «مساعدات فنيّة» تسعد بإسدائها المؤسسات المالية العالمية ووكالات التنمية. خاصّة وأنها بذلك تتمكّن من التموقع داخل الجهاز التنفيذي للدولة التونسية. فالديْن في حدّ ذاته يمثّل تهديدًا وعنصر تقييد، إذ أنّه لا يمكن لبلد متداين ويعاني التبعية الغذائية أن يحمي اقتصاده أويعدّل من مبادلاته مع مموّليه.

أتاحت لنا دراستنا لعالم الفلاحة والتعمّق في خصوصياته ربط علاقات مباشرة مع الفلاّحين من مختلف الجهات المتخصصة في المنتوجات التصديرية. ونستقرئ من خلال شهادات هؤلاء أثر السياسات الفلاحية المرتبطة بالأسواق العالمية على أوضاعهم الإنتاجية والمعيشية. فعلاوة على الإحساس بالظلم نتيجة لتهميش المجال الريفي، هنالك شعور مشترك بانتزاع الأرض والحرمان من الماء. كما أنّ ضعف القدرة التشغيلية للزراعات الأحادية يجعلها تبدو للفلاحين المحلّيين شكلًا من أشكال الاستغلال الإستخراجي الريعي الذي يعمل على سلب أكثر ما يمكن من القيمة المضافة المنتَجة محليًّا.

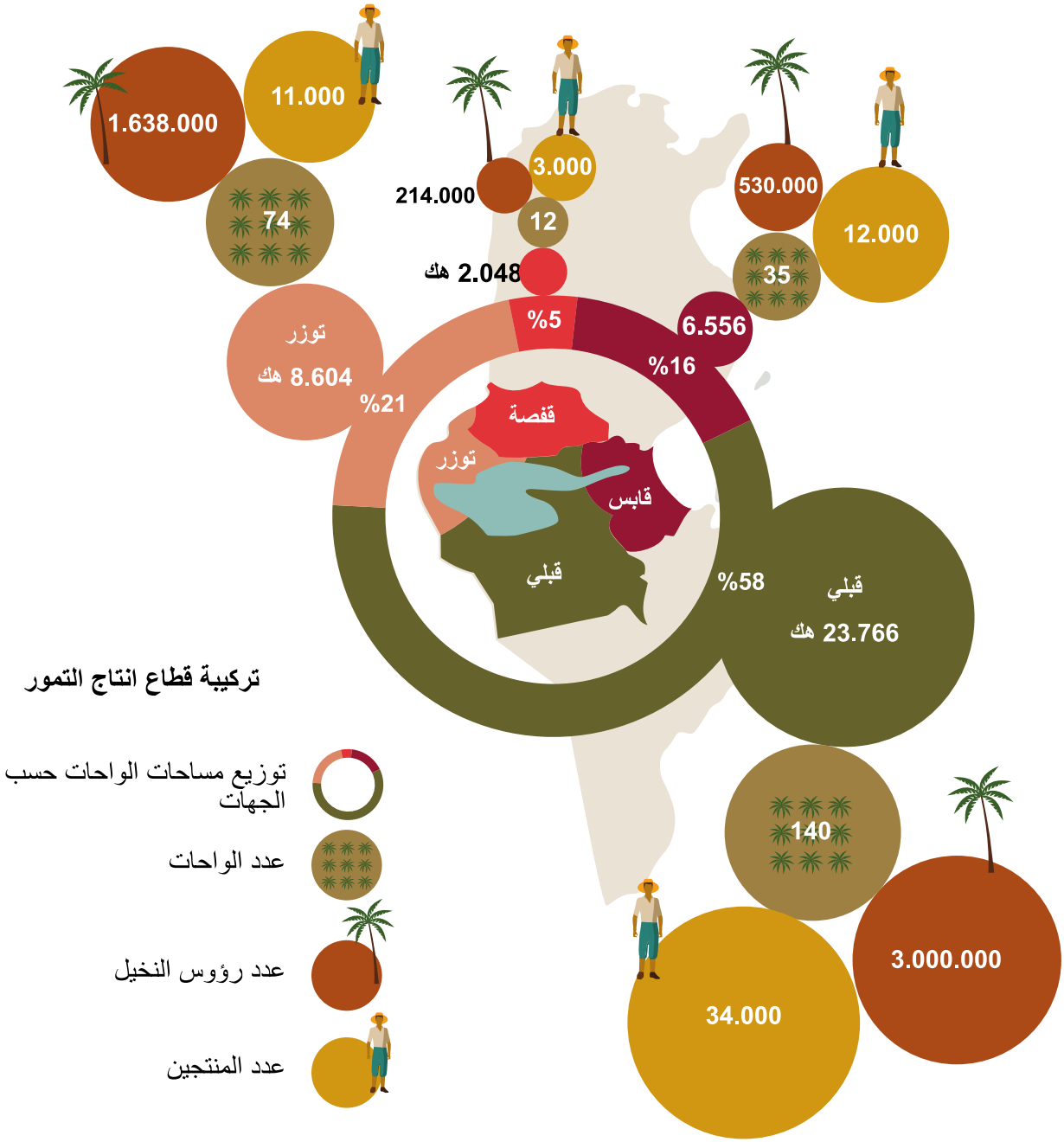


المصدر: Tableau de bord des dattes en Tunisie, Observatoire National de l'Agriculture ONAGRI ; Février 2019.

# قطاع التمور في تونس: بين ثنائية النجاعة الاقتصادية وحقيقة الكلفة البيئية

حظيَ قطاع التمور في تونس خلال السنوات الأخيرة، باهتمام مختلف القائمين على الاستراتيجيات الفلاحية نظرا لما صار يكتنزه من إمكانيات إنتاجية عالية، إضافة إلى أهمية عائداته المالية من العملة الصعبة بكونه منتوجا يتزايد الطلب عليه بشكل مُطّرد في الأسواق العالمية.

تتركز غراسات التمور في تونس بشكل أساسي في جهات الجنوب الغربي والشرقي، بوصفها الجهات الأكثر ملائمة مناخيا لهذا الصنف من الغراسات. تُعاني هذه الجهات، في المُقابل، من عديد الإشكاليات البيئية والمناخية والتنموية (النموذج التنموي). تهدد هذه الإشكاليات مستقبل قطاع التمور والفلاحة بشكل عام، وتتمثل أبرز الأمثلة في الاجهاد المائي وتملح الطبقة المائية بجهة نفزاوة. كما عمّقت هذه الأخيرة من حالة الارتهان إلى هذا النمط الإنتاجي دون غيره (جهة نفزاوة على وجه الخصوص).

سنحاول من خلال هذا المقال، تقديم واقع قطاع التمور في تونس من خلال التطرق الى مثال جهة نفزاوة بوصفها الجهة الأكثر إنتاجية، ثُمّ تحليل جملة إشكاليات القطاع في أفق التأسيس لنقاش ثنائيّة النجاعة الاقتصادية لقطاع التمور واستعراض الكلفة البيئية المنجرّة عنه.

## 1. تشخيص عامّ لقطاع التمور في تونس

حسب المرصد التونسي للفلاحة[1]، تمتد غراسات النخيل في تونس على مساحة جملية تقدر ب 40.976 هكتار وتضم 5,5 مليون نخلة 66% منها دقلة نور أي ما يعادل 3,63 مليون «دقْلاية». تمثل مساحة غراسات النخيل 1,9 بالمائة من المساحة الجملية المخصصة للأشجار المثمرة.

تتوزع مساحات غراسات النخيل ما بين جهات قبلّي بنسبة تقدر ب 58%، توزر 21%، قابس 16% وقفصه بنسبة تقدر بـ 5%. ممّا يؤكد ريادية جهة نفزاوة لجهة طاقتها الإنتاجية، إذ تستأثر بأكثر من نصف المساحات المغروسة على الصعيد الوطني.

بلغ العدد الجُمْلِيُّ للمستغلات الفلاحية في قطاع التمور 54.415 مستغلة، منها 67,6% أي 14.716 مُستغلة تقليدية أمّا الباقي فمستغلات حديثة. الجدير بالذكر أيضا أنّ 75% من المُستغلات الفلاحية هي مُستغلات لا تتجاوز مساحتها هكتارا واحدا وهو ما يؤكد هيمنة صغار الفلاحين على هذا النمط الإنتاجي وأهمية دورهم الإنتاجي.

1 Tableau de bord des dattes en Tunisie, Observatoire National de l'Agriculture ONAGRI ; Février 2019.

على الرغم من تواضع المساحات المخصصة لغراسات النخيل مقارنة بالمساحة الجملية للأشجار المثمرة الا أنه قطاع حامل لإمكانيات اقتصادية واجتماعية شديدة الأهميّة؛ لعل أهمها قاعدة القطاع التشغيلية: حوالي 60.000 شخص بشكل مباشر وغير مباشر. ممّا مثل مجموعا مساويا لِـ 234 مليون يوم عمل سنة 2013. شهدت إنتاجية قطاع التمور نسقا تصاعديا ما بين سنتي 2003 و2013. إذْ قُدرت سنويا ب 6,3%، وقد بلغ إنتاج القطاع 196.500طن سنة 2013 منها 70% « دقلة نور». فيما مثّلت قيمة إجمالي إنتاج قطاع التمور 5,7% من إجمالي قيمة الانتاج الفلاحي بتونس سنة 2013.

## 2. جهة نفزاوة: قاطرة إنتاج التمور في تونس

تقع جهة نفزاوة أو ما يصطلح عليه حاليا بولاية قبلي، في الجنوب الغربي لتونس وتتميز عموما بقسوة مناخها الجاف وبامتداد الصحراء فيها، مما جعلها منطقة ملائمة لانتشار غراسات النخيل ولازدهارها. لم يكن نصيب جهة قبلّي من التنمية بحجم انتظاراتها، وذلك نتيجة للسياسات التنموية المتبعة في تونس منذ الاستقلال. فلطالما كانت مَقْصِيّة ومنسية من خارطة التنمية. ليستحيل بذلك النشاط الفلاحي وخصوصا قطاع التمور، البديل الوحيد الممكن لتوفير أبسط ضروريات العيش.

تمتد غراسات النخيل في جهة نفزاوة على مساحة جملية تقدر ب 38.000 هكتار من مجموع المساحة الجملية الصالحة للزراعة والمقدرة ب 49.730 أي بما نسبته 76 % وهو ما يؤكد هيمنة قطاع التمور على قاعدة الانتاج الفلاحي بولاية قبلّي. أما من ناحية تقسيم المستغلات الفلاحية من حيث الحجم فالجدير بالذكر أنّ نصف المستغلات لا تتجاوز مساحتها 0،5 هكتار في حين أن 75%[2] من المستغلات لا تتجاوز مساحتها هكتارا واحدا. وفي ذلك مؤشّر على هيمنة صغار الفلاحين صلب القاعدة الاجتماعية للانتاج الفلاحي. تعود أسباب هيمنة المستغلات الصغرى الفلاحية الى ظاهرة تشتت الملكية عن طريق تقسيم الميراث.

توضح الإحصائيات أنّ الحصيلة المائية بجهة نفزاوة هي حصيلة سلبية، إذ تتجاوز كميات المياه المستغلة نسبة الموارد المتوفرة. مما يفسَّرُ بإجهاد الطبقة المائية العميقة من خلال حفر أبار لا تحظى أغلبيتها بموافقة السلطات المعنية: مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية. توصَف هذه الظاهرة اصطلاحا: باستنزاف الطبقات المائية من خلال ما يعرف بـ «الآبار العشوائية» وهي آبار تم حفرها

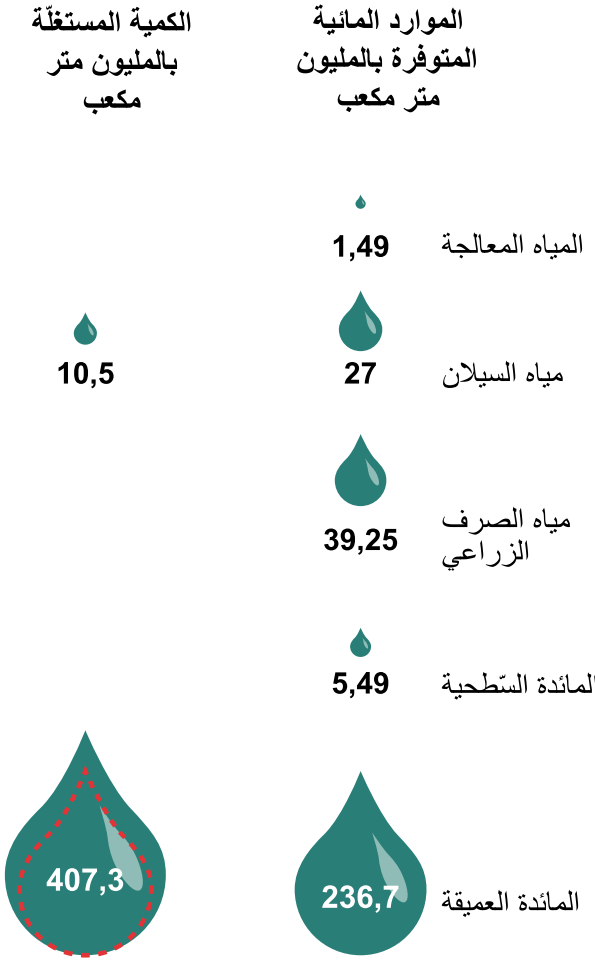


المصدر: ولاية قبلي بالأرقام، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ديوان تنمية الجنوب، 2017.

2 المصدر السابق

من قبل الفلاحين دون الحصول على تراخيص وزارة الفلاحة في ظلّ تنامي ظاهرة «التوسّعات العشوائية».

تجدر الإشارة كذلك الى هيمنة المناطق السقوية الخاصة بمجموع 26.060 منطقة من إجمالي 36.543[3]، مما يبرز تخلي المباشرين للعمل الفلاحي عن برامج الدولة في مجال مياه الري ونزوعهم في أحيان كثيرة الى الاستثمار في حفر آبار بشكل خاص يؤمن احتياجاتهم من المياه.

أما بخصوص أهمية قاعدة إنتاج التمور في جهة نفزاوة، فيُبرزُ الرسم البياني التالي[4] المتضمن لجملة الإمكانيات الإنتاجية للتمور في مختلف جهات تونس المعنية:

**انتاج التمور حسب الأصناف بالطن - موسمي 2015/2014 و 2016/2015**

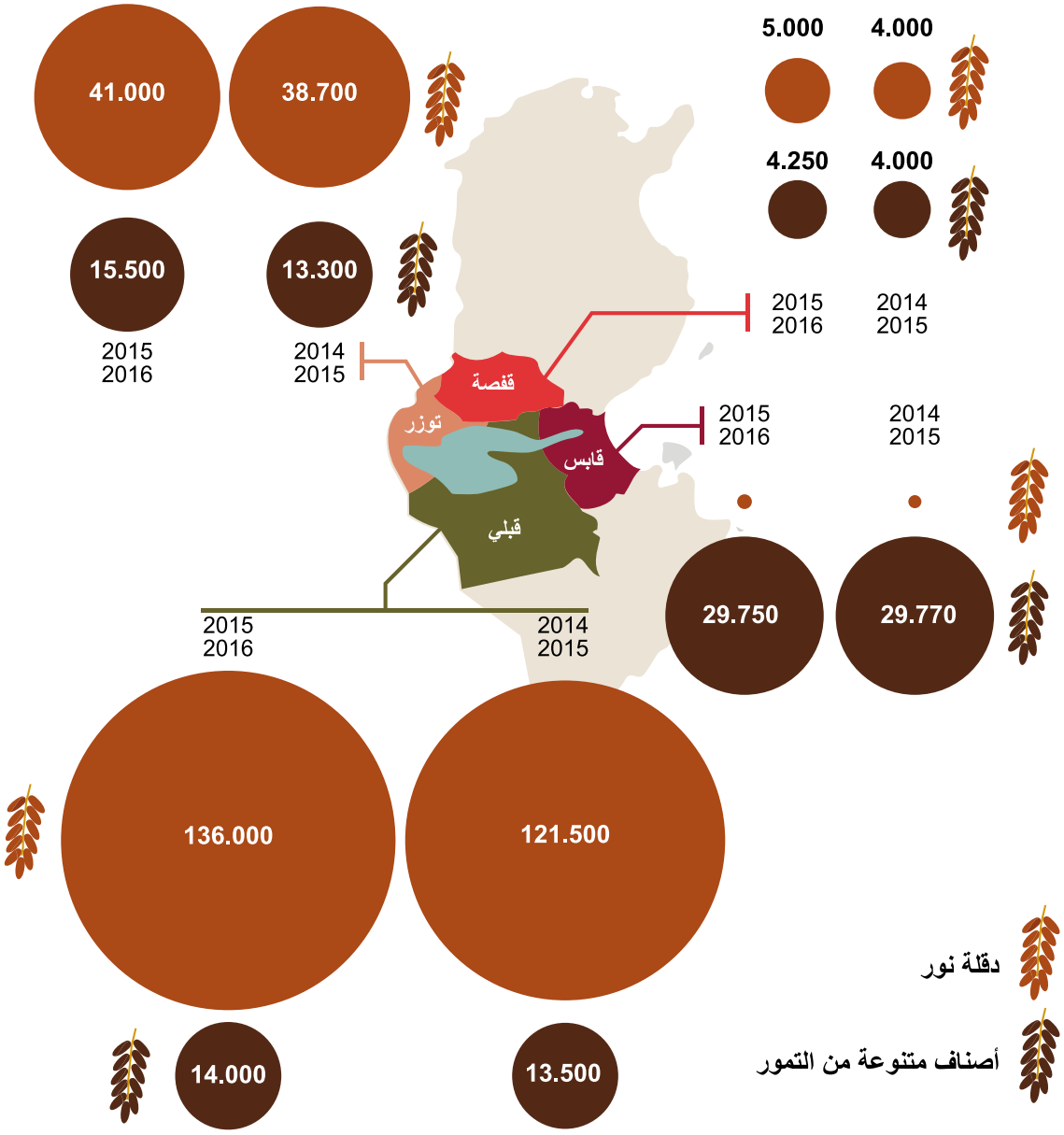


المصدر: Tableau de bord des dattes en Tunisie, Observatoire National de l'Agriculture ONAGRI ; Février 2019.

3 المصدر السابق

4 تحليل قطاع التمور في تونس 2017، مركز الدراسات والاستشراف الصناعي، صفحة 6، مارس 2017

يمكننا استنتاج من خلال ما تقدم من معطيات، أهمية القاعدة الإنتاجية للتمور بولاية قبلّي فتمثل بذلك العمود الفقري لهذا النمط الإنتاجي على الصعيد الوطني. إذ تُمثل الواحات نسبة 54% من مجموع الواحات الوطني، 56% من مجموع الفلاحين المباشرين لقطاع التمور و55,8% من مجموع غراسات النخيل على الصعيد الوطني.

يُحيل استئثار جهة قبلي بالنصيب الأوفر من قاعدة إنتاج التمور في تونس إلى استنتاج آخر لا يقل أهمية عما سبق؛ فتخصصُ هذه الجهة تاريخيا في مجال إنتاج التمور- والذي من الممكن تصنيفه في خانة التبعية الاقتصادية والاجتماعية لهذا النمط ـ واتخاذه كقاطرة حقيقية للتنمية كتعويض لتخلي الدولة عن أدوارها الاقتصادية والاجتماعية بالجهة.

ساهمت، من جهة أخرى، أهمية قاعدة الانتاج الفلاحي بولاية قبلي في دفع نسق الانتاج الوطني من التمور ليحافظ على وتيرة تصاعدية ليصير بذلك قطاع التمور قطاعا استراتيجيا من بين أهم القطاعات الإنتاجية في تونس.

**تطور انتاج التمور بين 2000 و 2015 حسب الأصناف بالطن**

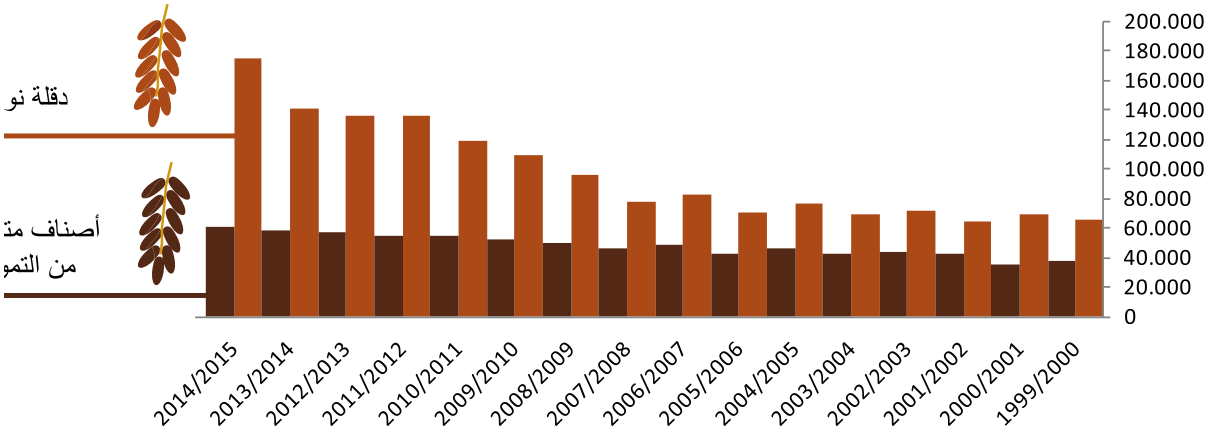


المصدر: Tableau de bord des dattes en Tunisie, Observatoire National de l'Agriculture ONAGRI ; Février 2019

المُلاحَظُ من خلال المعطيات الواردة بالرسم البياني أعلاه أهمية نسق ارتفاع إنتاجية قطاع التمور في تونس. فهي مرت على سبيل المثال من 192.125 طن خلال موسم 2012-2013 الى 245.750 طن خلال موسم 2015-2016 أي بمعدل نمو عام 21,8%. يمكن تفسير طفرة الانتاج هذه بسرعة تطور إنتاج دقلة النور وهيمنتها على منظومة إنتاج التمور، إذ تطورت نسبة إنتاجه ما بين موسمي 2012-2013 و2015-2016 بمعدل 25,7%. مما يُبرهن بشكل آخر على أهمية رهان الفلاحين المنتجين على هذا الصنف من التمور.

تمثل ولاية قبلّي العمود الفقري لقطاع إنتاج التمور فهي تستأثر بالنصيب الأوفر من الانتاج كما يظهر من خلال الرسم البياني الموالي[5] والذي نستنتج منه أهمية مساهمة ولاية قبلّي في الانتاج العام لقطاع التمور من خلال صنف دقلة النور، وهو الصنف الأكثر جودة وبالتالي الأكثر تصديرا نحو الأسواق العالمية. إذ تطورت مساهمة نسبة هذه الأخيرة من 73,8% خلال موسم 2014-2015 الى 74,6% خلال موسم 2015-2016، ممّا يُثبت المكانة الإستراتيجية لجهة قبلي ونفزاوة عموما في منظومة إنتاج التمور، ودورها المركزي في دفع نسق صادرات هذا الصنف من التمور.

تبرز معطيات الجدول كذلك، ضعف القيمة الإنتاجية لولاية قبلي لباقي أصناف التمور التي توزع عموما في الأسواق المحلية مثل الكنتة والفطيمي والعماري والبسر في مقابل هيمنة صنف « دقلة النور».

5 Analyse de la filière des dattes ; Agence de Promotion de l'Industrie et de l'Innovation, Centre d'Etude et de Prospection Industrielle ; Mars 2017.

تُعتبر تونس، حسب المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، من بين العشر الدول الأولى المنتجة للتمور وذلك نظرا لأهمية قاعدتها الإنتاجية خاصة منها دقلة النور، فيما تُصنّفها كأوّل مصدر للتمور في العالم من حيث القيمة المالية وأوّل مزود لأوروبا[6] . فقد عرف نسقُ الصادرات التونسية تطورا ملحوظا. إذْ ارتفع من مستوى 95.421 طن خلال موسم 2012- 2011 وبرقم معاملات مُقدّرٍ ب 329.240 مليون دينار الى 104.500 طن خلال موسم 2015-2016[7] وبرقم معاملات مُقدّرٍ بـ 465 مليون دينار، ليبلغ خلال موسم 2017-2018 معدل 101.303 طن وبرقم معادلات جملي بلغ 597,887 مليون دينار[8].

في الحقيقة، إنّ التطرق الى تشخيص واقع قطاع التمور في تونس سيُحيلنا ضرورة إلى نقاش أهميته الإستراتيجية على مستوى التوازنات المالية العامة، بوصفه قطاعا ذي مردودية تصديرية عالية، وإلى أهمية تسليط الضوء على صنف دقلة النور بوصفها الصنف الأكثر إنتاجا والأكثر تصديرا نحو الأسواق العالمية.

تنطوي منظومة انتاج دقلة النور، علامة الفخر للفلاحة التونسية والعمود الفقري لقاعدتها الإنتاجية والتصديرية، على إشكالات لا يُراد لها أن تُكشف، مما يُحتم ضرورةً البحث في المسارات التاريخية لتطورها ولتطور قطاع التمور في تونس عموما.

## 3. قراءة تاريخية في مسار تخصص الفلاحة بمنطقة نفزاوة

### أ. دقلة النور وخلفيات العقيدة الفلاحية الاستعمارية

في الحقيقة، إن مهمة التطرق إلى موضوع تطور غراسات دقلة النور في الجنوب التونسي عموما وفي جهة نفزاوة خصوصا تستدعي منا استحضار جملة من الوقائع والتفاصيل التاريخية المرتبطة بواقع هذه الجهة، حتى يكون التحليل على قدر من الموضوعية والواقعية.

ساهمت حركات العصيان المدني لمختلف عروش نفزاوة ضد الاستعمار الفرنسي إلى لفت انتباه هذا الأخير إلى أنّ اتساع الفضاء الصحراوي الذي تتحرّك فيه هذه المجموعات البشرية والقبلية يزيد من صعوبة إخضاعها. خصوصا وأن النمط السائد آنذاك تراوح ما بين ثنائي الفلاحين المستقرين المنتجعين (سكان قرى الشارع من بشلي والقطعاية وكلوامن والبليدات وجرسين وجمنة والمساعيد والقلعة) الذين كانوا يغادرون قراهم للبادية فقط في فصل الربيع لغاية توفير المراعي لمواشيهم، والسكان البدو (أولاد يعقوب والمرازيق والعذارى والصابرية) والذين كانوا يقضون فترات أطول من السنة في ربوع الصحراء التونسية وهم أساسا من مربي الإبل والأغنام والمواشي[9].

تلخصت السياسة الاستعمارية آنذاك في محاولات توطين السكان وتحويل البدو خاصة إلى سكان مستقرين عبر إقرار جملة من الآليات للحد من فضاءات الرعي وفرض التراخيص على التنقلات داخل المجال النفزاوي وخارجه. فتمّ منح البدو أراض فلاحية يستغلونها وإن كانت في أحيان كثيرة عن طريق «الخماسة»، حيث قامت السلطات الاستعمارية

6 واحات النخيل في تونس. مصدر رزق للأهالي في غياب الدولة، ن بوست، 8 جانفي 2017

7 Analyse de la filière des dattes ; Agence de Promotion de l'Industrie et de l'Innovation, Centre d'Etude et de Prospection Industrielle ; Mars 2017.

8 صادرات التمور في الموسم الحالي: تسجيل ارتفاع بنسبة 31%

9 الصغير ع. ع.، نفزاوة ومن الاستعمار و جدلية الخضوع و المقاومة، أعمال الندوة الثانية عشرة: حول الجنوب التونسي من الاحتلال الى الاستقلال، ماي

بإحياء أراض جديدة على مساحة 300 هكتار أُسْندت الى 1.200 شخص سنة 1930[10] وهو ما يمكن اعتباره نجاحا نسبيا للسلطات الفرنسية في مهمة تثبيت السكان وتغيير أنماط عيشهم وإنتاجهم.كما عملت السلطات الاستعمارية على تحسين البنية التحتية من حفر للآبار الارتوازية فخلق نقاط تزويد للماء الصالح للشراب والري ممّا شجع السكان البدو على الاستقرار حول هذه الآبار، خاصة في ظروف الجفاف و قسوة الطبيعة الصحراوية للمنطقة فتم طبقا لذلك حفر أول بئر ارتوازية سنة 1885 بمنطقة «وادي المالح» بالقرب من قابس[11].

مواصلة لإستراتيجية التّشجيع على توطين السّكان البدو في نفزاوة وتغيير أنماط إنتاجهم الى فلاحين مستقرين، قامت السلطات الاستعمارية ما بين سنتي 1908 و1956 بحفر 62 بئرا ارتوازية مكنت من خلق 20 منطقة فلاحية تم توزيعها في شكل مقاسم فلاحية بمساحة 0،25 هكتارا. كان الهدف منها التشجيع على تطوير نسق غراسات النخيل بشكل أساسي. تشير الشهادات الى أن هذه الإستراتيجية لم تجد رواجا كبيرا من قبل السكان بادئ الأمر، فتُظهرُ المعلومات المتوفرة أنّ سكان «بازمة» و «دوز» قد رفضوا هذه المقاسم الممنوحة من قبل السلطات الاستعمارية فاعتبروا القبول بها خضوعا وخنوعا. بالتالي لم تكن مسارات إخضاع وتثبيت سكان نفزاوة بالمهمة اليسيرة.

وجب التنويه هُنا أنّ منطقة نفزاوة وإن كانت قابعة تحت الحكم العسكري الفرنسي (محاكم عسكرية وليس محاكم مدنية) فإنّها لم تكن متضررة من سياسات الاستعمار الفلاحي المكثف مثل جهات الشمال الغربي حيث لم يشمل الاستعمار الفلاحي في كل جهة نفزاوة إلا ضيعة «وادي المالح» سنة 1923 (هنشير المعمر أو الستيل) بمنطقة جمنة حاليا وبذلك لم يتضرر السكان المحليون من مسارات افتكاك الأراضي ولنَقُل أنهم قد استفادوا نسبيا من عمليات استصلاح الأراضي وإعادة تقسيمها.[12]

من جانب آخر، لم تكن فكرة تدعيم البنية التحتية لجهة نفزاوة بالآبار الارتوازية مُوجَّهة فقط نحو تدعيم استراتيجية تثبيت السكان البدو بل كانت في الآن نفسه بداية الإعداد لتركيز نمط إنتاجي استنزافي استعماري قوامه تطوير قاعدة إنتاج دقلة *النور* الموجّهة أساسا لاستيفاء حاجيات السوق الأوروبية خاصة منها الفرنسية حيث تم تأسيس *الشركة التجارية والفلاحية بالجنوب* التونسي والتي انتصبت على مساحة 45 هكتارا بجهة «وادي المالح» لتتمكن ما بين سنتي 1926 و1947 من غراسة قرابة 4.500 نخلة من صنف دقلة *النور* والتي مثلت بالتالي القاعدة الأولى للتأسيس لنمط إنتاجي فلاحي مُتخصص عنوانه الأبرز دقلة *النور* بجهة نفزاوة[13].

يُمكننا التسليم بنجاح استراتيجية السلطات الاستعمارية في تثبيت السكان البدو من جهة وفي إحداث تغييرات جوهرية على نمط الانتاج السائد فحولته إلى نمط إنتاجي فلاحي مباشر يحقق مؤشرات نمو تصاعدية. في هذا السياق، تجدر الإشارة الى أهمية التطور الكمي والنوعي التي شهدها قطاع الفلاحة في نفزاوة خلال الحقبة الاستعمارية إذ ازداد عدد النخيل من 323.000 سنة 1862 الى 557.000 نخلة سنة 1911 و682.000 نخلة في حدود 1955 مما يعني الضعف تقريبا خلال 93 سنة.[14]

10 المصدر السابق

11 كساح ع.ف.، قطاع التمور في تونس زمن التعديل الهيكلي، السياسات الاقتصادية والاستراتيجية الزراعية، 1995.

12 الصغير ع. ع.، نفزاوة ومن الاستعمار و جدلية الخضوع و المقاومة، أعمال الندوة الثانية عشرة: حول الجنوب التونسي من الاحتلال الى الاستقلال، ماي

13 كساح ع.ف.، قطاع التمور في تونس زمن التعديل الهيكلي، السياسات الاقتصادية والاستراتيجية الزراعية، 1995.

14 الصغير ع. ع.، نفزاوة ومن الاستعمار و جدلية الخضوع و المقاومة، أعمال الندوة الثانية عشرة: حول الجنوب التونسي من الاحتلال الى الاستقلال، ماي

من جهة ثانية، شهد نموّ غراسات النخيل من صنف دقلة نور نسبا خيالية. إذ تشير الإحصائيات الى توفر جهة نفزاوة على 600 نخلة دقلة نور أواخر القرن التاسع عشر لترتفع الى حدود 70.000 نخلة سنة 1946، وهو ما يعني تضاعف عدد غراسات هذا الصنف بـ 100 مرة خلال خمسين سنة فقط. ولعلّ هذه الإحصائية هي خير دليل على مراهنة السلطات الاستعمارية على هذا الصنف وتشجيعها غراساته، لتصير بذلك جهة نفزاوة فضاءً جغرافيًا شبه متخصّص في إنتاج دقلة نور.[15]

ينكشف من خلال ما تقدّم من معطيات أنّ ترسيخ نمط الفلاحة المتخصّصة في جهة نفزاوة كان امتداد منطقيا للإستراتيجية الفلاحية الاستعمارية. وقد أرست الأخيرة خارطة إنتاج فلاحي تكون فيها لكلّ جهة جغرافيّة سماتها الإنتاجية الكبرى. فالوسط كان مجالا استراتيجيا لغراسات الزياتين في حين استأثر الوطن القبلي بغراسات الكروم والقوارص، بينما امتدّت الزراعات الكبرى في منطقة الشمال الغربي، ليكون نصيب الجنوب التونسي، وخصوصا جهة نفزاوة، إنتاج دقلة النور الموجّهة بشكل شبه كلّي للتصدير آنذاك.

### ب. فترة ما بعد الاستعمار: في تواصل أطروحات الفلاحة المتّخصصة وتدعيم صادرات دقلة النور

عرفت مجمل الواحات التونسية خلال العشرية الأولى للاستقلال (1956-1966) إهمالا كبيرا تمثّل خصوصا في تخلّي الدولة عن برامج تطويرها وتدعيم بنياتها التحتية. ويُعزى ذلك أساسا الى تدهور العلاقات الدبلوماسية بين تونس وفرنسا عقب الفترة الأولى من الاستقلال، ومن ثمّة إغلاق الأسواق الفرنسية، الوجهة التقليدية لتصدير دقلة النور التونسية. وهو الأمر الذي ساهم في حالة تقهقر نسبية لمردودية هذا القطاع الإنتاجي.

في نفس السياق، توجهت تونس خلال فترة الستينات الى اعتماد نهج الاقتصاد المخطَّط، من خلال إحداث وحدات اقتصادية تعاضدية في مجال الفلاحة تخضع لسلطة رقابية وتسييريّة من طرف الدولة. كان يراد من خلال هذه التجربة تطوير الفلاحة التونسية إنتاجا وإنتاجية، إضافة الى ممكنات حلحلة إشكالاتها الهيكلية المتعلقة بمسألة الملكية، وإعادة توزيع الثروات الطبيعية بشكل أكثر عدلًا...

لم يكن قطاع التمور بمعزل عن تطبيقات سياسة التعاضد. إذ اعتُمدَ نموذج هذه الوحدات الاقتصادية، وقضت استراتيجية الدولة آنذاك بأن يرمي دور التعاضديات الأساسي الى إيجاد حلول لجملة الإشكاليات الهيكلية التي تعانيها الواحات القديمة والعمل على تحديث بنياتها التحتية وتطوير إنتاجها وإنتاجيتها.[16]

ارتكزت الإستراتيجية الرسمية للدولة التونسية من خلال تجربة التعاضد على أطروحة أنّ الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي بإمكانها أن تمثّل «حلًا سحريًا» لجملة الإشكاليات الهيكلية التي تعانيها واحات النخيل. ومن أهمّها: تشتت الملكيات الفلاحية والتغيّب المستمر لأصحاب الواحات وهيمنة الأساليب التقليدية في تسيير الواحات وضعف الإنتاجية، إشكاليات التزود بمياه الريّ وأخيرا جملة الاختلالات وعدم تكافؤ الفرص في النفاذ الى مجمل الثروات الطبيعية، خاصّة الأرض والماء.[17]

كان شعار تحديث الواحات التونسية خلال فترة التعاضد رهين إعادة هيكلة الواحات القديمة. بما يعنيه ذلك من

15 المصدر السابق
16 كساح ع.ف.، قطاع التمور في تونس زمن التعديل الهيكلي، السياسات الاقتصادية والاستراتيجية الزراعية، 1995.
17 المصدر السابق

الترفيع من نسبة غراسات دقلة النور داخلها والتخفيض من نسبة تكثّف باقي غراسات الأشجار المثمرة والتخفيف من حدة العجز المائي، خصوصا بالنسبة لمياه الريّ، عبر تغيير سواقي الماء التقليدية بأخرى إسمنتية تحت عنوان التصرف الرشيد في مياه الريّ.[18]

قضت تجربة التعاضد من جهة أخرى بالتفويت في أراضي المستعمرين الى شركات عمومية تُعنى بتسييرها وتحسين انتاجيتها ومردوديتها. وذلك من خلال إسناد «هنشير المعمّر» الى الشركة التونسية لصناعة الحليب (الستيل)، التي لم تقتصر صلاحياتها عل مهمّات التسيير فحسب. بل تجاوزتها لتصبح المتحكّم الرئيسي في عمليات تسويق التمور وتصديرها الى الخارج. استفادت الشركة التونسية لصناعات الحليب بمقتضى تصرّفها في ضيعة دولية بعديد الامتيازات، لعلّ أهمها تمّتعها بشراء التمور بأسعار بخسة عموما، إضافة الى تشغيل يد عاملة رخيصة وتمتّعها بإمكانية الحصول على قروض بنكية لتوسيع قاعدة غراساتها من صنف وحيد هو دقلة النور دون باقي أصناف التمور الأخرى.

مع أواخر الستينات تقرّر التخلي نهائيا عن تجربة الوحدات التعاضدية للانتاج الفلاحي من طرف السلطة السياسية آنذاك، الاّ أنّ الاستنتاج الرئيسي من خلال ما تقدم يتمثل في كون المخطط التعاضدي الذي طُبِّق في تونس كان قد حافظ على نفس اختيارات الفلاحة الاستعمارية، فيما يخص قطاع التمور ومركزية الرهان على صنف إنتاجي بعينه: دقلة النور. بل وعمل أيضا على تدعيم وتيرة غراسة وإنتاجية هذا الصنف من التمور بأن جعله على رأس أولويات نشاط الوحدات التعاضدية، وكذلك المؤسسات التابعة للدولة على غرار شركة «الستيل».

انخرطت تونس بعد إنهاء تجربة التعاضد في *نمط الاقتصاد الحرّ* ابتداءً من أوائل سبعينات القرن الماضي. وقد شهدت هذه الحقبة بداية تحرير قطاع تسويق التمور، تحديدًا منذ أواسط السبعينات. وهو ما مثّل البدايات الحقيقية لازدهار قطاع التمور فيما يخصّ تسويقه وتصديره. كما شهدت فترة السبعينات أيضا تأسيس المجمع المهني المشترك للتمور في أفق تدعيم نسق إنتاج وتصدير التمور.

كما تميّزت فترة السبعينات أيضا بانطلاق تجربة نموذجية تمثّلت فيما أطلق عليه آنذك بـ «الجمعيات المدنية للإحياء»، التي كانت تهدف الى مزيد إحياء الأراضي الدولية من خلال غراسات النخيل، وخاصة منها دقلة النور. وكانت هذه الجمعيات مستفيدة من عدّة حوافز كسهولة النفاذ الى القروض البنكية، إضافة الى استفادتها بجزء من الاراضي الدولية الفلاحية. تركّزت تجربة «الجمعيات المدنية للإحياء» في جهة الجريد التونسي بشكل خاصّ، الّا أنّها لم تستطع أن تؤمّن ديمومة نشاطها. الأمر الذي قضى بحلّها نهائيا. إذ عمد القائمون عليها (والمستفيدون منها) إلى تقسيم الأراضي (الأراضي الدولية المسندة إليهم) فيما بينهم، لتظهر في النهاية فئة جديدة من كبار المستغلين الفلاحيين تراوحت مساحة ملكياتهم العقارية ما بين 4 و5 هكتارات والمغروسة في أغلبها بصنف دقلة النور.

مع مطلع الثمانينات، ومواصلة لخيار الرهان على تدعيم نسق غرسات دقلة النور، اعتمدت السلطات التونسية «*المخطط المديري لاستغلال الموارد المائية والترابية في الجنوب التونسي*». وكان يهدف الى الحدّ من حالة العجز المائي بالواحات التونسية عبر حفر الآبار الارتوازية وتزويدها بمضخات عصرية، فضلا عن تحديث أنظمة الريّ وتعصيرها. وقد هدف المخطط كذلك إلى زراعة الخضروات في البيوت المكيفة. وتوسيع الغراسات ذات المردودية العالية، والتي تمثلت أساسا في غراسات دقلة النور.

كان للمخطّط المديري لاستغلال الموارد المائية والترابية بالجنوب التونسي دور مركزي في تنمية غراسات التمور من

18 المصدر السابق

صنف دقلة النور على وجه الخصوص. إذ تشير الإحصائيات إلى أن مساحات الأراضي المُستصلحة في الجنوب الغربي ما بين سنتي 1980 و1995 قد تجاوزت 4.489 هكتارا 389 منها بقفصة و2.459 بنفزاوة و1.650 هكتارا بالجريد. إذْ لم تنحرف السلطات التّونسية عن مواصلة سياسة المُستعمر في اعتماد نمط التخصص الإنتاجي في مختلف جهات البلاد التونسية، بل عززته ووجّهت كافة طاقاتها الإنتاجية نحو الأسواق العالمية نظرا لأهمية عائدات بعض منتوجاتها الإستراتيجية على غرار زيت الزيتون ودقلة النور.

**المساحة المخصصة لواحات النخيل في ولاية قبلي**

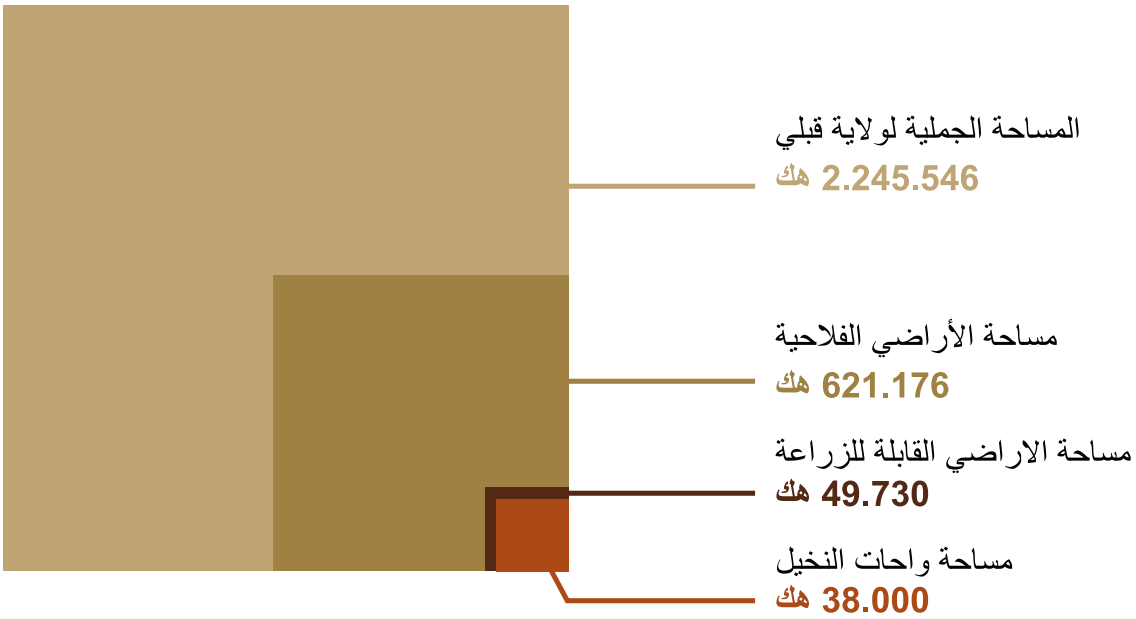


المصدر: ولاية قبلي بالأرقام، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ديوان تنمية الجنوب، 2017.

صنفت منظمة الأغذية والزراعة تونس سنة 1987 كأول مصدر عالمي للتمور من حيث القيمة، مما يُبرهن نجاح خيارات الرهان على تخصص الفلاحة التونسية وتمركزها الاستراتيجي في الأسواق العالمية. تجدرُ الإشارة أيضا الى أن نسق الصادرات التونسية من دقلة *النور* كان قد ارتفع من معدل 3.408 طن في فترة 1960-1969 الى 19.320 طن خلال فترة 1990-1994 أيْ تقريبا تضاعف حجم الصادرات ب 6 مرات خلال أربعة عقود.

يتمّ التطرّق الى موضوع الفلاحة المتخصصة عموما وأنموذج دقلة النور خصوصا، من زاوية التأكيد على نجاحات هذا القطاع الإنتاجي لما له من إمكانيات تصديرية عالية. غير أنّ هذا الخيار قدْ يحمل في طيّاته جُملة من الاستنتاجات العكسية. فلا يُمكن غضّ النّظر عن الانعكاسات السلبية التي أحدثتها الأنماط الفلاحية المتخصصة سواء على مستوى تغيير الأنظمة الواحيّة واستنزاف للثروات الطبيعية من المياه أو تبعية هذا النمط الإنتاجي للأسواق العالمية. علاوة على التكلفة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

## توزيع المستغلات الفلاحية في ولاية قبلي حسب المساحة

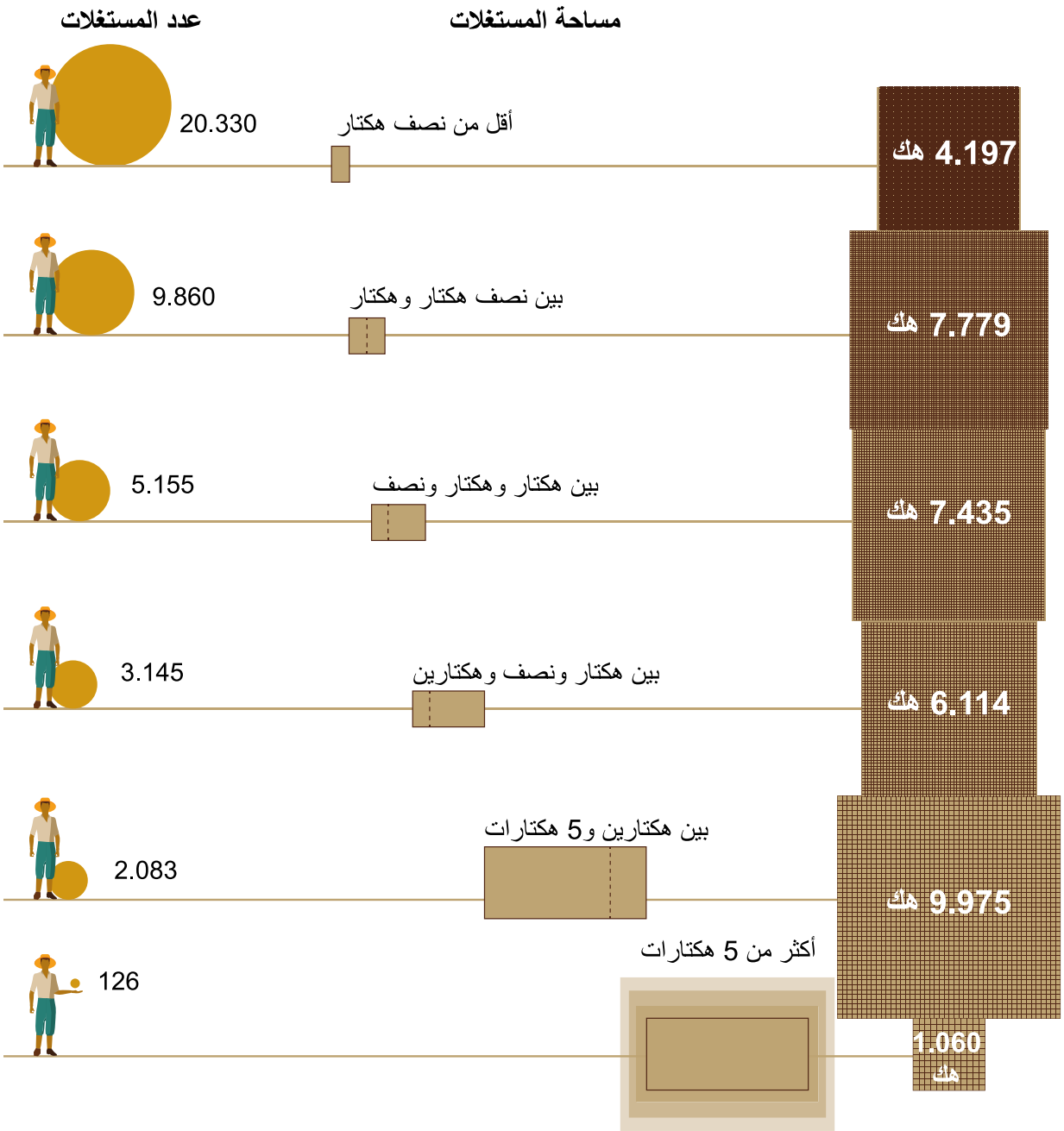


المصدر: ولاية قبلي بالأرقام، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ديوان تنمية الجنوب، 2017.

## 4. أي كلفة بيئية واجتماعية وراء الإمكانيات التصديرية؟

لا يختلف اثنان على الأهمية الإستراتيجية لقطاع التمور وخاصة دقلة النور لما تُمثله كمصدر أساسي لجلب العملة الصعبة وتثبيت الميزان التجاري الا أن لهذا التوجه المرتكز على أطروحة الفلاحة المتخصصة آثاره السلبية أيضا سواء على المستوى البيئي وكذلك على المستويات الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام.

### أ. اندثار أصناف التمور وتغير منظومة الواحات التونسية

على الرّغم من أهمية صادرات تونس من دقلة النور الا أن لهذا النمط الفلاحي عوارضه السلبية ويتمثل أهمها في بداية اندثار باقي أصناف التمور في مُقابل هيمنة متواصلة لدقلة النور في الجهات الأكثر إنتاجية: جهتي قبلي وتوزر.

تشير التقارير إلى التنوع البيولوجي الثري الذي كانت عليه الواحات التونسية؛ فقد تجاوزت أصناف التمور المغروسة الثلاث مائة صنف[19] مُمثلة بذلك عمودًا فقريّا للواحات التونسية فضلا عن كونها غذاءً رئيسيا لسكان الواحات بشكل عام ولسكان باقي المناطق نظرا لمعقولية أسعارها ولقيمتها الغذائية.

كان تركيز النمط الفلاحي الاستعماري في واحات الجنوب التونسي على غراسات صنف دقلة النور عاملا رئيسيا في التأسيس لبداية التخلي عن غراسات باقي أصناف التمور نظرا لضعف مردوديتها المالية مقارنة بدقلة النور المحظّية برواج عالمي جعل منها منتوجا استراتيجيا[20].

يُمكّنُ التمعن في قاعدة إنتاج التمور في الواحات التونسية من الاستنتاج التالي: تخصص جهات قبلي وتوزر وقفصه في إنتاج دقلة النور في مقابل مواصلة هيمنة الأصناف الأخرى من التمور على جهة قابس[21]. ويُعزى ذلك أساسا الى المناخ الرطب عموما لهذه المناطق ولنقص في مياه الري ما لم يتح في النهاية انتشارا أوسع لغراسات دقلة النور، فحافظت بذلك أغلب الواحات القديمة على نفس قاعدتها الإنتاجية.

في هذا السياق يشير السيد عبد المجيد بلحاج[22]، الفلاح أصيل جمنة من ولاية قبلي، أنّ هيمنة صنف دقلة النور على الواحات الإستراتيجية التونسية، نظرا لأهمية عائداتها المالية، قد ساهم بشكل كبير في اندثار أغلبية الأصناف الأخرى من التمور التي لم تعد متواجدة الّا في بعض الواحات القديمة التي لم تشملها عمليات التحديث. ومن أهمّ هذه الأصناف «الكنتة» و«الكنتيشي» و«العليق» و«الحرّة» و«البِسر الحلوّ» و«العرشتي» و«العماري» في حين كانت الواحات التونسية زاخرة بعديد الأصناف الأخرى التي اندثرت تقريبا.

وبخصوص أسباب اندثار هذه الأصناف يشير محدثنا الى أهمية عنصر المردودية المالية بالنسبة لفلاّحي الواحات، ما يفسّر إقبالهم المتزايد على صنف دقلة النور لما يعرفه من رواج واسع سواء في السوق المحلية أو الأسواق الدولية. وذلك في مقابل تدهور أسعار باقي الأصناف الأخرى واقتصارها على السوق الداخلية.

وأوضح بلحاج أنّ تقهقر المردودية المالية للأصناف الأخرى من التمور مثّل دافعا للعديد من الفلاحين لاستبدال هذه الغراسات بصنف دقلة النور، أو «قطعها» نهائيا للاستفادة من عصيرها المستهلك شعبيا والمسمّى عند سكان الواحات

19 Ben Abdallah A. ; La phoeniciculture ; In. Les systèmes agricoles oasiens ; CIHEAM Options Méditerranéennes ; Série A. Séminaires Méditerranéens N°11 ; Montpellier ; 1990.

20 Conditionnement des dattes ; République Tunisienne ; Ministère de l'Industrie et des PME ; non daté.

21 المصدر: المرصد التونسي للفلاحة، إحصائيات حول قطاع التمور

22 حوار مع السيد عبد المجيد بلحاج, فلاح ونائب رئيس جمعية حماية واحات جمنة, أكتوبر 2018

بـ «اللاقمي».

في ذات السياق، وجب التأكيد أنّ الأصناف الأخرى من التمور تتواجد بشكل عامّ في الواحات القديمة، التي تمثل مساحاتها 37% من إجمالي مساحات الواحات في تونس[23]. وتتميّز الواحات القديمة عموما بظاهرة تشتّت الملكية العقارية، ليكون معدّل مساحات المستغلات الفلاحية ضعيفا ولا يتجاوز 0,5 هكتار[24]. يضاف الى ذلك إشكاليات حادّة في مستوى التزوّد بمياه الريّ، وهو ما يمثّل عائقا أساسيا في تنمية النشاط الفلاحي صلب هذه المستغلّات.

كما تعرف الواحات القديمة ارتفاعا لكثافة غراسات النخيل، والتي تصل الى معدّل 400 نخلة في الهكتار الواحد، مع هيمنة شبه تامة للأصناف الثانوية من التمور (أصناف أخرى ما عدى دقلة النور) ذات الإنتاجية المنخفضة جدا، إذ لا يتجاوز معدّل إنتاج النخلة الواحدة 20 كيلوغرام.[25]

وتجدر الإشارة إلى أنّ التوزّع الجغرافي للواحات القديمة يعكس حقيقة مفادها انحسار هذه الأخيرة في فضاء جغرافي شبه محدّد. ويتمثل أساسا في جهة قابس التي تستأثر بنسبة 42,7% من مجموع الواحات القديمة على الصعيد الوطني في مقابل تراجع مجموع الواحات القديمة في مناطق الانتاج الاستراتيجي لدقلة النور، أي جهة قبلّي التي لا تحتوي الا على نسبة 28,9% منها.[26]

إضافة الى إشكالية اندثار عديد الأصناف من التمور يلاحظ أنّ النمط التخصّصي، من خلال مثال دقلة النور، قد ساهم بدوره في إحداث تغييرات جوهرية على منظومة الواحات التونسية في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

في حوار مع السيّد عبد الباقي مقداد[27] حول تطور منظومة الواحات، أكّد لنا محدّثنا خلال زيارة ميدانية الى الواحة القديمة بجمنة أنّ الواحات كانت فيما مضى مثالا على نظام إنتاجي وبيئي متكامل. وذلك في إشارة الى تعدّد أصناف التمور المغروسة، إضافة الى تواجد غراسات أخرى من الأشجار المثمرة (زياتين، رمّان، مشمش...) وخضروات وقمح وشعير، لتكون بذلك الواحة مصدرًا متكاملا يوفّر كافة الاحتياجات الغذائية لمتساكنيها على امتداد السنة... ويعقّب بقوله «*الغابة الّي ما تمضغ فيها من الخريف للخريف ماشي غابة*»، وهو ما يؤكّد توفّر الواحات على كلّ متطلبات الحياة من احتياجات غذائية وتنوع انتاجيتها.

مع تركّز أنماط الانتاج المتخصصة في دقلة النور فقدت بذلك غالبية الواحات التونسية زخمها وتنوعها البيولوجي والإنتاجي، وهو ما يمكن أن يعبّر عليه ببدايات تقهقر ***أسلوب زراعة الثلاثة طوابق***. لطالما مثل أسلوب زراعة الثلاثة طوابق سمة أساسية للواحات التونسية، لتضمّنها لثلاث مستويات إنتاجية تتمثل في غراسات النخيل بدرجة أولى، ثمّ غراسات الأشجار المثمرة من رمّان وزيتون وأصناف غلال أخرى، ثمّ غراسات الخضروات والقمح والشعير. لتكون بذلك للواحة طاقة إنتاجية تضمن ديمومة احتياجات سكانها الغذائية في سياقات مناخية قاسية عموما.

في الحقيقة، تتعدد أسباب هجران أسلوب زراعة الثلاثة طوابق داخل الواحات التونسية. إذ يعتقد السيد عبد الباقي

23 Stratégie de Développement Durable des Oasis en Tunisie, Ministère de l'environnement et de développement durable
Direction générale de l'environnement et de la qualité de la vie, mars 2015.

24 المصدر السابق

25 المصدر السابق

26 المصدر السابق

27 عبد الباقي مقداد، موزع دورة المياه بالجمعية المائية «الواحة القديمة بجمنة»، حوار بتاريخ أكتوبر 2018

مقداد، وقد واكب جملة التغيرات الطارئة صلب الواحات، أنّ الإشكال الحقيقي يتمثل في تناقص كميات المياه المخصّصة للريّ وتأخر مواعيد تقسيم حصص الريّ. وهو الأمر الذي ساهم بشكل أساسي سواءً في تقهقر إنتاجية النخيل وتراجع مردوديتها أو من خلال تلف باقي الغراسات الأخرى من أشجار مثمرة وخضروات لعدم قدرتها على مواجهة حالة جفاف الواحات شبه المستمرّة. يتبيّن لنا من خلال شهادة السيد عبد الباقي مقداد أن أسلوب زراعة الثلاثة طوابق هو نمط إنتاجي مشروط أساسًا بتوفّر كميات مياه الريّ اللازمة. ولكن أمام جملة الإشكاليات الهيكلية التي تعانيها الواحات القديمة عموما من تناقص لمياه الريّ تمّ التخلّي تدريجيًا عن هذا الأسلوب الزراعي، ما يمثل تهديدا حقيقيا لمنظومة الواحات التونسية بتنوّعها وإنتاجيتها وإمكاناتها لتوفير الغذاء.

من جهة أخرى، يرى السيد عبد المجيد بلحاج أنّ من بين الأسباب التي ساهمت في التخلي عن أسلوب زراعة الثلاثة طوابق، فضلا عن تناقص مياه الريّ، يتأتى المعطى الاقتصادي المرتبط عموما بمردودية النشاط الفلاحي. إذ يرى أنّ أولوية الفلاح اليوم هي حرصه على ضمان مردودية مالية محترمة في مقابل تناقص اهتمامه بطبيعة نمط إنتاجه وحفاظه على الأصناف الأخرى من التمور وحفاظه أيضا على أسلوب زراعة الثلاثة طوابق. فضلا عن أهمية عائدات دقلة النور يشير السيد عبد المجيد بلحاج إلى أنّ تناقص اليد العاملة المختصة وتقهقر الموارد الطبيعية من المياه ساهمت في تغيير مشهدية الواحات التونسية. إذ صارت تولي كل الاهتمام فقط لنخلة دقلة النور والحرص على تأمين كافة احتياجاتها من مياه وأدوية وعناية في مقابل التخلّي عن كلّ ما من شأنه أن يساهم في عرقلة انتاجيتها.

إنّ الاستنتاج المركزي الممكن استخلاصه ممّا تقدّم من استعراضنا لتبعات النمط الفلاحي المتخصص في دقلة النور يكمن أساسا في العلاقة المتناقضة صلب منظومة إنتاج التمور في تونس. وتتجلّى حالة التناقض هذه في طرفيْ معادلة أُولاهما مرتبط بمستوى النجاعة الاقتصادية لقطاع التمور في تونس من خلال الرهان الرسمي عليه وعلى ما يكتنزه من عائدات مالية محترمة لصالح خزينة الدولة، فيما يتمثل ثانيهما في جملة أضرار تمسّ عمق منظومة إنتاج التمور. ومن أهمّها خطر انقراض الأصناف الأخرى وتقهقر منظومة الواحات وخصوصياتها، وما يمثّله ذلك من ضرر بيئي وايكولوجي ذي كلفة تتجاوز الاعتبارات والتقديرات المالية وانعكاساته الكارثية تمسّ الأمدين المتوسط والبعيد.

### ب. من ينتفع بفائض قيمة منتوج التمور في تونس ؟

بالرغم من تزايد الطلب العالمي على دقلة النور واستقرار أسعارها في السوق العالمية في مستويات جيدة الّا أنّ الفلاح، المنتج المباشر لها، هو في نهاية المطاف الحلقة الأضعف والأقل انتفاعا بعائدات هذا القطاع الاستراتيجي.

توضح شهادة السيد عبد المجيد بلحاج حجم الاستغلال الذي يتعرّض له الفلاح التونسي جرّاء التدخل المتنامي للوساطات والسماسرة. إذ يشرح أنّ معدّل بيع دقلة النور خلال موسم 2018-2019 بالنسبة للفلاح لم يتجاوز الثلاثة دنانير للكيلوغرام الواحد، في حين أنّ ذات المنتوج يُروَّج في أسواق الجملة (بير القصعة مثلاً) بأسعار تتراوح عمومًا ما بين 8 و10 دنانير للكيلوغرام الواحد. وهو ما يُعدُّ خسارة إضافية يتكبّدها الفلاح مقابل هامش ربح إضافي للوساطات والسماسرة.

تتمثّل الفكرة الأساسية المستنتجة من شهادة السيد عبد المجيد بلحاج في أنّ عموم الفلاحين المنتجين لدقلة النور يقعون في النهاية تحت طائلة احتكار السماسرة والوساطات الذين يستغلّون ضغوطات موسم جني التمور (الذي يترافق عموما مع بدايات موسم التصدير) لفرض أسعار قد لا تكون في حجم انتظارات الفلاحين. ولا يجد هؤلاء بدائل أخرى غير القبول بهذه الأسعار لتسديد ديونهم والتحضير لمستلزمات الموسم القادم في ظلّ تبعيتهم المطلقة لهذا

النمط الإنتاجي.

لطالما مثلت مسألة الوساطات والسماسرة المتدخلين في قطاع التمور إشكالا حقيقيا لمجمل الفلاحين الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا لاحتكار قلّة قليلة من التجّار المُصدّرين. وهو الأمر الذي ساهم، حسب رأي السيد عبد المجيد بلحاج، في ظهور مطلب التعجيل بإحداث ديوان وطني للتمور لجهة نفزاوة، بوصفها المنتج الاستراتيجي للتمور الأكثر أهمية. والمطلوب هو أن توكل لهذا الديوان مهام تحديد أسعار بيع التمور خلال مواسم الجني، إضافة الى أهمية دوره في مرافقة ودعم صغار ومتوسطي الفلاحين بغاية القضاء تدريجيا على احتكار الوساطات والسماسرة، ما من شانه تحسين وضعيات المنتجين المباشرين وتعديل أسعار السوق المحلية، بما يخدم كذلك مصلحة المستهلكين التونسيين.

### ج. وحدات تكييف التمور واستئصال القيمة المضافة

الى جانب وظائف تجميع التمور و فرزها و تهيئتها تحضيرا لتوزيعها سواء داخل الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية تبرز مرحلة التكييف و التي تتمثل في آخر حلقة سلسلة القيمة حيث يتم فرز التمور و غسلها و تهيئتها و تعبئتها نهائيا لتصبح بذلك جاهزة لضخها في الأسواق الاستهلاكية.

قد تبدو مرحلة تكييف التمور مجرد إجراء تقني بسيط قد لا نوليها كل الأهمية الا أنها تنطوي على عديد الإمكانات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعمق من حالة استلاب الجهات المنتجة تاريخيا للتمور من فائض قيمة قد يكون كفيلا بتحسين مؤشرات التنمية فيها فضلا عن تحسين جودة الحياة داخلها.

تبلغ وحدات تكييف التمور في تونس 72 وحدة تستأثر منها جهات قبلي وتوزر وقفصة بنسبة 36 وحدة فيما تستأثر باقي الجهات بالنصف الآخر و خصوصا منها الجهات الساحلية حيث تتركز على التوالي بولاية نابل 15

**التوزيع الجغرافي لوحدات تكييف التمور**
**عدد الوحدات حسب الولايات**

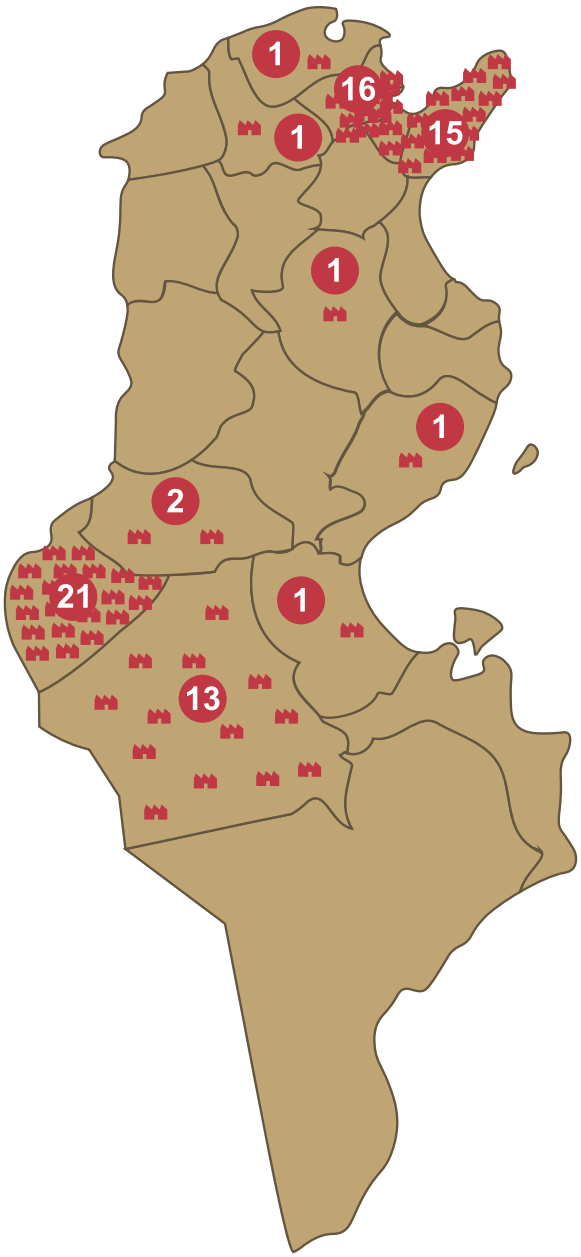


المصدر: Analyse de la filière des dattes ; Agence de Promotion de l'Industrie et de l'Innovation, Centre d'Etude et de Prospection Industrielle ; Mars 2017

وحدة تكييف و9 وحدات بولاية بن عروس[28]

فضلا عن لا عدالة التوزيع الجغرافي لوحدات تكييف التمور والتي تخضع في غالبها لصالح رؤوس الأموال الاستثمارية الا أن لنا أن نذكر بالقيمة الاقتصادية لهذه الوحدات من حيث امكانياتها التشغيلية خصوصا حيث ساهمت وحدة تكييف بني خلاد في خلق 1.230 موطن شغل و750 موطن شغل بالنسبة ل «وحدة الحرشاني» بتوزر[29]. و هو ما يقدم الدليل على الأهمية التشغيلية لهذه الوحدات وإمكاناتها التنموية خصوصا بالنسبة لمناطق الانتاج التقليدية نظرا لأهمية احتياجاتها التنموية والتشغيلية والمجتمعية عموما.

في الحقيقة، إن تحليل واقع التوزيع الجغرافي لوحدات تكييف التمور في تونس يقود الى نسبية صحة فرضية سياسات الاستنزاف تجاه الجهات المنتجة للتمور حيث لا يقتصر دورها سوى في تامين إنتاج سنوي جيد ليكون بعد ذلك معدا لاستغلال الوساطات والاحتكارات وتوجيه جملة عائداته من فائض قيمة الى باقي الجهات الساحلية.

في هذا الصدد، لا بد من الإشارة أن من مجموع 72 وحدة تكييف على المستوى الوطني لا تستأثر جهة نفزاوة (المنتج الرئيسي للتمور في تونس) الا على مجموع 13 وحدة[30] أي بنسبة تقارب 18% في مقابل معدل نسبة وطنية تقارب ال 70% من الانتاج الوطني من التمور.

### د. قطاع التمور في تونس : وجه آخر لحقيقة الاستنزاف المائي

تنتشر غراسات التمور في تونس في مناطق جغرافية تتميز بمناخاتها الجافة و الحارة كشرط أساسي لنمو هذا الصنف من الغراسات و هو ما يتمثل في جهات الجنوب الغربي (توزر و قفصة و قبلي) والجنوب الشرقي من خلال جهة قابس خصوصا.

تتميز هذه الجهات الجغرافية فضلا عن قسوة مناخاتها بتخصصها و انفرادها بمنظومات فلاحية متأقلمة مع مجمل العناصر الطبيعية و المناخية المتوفرة و نعني بذلك المنظومات الواحية كشكل من أشكال الانتاج المتصالح بيئيا والقادر على توفير أدنى مستلزمات العيش من غذاء وماء.

لطالما مثل تواجد المياه ووفرتها شرطا أساسيا من شروط استمرار الحياة و ديمومة الأنشطة الفلاحية من خلال منظومة الواحات التي أتاحت فرص مزيد توطين السكان وتركزهم على تخوم نقاط المياه.

من جانب آخر، ساهم الخزان الاستراتيجي من المياه الجوفية المتوفرة بهذه المناطق في ازدهار غراسات التمور وصارت تبعا لذلك ركيزة أساسية من ركائز الانتاج الفلاحي في تونس و مصدرا من مصادر جلب العملة الصعبة نظرا لأهمية عاداتها التصديرية.

في جهة نفزاوة، الجهة المعنية بالدراسة، تمثل المياه القاعدة الأساسية لكل نشاط حياتي بهذه الجهة وتتأتى عموما هذه الموارد من طبقتين جوفيتين عميقتين هما: المركب النهائي (la nappe du Complexe Terminal) والقاري الوسيط (la nappe du Continental Intercalaire). تمتد هاتان الطبقتان الجوفيتان على مساحة جملية تقدر بمليون كيلومتر مربع تحتوي الجزائر منها على نصيب 700.000 كيلومتر مربّع، ليبيا 250.000 كيلومتر مربّع في حين يكون نصيب

28 Analyse de la filière des dattes ; Agence de Promotion de l'Industrie et de l'Innovation, Centre d'Etude et de Prospection Industrielle ; Mars 2017.

29 المصدر السابق

30 المصدر السابق

تونس في حدود 80.000 كيلومتر مربع[31].

تمثل كميات المياه التي تحتويها هاتان الطبقتان خزانا استراتيجيا على المستوى العالمي إذ تقدر جملة مواردهما ب 30.000 مليار متر مكعّب تكونت عبر ملايين السنوات وهي بذلك طبقات مائية غير متجددة[32].

تشير التقارير الى أن حجم استغلال هذه الطبقات المائية قد شهد تطورا سريعا إذ بلغت كيات المياه التي تم ضخها 2 مليار متر مكعب سنة 2000 بعد أن كانت في حدود 600 مليون متر مكعّب سنة 1970. بلغت كميات المياه المستغلة من الطرف التونسي 540 مليون متر مكعّب سنة 2000 أي ما يعادل ربع الكمية المستخرجة جمليا وهذا ما يفسر بشكل أساسي تسارع وتيرة غراسات النخيل وامتدادها على كامل ربوع جهة نفزاوة نظرا لأهمية الموارد المائية المتاحة[33].

ساهمت الخصوصيات المناخية لجهة نفزاوة إضافة الى جملة الاخلالات التنموية التي شهدتها في استئثار النشاط الفلاحي بالنصيب الأكبر والأهم من الوظيفة الاقتصادية بهذه الجهة و خصوصا منها غراسات «دقلة النور» كبديل اقتصادي واجتماعي في مقابل تخلي الدولة عن مسؤولياتها التنموية. من جانب آخر، ساهمت وفرة الموارد المائية في امتداد غراسات النخيل وتطور إنتاجها مما أتاح هوامش معقولة من الربحية فضلا عن استيعاب لليد العاملة الفلاحية من داخل الجهة ومن خارجها.

تقدر المساحة الجملية لغراسات النخيل بجهة نفزاوة بحوالي 38.000 هكتار مقسمة بين 10.500 هكتار كمساحات عمومية و27.500 هكتار[34] كمساحات خاصة أو ما يعرف ب «التوسعات العشوائية» حسب التعبير الرسمي وهي عبارة عن توسعات إضافية قام بها فلاحو الجهة بداية من ثمانينات القرن الماضي على أراض ذات صبغة اشتراكية في أفق تجاوز إشكاليات تهرم غابات النخيل وتشتت الملكيات العقارية داخل الواحات القديمة فضلا عن طوحهم في تحسين وضعياتهم الاقتصادية.

تبلغ نسبة مساحات «التوسعات العشوائية» 72,36% من إجمالي المساحة الجملية لغراسات النخيل في جهة نفزاوة وهي تمثل بالتالي القاطرة الحقيقية لإنتاج التمور من صنف دقلة *النور* على الرغم من طابعها العشوائي واللاقانوني من منظور السلطات الرسمية الا أنها تمثل في الآن نفسه بديلا شرعيا لفلاحي جهة نفزاوة في مقابل انعدام آفاق تنمية اقتصادية و اجتماعية أخرى.

بالرغم من أهمية مساهمة «التوسعات العشوائية» في دفع منظومة إنتاج التمور الا أن لها أيضا انعكاسات بيئية على قدر من الأهمية لعل أبرزها يتمثل في تنامي كميات المياه التي يتم ضخها لإحياء هذه الغابات الجديدة نظرا لتنامي احتياجاتها من هذا المورد.

إذا كانت المناطق الفلاحية العمومية خاضعة لتصرف «مجامع التنمية الفلاحية» أو ما يعرف بالجمعيات المائية (انظر مقال المناطق السقوية) في مستوى تامين احتياجاتها من مياه الري الا أن واقع الحال يختلف بالنسبة للتوسعات الجديدة حيث يعمد أصحابها الى حفر آبارهم الخاصة لتامين احتياجاتهم من مياه الري في ظل عدم اعتراف السلطات الرسمية بهم وتباطؤ إجراءات تسوية وضعياتهم بشكل قانوني. في هذا السياق، عرفت جهة نفزاوة تناميا سريعا لحفر

31 Belloumi M. et Matoussi M. S. ; Impacts de la salinité sur l'efficience technique de l'agriculture irriguée : Application au cas des oasis de Nefzaoua en Tunisie ; Cairn. Info ; 2007.

32 المصدر السابق

33 المصدر السابق

34 مراسلة عدد 990 بتاريخ 12 أكتوبر 2018 من وزير الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري الى النائب زهير المغزاوي

الآبار الخاصة داخل «التوسعات العشوائية» إذ ارتفعت من 3.733 بئرا سنة 2008 الى 7.800 سنة 2017 لتبلغ نهاية 7.872 بئرا في ماي 2018.[35]

من جهة أخرى، ساهمت عمليات حفر «الآبار العشوائية» في مزيد تعميق حالة الاستنزاف المائي بجهة نفزاوة إذ تبلغ موارد المائدة الجوفية بولاية قبلي 7,236 مليون متر مكعب في السنة في حين أن معدل استغلالها الحالي يبلغ 407,3 مليون متر مكعب في السنة وهو ما يمثل إجهادا حقيقيا للطبقات الجوفية من المياه حيث تبلغ حصة التوسعات العشوائية منها قرابة ال 211,86 مليون متر مكعّب أي ما يفوق نصف الاستهلاك الجملي للموارد المائية سنويا.[36]

ساهم الاستغلال المفرط للمياه الجوفية بجهة نفزاوة الى تراجع مستويات الطبقات المائية وهو ما أنتج إشكالات تناقص مياه الري بالنسبة للجمعيات المائية حيث يلاحظ انخفاض مستمر لقوة تدفق المياه مما يضطر هذه الأخيرة في التفكير في زيادة عمق الآبار لتتمكن من تحسين قدرة تدفقها من المياه وبالتالي توفير الكميات اللازمة من مياه الري والحفاظ على وتيرة حصص التزود منها.

من جهة أخرى، كان لحالات الاستغلال المستنزف للطبقات المائية أن ساهمت في تعميق إشكالية تملح المياه وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل غراسات التمور ومستقبل الحياة في جهة نفزاوة بشكل عام. حيث يشير التقرير المعد

الدقلة «المجبودة»، من آثار تملح المياه بواحة لزالة - قبلي.

35 قبلي... بسبب شح المياه وملوحتها، 40 صنفا من التمور تندثر والإنتاج في خطر، جريدة الشروق، 28 فيفري 2019.

36 المصدر السابق

بخصوص إشكالية تملح المياه في جهة نفزاوة الى ما يلي: « *إن الخطر الأساسي الذي يتهدد واحات نفزاوة يكمن بشكل رئيسي في التطور المستمر لدرجات تملح المياه والتربة على حد السواء. للتذكير فان مجمل واحات نفزاوة مجاورة لشط الجريد وللسباخ. إن الحصيلة النهائية لتزايد ضخ المياه الجوفية، والتي غالبا ما تكون اكبر من قيمة التجدد الطبيعي، تتمثل في تدني مستوياتها بشكل كبير... إن المياه العذبة التي تحتويها هذه الطبقات مرتبطة بمياه الشطوط والسباخ وبالبحر الأبيض المتوسط... وهكذا تتسرب المياه المالحة الى داخل الطبقات المائية لتعوض بذلك كميات المياه العذبة التي يتم ضخها.*»[37]

يتضح لنا مما تقدم إن إشكالية تملح المياه إيذان حقيقي بنشوء كارثة بيئية إذا ما تواصل نمط الانتاج الإستخراجي والمستنزف للمياه في جهة نفزاوة.

خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها مجموعة العمل من اجل السيادة الغذائية الى جهة نفزاوة تم معاينة نموذجين حيين على معضلة تملح المياه: أولاهما في جهة «جمنة» والمتمثل في تملح «العين السخونة» وهي عبارة عن بئر جوفية حارة (في حدود ال 52 درجة مئوية) و فاقت نسبة تملحها ال 50 غرام في اللتر الواحد وهو ما ساهم في القضاء النهائي على أكثر من 120 وحدة من البيوت المكيفة إضافة الى تضرر الواحات المجاورة مثل «هنشير العتيلات» و«هنشير بورزين» و توقف إنتاجها تقريبا بفعل توسع قطر تملح هذه البئر.

أما الأنموذج الثاني فيتمثل في «هنشير لزالة» بمنطقة دوز وهو عبارة عن واحة مساحتها 173 هكتارا تحتوي مقاسم فلاحية من فئة 0,5 هكتارا متخصصة في إنتاج التمور من «دقلة النور». يحتوي «هنشير لزالة» على بئر جوفية حارة تعرضت بدورها الى التملح حيث بلغت درجاتها 12 غرام في اللتر الواحد من المياه الأمر الذي ساهم في تيبس غراسات النخيل و تراجع إنتاجها بشكل كارثي فضلا عن التدمير النهائي لمجمل الوحدات من البيوت المكيفة.

نهاية، إن المستخلص من استعراض واقع الاستغلال المستنزف للمياه في جهة نفزاوة إنما يحيلنا بالضرورة الى التفكير في مستقبل هذا المورد النادر و المتواجد في سياقات مناخية صعبة (مناخات صحراوية) نظرا لجملة المخاطر التي تتهدده سواء من خلال كميات استغلاله الخيالية والموجهة عموما نحو التصدير وهو ما يجعل منها في النهاية مياه افتراضية أو من خلال تفاقم ظاهرة تملحه والتي تؤذن بكارثة بيئية قد تقضي على كل مستقبل للحياة في جهة نفزاوة.

## الخاتمة

بالرغم من الإمكانات الإنتاجية العالية التي تتمتع بها تونس في قطاع التمور فضلا عن تموقعها الجيد في خارطة التجارة العالمية وما لذلك من حوافز اقتصادية جيدة (العائدات التصديرية) الا أن أنموذج الفلاحة المتخصصة في غراسات التمور يعكس أيضا جملة من النقائص التي من شانها أن تتهدد ديمومة الانتاج الفلاحي في جهات الجنوب التونسي وخصوصا منها جهة نفزاوة. في الحقيقة، إن النقاش الرئيسي يتمحور حول مفهوم مركزي والمتمثل في أي كلفة بيئية نحن بصدد تحمل مضاعفاتها؟

الأكيد أيضا، أن عديد الردود والتفاعلات سوف تتمركز على أطروحة الخزانات الإستراتيجية من المياه التي تحتويها جهات الجنوب التونسي وأن لا ضير في استغلالها في أفق تحسين الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية لصغار ومتوسطي

37 Belloumi M. et Matoussi M. S. ; Impacts de la salinité sur l'efficience technique de l'agriculture irriguée : Application au cas des oasis de Nefzaoua en Tunisie ; Cairn. Info ; 2007.

الفلاحين في مقابل تخلي الدولة عن مسؤولياتها التنموية...

يبدو هذا الخطاب على قدر من الموضوعية والمشروعية، لان تاريخية الفلاحة المتخصصة في جهة نفزاوة هي في نهاية الأمر صنيعة استعمارية بامتياز وواصلت الدولة الحديثة الرهان عليها بان ساهمت في تكريسها وتعزيزها فصارت الحقيقة الوحيدة.

من جانب آخر، تلوح في الأفق جملة من الإشكاليات البيئية من استنزاف للطبقات المائية الجوفية فضلا عن تزايد وامتداد درجات تملحها لتكون بذلك تهديدا مباشرا لوظيفة الانتاج الفلاحي ولمستقبل الحياة بجهة نفزاوة عموما.

استنادا الى أطروحة *الأمن الغذائي* والمكرسة لسياسات الفلاحة المتخصصة والامتيازات المقارنة لا تعدو التمور التونسية المنتشرة في كامل أسواق العالم ان تكون سوى مياه افتراضية يتم ضخها من احتياطات استراتيجية قد تكون كفيلة لتامين شروط الحياة مستقبلا إذا ما توفرت شروط استغلالها العقلاني.

في النهاية لكم أن تتصوروا سيناريوهات مزيد تقهقر الموارد الطبيعية من المياه في جهات الجنوب التونسي حينها فقط سيصير من الممكن أن نتصور **أية كلفة بيئية للماء والتربة في سياقات أنماط إنتاج استخراجية**.

# غراسات الزياتين في تونس: العنوان الأبرز لسياسات الاستعمار الزراعي

راهن الاستعمار الفرنسي في تونس منذ بداياته على مجمل الثروات والإمكانيات الإنتاجية للفلاحة التونسية، بالنظر للعراقة التاريخية لبعض منتوجاتها؛ إضافة إلى ما كانت تلعبه من دور إمدادي غذائي لكافة شعوب البحر الأبيض المتوسط. ويعدّ قطاع الزياتين من أهمّ القطاعات التي استأثرت باهتمام القائمين على السياسات الزراعية في تونس المُستعمَرة. وذلك لما كان يحظى به من جودة غذائية معترف بها، إضافة الى أهمّية الإمكانيات الطبيعية، من أراض ومياه، الكفيلة بتطوير إنتاجية هذا القطاع وبالتالي تدعيم نسق صادراته.

ارتكزت السياسة الزراعية الاستعمارية في قطاع الزياتين على إعداد جملة من الدراسات الإستراتيجية والخطط العملية التي مهدت لاحتكار هذا القطاع بشكل شبه كلّي لصالح المستعمرين. وقد انبنت هذه السياسة أساسًا على ثنائية مركزية تمثلت في مسارات افتكاك الاراضي لضمان وسائل الانتاج الرئيسية من جهة، والشروع في بدايات تشجير هذه الاراضي اعتمادا على قوة العمل التونسية واستئناسًا بالخبرات المحلّية، من جهة ثانية.

## 1. مسارات الاستيلاء على الأراضي الفلاحية بالوسط والجنوب التونسيين: الأراضي السياليّة نموذجا

بلغ الرصيد العقاري الاستعماري من الأراضي الفلاحية في سنوات الستين من القرن الماضي .828.000 هكتار[1] .ويختزل هذا الرقم حقيقة أنّ الاستعمار الفرنسي بتونس كان قد راهن على القطاع الفلاحي كركيزة أساسية في مسارات انتصابه وتدعيم هيمنته على البلاد التونسية.

لم يكن اهتمام السلطات الاستعمارية الفرنسية بجهة صفاقس منذ بدايات انتصابه (1881) اعتباطيا. إذ تتوفر هذه الجهة على مخزون عقاري فلاحي، لا يقلّ أهمّية عن هنشير النفيضة آنذاك. وهو ما يتمثل بشكل أساسي في مجمل الأراضي السيالية.

والأراضي السيالية هي عبارة عن مجمل السهول المتواجدة في ظهير مدينة صفاقس، والتي تمتد على مساحة تتراوح بين 60 و70 كيلومتر مربّع، أي ما يمثل تقريبا مساحة جملية تقدر بـ 900.000 هكتار[2]. وكانت معروفة آنذاك بانتشار غراسات الأشجار المثمرة، كالزيتون واللوز،وتمتد على مسافة 12 كيلومتر حول أسوار مدينة صفاقس.

1 بن سعد ع.، كيف السبيل لإعادة هيكلة الاراضي الدولية خدمة لجماهير الكادحين في الريف التونسي، الحوار المتمدن، 12 نوفمبر2015.
2 كشيدة ن.، إدارة الفلاحة وتحديث الزراعة الاستعمارية بتونس، 2017.

استمدت هذه الأراضي تسميتها من عائلة سَيَّالة الصفاقسية، التي منحها إيّاها علي باي الثاني أواسط القرن الثامن عشر (1759) على سبيل الالتزام، وكانت هذه العملية تتجدد عند كلّ اعتلاء جديد للعرش الحسيني. وذلك قبل أن يتمّ استرجاعها نهائيا تحت لواء البايليك سنة 1871 من قبل محمد الصادق باي، نظرا لما كانت تعيشه البلاد آنذاك من ضائقة مالية و تراجع موارد الخزينة العامة[3].

لم يكن قرار استرجاع الأراضي السياليّة وبيْلكتها (نسبة للبايْليك) حاجزا أمام تواصل استغلالها وتشجيرها. إذ تم إصدار مرسوم[4] بتاريخ 23 مارس1871 يقضي بإمكانية الحصول على مقاسم فلاحية لغراستها زيتونا بعد توجيه مطلب للغرض الى قايد صفاقس. أولت السلطات الاستعمارية منذ انتصابها في مدينة صفاقس اهتمامها بهذا المرسوم، وعبرت عن رغبتها في ضرورة أن ينتفع المستعمرون بهذه الأراضي في أفق منحها إيّاهم. وذلك بالنظر لما كانت تتمتّع به من إمكانيات إنتاجية هامة جدًا، تمثلت في توفرها على 33.481 شجرة زيتون منتجة وقديمة، إضافة الى مليون شجرة زيتون صغيرة أو «حويلة»[5].

إضافة الى الإمكانيات الإنتاجية الهائلة، يعود سبب الاهتمام الفرنسي بهذه الأراضي وبغراسات الزيتون إلى ما عرفته تلك الفترة الزمنية من ارتفاع للأسعار العالمية لزيت الزيتون. يضاف الى ذلك تدنّي القدرات الإنتاجية لباقي الدول، خاصة في حوض المتوسط؛ وهو ما من شأنه تعزيز الموارد المالية للمنظومة الاستعمارية آنذاك.

تجسّد الاهتمام المتزايد للسلطات الاستعمارية بالأراضي السياليّة في تعزّز أفضلية المستعمرين الفرنسيين في استغلال هذه الأراضي على حساب السكان المحلّيين. إذ تشير الإحصائيات سنة 1891 إلى تقدم الفرنسيين بـ 21 مطلبا للحصول على مقاسم فلاحية تغطّي 18.937 هكتار مقابل 10.000 هكتار تحت تصرف 302 من السكان المحليين في غالبيتهم من أعيان القبائل والعروش. أي أنّ متوسط مساحة المقاسم المستغلة من قبل الفرنسيين قد بلغت 900 هكتار في مقابل مساحة 33 هكتار للسكان المحليّين.[6]

### توزيع الأراضي السيالية بين المستعمرين والفلاحين التونسين

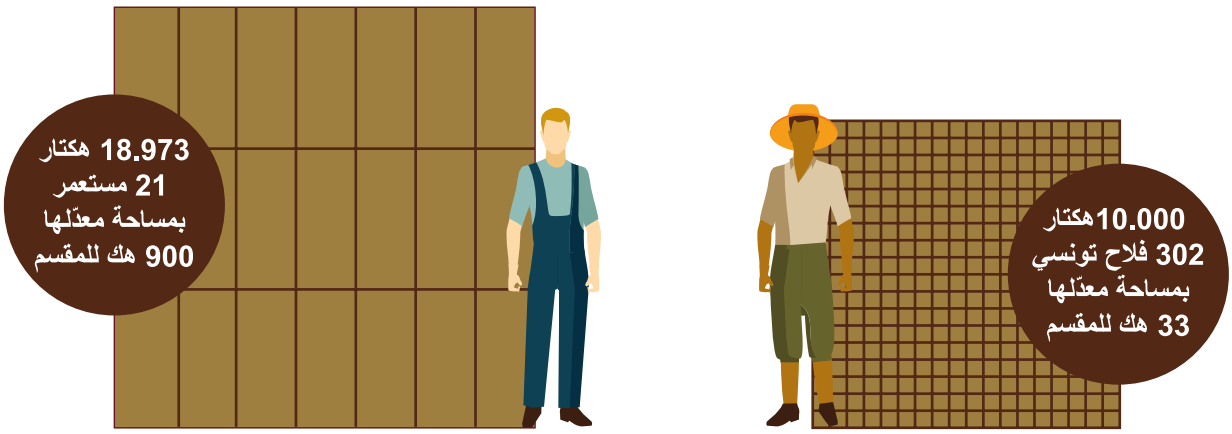


3 المصدر السابق
4 تقرير مدير الفلاحة الى مفوض الإقامة العامة بتونس بتاريخ 17 أوت 1891 حول غراسة الزيتون بالايالة
5 كشيدة ن.، إدارة الفلاحة وتحديث الزراعة الاستعمارية بتونس، 2017.
6 المصدر السابق

بالرغم من تسجيل بدايات التفوّق الاستعماري في الهيمنة والانتزاع المُقنَّن للأراضي على حساب الأهالي المحليين (الأعيان عموما)، فإنّ هذه النتائج لم تكن في مستوى تطلعات الإدارة الاستعمارية آنذاك. وهو ما سيؤسس لنقلة نوعية في مسارات التعاطي مع الأراضي الفلاحية، قوامها المركزي توظيف الترسانة القانونية نحو تشريع التفويت النهائي في الأراضي السياليّة لصالح المستعمرين الفرنسيين.

مثّلت سنة 1892 نقلة نوعية بإصدار قانون 8 فيفري 1892، والمتعلق بالتفويت بالبيع في الأراضي السيالية. تضمّن هذا القانون بابيْن و12 فصلاً. اهتم الباب الأول بتسوية الملكيات المُتحصَّل عليها بموجب قانون 23 مارس 1871، والتي نُعتت بالقديمة. في حين تطرق الباب الثاني بفصوله الثمانية الى آليات الحصول على مَقاسِم فلاحية جديدة. إذ تمّ إلزام الراغبين في الحصول على هذه المَقاسم بضرورة إحياءها وتشجيرها في مدّة لا تتجاوز الأربع سنوات، ويتم استرجاع المَقْسَم في حال الإخلال بشروط استغلاله، فيما حُدِّدَ ثمن اقتناء الهكتار الواحد بعشرة فرنكات بغية التشجيع على اقتناء الأراضي. وفي نهاية المطاف، يتمّ إسناد شهادة ملكية نهائية وباتة في حال تقدّم مستغلو هذه المقاسم بشهادة ملكية ورسم طوبوغرافي لقطعة الأرض المتسوَّغَة[7].

في الحقيقة، لم يكن إقرار الأمر العليّ المنظِّم لعملية بيع الأراضي السيالية[8] سوى استجابة من سلطة البايليك للضغوطات الممارسة من قبل السلطات الاستعمارية قصد التسريع في إقرار آليات بداية التفويت في الأراضي التونسية لصالح المستعمرين الفرنسيين. تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ السلطات الفرنسية دفعت إلى إصدار الباي لقانون 1892 (المنجز تحت وصايتهم)، اتعاظًا منها من الدرس الجزائري وما نتج عن سنّها قانون «وارنيي» (الصادر بتاريخ 26 جويلية 1873 والقاضي بإعادة هيكلة الاراضي الفلاحية وانتزاعها) من انتفاضات شعبية وانتكاسات اقتصادية و اجتماعية.

كما حرصت السلطات الاستعمارية الفرنسية من خلال قانون 1892 على عدم إثارة الأهالي، من خلال إقرار مبدأ تسوية وضعية المستغلين القدامى[9]، وأقرت لهم بحقهم في تملك مستغلاتهم الفلاحية. وهو ما يفسر كثرة المطالب الموجّهة من قبل الأهالي لتسوية وضعياتهم خوفا من تغوّل وجور السلطات، إذ بلغت 727 مطلبا مقابل 66 مطلبا صادرا عن أوروبيين[10].

إضافة الى تسوية وضعيات المستغلين القدامى، عمدت السلطات الاستعمارية من خلال نفس القانون الى تحديد ثمن الهكتار الواحد من الأراضي السيالية ب 10 فرنكات[11]. وهو ما يمكن أن يُقرأ ظاهريًا كتجسيد لمبدأ تساوي الفرص بين الأهالي والمستعمرين، الّا أنّه في حقيقة الأمر قرار يهدف أساسًا الى مزيد إقصاء السكان المحليين، نظرا لوضعياتهم الاقتصادية المتواضعة، مقابل إتاحة المجال للمستعمرين الفرنسيين والأوروبيين المدعومين ماديًا من إداراتهم وتمثيلياتهم الاستعمارية.

كما تمّ اعتماد شروط منحازة للمستعمرين في عمليات إقرار الملكيات الجديدة[12] عبر اشتراط الاستظهار بشهادة الملكية وبرسم طوبوغرافي للقطعة المتسوغة. وهو ما يعطي أفضلية منحازة لصالح الفرنسيين و غيرهم على حساب الأهالي، نظرا لعدم معرفة هؤلاء بصيغ التعامل مع الإدارات الرسمية، إضافة الى عدم قدرتهم على تحمّل مصاريف هذه

7 المصدر السابق
8 قانون 8 فيفري 1892
9 الباب الأول من قانون 1892
10 المصدر السابق
11 المصدر السابق
12 الباب الثاني من قانون 1892

الإجراءات.

يتأكّد لنا من خلال ما تقدّم أنّ السلطات الفرنسية راهنت في مسارات إخضاع الفلاحة التونسية وقدراتها الطبيعية على قوة التشريعات والقوانين. الأمر الذي سيسمح لها بمواصلة نهب مئات آلاف الهكتارات من الأراضي الفلاحية، متفادية بذلك السقوط في فخّ السيناريو الجزائري وتكرار استتباعاته السلبية في تونس.

إذ تشير الإحصائيات أنه بمرور أشهر معدودة على بداية العمل بقانون 28 فيفري 1892، تمّ تسجيل 25 مطلبا للحصول على أراض فلاحية، ستمكّن المستعمرين الفرنسيين من الاستيلاء على ما يفوق 13 ألف هكتار من الأراضي التي وفّرت ما يناهز 220.000 شجرة زيتون[13].

ومواصلة لنسق استحواذ المستعمرين الفرنسيين على الاراضي الفلاحية، تمّ بعث «*لجنة معاينة وتحديد الأراضي السياليّة*» خلال سنتي 1895 و1896، والتي تمثلت مهمتها في مواصلة البحث عن أراضي فلاحية جديدة. وكانت الحصيلة أن منحت السلطات الاستعمارية مساحة 200.000 هكتار إضافة الى 40 ألف هكتار للأهالي، و هي مساحة لا تفي باحتياجاتهم (بلغ تعداد الأهالي آنذاك 32.500 نسمة) فيما استحوذ المستعمرون الفرنسيون وعدد من الشركات الاستعمارية على بقية الاراضي[14].

سيطرت أولى الشركات الاستعمارية المستحوذة على الاراضي السيالية سنة 1893 على مساحة قُدّرت بـ 1.100 هكتار[15]، ليتواصل مسار جذب الشركات الاستعمارية حتى صارت تهيمن على أغلبها. إذ تكشف الإحصائيات أنّ مئات الآلاف من الهكتارات صارت خاضعة فقط لسلطة سبع شركات استعمارية، استغلتها بشكل رئيسي في غراسات الزياتين.

كان لتركّز نواتات الاستعمار الفلاحي على الأراضي السيالية تبعات سلبية. إذ ساهمت في فرض تغيير أنماط إنتاج الأهالي المحلّيين وتحولهم من نمط ذو طابع بدوي – رعوي الى الانخراط في المشروع الفلاحي «العصري» كقوّة عمل عصري، إضافة الى بدايات هيمنة طابع الفلاحة المتخصّصة ونعني بذلك غراسات الزياتين أساسا.

تزامنت سياسة الاستحواذ المُمنهَج على الأراضي السيالية مع شروع الإدارة الاستعمارية في إحداث الإدارات والهياكل والمختصة كـ «ميكانيزمات» أساسية في تدعيم سياساتها الاستحواذية. وكان من أبرزها إحداث إدارة الفلاحة بموجب أمر بتاريخ 3 نوفمبر سنة 1890، التي سيديرها بول بورد[16] الذي يُعَدُّ منظر الاستعمار الفلاحي في تونس بامتياز.

## 2. تقرير بول بورد ودوره في تدعيم غراسات الزياتين بالوسط والجنوب التونسيّين

تمثلت أولى مهمات بول بورد، بوصفه مديرا لإدارة الفلاحة، في إعداد تقرير مفصّل حول غراسة الأشجار المثمرة بالوسط والجنوب التونسيّين. وذلك في محاولة منه لاستكشاف أهم سمات هذا المجال الجغرافي وتبيان نوعية الغراسات التي تتماشى وخصائصه المناخية.

استعرض هذا التقرير أهمّ غراسات الأشجار المثمرة التي تتماشى وخصوصيات منطقتي الوسط والجنوب، وحظي قطاع الزياتين بالقسط الأكبر من الاهتمام، ليكون هذا التقرير مرجعًا مركزيا في تحديد التوجهات الاستعمارية المستقبلية

13 المصدر السابق
14 المصدر السابق
15 المصدر السابق
16 بول بورد، مدير إدارة الفلاحة خلال تلك الحقبة، كل التفاصيل الواردة عن التقرير مستقاة من المصدر السابق بداية من الصفحة 84

بخصوص قطاع الزياتين.

انطلق تحليل بول بورد في صياغة تقريره بدراسة تاريخ الانتاج الزراعي لمناطق الوسط والجنوب، خصوصا خلال الحقبتين القرطاجيّة والرومانية عبر معاينة الكمّ الهائل من الآثار التاريخية التي ما تزال شاهدة على فترات الازدهار الفلاحي والتجاري التي عرفتها هذه المناطق.

إن الآثار المتبقية لمجمل معاصر الزيت المنتشرة بجهات الوسط التونسي كانت خير دليل على توفر هذه الجهة على إمكانيات إنتاجية معتبرة في قطاع الزياتين، وذلك إضافة الى تأكيد بعض المصادر التاريخية أنّ جهات الوسط التونسي كانت تلعب دور مركزيا في عمليات تصدير زيت الزيتون الى الشرق العربي. كلّ هذه المؤيدات التاريخية ساعدت بول بورد على تكوين قناعة راسخة بضرورة استئناف وتركيز القطاع الفلاحي كقاطرة اقتصادية عمادها غراسات الزياتين.

استنادا الى كل المعطيات العلمية والتاريخية المؤيّدة لأطروحة الإمكانيات الإنتاجية من الزياتين لجهتي الوسط والجنوب، خلص بول بورد الى قناعة مركزية مفادها بعدم تغير الخصوصيات المناخية لهذه المناطق، إذ شملت التغييرات أساسًا الإنسان في علاقة بمحيطه الجغرافي. في الحقيقة لم يكن هذا التحليل سوى إشارة ضمنية الى عمليات التغيير التي شملت أنماط الانتاج الفلاحي المحلية وتحوّلها من نمط الانتاج المستقرّ الى أنماط الانتاج الرعوية، تأثّرا بمخلّفات الهجرة الهلالية القادمة إلى تونس من المشرق.

يستغلّ بول بورد هذه الخصوصية التاريخية، والمتمثلة حسب رأيه في ارتدادات الهجرة الهلالية وانعكاساتها السلبية على البنية التحتية للفلاحة التونسية، لتصدير فكرة أن السلطات الاستعمارية الفرنسية هي من ستتولى إعادة أمجاد هذا القطاع. وذلك عبر اعتماد التقنيات الأوروبية الحديثة وعملها على تحديث الفلاحة التونسية وانتشالها من عجزها الهيكلي وتخلفها وعدم مواكبتها لموجة التحديث العالمي.

الى جانب أهمية الإمكانيات المادية و اللوجستية الموضوعة تحت تصرف مختلف الإدارات الاستعمارية لتسهيل وتسريع وتيرة غراسات الزياتين، جنح بول بورد الى الاستفادة من مجمل الخبرات المحلية التي لم تكن تعتمد أية مقاربات علمية دخيلة. وقد تمثل ذلك خصوصا في توظيفه للحاج عبدالله التريكي، أمين غابة الزيتون بصفاقس، كدليل ومساعد له في مختلف مراحل انجاز تقريره الاستقصائي.

نظرا لغزارة مادته التوثيقية في مجال غراسات الزياتين، مثّل تقرير بول بورد وثيقة مرجعية في استراتيجيات الاستعمار الفلاحي المباشر. إذ لاقى استحسانا كبيرا من قبل مختلف السلطات الفرنسية آنذاك، فضلا عن اعتماده كمرجع علمي أساسي لتقنيات الفلاحة في تونس.

يمثّل تقرير بول بورد في نهاية التحليل حالة استيلاء وسطو على مجمل الخبرات والمعارف التونسية. وقد تمّ الترويج له في إطار تدعيم فكرة التفوق العلمي الفرنسي على شعوب الجنوب، ولعدم قدرة هذه الأخيرة على انجاز مهمات التحديث الزراعي وتطوير البنى التحتية للإنتاج الفلاحي. وتمّ بناء عليه تصدير أطروحة أنّ انجاز هذه المهمات رهين الاستنجاد بالاستعمار الأجنبي ذي الأفضلية والجدارة.

تنزّل تقرير بول بورد في ظرفية دقيقة تميزت ببدايات استقرار الاستعمار الفرنسي في تونس وضرورة إيجاد حلول استثمارية لمشكل المخزون العقاري الهائل في جهات الوسط والجنوب، بما يمكّن من تدعيم الموارد المالية للمنظومة الاستعمارية. وساهم هذا التقرير في تجاوز هذا الإشكال من خلال مراهنته على قاطرة الانتاج الفلاحي. وهو الأمر الذي مهّد لتركز عديد الشركات الاستثمارية والمستعمرين الفرنسيين بريف صفاقس منذ 1893، بما أتاح نهايةً تعزيز

إمكانيات الانتاج الفلاحي (غراسات الزيتون) بهذه الجهة وتجاوز مشكل عدم نفعيته مجاليا وجغرافيا.

## 3. في التأسيس الاستعماري لأطروحة الفلاحة المتخصصة

توفرت للسلطات الاستعمارية الفرنسية كافة الإمكانيات المادية واللوجستية من أراض وقوانين تشريعية ودعم مادي، مكّنتها من فرض هيمنتها التدريجية على الأراضي السيالية، وحوّلتها بذلك الى نواة مركزية من نواتات إنتاج الزياتين في تونس. ولتستفيد نهايةً من عائدات صادرات هذه المنتوجات لدعم ركائز عقيدتها الاستعمارية في جهات الوسط والجنوب التونسيين.

إضافة الى الظروف المناخية الملائمة لضمان ارتفاع نسق غراسات الزياتين، تضمّن تقرير بول بورد إشارات مباشرة لضرورات توظيف المستعمرين الفرنسيين لليد العاملة الأهلية نظرا لخبراتها ومعرفتها بأبجديات هذا النظام الإنتاجي. تركّزت اليد العاملة، التي استغلّتها السلطات الاستعمارية في خدمة ملكيات المستعمرين، في فئة «المغارسية». وهم صنف من العمال الفلاحيين المختصين في غراسات الزياتين تتم الاستعانة بهم في مهمات إحياء الاراضي الفلاحية وغراستها وضمان انتاجيتها. وذلك وفقا لعلاقة تعاقدية مع ملاكي الاراضي الفلاحية، لمدّة زمنية لا تقلّ عن الثماني سنوات (بداية إنتاج شجرة الزيتون) تنتهي عادة بعملية قسمة عادلة تتمثّل في مناصفة الأرض وما احتوته من أصول زيتون[17].

إذن، فإضافة الى الاستغلال المنهج لمجمل الثروات الطبيعية التي توفرت عليها الاراضي السيالية، عمدت السلطات الاستعمارية الى إقحام العنصر البشري من خلال ثنائية توظيف قوة عملهم ومجمل خبراتهم ومعارفهم في قطاع الزياتين.وذلك حتى تضمن من جهة تطوير نسق الغراسات الجديدة، ومن جهة ثانية ضمان نجاحها والتحكم غير المعلن في العروش والقبائل المجاورة لأراضيهم. إذ تمّ بذلك خلق شروط إدماجهم في نمط الانتاج الجديد، بأن صاروا عمالا فلاحيين أجراء نظرا لكثرتهم العددية (2.000 مغارسي توفرها قبيلة المثاليث وحدها دون احتساب القبائل الأخرى)[18] وقساوة وضعياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

تجدر الإشارة أيضا الى تعمّد المستعمرين الفرنسيّين إدماج المغارسيّة صلب مستغلاتهم الفلاحية كعمال فلاحيين أجراء بدعوى مساهمة ذلك في تحسين مستوى عيشهم. الّا أنّ هذا القرار كان مضمرًا لخديعة كبرى تمثّلت في تحطيم العرف الفلاحي الذي يتيح للمغارسية تملّك قطعة أرض مناصفة مع مالكها، إضافة الى تقسيم أصول الزياتين. وهو ما يعتبر ضربا لمبدأ حق صغار العملة الفلاحيين في التمتع باستغلال مختلف الموارد الطبيعية، وعلى رأسها الحق في الأرض.

من جهة أخرى، ساهمت الأعمال البحثية في تقرير بول بورد حول المردوديّة الانتاجية والماليّة لأشجار الزيتون بجهة صفاقس في تشجيع المزيد من المستعمرين الفرنسيين والأوروبيين على الاستثمار في هذا النشاط الإنتاجي المربح، الذي أكّدت كل التقديرات وقتئذ على تنامي قدراته الإنتاجية في المستقبل. إذ أشار تقرير بول بورد في 1893 مثلا: «*أنّ شجرة الزيتون البالغ عمرها 15 سنة يتراوح ثمنها ما بين 35 و40 فرنك، فيما توفّر عائدات مالية تقدّر بـ 2,15 فرنك تتأتى من كمية الزيت التي تنتجها ( متوسط إنتاج 6,9 لتر).فيما يبلغ ثمن شجرة الزيتون البالغة من العمر 20 سنة ما بين 45*

17 المصدر السابق

18 المصدر السابق

و50 فرنكا، وتوفر عائدات مالية تقدّر بـ 4 فرنكات (متوسط إنتاج 10,3 لتر)»[19].

ولا شكّ في أنّ هذه التقديرات تُعتَبر محفّزة ومشجّعة جدًا للمستعمرين الراغبين في اقتناء الاراضي الفلاحية لتشجيرها واستغلالها. وهو ما ساهم فعلا في ارتفاع وتيرة شراء الأراضي الفلاحية ومباشرة استغلالها، الأمر الذي جعل من جهة صفاقس مركز إنتاج وتصدير الزياتين وأمّن للمنظومة الاستعمارية شروط نجاحها واستمرارها.

تؤكّد عديد الإحصائيات على الدور المتنامي الذي لعبه الاستعمار الفرنسي من خلال مسارات الاستيلاء على الاراضي السيالية وجعله منها الركيزة الأساسية لغراسات الزياتين في تونس، ودعامة اقتصادية حقيقية ضمنت تحكّمه شبه الكلّي في هذا المخزون العقاري الفلاحي، إضافة الى تعزيز موارده المالية. إذ تشير الأرقام الى أنّ جهة صفاقس كانت تتوفر سنة 1900 على 1.655.670 شجرة زيتون، وقدّر حجم صادراتها من زيت الزيتون بـ 1.815 طنا، في حين تمثلت الحصيلة الجملية لسنة 1930 على توفّر 7 ملايين شجرة زيتون بجهة صفاقس، بلغ حجم صادراتها من زيت الزيتون 26.385 طنا[20].

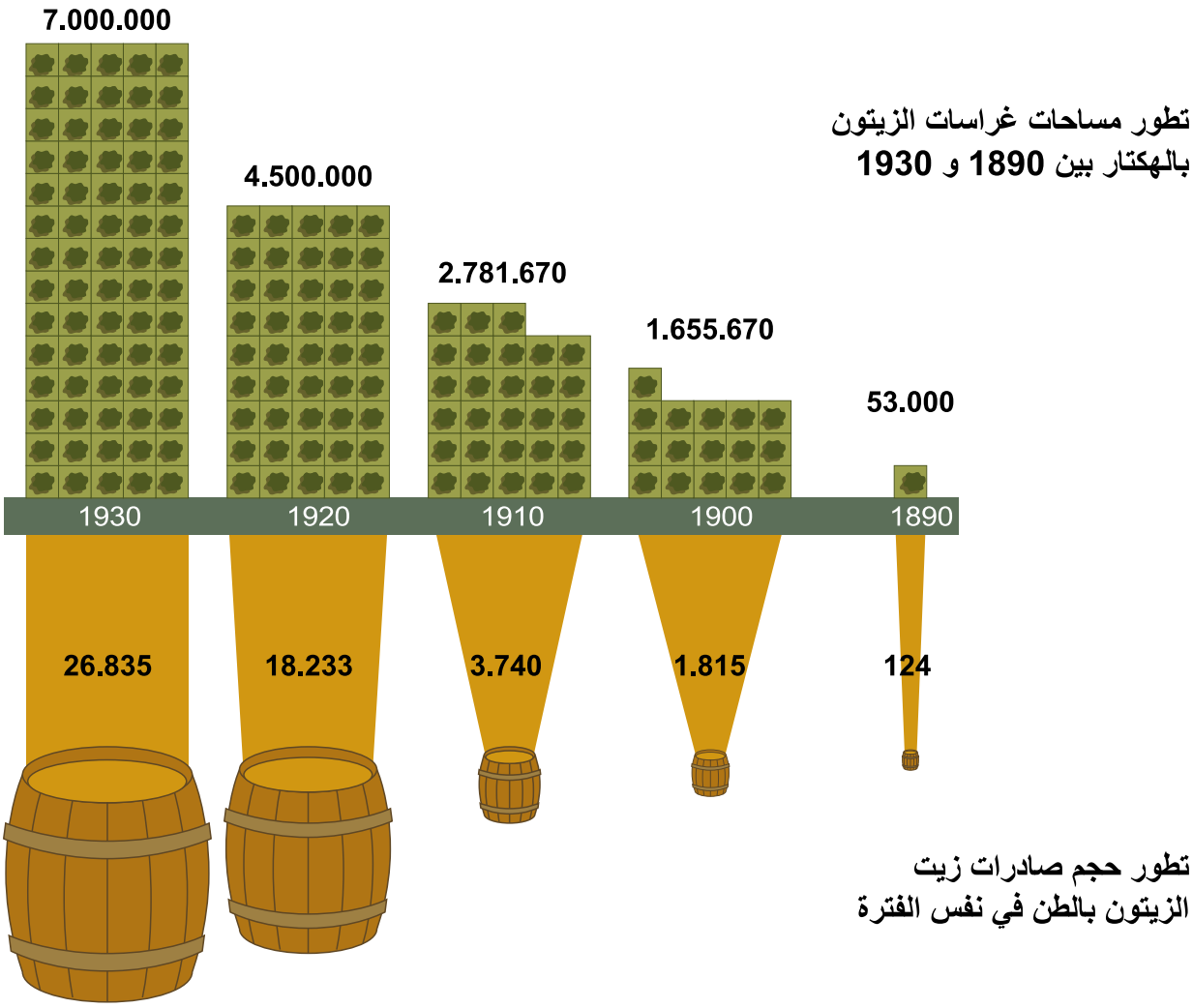


المصدر: Archives de la Chambre Mixte de Commerce et d'Agriculture du Sud, Sfax ; janvier 1897.

19 المصدر السابق

20 غابة الزياتين بصفاقس و زيت الزيتون

تؤكّد قراءة هذه الأرقام على النسق المتسارع الذي عرفته غراسات الزيتون في جهة صفاقس، بما يمثّل دليلا قطعيا على نجاح المخططات الاستعمارية في استغلال كافة الموارد الطبيعية و توجيهها نحو إنتاج الزياتين بغرض تأمين الاحتياجات الغذائية لدولة «الميتروبول»، إضافة الى الاستفادة من عائداته المالية المهمة. نشير أيضا الى أن جهة صفاقس تتوفر كذلك على أكبر ثاني غابة زيتون في العالم، المعروفة بتسمية «هنشير الشعّال»، الذي يحتوي لوحده على أكثر من 380.000 أصل زيتون، مسبوقا بغابة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية[21].

في الختام، لم يقتصر اهتمام السلطات الاستعمارية الفرنسية بإمكانيات التحكّم في المجال الجغرافي للجنوب التونسي، في أفق إخضاعه واستغلاله الأنجع لفائدة أجنداته، على عمليات الاستيلاء على الاراضي السيالية التي مثلت بدورها قاعدة أساسية مكّنت السلطات الاستعماريّة من تحسين فرص إخضاعها لجهات الجنوب الشرقي والوسط الغربي لاستراتيجيات استعمارها الفلاحي.

إن المتمعّن في قائمة الضيعات الدولية التي كانت تحت تصرّف المستعمرين الفرنسيين والمسترجعة لصالح الدولة التونسية في بدايات ستينات القرن الماضي، خصوصا بجهة الوسط الغربي -مثلاً ولاية سيدي بوزيد-، سيلاحظ ارتكازها بشكل أساسي على إنتاج الزياتين. وهو ما يؤكد صحة أطروحة توغل الاستعمار الفلاحي الفرنسي في أعماق الاراضي التونسية وإحداثه لنقلة نوعية حطم بها مرتكزات الزراعة التقليدية المحلية لفائدة المشاريع الفلاحية «الحديثة».

نتج عن ذلك تنامي تطبيق استراتيجيات المشروع الفلاحي الاستعماري عموما. وقد ساهمت بشكل أساسي في ارتهان مختلف جهات تونس الى أطروحة «الفلاحة المتخصّصة»، والمرتكزة على ضمان استغلال كافة الموارد الطبيعية المتاحة بغية توجيه طاقات الانتاج الفلاحي نحو توفير «منتوج غذائي بعينه» يكون له اثر ربحي مضمون وعائدات تصديرية هامة دون ايلاء أهمية لإنتاج مواد غذائية أخرى مهمّة في تغذية الإنسان. إنّ أطروحة *الفلاحة المتخصصة*، أو *الفلاحة الأحادية*، المتجسّدة في السياسات الفلاحية الاستعمارية في قطاع الزياتين، قد ساهمت في خلق حالة ارتهان تاريخي واجتماعي واقتصادي وثقافي للعديد من الجهات التونسية لهذا النمط الإنتاجي، مع إهمال شبه كلّي لباقي أنشطة الانتاج الفلاحي عموما.

21 الصباح في زيارة لأكبر غابة زيتون بمنطقة «الشعال» بصفاقس، جريدة الصباح، مقال بتاريخ 26 ديسمبر 2015.

# ما بعد الاستعمار، تواصل نفس السياسات تحت يافطة التصدير

## 1. تشخيص عامّ لقطاع الزياتين اليوم

تشير الإحصائيات المنجزة في قطاع الزياتين الى ما شهده هذا المجال الفلاحي من طفرة نوعية وكمية في وتيرة الغراسات، بما حوّله إلى ركيزة أساسية في منظومة الانتاج الفلاحي بتونس. إذ تطوّر عددغراسات الزياتين من 11 مليون شجرة أواخر القرن التاسع عشر الى قرابة ال 27 مليون شجرة سنة 1956، ليبلغ 65 مليون شجرة زيتون سنة 2016[1]. بتحليل هذه الأرقام يتضح لنا أن نسق تطور غراسات الزياتين في تونس قد حافظ على نفس معدلاته مقارنة بالحقبة الاستعمارية. وهذا ما يؤكد صحة أطروحة تواصل الاعتماد على هذا الصنف الإنتاجي كدعامة رئيسية للمنظومة الفلاحية في تونس.

تمتدّ غراسات الزياتين في تونس على مساحة جملية تقدر بـ 1.7 مليون هكتار، وهو ما يمثل ثلث المساحة الجملية المخصصة للقطاع الفلاحي، لتتأكد لنا أهمية استئثار قطاع الزياتين بقسط لا بأس به من مجمل الأراضي الفلاحية على الصعيد الوطني. يضمّ قطاع الزياتين في تونس 309.000 فلاح، أي حوالي 60% من المجموع العام للفلاحين. كما يشغّل هذا القطاع حوالي مليون عامل خلال المواسم السنوية في مختلف مراحل الانتاج، وهو ما يوفّر تقريبا 35 مليون يوم عمل، أي ما يعادل 20% من الطاقة التشغيلية العامة في القطاع الفلاحي، لنتبين أيضا أهمية امكانياته التشغيلية مقارنة بباقي بمجالات الانتاج الفلاحي.

تتمركز غراسات الزياتين في تونس بشكل أساسي في جهات الوسط والجنوب على مساحات تقدر بنسبة 90% من المساحة الجمليةلغراسات الزياتين بالبلاد. إنّ تحليل جغرافية توزع غراسات الزياتين في تونس وتركزها أساسيا في جهات الوسط والجنوب ينطوي على فكرة مركزية مفادها بتطور نسق هذا النوع من الغراسات في الجهات الجغرافية التقليدية التي راهنت عليها التجربة الاستعمارية، و نعني بذلك أساسا جهات صفاقس (انطلاقا من تاريخية تجربة الاراضي السيالية) وسيدي بوزيد ومدنين. إذ تشير الإحصائيات الى أن هذه الجهات الثلاثة تستأثر لوحدها بمساحة 790.000 هكتار: 340.000 هكتار بصفاقس، 260.000 هكتار بسيدي بوزيد و190.000 هكتار بمدنين ، أي ما يعادل تقريبا نصف المساحة الجمليةلغراسات الزياتين في تونس.

يمكن تحليل مسارات تشجيع الدولة التونسية على غراسات الزياتين بتأثرها بمخلفات واقع السياسات الاستعمارية المعتمدة سابقا. ولعلّ من أهم الفترات التاريخية التي تميزت بمواصلة انتهاج سياسات التشجيع على الاستثمار الفلاحي في غراسات الزياتين تبرز حقبة التعاضد في ستينات القرن الماضي. إذ اعتمدت مواصلة نسق الغراسات على أطراف الضيعات الدولية «المؤمَّمة»، إضافة الى منح امتيازات وتشجيعات لصغار ومتوسطي الفلاحين في إطار تجربة الوحدات

1 الموسوعة التونسية المفتوحة، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون «بيت الحكمة»

التعاضدية للإنتاج الفلاحي لمزيد دعم الاستثمار الفلاحي في هذا النمط الإنتاجي.

بالرغم من الوتيرة المتسارعة لغراسات الزياتين في تونس ما بعد الاستقلال الا أنّ عديد الإحصائيات تشير الى عدد لا بأس به من الإشكاليات الهيكلية التي تميز هذا القطاع، ولعلّ أهمها يكمن بصفة عامة في حالة «تهرّم غابة الزيتون في تونس».

تتمثّل أهمّ تمظهرات تهرّم غابة الزياتين في تونس في أنّ 28 مليون أصل زيتون (تقريبا نصف عدد الغراسات الجملية للزياتين في تونس) تتراوح أعمارها ما بين 80 و100 سنة، وهو ما من شأنه أن يمثّل تهديدا حقيقيا على ممكنات استدامة الانتاج الفلاحي بهذا القطاع، نظرا لتراجع مردودية أشجار الزيتون،المتهرّمة منها خصوصا[2].

إضافة الى المشكل أعلاه، تشير الدراسات الى أن تونس تحتل المرتبة الأخيرة في قائمة دول المتوسط المنتجة للزياتين لجهة القيمة الإنتاجية للهكتار الواحد. إذ تتراوح بين 350 و600 كيلوغرام، وهي نسبة ضعيفة جدًا مقارنة بالمثال الاسباني على سبيل الذكر، والذي تتراوح إنتاجية الهكتار الواحد فيه ما بين 1.550 الى 3.250 كيلوغرام[3].

من جهة أخرى، وبتحليل هيكلية المستغلّات الفلاحية المنتجة للزياتين في تونس يمكن أن نلاحظ أن 71،9% منها لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارات، وهو ما يمثّل 38,8% من المساحة الجملية التي تمتد عليها غراسات الزياتين في تونس[4].

إن تحليل هذه الأرقام يحيل بالضرورة الى نقاش مشكلة تشتت مساحة الملكيات الفلاحية، المتأثّرة حتما بمنظومة الميراث والتقسيم العائلي.وهو الأمر الذي جعل هذا المخزون العقاري رهين نمط إنتاج أُحادي (الزياتين)، يتميز أساسا بعدم تثمين امكانياته الإنتاجية. مع العلم وأنّ عدد غراسات الزيتون بالهكتار الواحد لا يتجاوز في كل الأحوال العشرين شجرة من الأصناف المحلية (اعتمادا على التربيعة المعتمدة في غراسات الزيتون والبالغة 24 مترا بين كل شجرتين، خاصة في جهات الوسط والجنوب).

في الحقيقة، يكتنز نقاش هيمنة المساحات الصغيرة للمستغلات الفلاحية المنتجة للزياتين على أهمّية الانتباه بالتحليل لمجمل التحولات الجذرية التي شهدها هذا القطاع. والتي تتمثل أساسا في بدايات التخلي عن الوظيفة الإنتاجية الفلاحية والغذائية لصالح هيمنة النزعات الاستثمارية المرتبطة ضرورةً بأهمية المردودية المالية في قطاع الزياتين. إذ أنّ أغلبية المالكين الصغار للمستغلات الفلاحية من الزياتين لا يعوّلون بشكل أساسي على خدمة أراضيهم، بل يكتفون في غالب الأحوال بالاستعانة بعمَلة فلاحيين موسميّين لتأمين ظروف الانتاج والجني، ويفضّلون الاستفادة فقط من عائدات بيع صابتهم السنوية لما يمثّله ذلك من دخل محترم عموما.

في نفس السياق، ولمزيد تأكيد هذه الأطروحة تشير بلاغات الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري الى أنّ 40% [5] من الفلاحين التونسيين لا يكتفون بتأمين عيشهم اعتمادًا على النشاط الفلاحي وحده كوظيفة أساسية.و هذا ما عاينّاه بشكل أساسي في جهة سيدي بوزيد حيث لاحظنا تفشّي ظاهرة ملكية أصول الزياتين من قبل مالكين يزاولون مهنًا أخرى في القطاعيْن العام أو الخاصّ، مع حرصهم على تقديم أنفسهم بصفتهم فلاحين منتجين.

رغم استعراض أهمية الإمكانيات الإنتاجية التي يتوفر عليها قطاع الزياتين في تونس، فإنّه يجدر الانتباه الى مجمل

2 28 مليون شجرة زيتون هرمة و تونس في المرتبة الأخيرة من حيث إنتاجية الهكتار، جريدة الصباح، 9 فيفري 2015.

3 المصدر السابق

4 Tunisie: Analyse de la filière oléicole ; Country highlight ; FAO Investment Center ; Rome ; 2015.

5 بلاغات الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري, 2018

التغيرات الهيكلية الطارئة على أنماط الانتاج في هذا القطاع. وهي تتمثل أساسًا في عدم التصرف الناجع في هذه الملكيات الفلاحية لضعف عدد غراسات الزيتون في الهكتار الواحد (معدل 20 أصل زيتون). وهو ما يُعتبر إهدارا حقيقيا لإمكانيات استغلال بديل للأرض، بما يتيح فرص تحسين الإنتاجية وضمان تنوعّها في مقابل هيمنة نمط الانتاج الفلاحي الأحادي أو المتخصص.

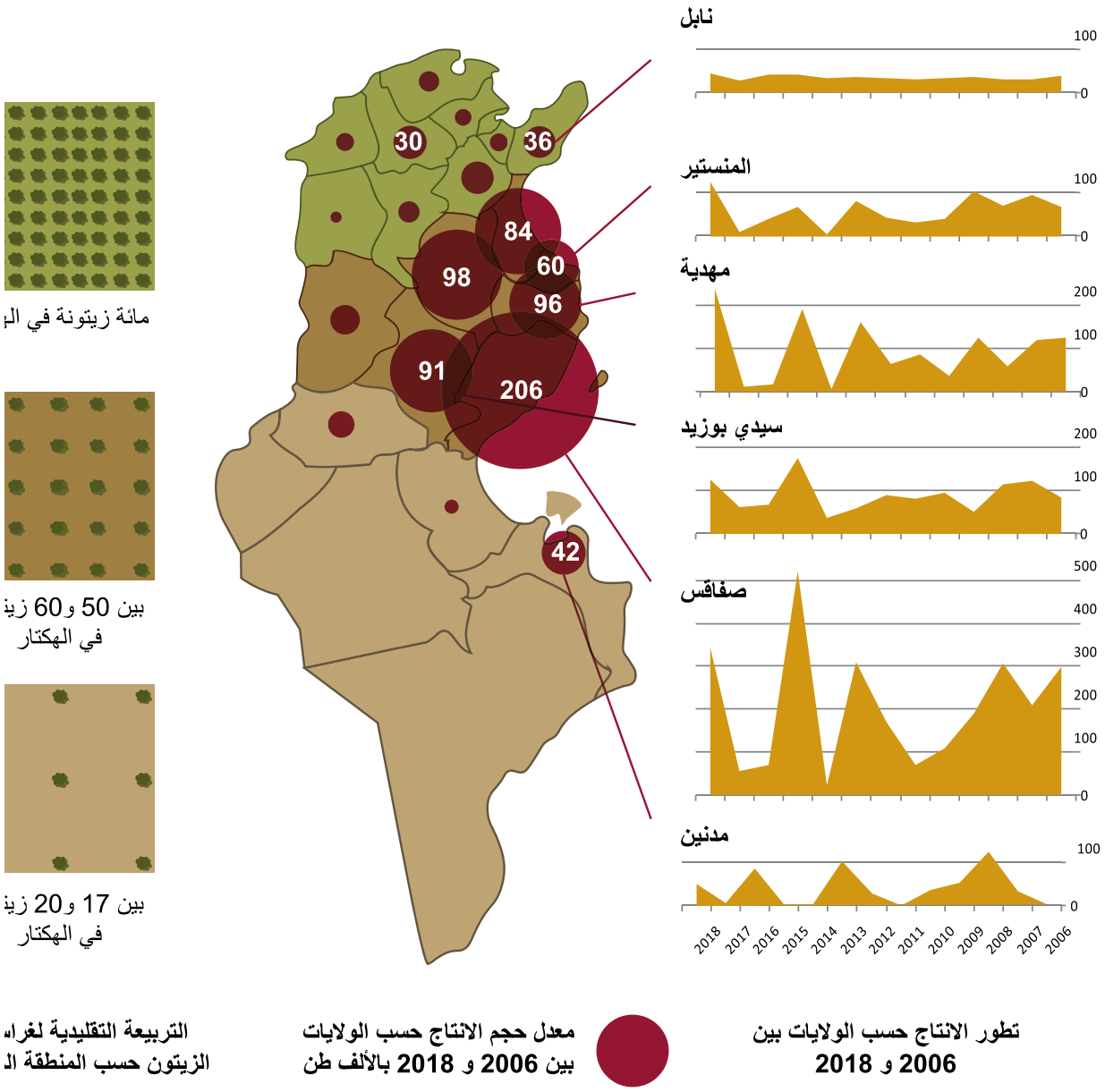


المصدر: Tunisie: Analyse de la filière oléicole ; Country highlight ; FAO Investment Center ; Rome ; 2015.

من جهة أخرى، شهد قطاع الزياتين نقلة نوعية من خلال طبيعة وخصوصية المتدخلين فيه كـ «منتجين فلاحيين». إذ لم تعُد وظيفة الانتاج الفلاحي تحتكم الى المقاربة الكلاسيكية، كمهمّة إنتاجية هدفها توفير الاحتياجات الغذائية من خلال ارتباط الفلاح بأرضه وعمله المباشر فيها. بل،وبفعل العائدات المالية المحترمة عموما لهذا القطاع، صار يصحّ أن نتحدث عمّا يمكن أن ننعته بـ «المستثمرين الفلاحيين»، الذين لا تربطهم بوظيفة الانتاج الفلاحي سوى علاقة مادية

نفعية قوامها عقيدة الاستثمار لتحقيق ربحية ومردودية أفضل.

بالرغم من أهمية الإمكانيات الطبيعية والمادية (أهمية المجال الجغرافي والتشجيع على تواصل نسق الغراسات الجديدة) المرصودة لتدعيم منظومة إنتاج الزياتين في تونس، الا أننا نلاحظ في سياق متواز ما تتميز به هذه المنظومة من عدم استقرار لإمكانياتها الإنتاجية. وهو ما يمثل الإشكال الهيكلي الأبرز لهذا القطاع. إذ تشير الإحصائيات مثلا الى أن سنوات 2013 و2014 و2015 كانت خير دليل على تذبذب الانتاج التونسي من زيت الزيتون، إذ بلغ معدّل الانتاج الوطني 70.000 طن سنة 2013، 34ألف طن سنة 2014 ليستقر نهاية على 140.000 طن سنة 2015[6].

ويمكن تفسير حالة تذبذب الانتاج التونسي من زيت الزيتون بارتباطه بخصوصية العوامل المناخية. إذ يرتهن قطاع الزياتين بشكل عام بنسق التساقطات المطرية، إضافة الى أنّ الجهات التقليدية المنتجة هي عموما جهات الوسط والجنوب التي تتميز بقلّة التساقطات المطرية على عكس جهات الشمال. فبالرغم من كون أصناف الزيتون المحلية هي أساسا أصناف بعلية، ولها قدرات عالية على التأقلم مع العوامل المناخية الجافة عموما، الا أنّ مواسم الجفاف المتعاقبة من شأنها أن تؤثر سلبيا في مؤشرات انتاجيتها. بل و يمكن أن تهدّد أيضا ديمومة منظومة الانتاج الوطني في ظلّ موجة التغيرات المناخية التي تشهدها البلاد التونسية.

بالرغم من مجمل الإشكاليات الهيكلية التي يعانيها قطاع الزياتين في تونس الا إنّنا نشير لما لهذا القطاع من أهمية إستراتيجية في مستوى التوازنات المالية العامة، جعلت مجمل السلطات العمومية تراهن على امكانياته الاقتصادية

**تطور انتاج وتصدير زيت الزيتون بين 2000 و2017**

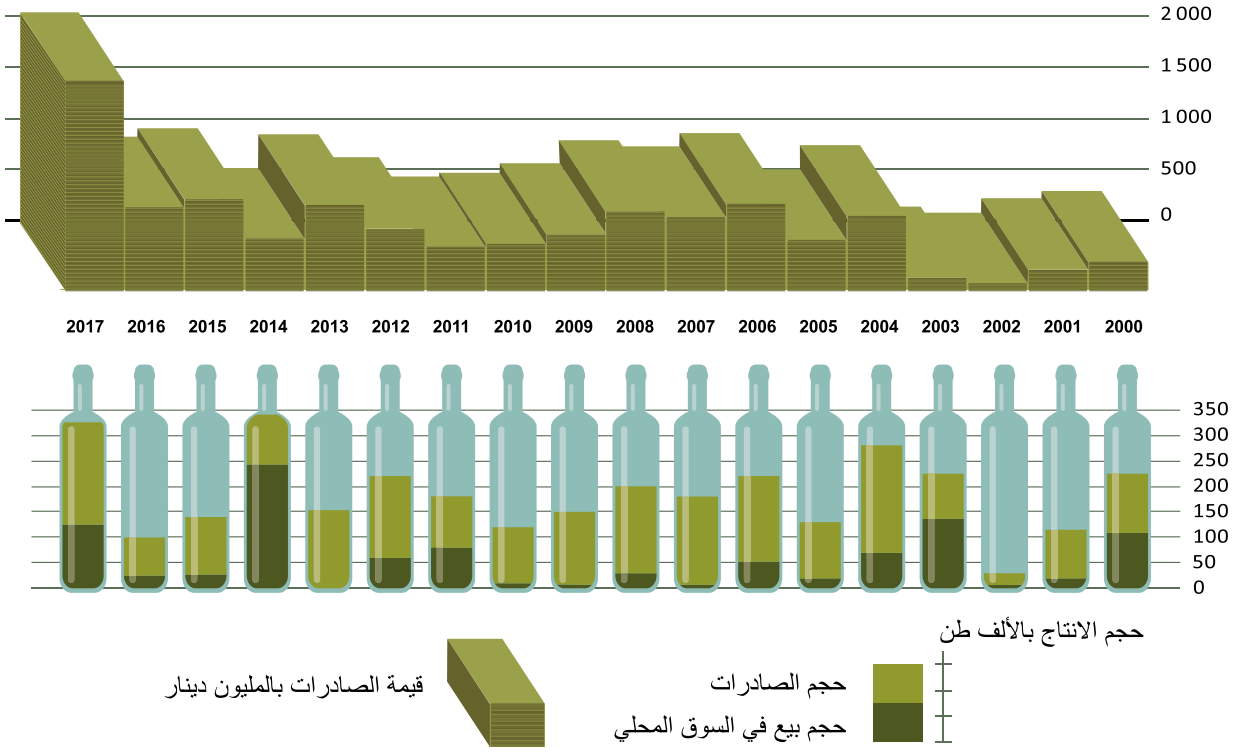


المصدر:المرصد التونسي للفلاحة، إحصائيات حول قطاع الزياتين

6 المرصد التونسي للفلاحة، إحصائيات حول قطاع الزياتين

نظرا لعائداته التصديرية الهامة. يتصدر قطاع الزياتين قائمة المواد الفلاحية المُصدَّرة الأكثر أهمية لجهة عائداته من العملة الصعبة. إذ بلغت قيمة العائدات التصديرية لقطاع الزياتين 1.892 مليون دينار سنة 2015، وهو ما يمثّل القيمة الأعلى في تاريخ صادرات الزياتين خلال الثلاثة عقود الأخيرة، ليشهد هذا القطاع تقهقرا بقيمة 760 مليون دينار من صادراته في موسم 2016[7].

إذا كان تطور الصادرات التونسية من زيت الزيتون شبيها بشكل عام لنسق إنتاجيته، المتميز بتذبذبه وعدم استقراره، الّا إنّ هذا القطاع لطالما مثل ركيزة أساسية من ركائز الانتاج الفلاحي في تونس، فضلا عن أهمية امكانياته التصديرية. وهو ما تراهن عليه السلطات العمومية في أفق تحسين التوازنات العامة للميزان التجاري الغذائي بشكل خاص، والتوازنات المالية بشكل عام.

في الحقيقة، إنّ تحليل قطاع الزياتين في تونس يفضي إلى فكرة مركزية مفادها مدى تخصص الفلاحة التونسية في قطاعات إنتاجية بعينها، إذ رأينا أعلاه كيف تمثل منظومة إنتاج الزياتين ركيزتها الأساسيّة، لما تمثله من عائدات تصديرية هامة تعول عليها السلطات الرسمية في تأمين توازناتها المالية. في مقابل ذلك، نشير لما ينطوي عليه نموذج الفلاحية الأحادية أو المتخصصة من إشكاليات مركزية تتراوح بين الانعكاسات البيئية لهذا النمط الإنتاجي، الى انخراطه في منظومة الأمن الغذائي، وما لذلك من انعكاسات مباشرة على مستقبل سيادية الفلاحة التونسية.

## 2. أيّ تموقع لقطاع الزياتين ما بين ثنائية الأمن والسيادة ؟

### أ. قطاع الزياتين في تونس: نموذج الفلاحة المتخصصة المندرجة في سياقات أطروحة الأمن الغذائي

بيّنا سابقًا كيف حافظت السياسات الفلاحية العمومية الموجّهة الى قطاع الزياتين ما بعد 1956 بشكل عام على نفس توجهات السياسات الاستعمارية، من خلال الرهان على منظومة إنتاج الزياتين في أفق تصديرها وإمكانياتها المالية المحترمة التي من شأنها تعزيز التوازنات المالية والمساهمة في تخفيض حالة العجز التجاري.

ساهم تواصل نسق الغراسات المكثف للزياتين في تونس إبّان حقبة الاستعمار في مزيد ترسيخ حقيقة تخصص جهات جغرافية بعينها في إنتاج الزياتين، كجهتي سيدي بوزيد وصفاقس، وإلحاق جهات أخرى بهذا النمط الانتاجي كجهتيْ قفصه ومدنين. ساهم هذا التوجه بشكل أساسي في خلق نوَيَات الفلاحة المتخصصة أو الأحادية في مجال غراسات الزياتين كركيزة أساسية من ركائز المنظومة الفلاحية في مقابل إهمال باقي الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

من جانب آخر، نشير الى أنّ تطوّر نسق غراسات الزياتين في تونس لم يرتكز فقط على محورية دور الدولة، من خلال مواصلة تشجير الأراضي الدوْلية المسترجَعة من المستعمرين بهذا الصنف الإنتاجي. بل تجاوزته نحو نزوع غالبية صغار ومتوسطي الفلاحين الى اعتماد غراسات الزياتين مستفيدين بشكل أساسي من أهمّية عائداته المالية مقابل تخليهم عن أنماط إنتاجية أخرى، لعلّ أهمّها زراعات القمح والشعير. وهو ما يتمظهر في تجاوز مساحات غراسات الزياتين المقدرة ب 1,7 مليون هكتار للمساحات المخصّصة للقمح والشعير، والمقدرة بـ1,127 مليون هكتار[8].

ساهمت الجودة الاستهلاكية المرموقة لزيت الزيتون التونسي في مجمل الفضاء المتوسطي، إضافة الى الإمكانيات

7 المرصد الوطني للفلاحة، ملاحظة تحليلية عدد 5, مارس 2016, صفحة 2
8 المعهد الوطني للزراعات الكبرى، إحصائيات 2016

الإنتاجية المحترمة لهذا القطاع، في أن تتمّيز الفلاحة التونسية عالميًا، بأهمية منظومتها لإنتاج الزياتين كسمة أساسية من سمات تخصصها. وهو ما ساعد في تدعيم مقولة انخراط منظومة إنتاج الزياتين في تونس في إطار الفلاحة المتخصصة أو الأحادية.

تظافرت عديد المعطيات الموضوعية، منها خصوصية المناخ التونسي والخبرات الهائلة المكتسبة في غراسات الزياتين والاعتراف العالمي بجودة الزيوت، في مزيد انخراط السلطات التونسية في دعم وتشجيع نسق الغراسات وإنتاج الزياتين. وذلك في أفق مزيد تدعيم صادراتها وتلبية الطلبات العالمية المتزايدة.وهو الأمر الذي جعل من تونس تندرج في إطار مقاربة *الميزات التفاضلية*، القائلة بضرورة تثمينها لتموقعها التفاضلي في منظومة الانتاج العالمي لزيت الزيتون، وأهمية تدعيمها لهذا النشاط الإنتاجي، على حساب قطاعات إنتاجية أخرى لا تتمتع فيها بمقومات الأفضلية والنجاعة في مستوى الإنتاجية.

إن دراسة قطاع الزياتين في تونس تحيلنا الى نقاش مفهوم *الأمن الغذائي* كعقيدة مركزية للفلاحة التونسية، يتمّ من خلالها تلخيص الوظيفة الإنتاجية الفلاحية في مستواها الإمدادي الغذائي لبقية بلدان العالم. وذلك نظرا لما تتميز به من سمات تفاضلية في أنماط إنتاجية معينة، فيما يقع بالمقابل إهمال أنشطة إنتاجية غذائية أخرى، على أهميتها،كالقمح والشعير تحت ذريعة عدم توفر إمكانات إنتاجية ناجعة والنزوع نحو توريدها.

من هنا نتبين من خلال نقاش مفهوم *الأمن الغذائي* أن عملية الانتاج الفلاحي والغذائي أضحت مجرد معطى تعديلي في السوق العالمية للغذاء، يتم التحكم فيه من قبل البورصات وكبريات الشركات الاحتكارية.أمّا على الصعيد الداخلي فالفلاحة ليست في النهاية سوى معطى اقتصادي بحت يتم التعامل معه وفق ثنائية عائداته التصديرية وإمكاناته في تعديل اختلالات الميزان التجاري.

### ب. إشكالية أصناف الزياتين المستوردة

إضافة الى ما حظي به زيت الزيتون التونسي من حظوة عالمية نظرا لجودته الاستهلاكية، نشير في مقابل ذلك إلى إن هذا الاعتراف العالمي كان نتيجة لتظافر عدة معطيات منها: خصوصية مناخ النشأة ومراكمة الخبرات والمهارات في غراسة الزياتين، إضافة الى جودة الأصناف المحلية من الزياتين وتأقلمها الطبيعي مع مجالها الجغرافي والمناخي.

إن متابعة واقع قطاع الزياتين في تونس تكشف تسجيل عديد السلوكيات الطارئة على هذا النمط الإنتاجي.وتتمثل أهمها في نزوع جزء لا بأس به من الفلاحين التونسيين والمستثمرين الخواص الى اعتماد الأصناف المستورَدة من الزياتين، والقادمة خصوصا من ايطاليا واسبانيا، بدلا من اعتماد أصناف الزياتين المحلية.

إنّ تفسير ظاهرة اللجوء الى اعتماد الأصناف المستوردة من الزياتين يكمن أساسا في مركزية مفهوم الربح المادّي وسعي الفلاح الى تحقيق أكبر قيمة إنتاجية ممكنة عبر هذه الأصناف المستوردة،في مقابل الاهتمام بمواصلة الحفاظ على أصنافنا المحلية من الزياتين.

من أصناف الزياتين المستورَدة، تبرز أساسا الاسبانية والايطالية ومنها، وخاصّة صنفيْ « الأربوزانا» و «الأربكينا»، وهما الأكثر توفّرا في السوق المحلية والأكثر رواجا في أوساط الفلاحين والمستثمرين الخواص. بقي أن نشير الى أنّ هذه الأصناف المستوردة تأتي عموما من البلدان المنافسة تقليديا لتونس في السوق العالمية للزياتين وهي ايطاليا واسبانيا. وهذا ما يحيلنا بالضرورة للتساؤل عن مدى فاعلية السياسات العمومية التونسية التي سمحت لهذه الأصناف

المستوردة باكتساح الفلاحة التونسية، دون التفكير في وضع آليات حمائية تعزّز تموقع الأصناف المحلية من الزياتين وتضمن استمرارية غراساتها وحماية أصولها الجينية.

إنّ نزوع السلطات التونسية الى تسهيل اكتساح الأصناف المستوردة من الزياتين للفلاحة التونسية يدلّ بوضوح على تخلي هذه الأخيرة عن حماية خصوصيات الفلاحة التونسية. تحديدًا عمّا راكمته تاريخيا من تأصيل جيني يتماشى والخصوصيات المناخية المحلية، إضافة الى ايلائها الأهمية الكبرى لنسق الصادرات التونسية من زيت الزيتون على حساب تدعيم قاعدة الانتاج والاستهلاك المحلّيَين.

يفسّر نزوع الفلاحين التونسيين الى اعتماد الأصناف المستوردة من الزياتين الى سببين رئيسيين:

يتمثّل أولاهما في كون هذه الأصناف المستوردة تندرج في نمط **الغراسات المكثفة**. وهو ما يتيح تجاوز عقبة تباعد المسافات بين أصول الزياتين، خاصة في جهات الوسط والجنوب حيث تتراوح المسافة بين شجرتي زيتون الى ما بين 20 و 25 مترا، الأمر الذي يمكّن هؤلاء الفلاحين من استغلال هذه المساحات وغراساتها أصنافا مستوردة من الزياتين.

أما السبب الثاني فيتمثل في **قصر الدورة الإنتاجية** للأصناف المستوردة من الزياتين مقارنة بالأصناف المحلية. وهو ما يتيح للفلاحين سرعة الاستفادة من عائدات غراسة هذه الأصناف. بقي أن نشير الى أن فترة إنتاجها (حوالي العشرين سنة) تعدّ قصيرة عموما مقارنة بفترة إنتاج أصنافنا المحلية.

إذا كانت المؤيدات المقدمة سابقا منطقية عموما بالنسبة لصغار ومتوسط الفلاحين الساعين الى تحسين مواردهم الإنتاجية،و بالتالي مواردهم المالية، من خلال المراهنة على أصناف الزياتين المستوردة، الا أننا في المقابل نشير الى أن هذه الأخيرة تنطوي على إشكالات خطيرة من شأنها تهديد مستقبل الزياتين في تونس.ويتمثل أهمها فيما يلي:

- على عكس خصوصيات الأصناف التونسية من الزياتين وإمكانية تأقلمها مع المناخات الجافة (غراسات الزياتين في تونس هي عموما غراسات بعلية) فانّ الأصناف المستوردة من الزياتين تندرج في فئة الغراسات السقوية. وهو ما يتطلّب توفير إمكانيات مائية ضخمة لإنجاحها، الأمر الذي سيساهم بشكل أساسي في مزيد تدهور حالة العجز المائي ببلادنا، خاصة في مناطق الوسط والجنوب.

- إن نقاش إشكالية الأصناف المستوردة من الزياتين يحيل الى نقاش مبدأ ملائمة خصوصية المناخ لتركيز نمط إنتاجي معيّن. فالتجربة التونسية في استيراد أصناف زياتين أخرى إنما تمثل في النهاية تعديا لا مشروعا على خصوصيات مناخية غير مواتية، والنزوع الى توظيف مخزون استراتيجي من المياه (في ظلّ حالة عجز مائي حادة) لإنجاح هذا الصنف الإنتاجي بشكل قسري.

- أمام ما تشهده غابات الزيتون التونسية من حالة تهرّم متواصل، إضافة الى هيمنة العقلية الربحية على الوظيفة الفلاحية، فإنّ نسق إعادة إحياء غابات الزيتون سيرتكز بشكل أساسي على الأصناف المستوردة.وذلك نظرا لقصر دورتها الإنتاجية وإمكانيات تجاوزها لعقبة تباعد المساحات بين الأشجار. وهو ما من شأنه أن يمثّل تهديدا مباشرا للأصول الجينية لأشجار الزيتون التونسية وتدمير خصوصيات تأقلمها المناخية وترسيخ مبدأ التبعية الغذائية من خلال نموذج الأصناف المستوردة.

- شهدت البلدان الأوروبية المنتجة للزياتين مثل ايطاليا، في السنوات الأخيرة، انتشار مرض خطير يُعرف بـ «الاقزيليلا»،

يستهدف غابات الزياتين. وقد تسبّب في تدمير مساحات واسعة من غراسات الزياتين في هذه البلدان دون التوصل الى اكتشاف أدوية ناجعة لمقاومته. بالرغم من تركز هذا الداء في البلدان الأوروبية، الا أنّ البلاد التونسية ليست بمنأى عنه وذلك لتقارب الفضاء المتوسطي، إضافة الى اعتمادنا نفس الأصناف من الزياتين التي استهدفها الوباء. وهو ما يشكل ضريبة مضاعفة قد يتحملها قطاع الزياتين في تونس نتيجة الانخراط صلب توجه دعم استيراد هذه الأصناف.

ختامًا، نشير الى تميّز الأصناف التونسية من الزياتين بإمكانيات تأقلمها الكبيرة مع المناخات الجافة، إضافة الى قدرتها المناعية ضد الأمراض والأوبئة. الّا أنّنا في مقابل ذلك نؤكد هشاشة الأصناف المستوردة لجهة التأقلم المناخي والمناعة. وهو ما سينتج عنه بالضرورة نزوع الفلاحين الى استعمال مكثف للأدوية والمبيدات قصد تدعيم إنتاجية هذه الأصناف. الأمر الذي سينتج عنه تدهور القيمة الغذائية لزيت الزيتون المنتج بفعل المدخلات الكيميائية،إضافة الى ارتفاع كلفة الانتاج ونهايةً المساهمة في تدهور خصوبة الأرض وانحدار قيمتها الإنتاجية.

### ج. «زيت الزيتون ليس للتونسيين»

مثّل قطاع الزياتين خلال العقود الأخيرة العمود الفقري للفلاحة التونسية لجهة تنامي نسق الغراسات وتطور المساحات المخصصة لذلك.وهو ما مكّن هذا القطاع من تطوير إمكانياته الإنتاجية، فضلا عن تطور وتيرة صادراته ممّا أتاح تنمية الموارد الماليّة للدولة.

ارتكز الترويج الإعلامي لأطروحة نجاحات الفلاحة التونسية، من خلال أنموذج زيت الزيتون،على معطى تموقع تونس كثالث مصدر عالمي لزيت الزيتون، فضلا عن أهمية عائدات هذا القطاع من العملة الصعبة، ممّا رشحه بامتياز ليكون القطاع الفلاحي الأكثر إستراتيجية في تونس.

في الحقيقة، وبالرغم من نجاحات قطاع الزياتين في تونس من خلال ثنائيّة الصادرات والعائدات الماليّة إلا أنّ التحليل المعمّق لهذه الأطروحة قد يفضي نهايةً إلى استنتاجات بديلة تدحض بشكل ملموس أسطورة نجاحات هذا القطاع الاستراتيجي.

إذا كانت تونس تصنّف كثالث أكبر مصدّر لزيت الزيتون في العالم، فهل حققت في نفس الوقت اكتفاءها الذاتي من استهلاك هذه المادة الغذائية؟ كيف يمكن أن نحلّل تطور استهلاك التونسيين من زيت الزيتون خلال العقود الأخيرة؟

إنّ الإجابة عن هذيْن السؤاليْن كفيلة بأن تفتح لنا سبلا بديلة في التعاطي مع واقع قطاع الزياتين في تونس، ناهيك عن إمكانيات استخلاص استنتاجات مغايرة للواقع المتعارف عليه بخصوص هذا القطاع.

سنقدّم فيما يلي جدولا تفصيليا بخصوص تطور إنتاج و تصدير زيت الزيتون في تونس خلال الأربع مواسم الفارطة :

| الموسم | الانتاج بالطن | الصادرات بالطن | نسبة الصادرات من الانتاج العام | العائدات التصديرية (مليون دينار) |
|---|---|---|---|---|
| 2016-2015 | 140.000 | 112.700 | 80,5 | 872,4 |
| 2017-2016 | 100.000 | 75.000 | 75 | 791 |
| 2018-2017 | 325.000 | 201.000,5 | 61,8 | 2.023 |
| 2019-2018 | 140.000 | 170.000 | ---- | 1.600 |

المصدر:المرصد التونسي للفلاحة، إحصائيات حول قطاع الزياتين

إن تحليل المعطيات الكمية الواردة صلب الجدول أعلاه تفضي بشكل لا غبار عليه إلى استنتاج مركزي مفاده استئثار قطاع الصادرات بالنصيب الأوفر من الانتاج العام للزياتين.إذ تراوحت تقريبا بين نسب 60% خلال موسم 2017-2018 و80% خلال موسم 2015-2016.

أما بخصوص موسم 2018-2019 فقد تجاوز حجم الصادرات حجم الانتاج العام للزياتين. ويرجع ذلك إلى توظيف جزء من الكميات المخزّنة من الموسم الفارط، والتي بلغت 30.000 طن، لتنشيط عمليات التصدير.

يتّضح لنا من خلال ما تقدم أنّ الإستراتيجية العامة المتوخاة في قطاع الزياتين بتونس تولي أهمية مركزية إلى عمليات تصدير هذه المادة الغذائية، وبنسب عالية مقارنة مع معطى الاستهلاك المحلي الذي لا يستأثر إلا بالنصيب الأدنى من هذا الغذاء. المثير للانتباه أيضا أن السلطات التونسية كانت قد طالبت من الاتحاد الأوروبي بترفيع حصتها من صادرات زيت الزيتون، والتي لم تتجاوز 56,700 طن[9] منذ سنوات. علما وأن هذا الأخير يمثل السوق الأكبر لتونس بنسبة 60%، وهو ما يعزّز أطروحة خيارات الحكومة التونسية نحو مزيد تطوير نسق صادرات زيت الزيتون.

من جانب آخر، لطالما مثّل زيت الزيتون غذاءً أساسيا للتونسيين، بل وتجاوزه ليصبح ما يمكن أن نصطلح عليه بالعقيدة أو الثقافة الغذائية، نظرا لفوائده الغذائية و قيمته الصحية. ولكن لنا أن نتساءل أيضا هل حافظ التونسيين على أنماطهم الغذائية فيما يخص استهلاكهم لزيت الزيتون، في ظلّ سياق عام يولي أهمية أساسية لتصدير هذه المادة الغذائية على حساب استيفاء الاحتياجات الداخلية؟

قد يكون من البديهي أن نسلّم بكون حجم استهلاك التونسيين من زيت الزيتون قد حافظ على مستويات معقولة ومعتدلة عموما نظرًا لإمكانيات تونس الإنتاجية في هذا المجال. إلا أن الحقيقة هي على عكس ذلك تمامًا، إذ تشير دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة[10] إلى أنّ معدلات استهلاك التونسيين من زيت الزيتون تميل عموما إلى الانخفاض. إذ مرّت من نسبة 6 كيلوغرام تقريبا سنة 2000 الى حدود 3,4 كيلوغرام سنة 2018 بالنسبة للفرد. في نفس السياق، تؤكد الدراسة أيضًا أنّ تونس هي البلد الوحيد من بين بلدان دول جنوب المتوسط الأكثر استهلاكا لزيت الزيتون (سوريا، تونس، المغرب، تركيا، الجزائر)التي تعرف تراجعا في مستويات استهلاك هذه المادة الغذائية.

إنّ تحليل أسباب انخفاض استهلاك التونسيين من زيت الزيتون، والذي بلغت نسبته الـ 50% تقريبا في غضون العِقدين الأخيريْن، يمكن أن تتلخص بشكل أساسي في غلاء أسعار هذه المادة الغذائية، مقارنة بالقدرة الشرائية للتونسيين. إذ يشير مدير المعهد الوطني للإحصاء أنّ أسعار بيع زيت الزيتون سنة 2017 تراوحت بين 11,5 دينار و14 دينار[11]، وهي أسعار مشطّة نوعًا ما لا يقدر على تحمّلها إلا الشرائح الاجتماعية الميسورة.

يتمثّل الاستنتاج الأبرز الذي يمكن اعتماده من خلال ما تقدم في أنّ التونسيين لا يمتلكون حق استهلاك مادة زيت الزيتون في بلد يصنف ثالث مصدر لهذه المادة الغذائية على المستوى العالمي. وهو ما يمكن إدراجه ضمن تبعات أطروحة تخصّص منظومة زيت الزيتون وتوجيهها للتصدير نحو العالم الخارجي على حساب استيفاء الاحتياجات المحلية منه.

من جهة أخرى، ومواصلة في نفس التحليل، يمكن تلخيص إستراتيجية الرهان على دفع وتيرة صادرات زيت الزيتون في

9 من حوار شكري بيوض المدير العام للديوان الوطني للزيت بتاريخ 14 نوفمبر 2018 مع موقع « المصدر»
10 تونس، دراسة و تحليل منظومة زيت الزيتون، منظمة الأغذية والزراعة والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، روما 2018.
11 زيت الزيتون: استهلاك التونسيين في تراجع منذ سنة 2000، موقع كابيتاليس، 24 أكتوبر 2017

عدم تجاوز أفق السلطات الحكومية لاعتبارها زيت الزيتون مصدرًا للعملات الصعبة، وسلعة كباقي السلع. وفي ذلك إهمال تامّ لشروط وحق التغذية الصحّية والملائمة لعموم التونسيين.

ساهم انخفاض معدلات استهلاك التونسيين لزيت الزيتون إلى إحداث تغييرات جوهرية في الأنماط الغذائية وظهور أشكال استهلاكية جديدة، لعلّ أبرزها ارتفاع استهلاك الزيوت النباتية (زيت النخيل، زيت الصويا...) المستوردة كمعوّض ومكمّل لمادة زيت الزيتون.اذ ارتفع استهلاك هذه الزيوت من 15 لترا سنة 2000 الى 19 لترا سنة 2015 بالنسبة للفرد[12].

الجدير بالذكر أيضا، أنّ معدلات زيادة الطلب على الزيوت النباتية في تونس بلغت 6,3% بين سنتي 2005 و2010. واللافت للانتباه أنّ نسب الطلب عليها شهدت ارتفاعا متواصلا في ظلّ حالة الركود العالمية سنتي 2008 و2009، لتسجّل تونس أعلى معدلات استهلاك الزيوت النباتية في المنطقة[13].

في الواقع، إنّ تغيّر نمط استهلاك التونسيين لا يُعزى فقط لارتفاع أسعار زيت الزيتون، بل كان أيضا نتيجة لجملة من الإجراءات الحكومية التي ساهمت في نشأته وتطوره. لعلّ أبرز هذه الإجراءات نزوع السلطات التونسية إلى تثبيت أسعار الزيوت النباتية في مستويات أقلّ من تلك المعتمدة في السوق العالمية. وذلك عبر إنشاء صندوق خاصّ، صلب الصندوق العامّ للتعويضات، مهمّته تثبيت أسعار هذه الزيوت في مستويات أقلّ من أسعار السوق. وهو الأمر الذي شجّع التونسيين على الإقبال على استهلاك الزيوت النباتية كمكمّل أو معوّض لزيت الزيتون[14].

يمكننا استنتاج ممّا تقدّم حقيقة أن السياسات العمومية المتبّعة، من خلال الصندوق العام للتعويضات، قد ساهمت بشكل أساسي في إجبار التونسيين على التخفيض من استهلاكهم العادي لمادة زيت الزيتون، وبالتالي التراجع التدريجي عن عاداتهم الاستهلاكية السليمة. وبمقابل ذلك راهنت الدولة على تشجيع الواردات من الزيوت النباتية وتحويل جزء لا بأس به من إمكانيات الصندوق العام للتعويضات، قدّرَت بـ 250 مليون دينار[15]، لتثبيت أسعار هذه المواد المستوردة.

إنّ تناول مثال ثنائيّة زيت الزيتون والزيوت النباتية في تونس هو خير نموذج على تمظهر مقولات *الأمن الغذائي* وترسّخها في صلب التوجهات الإستراتيجية في مجالات إنتاج الأغذية. حيث تولى الأهمية للرفع من نسق الصادرات من زيت الزيتون والعمل الممنهج على تخفيض الاستهلاك المحلّي منه عبر سلاح الأسعار، في حين يتم اللجوء إلى استيراد مواد غذائية تعويضية أقل قيمة صحية وغذائية في أفق التغطية على واقع حرمان التونسيين من حقهم الطبيعي في التغذية الصحية والسليمة في بلد هو الثالث عالميا من حيث تصدير زيت الزيتون.

## الخاتمة

تمثلت الفكرة العامّة لهذا المقال في محاولة تحليلية لما وراء واقع الأرقام بخصوص قطاع الزياتين في تونس. هذا القطاع الذي لطالما تم الترويج له كقاطرة أساسية في الاقتصاد التونسي لما له من إمكانيات تصديرية عالية و بالتالي مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة.وقد أتاح لنا التحليل الكشف عن حقائق مغايرة تماما لأسطورة زيت الزيتون المراد الترويج لها. ولعلّ أهمها يتمثل فيما يلي:

12 المصدر السابق

13 تونس، دراسة و تحليل منظومة زيت الزيتون، منظمة الأغذية والزراعة والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، روما 2018.

14 نفس المصدر

15 تونس: رفع دعم المواد الأساسية تدريجيا على ثلاثة مراحل، موقع باب نات، الجمعة 21 سبتمبر 2018.

- مواصلة الرهان على النمط التخصصي والأحادي المعتمَد خلال الحقبة الاستعمارية فيما يخص قطاع الزياتين. وذلك رغم مساهمته في القضاء على تنوع الأنشطة الفلاحية وإحداث تغييرات جوهرية في أنماط إنتاج صغار ومتوسطي الفلاحين.
- الكلفة البيئية والجينية، من خلال تشجيع الدولة على اقتناء واعتماد الأصناف المستوردة من الزياتين، وما لذلك من أثار جانبية خطيرة قد تهدد هذا القطاع الإنتاجي الاستراتيجي.
- ايلاء الأهمية القصوى للرفع من حجم صادرات زيت الزيتون وانتهاج سياسات تهدف إلى إجبار التونسيين على التخفيض من استهلاكهم لهذه المادة الغذائية، في مقابل دعم مسارات توريد الزيوت النباتية كمعوّض لزيت الزيتون. وهو ما يؤكد أطروحة انّ زيت الزيتون إنّما هو منتوج موجّه لاستهلاك العالم الخارجي نظرا لقيمة عائداته المالية، وليس غذاءً موجهًا نحو استهلاك عموم الشعب التونسي.

بالرغم من إمكانيات تونس الإنتاجية والتصديرية لزيت الزيتون، إلّا أنه لا سيادة لها على هذا المنتوج. وهو ما يؤكّد أهمّية العمل على مشروع سيادة غذائية يمنح الأهمّية لأولوية استيفاء الاحتياجات الداخلية منه، ثمّ تاليًا التفكير في إمكانيات تصدير فوائض الاستهلاك المحلي

المكناسي - سيدي بوزيد.

# الباب الرابع
# في الهياكل الفلاحية ومسألة تنظم الفلاحين

«الماكينة»، أو وحدة الفرز والتعليب للشركة التعاونية للخدمات الفلاحية ببني خلاد، وهي اليوم مسوغة على وجه الكراء لشركة خاصة نظرًا للصعوبات المادية التي تعاني منه - نابل.

# الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية: أنموذج حيّ لمسارات تصفية الفلاحة التونسية

في سياق عالمي اتّسم بهيمنة الأطروحات الاقتصادية الليبرالية، التي استهدفت بشكل أساسي البُنى التحتية الاقتصادية لدول الجنوب في أفق التحكم فيها من دول المركز، ظهرت العديد من المقاربات الفكرية في دول الجنوب. وقد ارتكزت هذه المقاربات على مقولات «السياسات الحمائية للاقتصاد» وتدعيم سيادة الشعوب كشعارات مركزية. وذلك بغاية تلافي استتباعات الاندماج ضمن منظومة العولمة الاقتصادية وما يمثّله ذلك من تهديد لدعامات الاقتصادات الوطنية لهذه الدول.

مثّلت إستراتيجية التحكّم في شروط الانتاج الفلاحي بدُوَل الجنوب ركيزة أساسية في مسارات إخضاع هذه الدول. وذلك لما يتّسم به القطاع الفلاحي من إمكانيات تنموية محلية، فضلا عن دوره المركزي في ترسيخ سيادة الشعوب والدول على مقدّراتها ومصائرها.

تتأكّد في هذا السياق أهمّية دعم القطاعات الإنتاجية الفلاحية كخيار استراتيجي في مسارات تدعيم السيادة الوطنية. وذلك عبر ضبط سياسات إنتاج فلاحي موجّه أساسًا نحو استيفاء الاحتياجات المحلية، في أفق العمل على مزيد الحدّ من الواردات الغذائية. هذا فضلا عن أهمية توفير كافة مستلزمات الانتاج الفلاحي لصغار ومتوسطي الفلاحين، وضمان نفاذهم السهل إليها بوصفهم، في نهاية التحليل، منتجو الغذاء الحقيقيون.

إذا كانت مهمّات دعم صغار ومتوسّطي الفلاحين، من خلال توفير كافة مستلزمات الانتاج الفلاحي، أو ما يمكن أن نصطلح عليه بالخدمات الفلاحية، ضرورية وإستراتيجية في تحقيق مطلب الاكتفاء الغذائي الذاتي، فإنّ السياسات العمومية المعتمَدة في هذا المجال في تونس تُعدُّ مدعاة للتساؤل والتحليل والفهم. فبالرغم من توفّر عديد البرامج أو الآليات التي تزعم، نظريا، عملها على توفير الخدمات الفلاحية لصغار ومتوسطي الفلاحين، الّا أنّ أداءها يبدو بشكل عامّ عقيما وغير ذي جدوى؛ إن لم نقل بكارثية استتباعات هذه البرامج والآليات على مسارات الانتاج الفلاحي.

سنحاول في هذا المقال استعراض وضعية الهياكل الفلاحية المهنية في تونس من خلال مثال «الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية». وذلك قصد تسليط الضوء على خصوصيات هذه الهياكل ومجمل العقبات والصعوبات التي تعيق نشاطها وتطوّرها، وبالتالي عدم التوظيف الأنجع لجملة إمكانياتها، وما ينتج عن ذلك من تعميق لأزمة الفلاحة التونسية.

## 1. تشخيص واقع الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية في تونس

ظهرت الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية بموجب القانون عدد 94 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005، الذي أتى معوّضا للقانون عدد 1963 المؤرخ في 27 ماي 1963 والمتعلّق بتعاضديات الخدمات الفلاحية. إذن، الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية هي في نهاية الأمر تسمية جديدة انطلاقا من نص قانوني سابق، واستمرار ضمني لتجربة تعاضديات الخدمات الفلاحية التي انطلق العمل بها خلال حقبة تجربة التعاضد في بداية ستينيّات القرن الماضي.

في الواقع، يمثّل تغيير التسمية من «تعاضديات» الى «شركات تعاونية»، حسب اعتقادنا، محاولةً من سلط الإشراف لتجاوز الذهنية العامة المترسّخة حول فكرة فشل تجربة التعاضد. لذا كان الخيار قاضيا باعتماد مصطلح «الشركات التعاونية» عوضا عن «التعاضديات»، في سعي لتأسيس حالة مصالحة بهدف تشجيع صغار ومتوسطي الفلاحين على الانخراط صُلب هذا الهيكل القديم – الجديد. في مقابل ذلك لنا أن نتساءل: لماذا كان على سلط الإشراف انتظار 35 سنة كاملة منذ تاريخ التخلّي عن المشروع التعاضدي أواخر الستينات لإقرار هذا التغيير في تسمية تعاضديات الخدمات الفلاحية؟

إذا كان عمق تجربة تعاضديات الخدمات الفلاحية قد حافظ على جوهره، من خلال اعتماد تسمية الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، فإننا نعتقد أنّ أصل الإشكال لا يكمن في مستوى التسمية، بل يتجاوزه ليرتبط بشكل أساسي بسؤال مفاده: هل كان الفلاحون التونسيون متمثلين بحقّ لمفهوم التعاضديات ولجدواها الاقتصادية والاجتماعية؟

إن الإجابة على هذا السؤال هي رهينة نقاش السياق العام لتكوين تعاضديات الخدمات الفلاحية خلال حقبة التعاضد. وهو سياق تميّز بتعاليه على واقع الفلاحين التونسيين آنذاك ولم يوفّر لهم أساسيات تكوينهم القاعدي في مفهوم التعاضديات وجدواها الاقتصادية والاجتماعية عليهم. ولذا كان انخراطهم صلبها عبارةً عن انخراط قسري في مجمله، ومسايرة وقبولا بالسياسات الفلاحية الموضوعة من قبل الدولة. من هنا نتبيّن أيضا أنّ اعتماد أنموذج الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية لا يعدو أن يكون سوى إستراتيجية ردّة فعل على تجربة تاريخية حُكِم عليها بالفشل. وذلك دون ايلاء نقاش طبيعة هذه الهياكل التعاضدية والتعاونية حقّها الكافي من الاهتمام، والعمل على حسن تمثلها من قبل جمهور صغار ومتوسطي الفلاحين حتى يكون اشتراكهم فيها مؤسّسًا على قاعدة الطواعية والاقتناع.

تُعَرَّفُ الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية بكونها شركات ذات رأسمال متغيّر ومساهمين متغيرين، تنشط في قطاع الخدمات المتّصلة بالفلاحة والصيد البحري. وتهدف الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية الى تقديم خدمات لمنخرطيها بُغية تأهيل المستغَلّات الفلاحية وتحسين التصرف في الانتاج. وهي تتولّى خاصّة:

- توفير المستلزمات والخدمات الضرورية لتعاطي النشاط الفلاحي والصيد البحري؛
- إرشاد وتأطير منخرطيها لدعم إنتاجية مستغلاتهم والرفع من مردوديّتها وتحسين جودة المنتجات؛
- ترويج المنتوجات الفلاحية، بما في ذلك التجميع والتخزين واللفّ والتحويل والنقل والتصدير[1].

كما تشتمل الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية على صنفين من الشركات، حسب مجال تدخلها: الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية الأساسية والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية المركزية.

وتكون الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية أساسية إذا: شمل نشاطها خدمة واحدة أو أكثر، لا تتعدّى دائرة تدخلها

1 قانون عدد 94 لسنة 2005 و المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 و المتعلق بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحيةالفصلان 1 و 2

الولاية الواحدة، ضمّت منخرطين تكون مستغلاتهم داخل حدود ولاية واحدة، تجاوزت مستغلات المنخرطين ولاية واحدة، دون أن يمتدّ نشاطها الى كامل تراب الجمهورية.

بينما تكون الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية مركزية إذا : شمل نشاطها أساسا خدمة واحدة تمتدُّ على كامل تراب الجمهورية، تمّ تكليفها بإنجاز خدمة تكتسي صبغة المصلحة العامة، ضمّت منخرطين تكون مستغلاتهم موزعة على ولايتين أو أكثر غير متلاصقتين، شمل نشاطها كامل التراب التونسي، تمّ تكوينها من شركات تعاونية أساسية[2].

حسب الإحصائيات المعتمدة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية، بلغ العدد الجُملي للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية 177 سنة 2012. منها 12 شركة تعاونية مركزية و165 شركة تعاونية أساسية. تضمّ الشركات التعاونية المركزية 2.412 منخرطا وتسدي خدماتها لفائدة 20.756 فلاحا منتفعا، في حين تضمّ الشركات التعاونية الأساسية 24.381 منخرطا وتسدي خدماتها لفائدة 34.669 فلاحا منتفعا[3].

بقي أن نشير الى أنّ نسبة انخراط الفلاحين صلب الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية لم تتعدَّ الـ 6%[4]. وهي نسبة ضعيفة جدا (إن لم نقل كارثية)، مقارنة بالوضعيات المادية والإنتاجية الصعبة لعموم صغار ومتوسطي الفلاحين.

أمّا بالنسبة لخارطة التوزّع الجغرافي للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية الأساسية، فإنّنا نلاحظ أنّ 64% من الشركات تتواجد على الشريط الساحلي للبلاد، مقابل 36% تنشط في الجهات الداخلية[5] إلّا أنّ خارطة التوزع الجغرافي هذه تحيلنا إلى عدد من التناقضات غير المنطقيّة، والتي تستوجب التعمّق في تحليلها. منها على سبيل المثال أنّ جهة الشمال الغربي، المعروفة تاريخيا بأهمية إمكانيات إنتاجها الفلاحي، لا تشتمل الّا على نسبة 12% من المجموع الوطني للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية. يضاف الى ذلك الضعف الكبير لنسبة انخراط صغار ومتوسطي الفلاحين صلب هذه الشركات كما نشير أيضا على سبيل الذكر أنّ معتمديه نفزة بولاية باجة تشهد غيابا كليا للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية[6] (الى حدود أواخر جانفي2018) بالرغم من اعتماد هذه المنطقة بشكل أساسي على وظيفة الانتاج الفلاحي.

في نفس السياق، نلاحظ أن تطوّر إمكانيات الانتاج الفلاحي الحديثة بعدّة جهات، منها ولاية سيدي بوزيد على سبيل المثال، لم يرافقه بالتوازي نسق تصاعدي في تأسيس الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ولا تصاعدا في نسق انخراط صغار ومتوسطي الفلاحين صلبها.

يتمحور نشاط الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية حول قطاع إنتاج وتجميع الحليب، إذ تنشط 61 شركة تعاونية في هذا المجال. وتشير بعض الإحصائيات الى أنّ هذه الشركات التعاونية تساهم في تجميع نسبة 50% من إنتاج الحليب على الصعيد الوطني. على غرار قطاع إنتاج و تجميع الحليب، تنشط 34 شركة تعاونية في قطاع الخضروات والغلال، 23 شركة تعاونية قي قطاع الكروم، 12 شركة تعاونية في قطاع تربية الدواجن، 11 شركة تعاونية في قطاع الصيد البحري و10 شركات تعاونية في قطاع زيت الزيتون[7].

2 الفصل الثالث من قانون عدد 94 لسنة 2005 و المؤرخ في 18 أكتوبر و المتعلق بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية
3 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب : ما بين الواقع والمستقبل، نوفمبر 2013، صفحة 146
4 المخطط الوطني للنهوض بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحة، 2012
5 نفس المصدر السابق
6 معلومات مستقاة من حوار مع وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي نفزة خلال شهر جانفي 2018
7 المخطط الوطني للنهوض بالهياكل المهنية الفلاحية، مجلس وزاري بتاريخ 26 نوفمبر.

إنّ التشخيص الدقيق لوضعية الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية يُثبت أنّ هذه الهياكل تعاني عموما إشكاليات هيكلية تعيق استمرارية نشاطها. منها على وجه الخصوص أن نجد 26 شركة تعاونية، من مجموع 177 شركة، تعاني وضعيات مادية صعبة جدا، إن لم نقل بإفلاسها. إضافة الى أنّ 21 شركة تعاونية كانت قد جمّدَت نشاطاتها كلّيا.[8]

كما تجدر الإشارة إلى حجم مديونية الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، والتي بلغت مستويات خطيرة جدا. إذ يُقدر حجم مديونية الشركات التعاونية المركزية على سبيل المثال ب 400 مليون دينار (نصفها يتمثل في تراكم الفوائض البنكية). هو ما يقدّم الدليل على بدايات الانهيار المالي لهذه الشركات، وبالتالي على تراجع دورها الخدماتي وتهديد إمكانيات نشاطها المستقبلي.

بالرغم من الصعوبات المالية والهيكلية التي تعانيها الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، إلّا أنها حافظت في الوقت نفسه على قدراتها الإنتاجية والتنظيمية للقطاع الفلاحي. إذ تستأثر هذه الشركات بنصيب 50% من الحليب على المستوى الوطني، وتساهم في توفير مستلزمات الانتاج الفلاحي لفائدة 11% من مجموع الفلاحين في تونس، وفي تجميع وتخزين 45% من المنتوج الوطني من القمح، وتسويقها لأكثر من 80% من المنتوج الوطني من الكروم[9].

إن استعراض واقع الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية يمكّننا من تبيان حقيقة الإمكانات الإنتاجية والخدماتية لهذه الهياكل لفائدة صغار ومتوسطي الفلاحين بالرغم من صعوبة وضعياتها الهيكلية والتنظيمية والمادية. ففي حين تروّج السلطات العمومية لأطروحات تثمين إمكانيات الشركات التعاونية، فإنّها في ذات الوقت تتخلّى عنها عبر تهميشها وعدم تفعيل مجمل القرارات التنموية التي من شانها تعزيز أدائها، في أفق مزيد دعم صغار ومتوسطي الفلاحين، وما سيستتبعه ذلك من تنمية الفلاحة التونسية بشكل عامّ.

## 2. قراءة في الأسباب الهيكلية لأزمة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية

انّ مهمة تحليل الأسباب الهيكلية التي ساهمت في تقهقر وضعية الشركات التعاونية تستدعي منّا استحضار عديد العوامل التي تتراوح بين الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والسياسي. وهي ليست بالمهمة السهلة في كلّ الأحوال. لذا سنكتفي من خلال هذه الفقرة باستحضار عنصرين مهمّين، نرى بمركزيّتهما في تحليل مسبّبات تقهقر الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية. ويتمثّلان في نقاش الإطار القانوني المنظّم لنشاط هذه الشركات، إضافة الى تحليل المنوال الاقتصادي (أي خصوصيات النشاط الاقتصادي) الذي تخضع إليه.

### أ. الإطار القانوني للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية: في مركزية الوصاية والرقابة السياسية

تُقدّم السلطات العمومية الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية على أنّها هياكل مهنية فلاحية تنخرط في مقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وذلك كآلية من آليات هيكلة صغار ومتوسطي الفلاحين بغاية ضمان تنمية مواردهم الاقتصادية والاجتماعية. إذا كانت مقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تنبني على جملة من القواعد والأساسيات، لعلّ أهمها ثنائية سياديّة واستقلالية هياكلها، فإنّ الاختلالات التي ينطوي عليها نموذج الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، تجعله في تناقض رأسي مع ثنائية مبدأيْ السيادة والاستقلاليّة.

8 نفس المصدر السابق
9 نفس المصدر.

بتحليل النص القانوني المنظم للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، قانون 18 أكتوبر 2005، يمكننا أن نلاحظ من خلال استعراض الفصول 4، 39، 40 و 41 أنّ هذه الشركات لا تتمتعّ بما يكفيها من استقلالية وسيادية، مقابل خضوعها المشروط لرقابة ووصاية مختلف سلطات الإشراف. وهو ما ساهم بالضرورة في مزيد تعطيل نشاطاتها الطبيعية.

تنصّ كل من الفصول المذكورة أعلاه على خضوع الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية الى رقابة ومتابعة ثلاث سلط إشراف مختلفة. وهي وزارة الداخلية، من خلال شخص الوالي، ووزارة الفلاحة والموارد المائية، عبر المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية ووزارة المالية.

في حقيقة الأمر، إنّ تدخّل مختلف سلطات الإشراف في نشاط الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية لا يعدو أن يكون سوى مسارًا رقابيًا ووصائيًا في غالب الأحيان، يقابله إهمالُ هذه السلطات لمهماتها الطبيعية من دعم وإحاطة للشركات التعاونية قصد تيسير تنميتها وتطوير أدائها الخدماتي. إذ يشير الفصل 40 من قانون 2005 إلى أنّ الشركات التعاونية الأساسية مُجبرَة ضرورة على تقديم تقاريرها المالية الأولية والنهائية، إضافة الى تقارير مراقبة حساباتها، الى شخص والي الجهة التي تنشط في إطارها. كما ينصّ الفصل 39 من نفس القانون على أنّ الشركات التعاونية الأساسية خاضعة بشكل مباشر الى إشراف ومراقبة والي الجهة. من جهة أخرى، تخضع بعض تصاريح اقتناء مستلزمات الانتاج الفلاحي فقط للسلطة التقديرية لوالي الجهة، من ذلك تصاريح اقتناء مادة «الأمونيتر» على سبيل المثال. وهو الأمر الذي يستدعي نقاشًا لمدى حيادية سلطة الوالي في إسناد هذه التراخيص، وما إذا كانت تحتكم لمبادئ الشفافية وعدم التمييز بين ممثّلي الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة.

تطرح مسألة السلطة الرقابية المباشرة المُمَارسة من قِبل والي الجهة على نشاط الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية تساؤلا جوهريا حول وجاهة فكرة أن تخضع هياكل فلاحية مهنيّة لسلطة وزارة الداخلية، بما لها من تخصّصات أمنية بعيدة تمامًا عن تمثّل طابع الانتاج الفلاحي وخصوصيات الشركات التعاونية الناشطة في إطاره. في الحقيقة إن هذا التساؤل يحيل بالضرورة على استنتاج وضعية التعقيد الإداري التي تحكم نشاط الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، وتؤكد من جهة أخرى صحّة أطروحة خضوع هذه الهياكل لمسارات رقابية ووصائية صرفة تساهم في مزيد إعاقة نشاطها.

نشير من جانب آخر إلى خضوع النشاط الداخلي للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية بدوره لمختلف أشكال الرقابة والوصاية الفوقية والبيروقراطية. إذ يُجبر مجلس إدارة الشركة التعاونية على استدعاء ممثّلي المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، إضافة الى والي الجهة خلال انعقاد جلستها الانتخابية العامة، وهو ما يمكن أن يخلق حالة تأثير وتوظيف سياسي في مسارات اختيار الأعضاء الجُدد الموكل إليهم تسيير الشركات التعاونية. يذكر أيضا أنّ النظام الداخلي للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية لا يُعتبر ساريَ المفعول الاّ في حالة موافقة شخصية من وزير الفلاحة والموارد المائية. وهو ما يُعدُّ ضربا لمبدإ استقلالية هذه الشركات، فضلا عن ترسيخه للعقلية البيروقراطية المُعرقلة عموما لسير نشاط هذه الهياكل.

بالرغم من تشدّد النص القانوني المنظّم لنشاط الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية في مستوى إقرار نظمها الأساسية، فإنّ بعض الإحصائيات، الصادرة عن وزارة الفلاحة والموارد المائية سنة 2013، تشير الى أنّ 29 شركة فحسب، من مجموع 165 شركة تعاونية أساسية، تنشط وفقا لنظام داخلي. الأمر الذي يستدعي نقاش مدى نجاعة مهمّة الرقابة المُمَارسة من وزارة الإشراف، نظرا لدورها المركزي في إقرار سبل النشاط الداخلي صلب الشركات التعاونية.

من جهة أخرى، لم تنحصر آليات الوصاية والرقابة على الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية في مستوى تدخل سلطات الإشراف. بل تجاوزتها ليتمّ التدخل مباشرة في نشاط هذه الشركات، عبر إقرار المدّة النيابية لمجالس إدارات الشركات التعاونية بستّ سنوات. إنّ إقرار مدّة ست سنوات لنشاط مجالس إدارات الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية يُعتبر قرارا اعتباطيا ومبالغا فيه، لما يمكن أن يمثّله من ضرب لمبدإ التداول الديمقراطي في تسيير هذه الهياكل، فضلا عن مساهمته في تأبيد و احتكار تركيبة مجلس إدارة بعينه لكافّة الصلاحيات. وهو ما يمكن أن يؤدّي إلى حالات سخط وانسحاب للأعضاء المنخرطين في حالة عدم رضاهم عن سياسات التصرّف والإدارة ومطالبتهم بتغيير هذه الهياكل التسييريّة.

في الختام، إذا كانت فلسفة تأسيس الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ترتكز على فكرة تجاوز الإرث السلبي لتجربة التعاضد من خلال تجربة «تعاضديات الخدمات الفلاحية» فإننا نستنتج من خلال استعراض القانون المنظم لهذه الشركات أنّ سلطات الإشراف لم تؤسّس حقيقة لنموذج هيكل فلاحي بديل. في مقابل ذلك، تمّ الحفاظ على نفس السمات السلبيّة لتجربة التعاضد من فوقية وبيروقراطية، إضافة الى تدعيم ثنائيّة الرقابة والوصاية لتستحيل بذلك الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية مجرّد شعار خالٍ من كلّ عمق تنموي مستقلّ، سيادي وممثّل حقًا لجمهور صغار ومتوسطي الفلاحين.

## ب. خصوصيات المنوال الاقتصادي للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية

يهدف تحليل المنوال الاقتصادي للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية إلى تبيان خصوصيات تطورها منذ تاريخ تأسيسها، فضلا عن مزيد التعرّف على مجمل الصعوبات والمعوقات التي تعطّل نشاطها الطبيعي وتمنع تنميتها وإشعاعها على صغار ومتوسطي الفلاحين.

نؤكد كذلك أنّ نشاط الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، في إطار سياسات اقتصادية ليبرالية، يجعل من إمكانيات تنميتها شبه معدومة. وذلك نظرا لعدم توافق فلسفتها الاجتماعية مع الإطار العام للاستراتيجيات الاقتصادية في تونس. بمعنى آخر، يمكن أن نعبّر عن ذلك بضدّية العلاقة بين الغايات الاجتماعية للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية من جهة والغايات الاستثمارية الربحية، التي يروّج لها المنوال الاقتصادي المُعتَمَد من خلال إقرار سياسات الخوْصصة والاستثمارات الخاصة، من جهة ثانية.

ترتكز فلسفة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية بشكل أساسي على المنفعة الاجتماعية لفائدة صغار ومتوسطي الفلاحين، من خلال مجمل الخدمات والآليات التي تقدّمها لمنخرطيها بُغية تنمية مواردهم الاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل ضمان تحقيق هذه المنفعة الاجتماعية، وجب العمل على تدعيم المنوال الاقتصادي للشركات التعاونية بوصفه الدعامة الأساسية الكفيلة بتحقيق ذلك.

من بين أهم الأسباب التي ساهمت في تقهقر الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، تبرز إشكالية هشاشة المنوال الاقتصادي الذي تخضع له هذه الشركات والتي تتمظهر بشكل خاصّ في مجمل هذه العناصر:

- **ضعف نسبة الانخراط في الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية**

يرتكز المنوال الاقتصادي للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية بشكل أساسي على مجموع المساهمات المالية للمنخرطين في رأسمال التأسيس. وتتكوّن هذه الشركات من مجمل المنخرطين، وهم ليسوا سوى جمهور صغار ومتوسطي الفلاحين،

الذين عادة ما تكون مساهماتهم المالية في عملية التأسيس جدّ متواضعة. الأمر الذي يحدُّ من إمكانيات تكوين رأسمال كاف لضمان انطلاقة نشاط الشركة التعاونية بشكل طبيعي.

من جهة ثانية، تمثّل إشكالية ضعف نسب انخراط الفلاحين في الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية (لا تتجاوز 6 بالمائة على الصعيد الوطني) سببا رئيسيا مساهما في مزيد تقهقر الموارد المالية لهذه الشركات. وهو ما سينعكس سلبا على قدرتها على ضمان سيرورة نشاطها بشكل طبيعي وأريَحي.

يرتكز تحليل إشكالية نسب الانخراط الضعيفة جدا صلب الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية على نقاش مستويين اثنين، يمثلان حجر الزاوية في تفكيك هذا الإشكال.

يتمثل المستوى الأول في ما تضمّنه النص القانوني المؤطّر لنشاط هذه الشركات من تنصيص على إمكانية إسدائها لخدمات فلاحية لفائدة فلاحين ينتفعون بها دون أن يكونوا مُجبَرين على الانخراط صلبها. إذ ينصّ هذا القانون الإطاري على أنّه بإمكان الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية إسداء خدمات فلاحية لصغار و متوسطي الفلاحين غير المنخرطين صلبها (وهو ما نعنيه بالمنتفعين)، شريطة أن لا تتجاوز قيمة هذه المعاملات ثلث رقم معاملاتها الجمليّ السنوي. من جهة أخرى ينص نفس الإطار القانوني على أنّه لا يمكن لهذه الشركة أن تتعدّى مدّة ثلاث سنوات في تعاملها مع منتفع غير منخرط بها.

في الواقع، ساهم هذا التنصيص القانوني في تعميق أزمة الانخراط صلب الشركات التعاونية. إذ أنّه يتيح إمكانية الانتفاع بخدمات هذه الشركات دون شرط الانخراط بها، لتتكون علاقة نفعية، إن لم نقل بانتهازيتها، بين الفلاحين وهذه الشركات التعاونية. إذ تساهم هذه العلاقة النفعية في تصدير ذهنية عدم ضرورة الانخراط صلب الشركات التعاونية للانتفاع بخدماتها، إضافة الى هدمها لفكرة أهمّية انخراط الفلاحين داخل الهياكل المهنية التي تمثلهم وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية. كان من استتباعات هذا التنصيص القانوني أن تجاوز عدد المنتفعين من خدمات الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية عدد المنخرطين صلبها. وهو ما ساهم بالضرورة في مزيد تقهقر وضعية هذه الهياكل الفلاحية.

أمّا المستوى الثاني فيتمثّل في حالة العزوف العامة لدى الفلاّحين عن الانخراط صلب الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية. ويمكن تفسير حالة العزوف هذه انطلاقا من : عدم تمكّن أغلب هذه الشركات من توفير الاحتياجات الضرورية للإنتاج الفلاحي وخدمات تخزين وتسويق مختلف منتوجاتها لصالح منخرطيها، انعدام الثقة في أعضاء مجالس الإدارات لعدم شفافية تصرفهم ولفقدانهم مؤهلات تسييريّة ناجعة، امتعاضهم من خضوع هذه الشركات لرقابة ووصاية سلط الإشراف المبالغ فيها في أحيان كثيرة، وأخيرا عدم قدرة هذه الشركات على بلورة سياسات دعائية وتثقيفية موجّهة الى صغار ومتوسطي الفلاحين قصد حثّهم على الانخراط بها وتبيين ما سينتفعون به من خدمات وتوجيهات.

تبرز إشكالية ضعف الانخراط صلب هذه الشركات كسبب رئيسي يعيق تنمية الموارد المالية والبشرية لهذه الهياكل، وهو ما يستحيل عقبة أمام حسن نشاطها وتنويعها لخدماتها وإيفاءها لتعهداتها لصالح منخرطيها. تنطوي سبل تجاوز إشكالية ضعف الانخراط على مسؤولية مزدوجة. تتمثل أُولاهما في ضرورة تنقيح النص القانوني المنظم لهذه الهياكل، بما يعزّز إمكانيات الانخراط صلبها في مقابل محدودية الانتفاع بخدماتها. أما ثانيهما فتتمثل في مسؤولية الشركات التعاونية نفسها من خلال عملها على ضبط استراتيجيات تواصل و تحسيس تساهم في تعزيز كمّ الانخراط بها، ومن

ثمّة تحسين مواردها المالية بما يسمح بتنمية وتطوير نشاطها المستقبلي.

- **عدم تنفيذ برامج دعم وتشجيع الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية**

تضمّنت مرحلة التأسيس للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية التنصيص على عدد من آليات دعم وتشجيع لفائدة هذه الهياكل. وذلك حتى تتمكن من تحسين مستوى أدائها الخدماتي لصالح صغار ومتوسطي الفلاحين وضمان ديمومة نشاطها و تحقيقها أخيرا لأهدافها التنموية المُعلَنَة.

تمثلت هذه الآليات في إقرار جملة من التشجيعات والتحفيزات المالية لفائدة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية قصد مزيد دعمها ماديا في سبيل ضمان حسن سيرورة أنشطتها. وهي كالآتي:

- منحة التركيز: بقيمة 50.000 دينار لفائدة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية المنتصبة حديثا.
- إمكانية الاستفادة بقرض بنكي بقيمة 300.000 دينار خلال الثلاث سنوات الأولى من تركيز الشركة التعاونية.
- إقرار تخفيضات بقيمة 40% على استثمارات الشركات التعاونية في مجال اقتناء المعدات الفلاحية[10].

على الرغم من أهمّية إقرار مثل هذه الآليات التحفيزية والتشجيعية لفائدة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، بما يمثل ركيزة أساسية في مسارات دعمها وتنميتها وتوفير الشروط الكفيلة لحسن نشاطها، الّا أنّ الحقيقة المعتمدة على أرض الواقع مخالفة لذلك تماما... إذ أكّد أغلب الحاضرين، الممثلين للشركات التعاونية والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، في الملتقى الوطني للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية في ماي 2015 بالمهدية أنّه لم يقع تفعيل أغلب هذه الآليات ألّا في حالات استثنائية.

يندرج حرمان الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية من كلّ هذه الآليات في إطار عامّ يتّسم بتخلي السلطات العمومية عن دعم هذه الهياكل. وهو ما ساهم بشكل رئيسي في تقهقر وضعياتها المالية وانعكاسها السلبي عبر مزيد تعقيد شروط الانتاج الفلاحي، وبالتالي تراجع الإمكانيات الإنتاجية للفلاحة التونسية بشكل عام.

- **المنافسة غير العادلة من طرف القطاع الخاص**

خضع القطاع الفلاحي في تونس الى جملة من البرامج الليبرالية، يُعدُّ أهمّها اعتماد «مشروع الإصلاح الهيكلي الفلاحي» سنة 1986، المُمْلَى من طرف صندوق النقد الدولي. وقد ارتكز على إقرار ضرورة مزيد تراجع الدولة عن أدوارها التعديلية والحمائية للفلاحة التونسية مقابل مزيد فسح المجال لصالح منطق الاستثمارات الخاصة.

كما رافقت موجة بدايات تخلي الدولة عن أدوارها التعديلية في المجال الفلاحي شروعها في خوصصة عديد الوظائف الفلاحية. ومنها تحرير التجارة الداخلية في عديد المواد الفلاحية والتفويت في دورها المركزي في عمليات تجميع، تسويق، توريد وتصدير مختلف المنتوجات الفلاحية كمادة الحليب المحفوظ ولحوم الأبقار والذرّة والزيوت المشتقة، إضافة الى تحرير التجارة الداخلية في مادّة الشعير منذ 1992.

كما نشير أيضا الى التفويت في مسالك توزيع عديد مستلزمات الانتاج الفلاحي، كـ « الأمونيتر» مثلا، لصالح هيمنة شبه كلية من الشركات الاستثمارية الخاصة. لتجد بذلك الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية نفسها مقصيّة نهائيا من

10 نفس المصدر.

إمكانيات لعب دور متقدّم كمزوّد رئيسي لهذه المواد، الأمر الذي ساهم في مزيد تعقيد وضعيتها المادية وتكرر حالات إخلالها بتعهداتها إزاء منظوريها.

نشير من جانب آخر الى أن هيمنة الشركات الاستثمارية الخاصة على قطاع توزيع مستلزمات الانتاج الفلاحي قد ساهم أيضا في تدمير القدرة التنافسية للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، فيما يخص الأسعار المعتمدة وإمكانيات التوفير الدائم لاحتياجات منظوريها من كميات وأصناف معينة. وقد ساهم ضعف المقدرة التنافسية للشركات التعاونية في خلق حالة عزوف عام من قبل الفلاحين على الانخراط صلبها في مقابل توجههم الى المؤسسات الخاصة لما تتيحه لهم من أفضلية في مستوى الأسعار المعتمدة وتوفير الكميات اللازمة إضافة الى مرونتها فيما يخصّ آجال الاستخلاص.

باستعراض نموذج خوصصة مسالك توزيع مستلزمات الانتاج الفلاحي، نكون بصدد نقاش تناقض السياسات العمومية الفلاحية في تونس. فمن جهة يتم إقرار آليات اقتصادية تمييزية لفائدة القطاع الخاص، فيما تروّج نفس السلطات لخطاب دعم القطاع الفلاحي من خلال ميكانيزم الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، المقصية أصلا من إمكانيات الانتفاع بهذه الامتيازات.

- **إشكاليات الولوج الى موارد التمويل**

يمكن اعتبار قطاع الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية قطاعًا غير مُرسمَل (رأس مال ضعيف) نظرًا لمجمل الصعوبات التي يعانيها في سبل توفيره للموارد المالية الضرورية له. وتتمظهر إشكاليات النفاذ الى الموارد المالية من خلال مثال القروض البنكية، والتي غالبًا ما تكون مشروطة برهنيّات أو ضمانات عينية. وهو ما لا تتوفّر عليه الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية لتواضع إمكانياتها، لتجد نفسها محرومة من إمكانيات الانتفاع بهذه الموارد المالية.

من جهة أخرى، يؤكد عديد ممثلي الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية أنّه لا يتمّ الاعتراف بـ «قانونية هياكلهم» التعاونية كمؤسسات اقتصادية من قبل ممثّلي البنوك التجارية الخاصة في مسارات التفاوض للانتفاع بقرض بنكي.

لا تقتصر معضلة تمتّع الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية بالقروض البنكية على البنوك الربحية الخاصة. بل إنّ نفس السيناريو كثيرا ما يتكرّر مع البنوك العمومية. إذ لا يخصّص البنك الوطني الفلاحي، وهو بنك عمومي يهتم بتمويل النشاط الفلاحي، الّا نسبة 17% من مجموع موارده لتمويل الأنشطة الفلاحية، والتي غالبا ما تكون موجّهة لفائدة كبار الفلاحين والملاكين العقاريين على حساب إقصاء صغار ومتوسطي الفلاحين وأغلب الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية.

ساهم مسار إقصاء الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية من موارد التمويل عبر آلية القروض البنكية (سواء كانت بنوكًا عموميةً أو خاصةً) في ظهور مؤسسات مالية جديدة، استغلّت صعوبة الأوضاع المالية لهذه الشركات لتتقدّم إليها بحزمة برامج تمويلية عبر إمكانية إسنادها قروض. من بين هذه المؤسسات نُقدّم نموذج «الجمعية القطرية الخيرية» التي استهدفت مجمل الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية بولايتيْ القصرين وسيدي بوزيد عبر ميكانيزمات قروض بنكية تُمنح عن طريق «بنك الزيتونة»، وباعتماد نسب فائدة تتجاوز الـ 7%. بالرغم من أن نسبة الفائدة المعتمدة من قبل هذه الجمعية تُعتبر مرتفعة جدًا بنظر ممثلي الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، الّا أنّهم يجدون أنفسهم مضطرين للقبول بها في أغلب الأحيان، كبديل يمكنهم من تجاوز صعوباتهم المالية واستئناف أنشطتهم الخدماتية.

تؤكّد سياسات إقصاء الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية من الوصول السهل الى موارد التمويل بشكل لا لبس فيه صحة أطروحة تخلي الدولة عن دعم قطاع استراتيجي وحيوي، يمثّل حلقة وصل مركزية في سلسلة الانتاج الفلاحي.

يمثّل هذا السيناريو الإقصائي، الممهّد بشكل متسارع لانتكاسة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، دليلًا قطعيا على حرمان مئات آلاف صغار ومتوسطي الفلاحين من إمكانيات حصولهم على مستلزمات إنتاجهم الضرورية، فضلًا عن تمتعهم بمجمل الخدمات الفلاحية. وهو ما من شأنه أن يهدّد بشكل مباشر الطاقات الإنتاجية للفلاحة التونسية، ويؤبّد بذلك حالة ارتهانها للأسواق العالمية مقابل التخلّي عن دعم وتوفير الشروط الموضوعية الكفيلة بتحقيق اكتفاء غذائي ذاتي.

## الخاتمة

في سياق عامّ يتسم بهيمنة صغار ومتوسطي الفلاحين، كمًا ونوعًا، على خارطة المنتجين الفلاحيين في تونس،يمكن أن نتبيّن بشكل واضح مركزية دور الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية. وأن نلمس ما لهذه الشركات من إمكانيات حقيقية في دعم مسارات الانتاج الفلاحي، بالرغم من كافة الاختلالات والصعوبات الهيكلية التي تعانيها.

تبيّن آليات تخلّي الدولة عن الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية واقحامها في سياقات اقتصاد ليبرالي، بشكل لا غبار عليه، مدى تورط السياسات العمومية في التحضير لتدمير الأُسس الإنتاجية للفلاحة التونسية.

يكشف استعراض الأزمة الهيكليّة للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية عن تمظهر رئيسي لبدايات التفويت الحقيقي في سيادية الفلاحة التونسية. وذلك في مقابل ارتهانها لمنطق الاستثمارات الخاصة، والتدمير المباشر لقوى إنتاج صغار ومتوسطي الفلاحين عبر مزيد استغلالهم وإخضاعهم لحقيقة الخيارات الليبرالية المعتمدة.

من خلال ما تقدّم، تتأكّد لنا وبشكل واضح أولوية العمل على إنقاذ ما تبقى من الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، بوصفها إطارا هيكليا ممثلا لجموع صغار ومتوسطي المنتجين الفلاحيين. يضاف الى ذلك إمكانيّة إدراجها ضمن مقاربة *السيادة الغذائية* من خلال ما تُتيحه لمنظوريها من إمكانيات نفاذهم المباشر الى مختلف احتياجات ومُدخلات إنتاجهم الفلاحي.

# التعاضد، دعامة أساسية في بناء مشروع السيادة الغذائية

مثلت تجربة التعاضد العمود الفقري للمنوال الاقتصادي الذي اعتُمِد في تونس خلال عقد الستينيّات من القرن الماضي. وقد ارتكز بشكل أساسي على ثنائية إنهاء آليات الاستعمار الاقتصادي المباشر واعتماد مقاربة التخطيط الاقتصادي.

تم تطبيق تجربة التعاضد بشكل أساسي في القطاع الفلاحي. وذلك عبر خلق ميكانيزمات «الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي» كهياكل تعاضدية تُعنى بوظائف الانتاج الفلاحي و إسداء الخدمات الفلاحية وتأمين مهمة تحسين جودة ومردودية الانتاج الفلاحي في تونس.

وبالرغم من مرور قرابة الخمسين سنة على اتخاذ قرار إنهاء تجربة التعاضد والحكم بفشلها، إلا أنّ العديد من الأسئلة ما تزال مطروحة حول إمكانيات التقييم الموضوعي لهذه التجربة التي دامت ما يناهز عقدا من الزمن. يضاف إلى ذلك أهمية تحليل مآلات الوحدات التعاضدية وتقهقرها نظرًا لاستمرار العمل بها الى اليوم صُلب الأراضي الفلاحية الدوْلية.

في حقيقة الأمر، مثّل قرار إنهاء العمل بتجربة التعاضد نهاية الستينات ضربة موجعة للفلاحة التونسية. وقد تمظهرت أساسا في إنهاك وتصفية الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي، بما ساهم في مزيد تفقير صغار ومتوسطي الفلاحين المتنظمّين في إطارها. وذلك إضافة الى تدهور الطاقة الإنتاجية لمجمل الأراضي الفلاحية التي كانت محلّ النشاط الأبرز لهذه الوحدات.

لطالما تمّ الحديث عن الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي كمرادف لفشل تجربة التعاضد، إلا أنّنا نلاحظ اليوم اهتمامًا متزايدًا من طرف صغار ومتوسطي الفلاحين وجمهور المُعطَّلين عن العمل بهذه الهياكل كبديل تسييري وإنتاجي لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية في استغلال الأراضي الفلاحية الدولية.

## 1. تجربة التعاضد في تونس : في ضرورة إعادة القراءة التاريخية

كانت فلسفة تجربة التعاضد وليدة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد العام التونسي للشغل في 1956، كتعبيرة عن وجهة نظر المركزية النقابية آنذاك لأفاق البناء المجتمعي في تونس ما بعد الاستعمار. تمّ اعتماد هذه الفلسفة في برنامج التنمية العشري 1962-1971 ليصبح الركيزة الأساسية لمنوال التنمية الاقتصادي والاجتماعي اثر نزوع السلطة السياسية آنذاك إلى تبنّي ما اصطُلح عليه بـ «الاشتراكية الدستورية».

بعد فشل تجربة الاقتصاد الليبرالي في أولى سنوات الاستقلال، توجهّت تونس في ظلّ موجة عالمية تميزت بهيمنة حركات التحرر الوطني الى تبنّي مشروع التعاضد الاقتصادي والاجتماعي. وقد انبنى هذا المشروع على مركزية ثنائيّة «دحر

الاستعمار الاقتصادي المباشر» و«فلسفة التخطيط الاقتصادي» كآلية لإدارة الشأن الاقتصادي.

تجسّدت سياسة دحر الاستعمار الاقتصادي المباشر بشكل خاصّ في موجة استرجاع الأراضي الفلاحية الدولية التي كانت تحت تصرف المستعمرين الأجانب. وحصل ذلك عبر التعويض المادي لهم بادئ الأمر، ليقع في النهاية إقرار قانون التأميم الزراعي في 1964. تمّ بموجب هذا القانون استرجاع المخزون العقاري الفلاحي المستولى عليه ليقع إدراجه تحت تصرّف «ديوان الأراضي الدولية».

أما فيما يخصّ اعتماد فلسفة «التخطيط الاقتصادي»، فإنّ المقصود بها هو أن تصبح الدولة وحدها الراعية والمراقبة والمتحكمة في مجمل العمليات الاقتصادية والاجتماعية. أيْ أنّ الدولة أصبحت في النهاية المشرف المركزي على عملية الانتاج و التخطيط الاقتصاديّين.

نبع التوجّه نحو تركيز تجربة التعاضد، أساسًا في القطاع الفلاحي، من الأهمية الإستراتيجية لهذا القطاع في تدعيم الاستقلال الفتيّ ولإمكانيات القطع مع حالة التبعية الغذائية آنذاك. ولكون هذا القطاع الركيزة الأساسيّة للاقتصاد التونسي في ظل هشاشة باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى.

بالرغم من هيمنة النشاط الفلاحي على بنية الاقتصاد التونسي آنذاك، إلّا أنّه كان بالمقابل يعاني من عدة إشكاليات هيكلية تعيق تطوره. لعلّ من أهمها إشكاليات تشتت الملكية العقارية الفلاحية، إضافة الى « تخلف» بُنى الانتاج الفلاحي وضعف مردوديّاتها.

اندرجت فلسفة تجربة التعاضد في أفق استغلال أنجع لمجمل الأراضي الفلاحية الدولية وتجاوز الإشكاليات الهيكلية للفلاحة التونسية. إذ بعثت التجربة أساسا لاستغلال الأراضي الفلاحية الدولية من جهة، ولتجميع صغار ومتوسطي الفلاحين الذين لا تتجاوز مساحة أراضيهم الثلاثة هكتارات بغية تجاوز إشكال تشتت ملكياتهم وتدعيم إنتاجية مستغلاتهم الفلاحية بشكل جماعي.

يقدّم القانون الأساسي العامّ للتعاضد، من خلال الفصلين الأوّلين، تعريفا للتعاضد وللوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي وهما كآلاتي[1]:

- الفصل الأول: التعاضد هو سبيل للتنمية يهدف بواسطة تكوين مؤسسات اقتصادية خاضعة للمبادئ التعاضدية الى تجديد الأوضاع وتطوير الطرق الفنية تطويرًا عصريًا وتوفير الانتاج والنهوض بالإنسان.
- الفصل الثاني: التعاضديات شركات ذات رأس مال ومشتركين قابلين للتغيير. يقع تكوينها بين أشخاص لهم مصالح مشتركة يتّحدون قصد إرضاء حاجياتهم وتحسين أحوالهم المادية والأدبية. وتمارس نشاطاتها بالقطاعات المضبوطة بالمخطط القومي للتنمية وطبقا للمبادئ الخاصة بالتعاضد والمبينة فيما يلي: الانخراط الحرّ والباب المفتوح، التصرف الديمقراطي، الإنصاف من حيث مساهمة المشتركين في رأس مال التعاضديات، توزيع الفواضل على نسبة العمليات الواقع القيام بها من طرف المتعاضد داخل التعاضدية، تحديد مقابل رأس المال والنهوض الاجتماعي و التثقيف.

في حقيقة الأمر كان التوجه نحو إقرار سياسة التعاضد انخراطا تونسيا في موجة عالمية (دول عدم الانحياز، النموذج الصيني والسوفياتي والخ)، اتسمت آنذاك بمركزية شعارات البناء الاقتصادي الوطني والشعبي في مسار ترسيخ التحرر

1 قانون عدد 4 لسنة 1967 مؤرخ في 19 جانفي 1967 يتعلق بالقانون الأساسي العام للتعاضد

الوطني من ظلمات الاستعمار. فكان الرهان على أولوية البناء الاقتصادي الذاتي شرطا أساسيا لتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي، وهو ما يكرّس في النهاية مطلب السيادة الوطنية.

عبّر التوجه إلى اقرار سياسة التعاضد عن السعي الى توظيف أنجع لقوة العمل الرئيسية ولمصدر الثروة الأهم آنذاك، ونعني بهما ثنائي «قوة عمل المزارعين» و «المخزون العقاري الفلاحي» الجيّد عموما.

كان خيار بعث الوحدات التعاضدية بالنسبة الأراضي الفلاحية الدولية المسترجَعة، المقدرّ مساحتها بقرابة الـ 828.000 هكتار، يقضي بتثبيت ملكية هذه الأراضي لصالح ملك الدولة في ظل مساعي دوائر النفوذ السياسي الى افتكاكها ونهبها. هذا إضافة الى مواصلة استغلالها على نحو أنجع والعمل على تنويع إنتاجياتها الفلاحية للقَطع مع حالة أُحادية الانتاج الموروثة من المستعمرين.

من جانب آخر، لم تستثنِ الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي صغار ومتوسطي الفلاحين الذين لا تتجاوز ملكياتهم الـ 3 هكتارات، وأيضا ممّن لا يملكون سوى قوة سواعدهم، من الانخراط صلبها. وذلك بغاية تجاوز معضلة تشتّت الملكيات الفلاحية والعمل على تطوير إنتاجية هذه الاراضي المجتمعة عبر دعمها التقني والمادي.

بقي أن نشير إلى أنّ هذه الوحدات التعاضدية لم تكن مستقلة تماما ولا خاضعة فقط لآراء المتعاضدين صلبها. بل كانت تحت وصاية وزارة الإشراف، أيْ وزارة الفلاحة، إضافة الى تدخل كبير من قِبل مسؤولي السلطة السياسية من وُلاّة ومعتمدين و غيرهم، ممّا ساهم في تعقيد وضعياتها.

إنّ المتفحّص لعُمق تجربة التعاضد الإنمائية والتنموية، التي تستهدف تثوير واقع القطاع الفلاحي في تونس في أفق تكريس مبدأ السيادة الوطنية وتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي، لا يمكن إلا أن يباركها أخذا بعين الاعتبار لسياقات تطبيقها وما كان لها من استتباعات ايجابية على مجمل صغار ومتوسطي الفلاحين، وعلى الشعب التونسي عمومًا.

إلا أنّنا وفي مقابل ذلك نشير الى أن تجربة التعاضد، وبالرغم من عمقها الإنمائي والوطني، قد اعترتها عدّة إشكاليات هيكلية ومبدئية منذ بداية تطبيقها. لعلّ أهمّها يكمُن في طابعها القسري والمُسقَط، إذ لم يتمّ التفكير في إرساء جلسات تكوين وتثقيف للمزارعين بخصوص منوال التعاضد أو تسيير الوحدات التعاضدية للإنتاجالفلاحي (تعاضدياتهم المستقبلية). فكان انخراط هؤلاء في التجربة يعبّر أساسًا عن امتثال لمواقف السلطة السياسية، دون أن تكون لهم فكرة مجزية عن فحوى ومقاصد هذه التجربة.

## 2. الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي : قراءة في أسباب الفشل

اتّخذت تجربة التعاضد منحًى تصاعديا لافتا للانتباه. إذ تبيّن الإحصائيات أنّه في حدود سنة 1968 وقع هيكلة 1.700.000 هكتار في وحدات تعاضدية للانتاج، لتتطور الى مجموع 1592 وحدة تضم 295.414 متعاضد على مساحة تقدر بـ 3.800.000 هكتار في 30 جوان 1969. أما في أواخر تجربة التعاضد، نهاية أوت 1969، فقد ارتفعت الحصيلة النهائية إلى 1994 وحدة تعاضدية على مساحة جملية تقدر ب 4.700.000 هكتار[2].

بالتمعّن في المنحى التصاعدي لتقدم تطبيق سياسات التعاضد، لجهة مساحة الاراضي الفلاحية المهيكلة صلب الوحدات التعاضدية ولجهة انخراط الغالبية العظمى لصغار ومتوسطي الفلاحين صلبها، يمكن الإقرار دون تردّد بنجاح الأهداف

2 غانيون غ.، التعاضد و السياسة و التنمية، منشورات جامعة مونتريال، 1974.

الإستراتيجية لهذه التجربة في فترة زمنية وجيزة لم تتجاوز السبع سنوات.

في حقيقة الأمر، إذا كانت سنة 1969 حاملة لمؤشرات التقدم الكبير في انجاز مخططات سياسة التعاضد، فقد كانت أيضا نفس السنة التي أقرت فيها السلطة السياسية في تونس التخلي نهائيا عن هذه التجربة بعد الحكم بفشلها وعدم تحقيقها لأهدافها التنموية و الإستراتيجية المبرمجة.

**وتيرة إحداث التعاضديات بين 1962 و 1968**

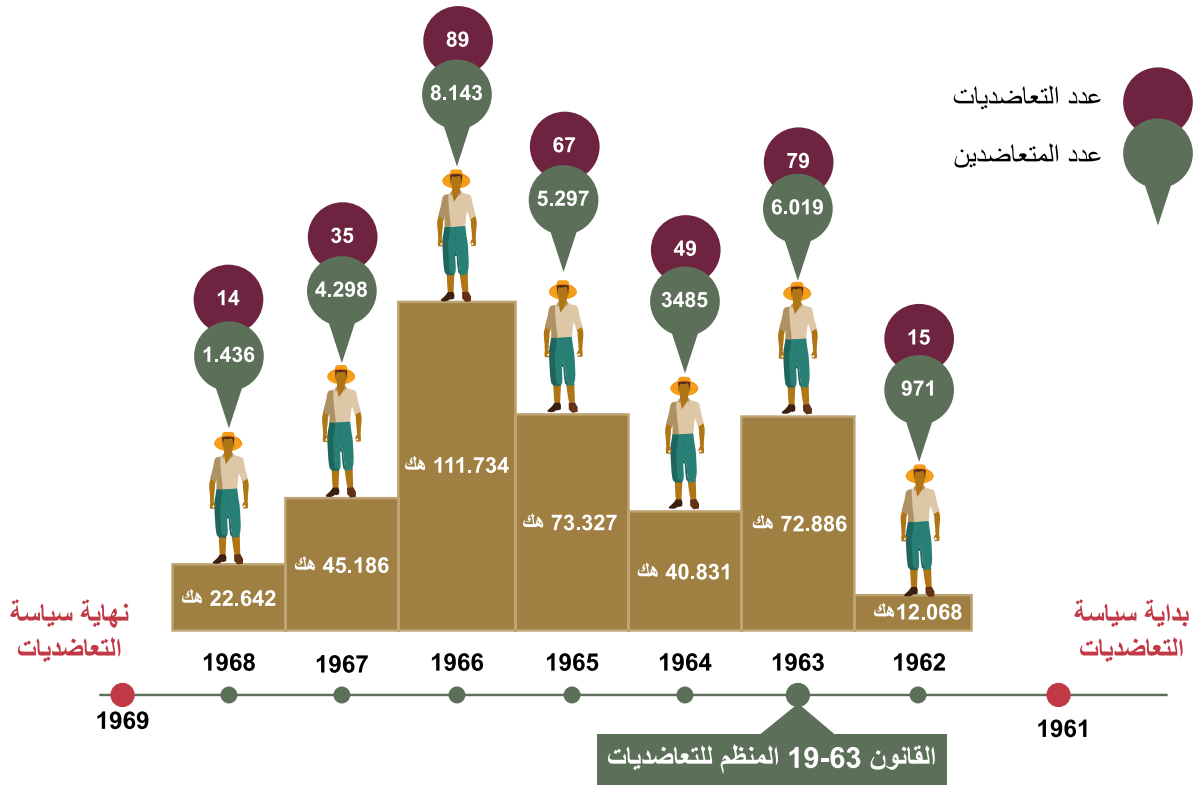


المصدر: Boulet D. ; Etude économique des coopératives agricoles de production en Tunisie ; Paris ; CIHEAM, Options Méditerra-néennes N°6 ; 1971.

إنّ الجزم بإمكانيات التحليل والتقييم الموضوعي لتجربة التعاضد لهو من الصعوبة بقدر كبير. إذ لا تتوفر مادة أكاديمية أو علمية أو توثيقية تمكننا من تمثل أفضل لصيرورة تجربة على غاية من الأهمية في تاريخ تونس المعاصر. لذلك سنكتفي ببعض التحاليل المتوفرة لمحاولة فهم مآلات هذه التجربة. تتأرجح هذه التحاليل والمعطيات بين ماهو سياسي مرتبط بطبيعة السلطة السياسية و مواقفها إزاء هذه التجربة آنذاك، وبين ما هو تقني هيكلي مرتبط بآليات وتصورات انجاز وتطبيق سياسة التعاضد.

فيما يخصّ الجانب السياسي في تحليل موقف التمهيد لفشل تجربة التعاضد: مثل إعلان قرار تعميم تجربة *التعاضد*

سنة 1969[3] من رأس السلطة السياسية آنذاك، الحبيب بورقيبة، نقلة نوعية في تطور مواقف التقييم والتعاطي مع هذه التجربة. إذ اعتبر جناحٌ معين في السلطة السياسية، ممثّلا في أغلبيته من الأرستقراطية الفلاحية وكبار المالكين العقاريين، أن مصالحهم المادية والمعنوية مهددة في حال تمّ إقرار تعميم التعاضد لتلتحق أراضيهم بمجمل الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي، بما سيفقدهم دعامة أساسية من دعامات تكريس نفوذهم السياسي والاقتصادي.

في ردّ فعل على إمكانية إقرار تعميم سياسة التعاضد، انطلق هذا الجناح في الترويج لمقولات أنّ التعاضد يهدف الى تجريد المواطنين من ملكياتهم الخاصة لتصبح ملكا عموميا تحت التصرف الكامل للدولة. ساهمت هذه الحملة التضليليّة في ظهور تحركات شعبية مناهضة لسياسة التعاضد، ارتكزت أساسا في منطقة الساحل التونسية ولعلّ أهمّها «أحداث الوردانين» في جانفي 1969.

إضافة الى ما شهدته جهة الساحل من حالة احتقان ورفض لسياسة التعاضد، ساهم انخرام ميزان القوى داخل السلطة السياسية لصالح الجناح المناوئ للتعاضد، وكان الهادي نويرة (رئيس الحكومة الذي سيخلف مهندس تجربة التعاضد أحمد بن صالح) من أبرز وجوهه، في خلق حالة إجماع أغلبيّ على ضرورة إنهاء العمل بسياسات التعاضد والعودة الى اعتماد المنوال الاقتصادي الليبرالي.

في الحقيقة، يتبّين أنّ قرار تعميم تجربة *التعاضد* الصادر عن بورقيبة آنذاك لم يكن نابعا من تقييم موضوعي لمؤشرات النمو- التنمية الاقتصادية، بقدر ما كان يمثّل حالة توظيف سياسي سُلطوي للمعطى الاقتصادي. وكان يراد من خلاله الترويج والتسليم بنجاح تجربة التعاضد قصد إضفاء مزيد من الشرعية على السلطة السياسية الحاكمة.

من خلال ما تقدم يمكن أن نفهم بشكل أكثر وضوحا ملابسات التخلي عن تجربة التعاضد. وذلك بالاعتماد على معطى صراع الأجنحة السياسية في هرم السلطة آنذاك، والذي حسم لفائدة الشق الليبرالي. لتدخل تونس إثر ذلك في حقبة تبنّي الخيارات الليبرالية في إدارة الشأن الاقتصادي.

رغم أهمية المعطى السياسي في تحليل سياقات التخلي عن تجربة التعاضد، إلاّ أنّه ليس بالإمكان تجاهل أنّ هذه التجربة قد شابتها عديد المؤاخذات في مستوى تصوراتها العامة وميكانيزمات تنفيذها على أرض الواقع. الأمر الذي ساهم في إضعافها وسهّل مهمّة تقويضها. من بين هذه المؤاخذات يمكن أن نقدم ما يلي:

### أ. التوظيف السياسي للهياكل التعاضدية

تُعرف التعاضديات بكونها مؤسسات سوسيو-اقتصادية تندرج في إطار الاقتصاد الاجتماعي، وتتكون من مجموع الأشخاص (منخرطين طواعية) الذين يريدون تنمية مواردهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل جماعي وتضامني. ولعلّ من أبرز سمات الهياكل التعاضدية عدم تبعيتها لا للقطاع العام ولا للقطاع الخاص. فهي هياكل مستقلة عنهما ولا تستمد شرعيتها إلا من قرارات وتوجهات جلستها العامة المتكونة من مجموع المتعاضدين صلبها.

في الحقيقة، كانت تجربة التعاضد في تونس، من خلال ميكانيزمات الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي، على نقيض ما تقدّم من تعريف عالمي للتعاضديات وأسس تكوينها وتسييرها. إذ لم تكن الوحدات التعاضدية للانتاج الفلاحي في نسختها التونسية سوى مجرد هياكل فلاحية خاضعة لمركزية السلطة السياسية من وزارات إشراف ووُلّاة و معتمدين[4].

3 البورصالي ن.، حوارات مع احمد بنصالح، منشورات صامد، مارس، 2008.
4 المصدر السابق

وهو ما يدحض بوضوح مقولة استقلاليتها وحياديتها. كما تجدر الإشارة الى أن اغلب صغار ومتوسطي الفلاحين في تونس آنذاك، لم تكن لهم دراية كافية إن لم نقل بعدمها حول مفهوم التعاضديات وسبل إدارتها ولم تتوجه لهم سلط الإشراف ببرامج تكوين و تثقيف كفيلة بإقناعهم بجدوى الانخراط فيها لتكون هذه التعاضديات في النهاية مجرد وعاء يحتوي صغار ومتوسطي الفلاحين الذين انخرطوا تحت تأثير الدعاية الرسمية وتعبيرًا عن تسليمهم بسياسات الدولة الرسمية.

ساهمت حالة التوظيف السياسي لمشروع الاقتصاد الاجتماعي، من خلال الهياكل التعاضدية، في جعل الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي مجرّد هياكل خالية من كلُّ عمق تعاضدي وتعاوني وتنموي. فأضحت تحت التصرف والرقابة المباشرة لأجهزة الدولة، وهو ما ساهم في سلبها سياديتها على مواردها وتوجهاتها، الأمر الذي عجّل بمزيد تقهقرها وتخريبها المُمنهَج.

### ب. تجربة التعاضد تهديد لحق الملكية الخاصة

لعلّ الإشكال الأبرز الذي واجهته هذه التجربة كان الترويج لمقولات أن تجربة التعاضد تمثّل تهديدًا جديًّا للملكيات الخاصة المواطنية. سبق أن اشرنا الى أن الجناح الليبرالي في رأس السلطة السياسية كان قد عمل على ترويج أطروحة تهديد حق الملكية الخاصة من خلال مشروع تعميم التعاضد وما قد سبّبه ذلك من تحركات شعبية مناهضة له (جهة الوردانين خصوصا في جانفي 1969). وهو ما يُعدّ خير دليل على عدم توفّر حاضنة شعبية لهذا المشروع، بما يؤكّد مجدّدا على ضعف التمثّل الشعبي لفحوى وعمق خيارات المشروع التعاضدي.

يقول أحمد بن صالح، مهندس تجربة التعاضد في شهادته عنها: «*لم يتمّ مصادرة حق الملكية الخاصة بتاتا. إذ ينص قانون 1963 أنه بعد 5 سنوات، وفي حال نجح المشروع التعاضدي في تحقيق أهدافه، فإنّ أغلبية الاراضي الفلاحية الدولية ستكون مشروعا للتفويت فيها لفائدة المتعاضدين في شكل مقاسم فلاحية... ولكنّني كنت قد قاومت هذه النزعة المغالية للملكية الخاصة في حين استعملها آخرون لتخريب تجربة التعاضد.*»[5] إلّا أنه وفي مقابل ذلك تحفظ الذاكرة الشعبية انه في سنة 1969 بادرت أغلبية الفلاحين التونسيين ببيع ممتلكاتهم الخاصة من مواشي وأبقار وعنز ودجاج بأبخس الأثمان خوفًا من مصادرة الدولة لها، كما روّجت الدعاية المعادية. إلى ذلك، تمّ تسجيل بدايات تململ صغار ومتوسطي الفلاحين و مطالبتهم بسحب قوة عملهم أو ملكياتهم الفلاحية من الوحدات التعاضدية، بسبب ما اعتبروه من تهديد يستهدف مصادرة ملكياتهم المتواضعة أصلا لصالح الدولة.

في الحقيقة إن الاستشهاد بمثال «الملكية الخاصة» وتهديدها من قبل المشروع التعاضدي إنما يمثل حالة تأكيد على الأخطاء الهيكلية التي شابت تصور المشروع التعاضدي وآليات تنفيذه. ولعلّ أهمها عدم موضوعيته على أرض الواقع وفقدانه لحاضنات شعبية من الفاعلين الأساسيين فيه، وهم جمهور صغار ومتوسطي الفلاحين، ليستحيل في النهاية مجرد مشروع اقتصادي مسقط عموديا يتجاوز كل شروط الموضوعية الواقعية للمجتمع التونسي سنوات الستين من القرن الماضي.

### ج. في ثنائية الأجير -المتعاضد

ارتكزت فلسفة المشروع التعاضدي (في جانبها النظري) بشكل أساسي على جمهور صغار ومتوسطي الفلاحين، وعلى

5 المصدر السابق

إمكانيات إدماجهم صلب الوحدات التعاضدية قصد تنمية مواردهم المادية والمعنوية، فضلا عن مركزية دورهم الإنتاجي كسبيل ممكن لتنمية وتطوير وتنويع إنتاجية الفلاحة التونسية. إلا أنه وفي مقابل ذلك شهدت عملية التطبيق على أرض الواقع انحرافات كبيرة ساهمت في مزيد تهميش جوهر هذا المشروع التنموي، وفي إقصاء المعنيّين الأساسيين به عن دورهم الريادي في تسيير الوحدات التعاضدية وفي مهمات تأمين عمليات الانتاج الفلاحي.

إذ تنصّ مجمل النصوص القانونية لمشروع التعاضد على امتلاك جمهور الفلاحين المنخرطين في الوحدات التعاضدية صفة «المتعاضدين». وهو ما يعني كونهم المتحكمين الرئيسيين في تسيير هذه الوحدات وإدارة عمليات الانتاج ورصد توجهاتها المستقبلية فضلا عن مركزية حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بما يستبطنه ذلك من إمكانيات تحسين مواردهم المادية وبالتالي مستوى معيشتهم. إلا أن شهادات بعض «المتعاضدين» القدامى تُثبت أنّ واقعهم المعيش سابقًا صلب الوحدات التعاضدية كان على النقيض من ذلك تماما.

لخّص السيد الحسني الغابري، وهو متعاضد سابق في الوحدة التعاضدية للإنتاج الفلاحي «النجاح»[6]، تجربته المهنية صلب هذه الوحدة بالمقولة المتداولة زمن التعاضد: «*الكسوة الزرقاء والشاطبية فوق أكتافك والدخول بالوقت والخروج بالوقت*».

في الحقيقة، إنّ هذه المقولة الشائعة الاستعمال في أواخر حقبة التعاضد ليست سوى تعبيرة صادقة عن سخط المتعاضدين من وضعياتهم المهنية، التي اختُزلت في كونهم مجرّد أجراء يعملون في ملكياتهم الفلاحية تحت يافطة الوحدات التعاضدية للانتاج مقابل اجر زهيد وفي ظروف مهنية أقلّ ما يمكن أن يقال فيها أنها تنتهك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

بمعنى آخر يتبين لنا أيضا من خلال هذه الشهادات أنّ مجمل المنخرطين صلب الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي لم يكونوا في الحقيقة «متعاضدين» بما في الكلمة من معنى. بل كانوا مجرّد عمّال أجراء يتقاضون راتبا شهريا زهيدا جدا مقابل عدم تمكينهم من حقوقهم القانونية بصفاتهم كمتعاضدين، والتي كانت تخوّل لهم الانتفاع بالمرابيح السنوية لنشاط الوحدات التعاضدية، فضلا عن تشريكهم في كل ما يخصّ تسيير هذه الهياكل. وذلك إضافة الى إمكانيات انتفاعهم بشروط تنمية مستغلاتهم الفلاحية من مكْنَنة وتطوير لوسائل إنتاجهم والعمل على تكوينهم وتثقيفهم للرفع من مستوى مهاراتهم في عمليات الانتاج الفلاحي.

إن تحليل واقع تهميش المنخرطين في الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي وحرمانهم عمليًّا من صفاتهم كـ«متعاضدين» يحيل بالضرورة على نقاش معطيَين أساسيين يمثلان ثنائيًا من أهم الإشكاليات التي رافقت تطبيق المشروع التعاضدي. يتمثّل أولاهما في الطابع الزجري الذي رافق تكوين الوحدات التعاضدية للانتاج الفلاحي. إذ لم يكن انخراط الفلاحين صلبها انخراطًا واعيًا وطوعيًا بل مسايرة للسياسات التنموية الرسمية آنذاك، والتي قضت بتحويل وجهة هذه الوحدات الإنتاجية من سلطة المتعاضدين أنفسهم نحو سلطة الدولة المركزية وممثليها الجهويين والمحليين. أما المعطى الثاني فيتمثل في حالة الضعف الكارثي لدى جمهور صغار ومتوسطي الفلاحين في تسيير الوحدات التعاضدية نظرا لمحدودية تكوينهم التعليمي من جهة، إضافة الى عدم درايتهم البتة بحيثيات القانون المنظم لهياكلهم الفلاحية. وهو ما ساهم في مزيد تعميق حالة استلابهم وإقصائهم، وبالتالي جنوحهم نحو التعبير عن عدم رضاهم على تبعات تجربة التعاضد وانتكاساتها السلبية على وضعياتهم المادية خصوصا.

6 الوحدة التعاضدية للانتاج الفلاحي «النجاح» بمعتمدية المكناسي من ولاية سيدي بوزيد و هي محل نزاع بغية تقسيمها على قدماء المتعاضدين صلبها

## 3. في استتباعات التخلي عن المشروع التعاضدي

مثّل قرار التخلي عن المشروع التعاضدي في تونس أواخر 1969 انتكاسة اقتصادية كبرى مسّت تداعياتها السلبية جوانب كثيرة من النمط المجتمعي التونسي، على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بينما استأثر القطاع الفلاحي بنسبة الضرر الرئيسية.

رافق التخلي عن المشروع التعاضدي حملة ممنهجة لتصفية الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي باعتبارها الركيزة الأساسية لهذا المشروع. إذ تفيد بعض الإحصائيات[7] أنّ مسار التصفية أبقى سنة 1971 على 358 وحدة تعاضدية للانتاج الفلاحي فحسب، على مساحة جملية تقدر بـ 700.000 هكتار، من مجموع 1994 وحدة سنة 1969 على مساحة جملية قُدّرَت بـ 4,7 مليون هكتار.

إنّ مسار تصفية تجربة التعاضد، وأساسا الوحدات التعاضدية للانتاج الفلاحي، كانت تعبيرة مركزية عن تخلي الدولة عن دورها المركزي في إدارة الشأن الاقتصادي (طيلة سنوات الستين) لصالح أطروحة الاقتصاد الليبرالي التي خلفت تجربة التعاضد منذ بداية السبعينات تحت قيادة الهادي نويرة، الوزير الأول آنذاك[8].

في حقيقة الأمر، كان قرار تصفية تجربة التعاضد إعلانا سياسيا عن بدايات تخلي الدولة عن القطاع الفلاحي، بوصفه قاطرة التنمية الاقتصادية، لصالح قطاعات إنتاجية أخرى تمثلت أساسا في قطاعات الخدمات والصناعات التحويلية. وقد رافقت الأخيرة ترسانة من القوانين التشجيعية، لعلّ أهمهّا قانون أفريل 1972 المتعلق بالشركات الصناعية المصدّرة كليًا.

أدّى التخلي الرسمي لأجهزة الدولة عن القطاع الفلاحي، من خلال تصفية أكثر من 1.500 وحدة تعاضدية للانتاج الفلاحي كانت تهيكل صغار ومتوسطي الفلاحين دون أية استراتيجيات لمتابعتهم ودعمهم، إلى أن وجد أغلبية هؤلاء الفلاحين أنفسهم في وضعيات مادية صعبة للغاية. وهو ما حدا بأغلبهم سواء إلى التفويت في ملكياتهم الفلاحية الصغيرة أو إلى هجران وظيفتهم الفلاحية والنزوح نحو كبريات المدن بحثا عن مهن أخرى.

نشير أيضا الى أن الدولة التونسية أقرّت، بعد تصفية تجربة التعاضد، حقّ استرجاع الاراضي للمتعاضدين السابقين بصفتها مساهمات عينية في تأسيس التعاضديات، في حين لم تضمن لهم حقهم في استرجاع حساباتهم المالية المودعة بالبنك الوطني الفلاحي، تحت يافطة الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي. و يمكن أن نستشهد بحادثة مماثلة لمتعاضدين من جهة قفصة: « وعلى سبيل المثال كان لإحدى التعاضديات حساب جار به حوالي 80.000 دينار (سنة 1964). واذا قمنا بعملية تحيين بسيطة لهذا المبلغ سنجد أنّه يساوي اليوم أكثر من مليار من مليماتنا دون احتساب الفوائض البنكية طيلة 46 سنة. وقد قال أحد الفلاحين المتعاضدين القدامى، الذين التقيناهم في هذا البحث: « *نحنا ماطلبناش قروض لكن طلبنا فلوسنا وحقنا وما حبّوش يعطوهالنا .ياخي هاذم حكام والّا سراق؟!*»[9].

وقد ترافقت موجة تصفية الوحدات التعاضدية للانتاج الفلاحي بمسارات تفويت و خوصصة في الأراضي الفلاحية الدولية لصالح مراكز النفوذ المُقرّبة من رأس السلطة السياسية. إذ قام الحبيب بورقيبة باقتطاع 329.000 هكتار، منحها الى عدد من العسكريين و قدماء المقاومين، إضافة الى أفراد عائلته، لتتقلص بذلك مساحة الاراضي الفلاحية

7 بن عيسى ل.، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومنوال التنمية البديل: الاعتراف والتأسيس والتموقع، 21 أكتوبر 2017.

8 Elloumi M. ; Les terres domaniales en Tunisie. Histoire d'une appropriation par les pouvoirs publics ; Études rurales 192: 43–60 ; 2013.

9 بن سعد ع.، كيف السبيل لإعادة هيكلة الاراضي الدولية خدمة لجماهير الكادحين في الريف التونسي، الحوار المتمدن، 2 نوفمبر2015.

الدولية من 828.000 هكتار الى 497.000 هكتار[10].

مثّل توجّه قرار التخلي عن المشروع التعاضدي استهدافا مباشرا للقطاع الفلاحي في تونس. إذ قضى من جهة على دعم صغار ومتوسطي الفلاحين المهيكلين صلب الوحدات التعاضدية بأن جرّدهم من كامل إمكانيات تنمية مواردهم، فضلا عن تهميشهم المنهج المتمثل في عدم قدرة الغالبية منهم على مجابهة تكاليف الانتاج الفلاحي في سياق عام اتسم ببدايات تحرير أسعار مستلزمات الانتاج الفلاحي. من جهة أخرى، لم تكن وضعية الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي الناشطة بالأراضي الفلاحية الدولية أحسن حالا. إذ شهدت هذه الأخيرة أيضا حملة تهميش وتخريب ممنهج تمثل في سحب الدولة لدعمها شبه الكلّي لها، فعرفت بدورها إشكاليات عميقة تمثلت خصوصا في تراجع مردودياتها الإنتاجية إضافة الى تقهقر وضعياتها المالية. ولو لم يتدخل «برنامج الغذاء العالمي» في سنوات السبعين لدعم البعض منها لكان سيناريو تدميرها الكلّي حقيقة واقعة.

تُعتبر عشرية السبعينات من القرن الماضي «العشرية السوداء» للوحدات التعاضدية للانتاج الفلاحي ولصغار ومتوسطي الفلاحين. إذ شهدت الفلاحة التونسية بدايات تقهقرها، خصوصا مع ما رافق هذه الحقبة الزمنية من ترويج وتطبيق لأطروحات «الانفتاح الاقتصادي»، التي كانت تدعو، في جانب كبير منها، الى تراجع الدولة عن مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية لتفسح المجال أمام الاستثمارات الخاصة في مختلف القطاعات الإنتاجية، بما فيها القطاع الفلاحي.

رافقت سياسات التخريب الممنهج للوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي حملة إعلامية ودعائية رسمية ارتكزت على الترويج لفشل هذه الوحدات في تحقيق أهدافها التنموية. وبالتالي ضرورة التفكير في بداية التخلي عنها لصالح أطروحات الاستثمار الناجع و ابتكار وصفة «شركات الإحياء والتنمية الفلاحية»، كهياكل استثمارية خاصة تنتفع باستغلال الاراضي الفلاحية الدولية، مقابل مواصلة التخلي التدريجي للدولة عن دعم وإدارة وظائف الانتاج الفلاحي.

إضافة الى التداعيات الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي رافقت مراحل تطبيق المشروع التعاضدي وتبني الدولة لخيارات الاقتصاد الليبرالي بداية من سنوات السبعين، فأن المعطى الثقافي الشعبي لم يكن أيضا بمنأى عن مجمل هذه الاستتباعات السلبية. إذ أن الذاكرة الشعبية التونسية، ولعقود عديدة كانت قد استبطنت حقيقة إقرار مبدأ فشل المشروع التعاضدي، بل تجاوزت هذا الحد لتتشكل ذهنية ثقافية لطالما كانت سائدة مفادها الحكم المسبق و النهائي بحتمية فشل كل تجارب التنظم الجماعي من تعاضديات وتعاونيات خصوصا في المجال الفلاحي. تجدر الإشارة أيضا الى ترسخ عدد من الأمثلة الشعبية الرافضة لفكرة العمل الجماعي والتضامني، وخصوصا منها القائل : «*الشِركة تركة*»...

في الختام، بالرغم من مجمل التقييمات السلبية لتجربة التعاضد في تونس الا أنّه لا يمكن أن نغفل عن عمقها التنموي والإنساني، استنادا الى فلسفتها التأسيسية. فحتّى في حال الإقرار بفشل المشروع التعاضدي بشكل عام، وما رافق ذلك من اخلالات هيكلية و تنظيمية، الا أننا لا نستطيع أيضا الحكم بالفشل المطلق أو بعدم صلوحية ميكانيزم التعاضديات الفلاحية كهياكل تنظيمية تسعى الى هيكلة وتجميع صغار ومتوسطي الفلاحين في أفق تنمية مواردهم وإنتاجياتهم، وما لذلك من أثر ايجابي في تدعيم مهمات توفير الغذاء والدفاع عن سيادية الفلاحة التونسية من خلال ضمان تمثيلية المنتجين الحقيقيين (الفلاحين) وتوجيه طاقات الانتاج الفلاحي نحو تلبية الاحتياجات الضرورية المحلية والوطنية.

من المفارقات أيضا أن تظهر في تونس، بعد مرور قرابة الخمسين سنة، دعوات جدّية لتجديد المشروع التعاضدي في القطاع الفلاحي كسبيل ممكن يضمن إعادة توجيه قاطرة الانتاج الفلاحي نحو مهماتها الحقيقية من تشريك

10 المصدر السابق

لجمهور صغار ومتوسطي الفلاحين وضمان ولوجهم الى حق استغلال مختلف الموارد الطبيعية من أرض وماء في أفق الانخراط في مشروع السيادة الغذائية. من بين هذه الدعوات، ما سنتناوله في العنصر القادم من تقديم لتجربة الوحدة التعاضدية للإنتاج الفلاحي «المبروكة» بمعتمدية المكناسي من ولاية سيدي بوزيد.

مقر الوحدة التعاضدية للانتاج الفلاحي «المبروكة» بالمكناسي - سيدي بوزيد.

# الوحدة التعاضدية للانتاج الفلاحي «المبروكة»

## 1. تشخيص أوّلي لمسارات التفويت: تهميش الوحدة التعاضدية للانتاج الفلاحي «المبروكة»

تأسّست الوحدة التعاضدية للإنتاج الفلاحي «المبروكة» سنة 1963 على أرض فلاحية دوْلية تُقدَّر مساحتها بـ 1.124 هكتار، إضافة الى إدماج عدد من الملكيات الخاصة (بمساحة 20 هكتار) في شكل مساهمات المتعاضدين من الفلاحين المحليين والمجاورين لهذه الوحدة التعاضدية[1].

يذكر أيضا أنّ مسار تأسيس تعاضدية «المبروكة» قد أتاح انخراط العملة الفلاحيين صلبها كمتعاضدين مساهمين بقوة عملهم الإنتاجية، فأصبحت هذه التعاضدية نموذجا فريدا من نوعه. إذ كانت مهيكلة في نفس الوقت لأرض دولية وللمستغلات الفلاحية الصغيرة عموما لأصحابها لصغار ومتوسطي الفلاحين المجاورين، إضافة الى انخراط متعاضدين مساهمين فقط بقوة عملهم.

كان لتأسيس هذه الوحدة التعاضديّة مساهمة كبيرة في تنمية البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية لفضاء جغرافي، يتميز بطغيان نمط العيش البدوي والترحالي، والمرتكز على نشاط فلاحي لطالما تميز بعدم استمراريته وخضوعه بشكل كبير لتقلبات المناخ. وهو ما ساهم في عدم تطور إنتاجية الأراضي على الملكية الخاصة في هذا الفضاء.

رافق تكوين التعاضدية انتفاع هذه الجهة ببرنامج القرى النموذجية،والذي كان يتمثل في تشجيع استقرار السكان المحليين البدو حول هذه الوحدات الإنتاجية، إضافة الى إمكانية إدماجهم صلبها في أفق تحسين موارد عيشهم واستغلال قوة عملهم في تنمية إنتاجية القطاع الفلاحي.

مثلت تعاضدية المبروكة نواة أولى في تأسيس قرية المبروكة المتاخمة لها. وذلك عبر تمتيع السكان المجاورين لها من مساكن اجتماعية (154 مسكنا اجتماعيا تم تمليكها للسكان المحليين)، فضلا عن تركيز مدرسة ابتدائية ومستوصف قصد توفير كافة ضروريات الإقامة الدائمة للسكان المحليين[2].

إضافة الى عمليات بناء وتركيز قرية المبروكة، تم إدماج أغلب رؤساء العائلات صلب الوحدة التعاضدية ليكونوا بذلك متعاضدين مساهمين فيها. وهو ما سيوفر لهم دخلا ماديا مستقرا يمكّنهم من القطع مع نمط العيش والانتاج البدوي المهيمن سابقا.

1 حوار مع السيد عمارة غابري من متساكني قرية المبروكة وعامل سابق بالمحكمة العقارية بسيدي بوزيد، المكناسي، أوت 2018
2 المصدر السابق

كان للمتعاضدين طوال عقد الستينيّات الدور الأبرز في تنمية وإنجاح التعاضدية بوصفهم قوة العمل الإنتاجية، التي ساهمت في إحياء هذه التعاضدية. وذلك من خلال تطور وتيرة غراسة الزياتين، فضلا عن اعتماد أنشطة إنتاجية أخرى كتربية المواشي والأبقار و زراعة الخضروات والقمح والشعير، ممّا ساهم في أن تكون هذه الوحدة الإنتاجية قطبا اقتصاديا مشعا على قرية المبروكة أوّلا،وعلى مستوى جهة المكناسي بشكل عام.

إذا كانت الوحدة التعاضدية للانتاج الفلاحي قد عرفت أوج ازدهارها خلال سنوات الستين، فإنّها تعرضت كغيرها من الوحدات الإنتاجية إلى التهميش والتخلي منذ بداية السبعينيّات على اثر إقرار الدولة إنهاء العمل بالمنوال التعاضدي. فشهدت بذلك بدايات تصفيتها وتخريبها الممنهج. والذي تمثل فيما يلي:

- انسحاب المتعاضدين القدامى المساهمين صلب الوحدة التعاضدية بمستغلاتهم الفلاحية الخاصة.
- قرار فصل 30 متعاضدا مساهمين بقوة عملهم خارج الوحدة التعاضدية سنة 1976.
- بداية من 1978 تم الشروع في إحالة المتعاضدين على التقاعد دون التعويض لهم ماديا أو العمل على تعويض هذه الشغورات. لتصبح الوحدة التعاضدية للانتاج الفلاحي مكوّنة من 6 متعاضدين فقط سنة 2018، بعد أن كان عددهم في حدود 154 سنة 1963.[3]

إضافة الى العمل الممنهج على تخريب القدرات الإنتاجية للوحدة التعاضدية للانتاج الفلاحي «المبروكة» لجهة قوة العمل، فقد شهدت أيضا تخريبا لوسائل إنتاجها المادية من معدات الانتاج الضروري كالجرّارات وبئر الماء. يضاف الى ذلك تخليها عن أنشطتها الإنتاجية الأخرى من تربية مواشي وأبقار وإنتاج الخضروات، لتدخل هذه الوحدة التعاضدية في مسار من الصعوبات المادية، إن لم نقل بإفلاسها الهيكلي والدوري.

ساهمت مسارات تصفية الوحدات التعاضدية للانتاج الفلاحي في جعل «المبروكة» مثالا بارزا على إهدار الدولة واستهتارها بطاقات إنتاجية جبارة حرمتها من إمكانيات تعزيز إنتاجية الفلاحة التونسية، فضلا عن منع جمهور المنتجين الشرعيين من استغلالها، ونعني بذلك قدماء المتعاضدين وأبناؤهم.

في تشخيص محيّن لوضعية التعاضدية، نجد أنّها عبارة عن أرض فلاحية بمساحة هائلة تقدر بـ 1.124 هكتار، منها قرابة 500 هكتار أرض بور، تحتوي على 4.800 شجرة زيتون محلّي بطاقة إنتاجية جيدة عموما. ولكن في مقابل ذلك نشهد ترويجا إعلاميا من أطراف رسمية وغير رسمية لضعف القدرات الإنتاجية لهذه الوحدة التعاضدية ولاشكالياتها الهيكلية المستمرة. وهو ما يندرج في حقيقة الأمر ضمن إستراتيجية التحضير للتفويت فيها وخوصصتها[4].

## 2. المبادرة المواطنية لإعادة إحياء تعاضدية المبروكة: في الإمكانيات والأفق

في ظلّ سياق عام يتّسم بنزوع الدولة الى التفريط الممنهج والمستمر في المخزون العقاري من الأراضي الفلاحية الدولية لفائدة الاستثمارات الخاصة، من استثمارات أجنبية وشركات إحياء وتنمية فلاحية أثبتت عموما عدم جدواها، تتنزل المبادرة المواطنية لأهالي قرية المبروكة. وهي تندرج ضمن الجهود الساعيةلبلورة بديل فلاحي يؤسّس لإمكانيات استغلال أنجع لمجمل الاراضي الفلاحية الدولية، بعيدا عن ثنائيّة تخلي الدولة عنها والتفويت فيها لصالح الاستثمارات الخاصة. وذلك بغاية التأسيس في المدى الأبعد لمنوال استغلال شعبي للأراضي الفلاحية الدولية.

3 حوار مع السيد محمد أمين الغابري، عامل سابق بالوحدة التعاضدية للانتاج الفلاحي «المبروكة»، المكناسي، أوت 2018
4 المصدر السابق

في الحقيقة، ساهمت المظلمة التاريخيّة التي تعرض لها أغلبية المتعاضدين القدامى، إذ تم إقصائهم منها إضافة الى حرمانهم من جملة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، في تحضير الشروط الموضوعية لنشوء حالة رفض شعبية لما آلت إليه وضعية الوحدة التعاضدية للانتاج الفلاحي. وهو ما يعيد طرح إمكانيات إعادة استغلالها شعبيًا، بما يضمن إنصاف جيل قدامى المتعاضدين صلبها وتوجيهها لخدمة جمهور المعطلين عن العمل، لكونهم ضحايا مسارات الإقصاء التاريخية التي عرفتها التعاضدية.

انطلقت المبادرة الأهلية لإعادة استغلال التعاضدية منذ سنة 2011. وتكونت من مجموعة من المعطلين عن العمل أصيلي قرية المبروكة، ممّن يمثلون الجيليْن الثاني والثالث من أبناء قدامى المتعاضدين.

ارتكزت المبادرة المواطنية لأهالي قرية المبروكة على ثنائية مركزية تتلخص في فكرة أولى مفادها: ضرورة إنصاف الجيل الأول للمتعاضدين وذويهم، بأن يتمّ تعويض الشغورات الحاصلة منذ تأسيس الوحدة التعاضدية عبر انتداب أفراد ممثلين لأغلب عائلاتهم. وهو مطلب شرعي ومشروع استنادا الى النصوص التأسيسية للوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي. فيما تستند الفكرة الثانية على ضرورة استكمال الاستغلال الشعبي للوحدة التعاضدية، نظرا لإمكانياتها الإنتاجية الهائلة وتوجيهها نحو مقتضيات تدعيم التنمية المحلية والجهوية.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المبادرة المواطنية لم تغفل نقاش طبيعة الهيكل التنظيمي الذي سيحتضن فكرة مواصلة استغلال الأرض الفلاحية الدولية «المبروكة». إذ تكونت قناعة راسخة لدى أصحاب المبادرة باستحالة تبنّي هيكل استثمار خاص من قبيل «شركات الإحياء والتنمية الفلاحية»، لما يعتبرونه فشلًا هذه المنظومة في استغلال الاراضي الفلاحية الدولية، ولعدم استيفائها لشروط إحيائها، ولتهميشها لإمكانيات لعب هذه الأخيرة دور المحفز التنموي المحلي والجهوي. في مقابل ذلك، تقترح هذه المبادرة المواطنية مواصلة خيار الانتظام صلب هياكل الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي، لعدم توفر إمكانية النشاط «القانوني» ضمن هياكل أخرى، مع العمل على تنقيح بعض الفصول القانونية للأطر المنظمة لنشاط هذه الوحدات (قانوني 1984 و1985) لتتماشى وخصوصية التجربة ولإتاحة مرونة أكبر في استغلالها والتصرف فيها وفقا لخياراتهم الإنتاجية المتوسطة والطويلة المدى.

علاوة على طبيعة الأطر التنظيمية الممكنة لمواصلة استغلال الوحدة التعاضدية للانتاج الفلاحي «المبروكة»، تناول النقاش كذلك استراتيجيات استغلال هذه الأرض الفلاحية الدولية في أفق مقاربة مشروع السيادة الغذائية. وقد ارتكزت هذه المقاربة على العناصر التالية:

- مركزية الحق في الولوج الى مختلف الموارد الطبيعية من قبل صغار و متوسطي الفلاحين وجمهور المعطلين عن العمل. وهو ما تمثل أساسا في مطلب جوهري كان مفاده بأحقية أهالي قرية المبروكة في استغلال الأرض الفلاحية الدولية وما تتوفر عليه من عوامل إنتاجية جيدة من خصوبة أرض و موارد مائية، إضافة الى مجمل الغراسات المتوفرة فيها.
- اعتماد شكل التنظم التعاضدي. ففضلا عن جوانبه القانونية، فإنّ في ذلك إشارة الى مركزية مبدأ العمل المشترك والأفقي الجماعي أين تطغى المصلحة الاجتماعية على المصلحة الاقتصادية، وأين تصير عملية الانتاج الاقتصادي في خدمة الفلاح المنتج لا العكس.
- لن يقتصر المنوال الاقتصادي الذي تطرحه هذه المبادرة على أنتاج الزياتين، نظرا لاحتواء الوحدة التعاضدية على 4800 شجرة زيتون منتجة، بالرغم من عائداتها المادية المهمة. بل سينفتح هذا المنوال على خيارات إنتاجية أخرى بالنظر لتوفر مساحات أراض بور (480 هكتار) ستمكن من تدعيم توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية على

المستوى المحلي والجهوي.

- التفكير في اعتماد زراعات قمح وشعير من الأصناف المحلية وفقا لأساليب الانتاج المحلي التي لا تتطلب كميات كبيرة من المياه. وهو ما سيساهم في بدايات العمل على تقليص العجز في إنتاجية هذا القطاع على المستوى المحلي والجهوي.
- نظرا لما تشهده جهة سيدي بوزيد من ظهور مؤشرات عجز مائي، كانت تسببت فيه مجمل الاستثمارات الفلاحية الخاصة المنتصبة بالجهة، فان المبادرة المواطنية قد عبّرت عن انخراطها في أساليب إنتاج فلاحي تقطع مع نماذج الاستغلال الفلاحي المستنزف للموارد المائية.
- الانخراط في مقاربة الفلاحة البيولوجية والقطع مع استعمال المبيدات والأدوية الكيميائية، بهدف ضمان الحفظ على استمرارية خصوبة الأرض وتوفير منتوجات غذائية صحية لجمهور المستهلكين.
- العمل على إرساء نموذج «مسالك التوزيع القصيرة» في ظل مقاربة تُرسّخ مبدأ العلاقة المباشرة بين المنتج (الوحدة التعاضدية للانتاج الفلاحي) والمستهلك. وهو ما سيقضي على ظواهر الوساطات والاحتكارات و يساهم في تكريس حق الحصول على الغذاء باعتماد أسعار مقبولة.
- العمل على تركيز دورات تكوينية لفائدة أهالي المبروكة (المتعاضدون المستقبليّون) في تقنيات الانتاج الفلاحي، فضلا عن إجراءات تسيير الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي. ليكون لهذا المشروع في النهاية حاضنة شعبية، ويندرج في إطار مبدأ التسيير الجماعي الديمقراطي[5].

من خلال ما تقدم بالإمكان اعتبار المبادرة المواطنية بقرية «المبروكة» خطوة تأسيسية أولى لبلورة ملامح مشروع الحق في النفاذ الى الموارد الطبيعية. ومنها على وجه الخصوص الحق الشعبي في الانتفاع بالأراضي الفلاحية الدولية وتوجيهها نحو خدمة مصالح الشعب التونسي في تأمين احتياجاته الغذائية الضرورية- فضلا عن ضمان إمكانيات الاستغلال الشعبي لها.

بالرغم من أن المبادرة المواطنية لأهالي قرية «المبروكة» لا تزال في خطواتها الأولى، باحثة لنفسها عن مشروع فلاحي بديل ومخطّط عمل يتيح تجسيد كل التصورات النظرية على أرض الواقع، الّا أنها قد تمثّل بالمقابل تجربة نوعية ومرجعية في مسارات تشكّل وعي شعبي ومزارعي بمشروع السيادة الغذائية في تونس.

قد لا تساعد التوجهات العامة للسياسات الفلاحية الرسمية في تونس، التي أثبتت انحيازها الدائم لفائدة منطق الخوصصة والاستثمار الخاص على حساب صغار ومتوسطي الفلاحين، على إتاحة امكانيّة واسعة لتحقيق مطلب مواصلة الاستغلال الشعبي للوحدة التعاضدية للإنتاج الفلاحي «المبروكة». الا أنّ الأهم باعتقادنا يكمن في أنّ هذه المبادرة، و بغض النظر عن احتمالات تطورها المستقبلي، بصدد التأسيس لنقلة نوعية في تصوّر مآلات استغلال الاراضي الفلاحية الدولية ومجمل الموارد الطبيعية. وهو ما من شأنه أن يساهم في خلق وتسريع نموّ وعي شعبي يجعل من قضايا العقارات الفلاحية الدولية، وآفاق السياسات الفلاحية في تونس مركز الاهتمام مستقبلا.

## الخاتمة

لطالما مثّل المخزون العقاري من الأراضي الفلاحية الدولية في تونس قاطرة مركزية في مسارات تنمية الفلاحة التونسية

5 المصدر السابق

على المستويات الكمية والنوعية. ألا أنّ مجمل السياسات التفريطية في هذه الثروة قد حالت دون توظيفها لغايات التقليص من هيكلية إشكالات العجز الغذائي وتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي.

يقدّم ما استعرضناه من تاريخ تجربة التعاضد، من خلال نموذج الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي، دليلاً واضحًا على مسارات التصفية والتفويت في مجمل الموارد الطبيعية لصالح منطق الاستثمار الخاص الربحي. وذلك على حساب جمهور المنتجين الحقيقيين والشرعيين من صغار ومتوسطي الفلاحين والمعطلين عن العمل. وهو ما ساهم بالضرورة في مزيد تقهقر القطاع الفلاحي في تونس.

من داخل هذا السياق، يظهر مشروع المبادرة المواطنية لأهالي قرية المبروكة كتعبيرة شعبية عن رفض مسارات تصفية الأراضي الفلاحية الدولية. بل ويتجاوز ذلك إلى طرح نواة مشروع فلاحي بديل،ينخرط عموما في مقاربة السيادة الغذائية.

بالرغم من حداثة مفهوم «السيادة الغذائية» وعدم انتشاره الواسع بعد في تونس، خاصّة في أوساط الفلاحين والمزارعين، الّا أنّ استتباعات أزمة الفلاحة في تونس قد ساهمت في خلق حالات وعي وعمل تنخرط بشكل عفوي في السياقات العامة لهذا المشروع. وهو ما يحمل تأكيدا ضمنيا مفاده أن لا خلاص من أزمة الفلاحة التونسية الّا بالانخراط في سياق مشروع سيادة غذائية تونسي، يكون تعبيرة ونموذجا لإمكانيات تحرّره خدمة لجماهير صغار ومتوسطي الفلاحين ولعموم الشعب التونسي.

عينة من خالات الاهمال التي تعانيها الأراضي الدولية - سيدي بوزيد

نقاش مع الفلاحين بمنطقة فطناسة - باجة.

# الخاتمة

مآل المستغلات الفلاحية الصغرى والمتوسطة أمام صعوبات الانتاج - قبلي:

# مداخل للسيادة الغذائية في تونس

بحثت **مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية** منذ انطلاقتها في سُبل وسياقات طرح قضية السيادة الغذائية في تونس. فعلاوة على مركزية هذا المفهوم في نقاش شروط تحرّر الشعوب بشكل عامّ، وفئات الفلاحين بشكل خاص، فهو يتطرق لقطاعٍ شديد التعقيد والحساسيّة: القطاع الفلاحي. قطاع يتسم في سياق تونسي بتعدد اشكالياته الهيكلية وتعرضه لجملة من الضغوطات التي تهدد ديمومته.

تونس بلدٌ يصنف من بين الدول في طور النمو، تعرّض عبر تاريخه إلى استعمار فلاحي، يُعاني من عجز غذائي ويتموقع على هامش أحد مراكز تجارة الغذاء العالمية. بناء على هذه المعطيات، افترضت مجموعة العمل أنّ عديد أشكال التبعية ستكون جلية وقابلة للرصد عند الاحتكاك المباشر بعالم الفلاحة، فمظاهر الارتهان خير معبر عن إشكالات السيادة فقادتنا بحوثنا فعلا إلى معاينة مختلف آليات التبعية واستبيان انعكاساتها. وقد أتاح لنا هذا التمشي استخلاص الملامح الأساسية لنظام إنتاج فلاحي يتسم **بالتقيُّد والتفكّك** حيث حاولنا التدليل عليه بأمثلة تتعرض الى ابرز ميكانيزمات الإفقار وآثارها على فئة الفلاحين.

تناولت الدراسة أربع جهات هي الوطن القبلي وباجة وسيدي بوزيد وقبلّي. وهي جهات مختلفة من حيث التركيبة الاقتصادية والاجتماعية وتتميز أيضا بتنوّعها الثقافي والمناخي. وهو ما أتاح لنا بلورة تصور عامّ عن ماهية وأوضاع فئة الفلاحين التونسيين. وبالرغم من عدم اكتمال هذا التصور الأولي وافتقاده للشمولية، إلّا أنّه مكّننا من استنتاج الاتفاق الحاصل بين جمهور صغار ومتوسّطي الفلاحين حول التشخيص العام لوضعية القطاع الفلاحي. أخذًا بعين الاعتبار لاختلاف طبيعة الإنتاج واختلاف ظروفه من منطقة إلى أخرى ومن فلاح إلى آخر، إلاّ أنّ التشخيص المستنتج يشترك في أهم الملامح التالية: شحّ الموارد الطبيعية من المياه وصعوبة النفاذ للأرض وغياب التمويل وارتفاع كلفة الإنتاج وركود أسعار البيع والدور السلبي للوسطاء والارتهان للتجّار وغياب تمثيلية مستقلة لصغار ومتوسطي الفلاحين. ساهمت كلّ هذه المعطيات في تنامي شعور لدى الفلاحين مفاده بتواجد نوايا مُبيَّتة تسعى لإفقارهم ودفعهم نحو التنازل عن نشاطهم والتفويت في أراضيهم.

يبيّن هذا التشخيص العامّ الذي يتفق حوله جلّ الفلاحين التونسيين من الشمال إلى الجنوب أنّ ما يُروَّج له حول أطروحة الامتيازات المقارنة لتونس في مجالات إنتاج زيت الزيتون والتمور لا تقابله استفادة حقيقية من طرف المنتجين الحقيقيين. فبالنسبة لغالبية هؤلاء أضحى العمل الفلاحي غير ذي مردودية.

ستأتي خاتمة هذا التقرير على الخلاصات الأساسية الكبرى المستنتَجة من العمل الميداني والمُتعلّقة **بتقيُّد منظومة الإنتاج الفلاحي التونسي** وتقلّص هامش العمل من أجل رسم سياسات بديلة تساهم في تحسين أوضاع هذا القطاع الإنتاجي

.ترتبط مسألة التأسيس لبديل زراعي في تونس بأحد المبادئ الأساسية لمفهوم السيادة الغذائية، ألا وهو حرية القرار والاختيار وصياغة سياسات فلاحية بديلة تتماشى ومجمل الخصوصيات المحلية.

نعود بعد ذلك إلى إشكالية **التفكُّك الاجتماعي للقطاع الفلاحي** الذي يتواصل منذ حقبة الاستعمار بعد أن فشلت مجمل محاولات إعادة الهيكلة التي قامت بها الدولة التونسية. ففي هذا الصدد، تُعتبر قضية تنظيم فئة الفلاحين مسألة محوريّة لأنها تمثّل شرطًا أساسيًا لتثبيت أيّ توازن في القوى لصالح مشروع السيادة الغذائية وانتصارًا لمبادئه العامة.

أخيرًا، سيركّز الجزء الأخير من الخاتمة على **آفاق هذا العمل**، ونعني بذلك إجابة مجموعة العمل على السؤال الذي كان منطلقا أساسيا: كيفية التعامل مع مسألة السيادة الغذائية في تونس. كما سنتعرض لبعض المواضيع والمحاور التي يمثل التطرق إليها ضروريا لفهمٍ أفضل لطبيعة رهانات القطاع الفلاحي ولنضالٍ أنجع وأقدر على تطوير أوضاع فئة الفلاحين والفلاحات.

## تقيُّد منظومة الإنتاج الفلاحي

إن السياسات الفلاحية المعمول بها في تونس حاليا هي امتدادٌ للسياسات التي انتهجها الاستعمار الفرنسي. اذ تعتمد نفس الآليات المرتكزة على نفس المنطق-الهدف أي استخراج القيمة المضافة ونقلها في اتجاه البحر، في شكل مداخيل استعمارية قبل عام 1956، ثمّ في شكل صادرات مباشرة بعد ذلك التاريخ. تحت يافطة مشاريع «التقسيم العالمي للعمل» والتجارة الدولية والأمن الغذائي، استعاضت الدولة عن المستعمِرين المباشرين بفاعلين خواص محلّيين حظوا بالدعم والتشجيع. يظهر ذلك من خلال مجمل السياسات المُتوخّاة في إدارة العقار الدولي الفلاحي وبرامج التصرّف في المياه وسياسات التشجيع والتحفيز على الاستثمار الفلاحي. حدّد التوجّه التصديري نحو السوق الفرنسية على مدار أكثر من قرن الملامح الهيكلية لمنظومة الإنتاج الفلاحي في تونس من خلال التأثير في جميع العوامل المتعلقة بوظيفة الانتاج الزراعي، وهو ما سنحاول تلخيصه في هذا الجزء.

إن عامل **ملكية الأرض** محدد في هيكلة القطاع الفلاحي. في تونس، تمّ تحويل الجزء الأكبر من ملكية الأراضي التي تم الاستيلاء عليها خلال الحقبة الاستعمارية، بأشكال قانونية مختلفة، إلى جهاز الدولة غداة الاستقلال. يضاف إلى ذلك إرث من التداعيات السلبية على وضعية فئة الفلاحين الاجتماعية والاقتصادية وتعقيدات تشريعية لا يمكن تجاوزها فيما يتعلق بالأراضي الاشتراكية. هذا المخزون الاستراتيجي من الأراضي الفلاحية الدولية والذي يعتبر مهولا مقارنة بجملة الاراضي الصالحة للزراعة والذي يضمّ المساحات الأكثر إنتاجية، بقي تحت طائلة تصرف الدولة، ولم يُردّ إلى أصحابه الشرعيّين من الفلّاحين وسكان الأرياف التونسية. ممّا ساهم في حرمان المجال الريفي من مورد الأرض: الأداة الرئيسية للإنتاج. لذلك يمكن أن نعتبر الملكية العقارية الفِلاحية من ضمن العناصر الأكثر تأثيرا في منظومة الانتاج الفلاحي الحالي.

حاولت الدولة التونسية خلال ستينيات القرن الماضي استعمال جزء من أراضيها لتنظيم صغار الفلاحين والغير مالكين للأرض، لكن أغلب هذا المخزون أُستخدم تباعا من نظام بورقيبة ونظام بن علي لكسب ولاءات ومكافئة المقرّبين وتوسيع دائرة النفوذ والسلطة وقد رافق إقرار التخلّي عن الوحدات التعاضدية للانتاج الفلاحي عملية «سطو على

الأراضي الفلاحية الدولية[1]». الحصيلة أن هذا المخزون العقاري بدأ بالتقهقر عبر قرارات التخلّي والبيع والكراء على مدى طويل لفائدة المستثمرين الخواص الذين لا يمتُّون في غالبيتهم بصلة لا إلى القطاع الفلاحي ولا لعموم الفلّاحين.

على المستوى الاجتماعي والثقافي، يبقى المخزون العقاري الدوْلي الى يومنا هذا موضوع احتجاج شعبي ومجتمعي. وقد برز ذلك خلال الفترات الأولى لاندلاع المسار الثوري عندما حاولت عديد الحركات الاجتماعية استرجاع الأراضي الدولية والتي تعتبر تجربة جمنة أكثرها نضجا وتقدمًا. فبالإضافة الى سوء التصرف في الموارد العقارية، لم تنتهج الدولة بعد ذلك أية سياسات قد تخفف من مظلمة انتزاع الأرض أو تعويض خسائر سكان الريف، بل كانت مجمل السياسات الفلاحية والمالية والتجارية موجهة نحو مزيد إفقار المجال الريفي ومزيد تهميشه. تجدر الإشارة إلى أن المخزون العقاري الخاص بالفلاحين يقتصر اليوم تقريبا على الأراضي الزراعية متوسطة الجودة وهي مجزأة ومشتتة وغالبا ما يكون مصيرها التفويت فيها وبالتالي فقدانها لدورها الاجتماعي والاقتصادي.

أمّا فيما يتعلق بالأراضي الاشتراكية، والتي لم يتمّ للأسف التطرق إليها في هذه الدراسة، فهي تلك الأراضي المُتاح استغلالها في الأصل من التركيبات القبلية، وقد ظلّت عالقة في وضع قانوني - سياسي يمنع اندماجها في دورة الإنتاج خصوصا وأنّها خاضعة لوصاية «مجالس التصرف» الوهميّة، حيث يتم حلّ إشكاليات تملّكها وخصخصتها شيئًا فشيئًا في إطار المسار الطبيعي لمزيد تشتيت الملكيات العقارية الفلاحية.

يتبيّن ممّا سبق أن تركيبة الملكية الفلاحية في تونس تتميز بسيطرة الدولة على مخزون عقاري مهم ينتفع به المستثمرون والمقرّبون من دوائر الحكم، أي فئات غريبة عن النشاط الفلاحي والمجال الريفي عمومًا، في حين يتعرض المخزون العقاري الخاص بفئة الفلاحين للمزيد من مسارات تشتيته والتفريط التدريجي فيه. يساهم هذا التوزيع للملكية العقارية الفلاحية في تحويل القيمة المضافة خارج المجال الريفي لأنّ الخصاصة وظروف الإنتاج الصعبة التي فُرضت على الفلاحين جعلت منهم لقمة سائغة في مواجهة مطامع كبار المضاربين على اختلاف تركيباتهم. فيرى الفلاح منتوجاته تسوق بقيمة مضافة مهولة، لم يجني منها سوى الفتات بعد أن تضاعفت قيمتها مرارا في سيرورة تجمع بين السماسرة والمصانع والمصدرين وصولا الى مرافئ مرسيليا... بالتوازي مع ذلك تتمتّع شركات الإحياء والتنمية الفلاحية والمستثمرون في الفلاحة الأحادية، المدعومون من الدولة، والذين يتمتعون بإمكانيات استغلال أفضل للأراضي، بالريْع الفلاحي دون أيّة حواجز قد تحول دون استغلالهم لجملة الموارد أو الحفاظ عليها.

إذا كان تشخيص تركيبة الملكية الفلاحية ووسائل النفاذ للأرض عاملا أساسيا لتمثّل منظومة الإنتاج الفلاحي في تونس، فإنّ شبكة **البنى التحتية لتجميع وضخّ وتوزيع المياه** تمثّل شرطا إضافيا ومحددا في توصيفها. كما بينا في المقالات السابقة، فإن استراتيجيا التصرف في الموارد المائية مقيّدة بسياسة التصدير وأسواقها. يبرز هذا الارتباط الوثيق من خلال مخطط تجميع وتحويل مياه الأمطار ومن خلال البنية التحتية للريّ وكذلك من خلال التطور الفوضوي للآبار الخاصة. فبينما تعاني الفلاحة المعاشية من تجفف الآبار الارتوازية وتملحها، يتضاعف نسق حفر الآبار في ضيعات المستثمرين.

كان للتخصص الزراعي الذي مارسه الاستعمار الفرنسي دورا أساسيا في إحداث تغيّرات جذرية على خارطة الانتاج الفلاحي في تونس حيث عرفت تركيز الغراسات أحادية من قوارص وعنب في الوطن القبلي وزيتون في الوسط والجنوب وتمور على تخوم الصحراء. منذ ذلك الحين، أصبحت تعبئة المياه السطحية والباطنية على حد السواء هادفة الى توسيع مساحات هذه الغراسات المكثفة والرفع من انتاجيتها. فواكب هذا التخصّص الجهوي تطورا واسعا للبنى التحتية وذلك

1 Elloumi M. ; Les terres domaniales en Tunisie. Histoire d'une appropriation par les pouvoirs publics ; Études rurales 192: 43–60 ; 2013.

عبر إرساء مشاريع كبرى مُمَوَّلة من المؤسسات المالية ووكالات التعاون الدولي الأجنبية، وبحوافز وتشجيعات مكلفة للدولة على حساب دافعي الضرائب التونسيين. كان لتطور البنى التحتية الخاصة بالموارد المائية أن يكون عاملا ذو تداعيات إيجابية على القطاع وعلى الفلاحين عموما، لولا أنه لم يساهم في النهاية إلا بتحويل الموارد المائية إلى مياه افتراضية.

ورثنا إذًا منظومة للتصرف في المياه مقيدة بمنوال إنتاج فلاحي يتسّبب في تفقير الفلاحين وغير ذي جدوى إنتاجية بالنسبة للدولة. يرتكز هذا المنوال على المنتجَات المعدَّة للتصدير على حساب المنتجات المستهلَكَة محلّيا كما أنه يساهم في مضاعفة الفوارق على مستوى حقّ النفاذ الى الماء، لا فقط عبر توجيه الموارد في حدّ ذاتها إلى الساحل بل أيضا بتسهيل تحويل القيمة المضافة من الوسط الريفي إلى المدن الساحلية. في بلد يشكو الإجهاد المائي ويهدده شح الموارد كواحدة من أبرز المخاطر المناخية، يُشكّل هذا النظام المائي الفاشل وغير العادل عائقا حقيقيا أمام تنمية الفلاحة التونسية وإمكانيات تأقلمها مع التغيّرات المناخية، وخصوصا تلك المَمارسة من طرف صغار ومتوسطي الفلاحين.

يمثل **المناخ** بالنسبة للانتاج الفلاحي عنصرا شاملا ونظاميا، أي أنه يؤثر في كامل محددات الانتاج وبشكل دائم ويحدّد طبيعة الخارطة الفلاحية وخطوطها العريضة ويؤثّر كذلك بصفة متواصلة على مجمل النشاط الفلاحي. أما في إطار السياسات الليبرالية فهو يحتلّ مكانة محورية حيث يصنف ضمن مقاربة «الامتيازات المقارنة». في الحقبة الاستعمارية تحدّدت الخيارات الزراعية تناسبا مع احتياجات السوق الفرنسية من جهة ومع الخصوصيات المناخية المحلية من جهة أخرى. قد يرى البعض في هذا التمشي انسجاما مع البيئة، حيث أنه يحاول ملائمة الانتاج للمعطيات الطبيعية، غير أن التأقلم مع مناخ شمال إفريقيا يقتضي عديد الشروط منها: تنوع الانتاج والتكامل بين مختلف الأنشطة الفلاحيّة في نظام يؤمّن الاكتفاء الغذائي ويضمن تنوّعا في المداخيل واقتصادا في الماء ومن خلال القدرة على مجابهة العوامل المناخية وعلى التأقلم مع التغيرات التي قد تطرأ عليها. فالخارطة الفلاحية التقليدية، على تقيّدها بمناخ شبه جاف إلى جاف، فهي فائقة التنوع، إذ تجمع بين أنشطة فلاحية مختلفة (تربية الماشية، غراسة الأشجار المثمرة، زراعة الحبوب والخضروات) وبين أنشطة أخرى مرتبطة بالخصوصيات الطبيعية كالصيد البحري واستغلال الثروات الغابية.

بالمقابل، تقاس نجاعة الفلاحة التصديرية بمردودية الهكتار بما يدفع نحو تكثيف الزراعة في أفق مضاعفة المرابيح. فالمستثمرون تستهويهم نظم الانتاج الأحادية المكثفة، خاصة وأنها تحضى بتشجيعات عديدة من قبل الدولة والبنوك. الأمر الذي جعل هذه الأنماط الإنتاجية تمثل التوجه الأبرز لقاعدة الاستثمار في القطاع الفلاحي.

لكن من الواضح أن أنماط الانتاج الأحادية المكثفة تتعارض مع المقاربات البيئية المستدامة في شمال إفريقيا، خاصّة وأنّ المنظومات البيئية الاصطناعية فاقدة للمناعة ومستهلكة للكثير من الأسمدة والمبيدات والمياه. غير أن تشجيع الفلاحة المُعدَّة للتصدير استقطب الاستثمارات المباشرة في القطاع الفلاحي فتمركزت تلقائيا بحثا عن الربح بمناطق الانتاج أين تتواجد الأراضي الخصبة واليد العاملة الرخيصة وأين تتوفر إمكانيات استغلال المياه، بصفة قانونية أو غير قانونية.

نتيجةَ لذلك تكاثرت مثلا غراسات الزياتين في جهتيْ باجة وجندوبة المختصّتيْن تاريخيا في إنتاج الحبوب، كما بلغت غراسات القوارص جهة القيروان (ذات المناخ الجافّ والحارّ)، وكذلك تنامت الزراعات المحميّة في جهة الرقاب (سيدي بوزيد) وبلغ الأمر حدّ إنتاج الزهور بجهة تطاوين، وهي من أكثر المناطق التونسية جفافا...

تُعَدُّ هذه الظواهر التي يمكن وصفها **بالتشوّهات الطارئة على خارطة الانتاج الفلاحي** نتيجة للسباق المجنون نحو التصدير بغاية تغطية العجز الحاصل في الميزان الغذائي. عجزٌ ارتفع بسبب التخلّي عن زراعة الحبوب وتربية الماشية

وتقهقر الفلاحة المعيشية. كما تمثل هذه الظاهرة دليلا واضحا على انحراف منظومة الإنتاج ولا عقلانيتها وظهور هكذا تشوّهات يبيّن من ناحية، مدى خطر هذه الأنماط المستنزفة على البيئة ومن ناحية أخرى، حدّة الضغط المتواصل الذي تسلّطه على موارد الريف والفلاحين.

ومن التشوهات التي طرأت على خارطة الانتاج الفلاحي نجد أيضا زحف غابات الزياتين على المناطق السقوية، فالغراسات التقليدية للزياتين عادة ما تكون بعلية وتعتمد أساسا على التساقطات المطرية، لكنها اليوم تتحول لزراعة سقوية لتزاحم الزراعات الأخرى على الأراضي المروية والتي لا تمثّل سوى 9% من المساحة الجملية القابلة للزراعة. إن زحف غراسات الزيتون على المناطق السقوية يمثل استنزافا للموارد الطبيعية وسطوا على البنى التحتية المعدّة لإنتاج مواد فلاحية استهلاكية أخرى، كالحبوب والبقول والخضراوات وكذلك الأعلاف. إن تحويل الإمكانيات الإنتاجية لصالح غراسات الزيتون، يشجع على تحويل الموارد المائية إلى مياه افتراضية تأخذ شكل زيت الزيتون نهاية، وهو ما من شأنه أن يُحدث اضطرابات على باقي المنظومات الإنتاجية الموجَّهة للسوق المحلية.

لم تعُد خارطة الانتاج الفلاحي في تونس خاضعة للضرورات المناخية والاقتصادية والاجتماعية ولشروط السيادة الوطنية، بل أضحت خاضعة لشروط السوق الأوروبية ومتطلبات هذا الشريك التجاري الحصري تقريبا. ويرافق تقيّد الخارطة الفلاحية بالسوق الأوروبية تغيّر في أنماط الانتاج يجرّ المنتجين إلى مزيد استعمال المدخلات والتقنيات الفلاحية الواردة من أوروبا. وهذا يبين أنه، بطريقة غير مباشرة، كان لتشجيع إنتاج المواد المصدَّرة استنادا لمقولة الأمن الغذائي دور في تغير أنماط الانتاج وارتفاع كلفة الانتاج في تونس وفي تعميق التبعية للأسواق العالمية.

في صيغته الحالية، يتوفر نظام الانتاج الفلاحي التونسي على عديد العوامل التي تجعله رهين المنظومة التجارية المدمِّرة للفلاحة المعيشية، تلك التي تنتج للاستهلاك المحلي. وللخروج من وضعية التقيّد هذه واسترجاع أسس سيادة غذائية وطنية، وجب على الفلاحين التجنّد للدفاع عن حقوقهم والقيام بأنفسهم بأولى الخطوات نحو التأسيس لمنوال زراعي بديل. وهو ما يتطلب بالضرورة أن تنظم صفوفهم للتصدّي لميكانيزمات سلب القيمة المضافة والعمل على إعادة ضخ المرابيح الفلاحية داخل المجال الريفي. وفي هذا السياق مثلت تجربة جمنة (ولاية قبلي) درسا يمكن الاستئناس به، حيث أنه باسترجاع الأراضي وإعادة تنظيم الإنتاج وضخّ الأرباح المتأتية من نشاط الضيعة في تنمية الجهة، حضيت التجربة بدعم حاضنة شعبية كانت كفيلة بحمايتها وضمان تواصلها.

## في تفكُّك المجتمع الريفي

إن المزارعين ومربي الماشية والصيادين والمستغلين للثروات الغابية ومجمل الريفيين المنتجين للغذاء اعتمادا على ثروات حية وموارد طبيعية والذين نطلق عليهم في هذه الدراسة مصطلح «**فئة الفلاحين**» هي، من منظور مفهوم السيادة الغذائية، الفاعل الرئيسي في عمليات إنتاج الغذاء. ومن المشروع أن تتمتع هذه الفئة بحق النفاذ الى مختلف الثروات الطبيعية وكذلك الحقّ في تحديد أسعار منتوجاتها. فمن خلال توفيرها لأساسيات الاستهلاك المحلي وممارستها للأنماط المعيشية، تمثّل بذلك القاعدة الأساسية التي ينبني عليها مشروع السيادة الغذائية والركيزة المحورية التي تكفل حق الشعوب في تغذية صحّية وكافية ومنسجمة مع مجمل الخصوصيات المناخية والثقافية.

في تونس، عرف الجسم الاجتماعي الريفي المتكون أساسا من فئة الفلاحين اضطرابات وتغيّرات عنيفة منذ الاستعمار استهدفت تركيباته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعملت على تدمير عنصر التكامل بينها الأمر الذي أدّى الى

تفككها كفئة سوسيو-اقتصادية متآزرة وذات مصلحة مشتركة.

وما قامت به الدولة التونسية منذ الاستقلال الى اليوم من محاولات لجمع شتات المزارعين وإعادة ترتيب الفضاء الريفي لم تحضى بالنجاح، إذ أنّها كانت منخرطة في مقاربة الترفيع في الانتاج والإنتاجية فتحاول طورا معالجة إشكالية التشتت العقاري وتارة أخرى من خلال فرض آليات تنظم تعاونية للتخفيض من كلفة الانتاج. اذ لم يكن التوجه العام قاضيا بالتأسيس لمنظومة اقتصادية واجتماعية بديلة يستعيد من خلالها الوسط الريفي توازنه ويبني بذلك علاقات متوازنة مع المدن. في مقابل ذلك، كان لإحداث هذه الهياكل التنظيمية المصطنعة أثار جانبية مهمة على فئة الفلاحين: كاستئصال القيمة المضافة التي يخلقها النشاط الفلاحي (مثال التعاضديات)، أو إعفاء الدولة من مسؤولياتها تجاه سكان الريف (مثال مجامع التنمية)، أو خلق علاقات تبعية للسلطة (مثال التعاونيات).

من ناحية أخرى، إذا كان للفلاحة كقطاع إنتاجي مكانة مركزية في المعادلة الاقتصادية التونسية من جهة توفيرها لجزء هام من صادرات البلاد، فإن فئة الفلاحين على العكس من ذلك تعاني تهميشا وإقصاء ممنهجا عن المشهد السياسي العام، حيث يحتكر المستثمرون وكبار المالكين العقاريين تمثيلية القطاع الفلاحي وخاصّة المصدّرين منهم، وهي مجموعات ذات مصالح مناقضة لتطلعات المجتمعات الريفية. كان من شأن مسارات الإقصاء والتغييب إضفاء صعوبات إضافية في مستوى ممكنات تنظم صغار ومتوسطي الفلاحين من أجل الدفاع عن حقوقهم المادية و المعنوية إضافة الى ضمان استدامة أنماط إنتاجهم.

في هذا الصدد، لاحظت مجموعة العمل من خلال احتكاكها بعالم الفلاحين تواجد العديد من الهياكل التي تهتمّ بشؤون القطاع الفلاحي من مجامع تنمية وشركات تعاونية ومنظمات نقابية وجمعيات وغيرها وهي تكوّن بذلك شبكة كثيفة نسبيا تغطي كامل المجال الريفي إلّا أنّها لا تتفاعل بما يكفي مع المجتمع الريفي بما يمكنه من آليات واستراتيجيات كفيلة للتأثير في موازين القوى المفروضة حاليا.

عديدة هي العوامل التي ساهمت في التفكّك الاجتماعي الذي تعرضت له فئات الفلاحين ولعل أهمها ما يتمثل في الوضعيات الاجتماعية والاقتصادية الكارثية التي يعانيها هؤلاء جراء ما يفوق القرن من سياسات تهميش وإفقار ممنهجة. فالمجال الريفي عموما هو مجال منسي و مغيب من آليات وبرامج التنمية ومحروم من المشاريع العمومية ويرزح تحت وطأة التداين والتبعية ومهددا من السياسات القمعية التي تستهدفه الخ...

يُلاحَظ تفكّك المجتمع الريفي أيضا من خلال تأنّث وتهرّم القطاع. فقوة العمل مكونة أساسا من عاملات فلاحيات تتسم وضعيّاتهن «بالهشاشة»، يعملن في ظروف لا إنسانية، دون تغطية اجتماعية ودون أية إجراءات وقائية، في الوقت الذي تتمحور فيه النضالات الاجتماعية للشباب والعاطلين عن العمل حول التشغيل في الوظيفة العمومية والصناعات الإستخراجية. فالريف في علاقته المضطربة مع السلطة، لا يضع في محور الصراع قضايا الفلاحة والفلاحات والفلاحين.

تجد فئة الفلاحين صعوبة في تعريف نفسها وفي تحديد هويتها كوحدة اجتماعية سياسية اقتصادية معنية بالتغيير، فعموما يبدو لها التغيير غير وارد. إضافة الى ذلك، لا يعتبر الفلاحون أنفسهم عنصرا أساسيا في تحقيق هذا التغيير، فيغلب التسليم بالأمر الواقع في صفوفهم.

## آفاق البحث، مسألة السيادة الغذائية في تونس

- بالنسبة لمجموعة العمل، كانت هذه الدراسة بمثابة تهيئة للأرض في استعارة من «القاموس الفلاحي»، هدفها بلورة محاور البحث والعمل من أجل الدفع بمشروع السيادة الغذائية في تونس. نحوصلها هنا في ثلاث محاور: أولا، **مسائلة المسلّمات**، إذ وجب إعادة النظر في المرتكزات الفكرية والمسلّمات المتداولة حول نظام الانتاج الزراعي والتجارة بالمواد الفلاحية فمن المؤكد اليوم أن مسائلتها من زاوية إنعكاساتها على فئة الفلاحين مسألة عاجلة وذات أهمية. ثانيا، **ظواهر للتحليل** وهي جملة من الظواهر البارزة التي تؤثر في القطاع الفلاحي والمجال الريفي والتي تمّ استبعادها من هذا البحث لتكون محاور أعمال مستقبلية. وأخيرا، **ميكانيزمات للتفكيك** والتي وجب إيلاءها اهتماما خاصا حيث أنها تمثل الأدوات الفعلية لتفقير فئات الفلاحين والمجال الريفي عموما ومن ثمة العمل على بلورة رؤية بديلة للفلاحة التونسية.

### 1. مساءلة المسلّمات

- غالبا ما يروج لموضوع **ملكية الدولة للمخزون العقاري الفلاحي** على أنه أمرٌ شرعيٌ ومقضيٌ لا يمكن التراجع عنه، وهي قناعة راسخة قل من يشكك فيها. غير أن عديد الأصوات تتعالى اليوم من واقع الحراك الاجتماعي لتطعن في هذه المسلّمات وتطالب بحقّ النفاذ للأراضي الدولية. وهو ما يدفع للتساؤل عن مدى شرعية استحواذ الدولة على الأرض، أفلا يمثّل استغلال الأرض الوظيفة الاجتماعية الأساسية للفلاح؟

- من المهم أيضا التطرق إلى مسألة شكل **ملكية العقار الفلاحي** وربطها بمعضلة **التشتت العقاري**. اذ مثّل حق الانتفاع الجماعي بالأرض حتى حقبة الاستعمار ممارسة شائعة قائمة على شرعية حق النفاذ للأرض، لا على الملكية الخاصّة المطلقة. كانت المجتمعات الريفية حسب مجالاتها الجغرافية وموروثها الممارساتي، تتمتع بحق الولوج إلى مختلف الموارد (كالأرض والبذور والمياه والمراعي والغابات والبحيرات....) لممارسة أنشطة معيشية متنوعة، هذا بالرغم من تِرحالها المتواصل حيث أن التصرف في الملك الجماعي كان يستجيب إلى منطق تقاسم المنافع حفاظا عليه من التجزؤ والتشتت. علينا اليوم أن نساءل مفهوم الملكية الخاصة المطلقة وأن نبحث عن أشكال بديلة لاستغلال الأرض وضمان نفاذ الفلاحين إليها. فالملكية الخاصة مآلها التشتت إذا لم تحضى بجملة من الظروف الموضوعية الكفيلة بالحفاظ عليها. كما تحيلنا هذه التساؤلات حول مسألة الملكية إلى قضية الإرث في العقار الفلاحي وقضايا أراضي الدولة والأراضي الاشتراكية، كما يطرح سؤال مركزي عن طبيعة العلاقة التي وجب التأسيس لها لربط الملكية الخاصة بالتصرف الجماعي.

- من المسلمات المتبناة في تونس نجد أيضا تلك المتعلقة بكيفية **قياس أداء القطاع** فعادة ما ترتكز المعادلات حول ضرورات الترفيع في الإنتاجية وتحسين ربحية النشاط الفلاحي. والإنتاجية غالبا ما تقاس بمردودية الهكتار الواحد، أما الربحية فبمقارنة قيمة الأرباح بقيمة الاستثمار، وبهذا يختزل أداء القطاع في قيمة الريع الذي يدرّه. من الواضح أن مثل هذه المسلمات والنماذج تخفي المساهمة الفعلية للفلاحة المعيشيّة في الاقتصاد الوطني والتي يمكن قياسها بأكثر واقعية و موضوعية عند التمعن في مؤشرات بديلة منها عدد مواطن الشغل المحدثة والانعكاسات الاجتماعية المترتبة عن النشاط الفلاحي. أفليس من الأسلم قياس أداء النشاط الفلاحي بطبيعة الديناميكية المحلية التي يحدثها؟ وهنا يجب التفكير في وحدات القياس المعتمَدة والمفاهيم الأساسية التي يجب الاستناد إليها في تقييم أداء القطاع والتفكير في شروط ديمومته.

## 2. ظواهر للتحليل

- اخترنا تحديد مجال دراستنا في جهات تمثل فيها الفلاحة النشاط الرئيسي، وهذا حال كل من جهات باجة وسيدي بوزيد، وكذلك الوطن القبلي ونفزاوة منذ تراجع الأنشطة السياحية. في مقابل ذلك يتعرض النشاط الفلاحي في مناطق أخرى إلى **منافسة شرسة من قطاعات الصناعات الإستخراجية والأنشطة العقارية**، منافسة محورها الرئيسي الموارد المائية والعقارية. وقد أدرجت مجوعة العمل ظاهرة التمدّد العمراني والصناعي في برنامج أبحاثها القادمة في كل من جهات قفصة وقابس ومدنين وتونس الكبرى. لكن عديد المناطق الأخرى تبقى مجالا حيويا للدراسة والبحث خاصة تلك التي بُرمجت فيها مشاريع مناجم فسفاط (توزر وسيدي بوزيد والكاف) أو لاستخراج الغاز الصخري (قبلي وتطاوين والقيروان) أو لمشاريع عقارية عملاقة (بنزرت والمهدية).
- لم تُتَح لنا في هذا العمل فرصة التطرّق إلى **تمويل الاستثمار العمومي في الفلاحة** ودور التداين في تحديد السياسات الزراعية الممارسة في البلاد التونسية. وللتذكير فإنّ الديون كانت سلاح الاستعمار الابرز و ركيزته الاساسية وأنّه ومن ثمة، ولاسترجاع أراضيها، اضطرت الدولة التونسية غداة الاستقلال للاقتراض مجددا من الدولة الفرنسية لاسترجاع الأراضي الفلاحية التي كان المستعمرون قد استولوا عليها. وواصلت بعد ذلك انخراطها في مسارات الاقتراض المشروط لتمويل مختلف المشاريع و «الإصلاحات»، مثل برنامج الإصلاح الهيكلي في القطاع الفلاحي. وعليه فإنّ مهمة التدقيق الاجتماعي في الديون والسياسات المالية يمكن أن تساعد في تقييم الأوضاع وتوضيح التوجهات المستقبلية.

## 3. ميكانيزمات للتفكيك

- أبرزت اللقاءات والحوارات التي جمعتنا بالفلاحين وبممثلين عن مختلف هياكل القطاع تعدد **ميكانيزمات الإفقار وسلب -أو استئصال- فائض القيمة** الذي تنتجه الفلاحة. يبيّن المشهد العام في مجمله ارتفاع تكلفة الإنتاج وركود أسعار البيع، الأمر الذي ينعكس على مداخيل الفلاح بالتقليص من هامش أرباحه. ويعزى ارتفاع تكلفة الانتاج أساسا إلى تعدد المدخلات الفلاحية وارتفاع أسعارها خاصة وأنها غالبًا ما تكون مستورَدة. ويتعلق الأمر هنا بالبذور والمشاتل والمواد الكيميائية المختلفة والعلاجات والمعدّات على اختلاف أنواعها (الناموسيات، المضخات، الميكانيك وإلخ...). في هذا السياق، يُعَدُّ مثلا استبدال البذور المحلّية بأخرى مستورَدة من أعنف استراتيجيات التفقير، حيث أن الفلاح يحرم من الانتفاع بالملك العام المتمثل في الإرث الجيني المحلي ليكون مضطرا للاعتماد على البذور التجارية، ولنا أن نفكر مثلا في قيمة الخسائر الصافية التي تكبدتها فئة الفلاحين من جراء هذه التوجهات؟ وما مدى مساهمة البذور الهجينة والمستوردة في تغيير أنماط الإنتاج أو في زيادة حجم الواردات؟ من ناحية أخرى، وجب التذكير بأن سوق المدخلات الفلاحية أضحى أهمَّ مقرضٍ للفلّاح، وهذا ما ينبئ بتواجد ميكانيزمات أخرى لاستئصال القيمة المضافة الفلاحية من المزارعين وهو ما يستحق الدرس أيضا.
- وتُعَدُّ **سياسة تحديد أسعار المواد الفلاحية** التي تعتمدها تونس منذ الستينات مواكبة **لسياسة الأجور المنخفضة** من أهمّ ميكانيزمات استئصال فائض القيمة وإفقار الفلاحين. بل أن سياسة الأجور المنخفضة نفسها تتجلى بوضوح من خلال مقارنة قيمة العمل الفلاحي بقيمة العمل في القطاعات الأخرى (الأجر الأدنى الفلاحي المضمون لا يتجاوز 14.560 دينارا في حين أنّ الأجر الأدنى الصناعي المضمون يتراوح بين 17,853 و21.424 دينار في اليوم). تستحق هذه التوجهات اليوم تقييمًا جدّيا نظرا لآثارها الكارثية على إنتاج المواد الاستهلاكية الأوّلية (قمح، لحوم

وبيض...)، وبالتالي على الميزان التجاري وأيضا على مستوى العيش في الريف والتوازن بين الجهات.

- يبدو من الضروري أيضا الانكباب على رصد وتحليل **مسالك توزيع المنتجات الغذائية** وتسويقها محليا وعالميا. إذ كشفت الملاحظات الميدانية (من خلال لقاء المنتجين والوسطاء والتجّار) أن شبكات التوزيع غالبا ما تكون خاضعة لمنطق الفساد والمضاربة وتنتشر فيها الممارسات المافيوزية. فكثيرا ما يكون الفلاح المتداين عند بلوغ موعد جني صابته مضطرا لبيعها بأسعار تُفرض عليه ولا سلطة له في تحديدها، خاصة في غياب إمكانيات التخزين أو التصبير. وكنا قد عاينّا عديد الحالات التي اضطر فيها الفلاح للبيع بأسعار تقل عن قيمة الكلفة أو العزوف أصلا عن جمع المحاصيله.
- إن **المديونية المفرَطة** التي تثقل كاهل صغار ومتوسطي الفلاحين تبرز من ضمن الميكانيزمات التي وجب دراستها خاصة وأنها لم تعد تنحصر في مستوى القروض البنكية، من البنك الفلاحي الوطني مثلا، بل باتت تتّخذ أشكالا جديدة مثل الاقتراض من تجار المدخلات الفلاحية أو وكالات القروض الصغرى الذيْن يمثلان آليتان جديدتان لتعويض الدولة في تمويل النشاط الفلاحي ومزيد استلاب صغار ومتوسطي الفلاحين.

## 4. رؤية بديلة للتطوير

سمحت لنا منهجيتنا إبراز ثلاثة أنماط متقاربة لاستئصال فائض القيمة من الفلاحين ومزيد إفقارهم، وذلك:

- عبر الزراعة الريعيّة التي تضغط على موارد الريف والفلاحة المعيشية
- عبر مسالك التوزيع والتسويق التي تستأصل القيمة المضافة وتقضي على هامش ربح المنتجين
- عبر توجيه الانتاج نحو التصدير الذي تصاحبه عديد الاكراهات المتعلقة بالموارد والمدخلات والتمويل والمسالك...

تندمج هذه الأنماط الثلاثة في منظومة متكاملة قوامها المعاملات غير المتكافئة بين الريف ومحيطه لتحول دون إمكانية أي فعل تراكمي للثروة داخل الوسط الريفي ولدى فئة الفلاحين. فالسياسات المنتهَجة منذ الاستقلال لم تساهم سوى في مزيد إخضاع قوى الإنتاج الفلاحي لمنطق الأسواق ورؤوس الأموال ومجمل سالبي عرق الفلاح.

تحتاج فلاحتنا إلى مقاربة بديلة تسند فئة الفلاحين في سبل تنظّمها الذاتي وترافقها لتحديد أولوية مصالحها بكل وضوح ومن ثمة إمكانيات للدفاع عنها والنضال لتحقيقها. ألا يمثل شرط تحرر الفلاحين والفلاحات مبدأ أساسيا من مبادئ السيادة الغذائية؟ تسليما بهذا المبدأ اختارت مجموعة العمل منهجية البحث والعمل وقامت في خطوة أولى باختبارها في أربعة جهات، محاوِلةً من خلال ذلك رسم الملامح العامة لواقع القطاع ويأتي هذا التقرير كحوصلة عامة لما توصلنا إليه أثناء احتكاكنا بعالم الفلاحة بصفتنا مناضلين من أجل مشروع السيادة الغذائية وسيستمر تبعا لذلك انخراطنا في العمل الميداني من أجل دعم الفلاحين في كفاحهم المصيري اليومي. غير أن مثل هذه التحديات تحتاج جهودا جبارة وتتطلّب مساهمة عديد القوى والكفاءات التي تفكر وتعمل من أجل فهم أفضل لواقع القطاع الفلاحي و من ثمة تحديد المداخل الإستراتيجية لبدايات تجسيد مشروع السيادة الغذائية في تونس.

من أجل طرح أفضل لموضوع السيادة الغذائية في تونس، علينا العمل على تمثّل واقع منظومة الانتاج والتسويق والتوزيع ككل متكامل، وتحديد الميكانيزمات التي تسيرها والبحث في سبل تغييرها. وكلّ مساهمة على تواضعها لا يمكن لها الا أن تساهم في مزيد تفكيك عدة إشكاليات أخرى وهو ما من شانه أن يحسن قاعدة تمثلنا للواقع و بالتالي استنتاج البدائل الممكنة عنه.

وجب في الختام التنويه لكون مساهمتنا المتواضعة التي نحن بصددها قد تكون تجاوزت الحدود المعتادة للبحوث، كما أنها لا تلتزم بمقولة الحياد الأكاديمي الذي يخفي في عديد الأحيان اصطفافا وراء مفهوم الأمن الغذائي. وهي بالتالي نتيجة عمل بحثي نضالي ملتزم هدفه تعميق الفهم والعمل من أجل تغيير الواقع. لكننا حرصنا طوال مدة عملنا على تدقيق وتنويع مراجعنا وعلى تجميع المعطيات من مختلف المصادر، من الفلاحين أنفسهم، ولكن أيضا من خلال مواقع البيانات الوطنية والدولية والتقارير الرسمية والدراسات الأكاديمية وأعمال المجتمع المدني. كما بحثنا عن المرتكزات التحليلية في مجالات مختلفة كالتاريخ والجغرافيا وعلم الأحياء وعلم الاجتماع وعلم البيئة والقانون والاقتصاد.

ختاما، سيجد القارئ بعد هذه الخاتمة مذكّرة منهجية تبنّاها فريق العمل، إضافة إلى الصعوبات التي واجهته. تليها المراجع مُرَتّبَة حسب المواضيع.

نقاش مع الفلاحين بمنطقة المنصورة - قبلي.

# المنهجية العامّة للعمل

المنتدى المحلي للسيادة الغذائية بلزالة - قبلي.

المنتدى المحلي للسيادة الغذائية بفطناسة - باجة.

هذه الورقة هي محاولة توصيفية للمنهجية العامّة المُعتمَدة من طرف **مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية** خلال فترات البحث الميداني والنظري حول واقع الفلاحة التونسية. كما تتضمّن محاولة لرصد أساليب ميكانيزمات استنطاق الواقع بخصوصياته الهيكلية، فضلا عن رصد إشكاليات الفاعلين فيه من منتجين وهياكل مختصّة.

الجدير بالذكر أيضا أنّنا من خلال هذه الورقة لن نكتفي بتقديم أسس المنهجية التي قادت مجموعة البحث، بل سنحاول كذلك استعراض واقع العمل الميداني وجملة الإشكاليّات التي رافقته. خصوصا وأنّ أغلب أعضاء فريق العمل لم يتلقّوا أيّ تكوين أساسي في مجال الفلاحة، ما مثّل في عديد المناسبات إشكالًا ساهم بشكل أو بآخر في تعطّل سيرورة البحث واستنتاج أبرز الخلاصات. إلّا أنّه في نفس الوقت أتاح لنا تجربة بيداغوجية وتعليمية بإمتياز.

من جهة أخرى، تكمن أهمّية هذه الورقة فيما يمكن أن تقدّمه من محاولة تبسيطية لواقع الفلاحة التونسية من خلال العمل الميداني المنجز في أربع ولايات تونسية. وهو ما نأمل أن يمثّل إضافة لمختلف الباحثين والمناضلين قصد تمكينهم من معرفة مسبقة قد تساهم في تسهيل عمليات بحثهم مستقبلاً.

## 1. من نحن؟ مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية

**مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية** هي إطارٌ يضمّ باحثين/مناضلين يعملون على تحليل مجمل السياسات العمومية والخاصّة في القطاع الفلاحي في تونس، على تبيان تأثيرها على بُنية الإنتاج الفلاحي، إضافة إلى إنعكاساتها على صغار ومتوسطي الفلاحين على وجه الخصوص.

تكوّنت المجموعة أواخر سنة 2017 بعد خوض تجارب عديدة، تراوحت بين العمل الجمعيّاتي في مجال تحليل السياسات الاقتصادية العامة وانعكاساتها على المجتمع، ومرافقة الحركات الإجتماعية في الداخل التونسي محاولة دعمها في مسارات نضالها وافتكاك حقوقها.

كان لهذا المسار الدور الأهمّ في تكوين أعضاء المجموعة من خلال لحظات المكاشفة والصدق مع واقع تونسي مأزوم بطبيعته ويزداد تأزما مع إحتداد وتيرة التعديلات الهيكلية على الإقتصاد. و من جهة أخرى، أفضت حالة الاحتكاك بالحركات الاجتماعية والاحتجاجية إلى معرفة جيّدة بواقع هذه الحركات و أحوال تونس الداخلية بشكل عامّ.

في الأثناء، كان لتجربة جمنة التي انطلقت مع بدايات المسار الثوري في تونس سنة 2011 الأثر الكبير في لفت اهتمام المجموعة الى قضايا الأرض والحقّ في النفاذ الى الثروات الطبيعية. وهو ما أتاح فهمًا أعمقًا لقضايا السيادة الغذائية

وتشكّلًا لبوادر الوعي بضرورة إعادة التفكير في مسارات الفلاحة التونسية والعمل على مرافقة جمهور الفلاحين ودعمهم في قضاياهم العادلة.

تتبنّى مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية مقاربة عمل ترتكز على ثنائية البحث النظري والعمل الميداني. وتسعى المجموعة إلى دمج هذيْن المستويَيْن من أجل فهم أفضل لخصوصيات واقع الانتاج الفلاحي ودراسة إمكانيات الفعل التغييري فيه.

ترتكز مجمل أبحاث هذه المجموعة على مفهوم السيادة الغذائية. ونعني بذلك أفق التأسيس لمشروع فلاحي ينتصر لصغار ومتوسّطي الفلاحين ويضمن لهم حقّهم الطبيعي والمشروع في النفاذ إلى مجمل الثروات الطبيعية من مياه وأرض وبذور. بما يراكم لإمكانيات إرساء سيادة شعبية حقيقية في المجال الفلاحي، تقطع مع كلّ أشكال هيمنة وتسلط الشركات متعددة الجنسيات ومع المشاريع الاستعمارية الجديدة تحت يافطة «الغذاء».

## 2. في منهجيّة البحث والفعل في الواقع

لطالما حظيَ القطاع الفلاحي في تونس باهتمام عديد الدارسين من مختلف المؤسسات البحثيّة الرسمية والمدنية .وأيضا من طرف فاعلين بالمجتمع المدني، بما ساعد في إنجاز بحوث على قدر من الأهمّية، ساهمت في رصد خصوصيات هذا القطاع الاقتصادي تبيان أبرز إشكالياته ونقاط قوته.

بالرغم من غزارة وأهمية الانتاج النظري بخصوص واقع الفلاحة التونسية، إلا أنّه قد يصحّ لنا التساؤل بالنهاية عن إمكانيات تغيير هذا الواقع، طالما أنّ مهمّات تحليله ورصد متغيراته قد أُنجزت على امتداد عقود من الزمن؟ في الحقيقة إن مهّمة الإجابة على هذا التساؤل المركزي المشروع مشروطة أساسًا بضرورة الخوض في مقاربات البحث النظري واستخلاص أبرز استنتاجاته. كما تتضمّن الإجابة معرفة هل أنّ كبريات التحاليل المُنجزَة هي في النهاية تعبيرة مباشرة عن الواقع المشتغَل عليه وعن عمق مشاغل الفاعلين فيه ونقصد بهم جمهور صغار ومتوسطي الفلاحين بوصفهم الأداة الرئيسية لأيّ فعل تغييري منشود؟

إن كلّ عملية تنظير للواقع، على أهميتها، قد تكون فاقدة لمعناها في حال لم تتحوّل الى تعبيرة مباشرة عن هذا الواقع وأداة من أدوات تحليله من قبل جمهور الفاعلين المعنيّين بتغييره. حتى تتوضح الفكرة بشكل أسلم، لنا أن نتساءل كيف انتفع مثلا مئات ألاف الفلاحين التونسيين من مئات التقارير والبحوث والدراسات بخصوص واقع الفلاحة التونسية؟ ولعلّنا لا نجانب الصواب إذا جزمنا بمحدودية الفعل التأثيري لهذه البحوث والدراسات على الواقع المباشر للفلاحين في تونس.

في الحقيقة، نحن بصدد تحليل حالة القطيعة التاريخية بين إنتاج الفعل النظري والمعرفي حول الفلاحة التونسية وبين جمهورها المباشر، أي طبقة صغار ومتوسطي الفلاحين... إنّ فعل إنتاج المعرفة والتحاليل والنظريات هو في النهاية إنتاج مباشر من قبل الفاعلين أنفسهم (موضوع الدراسة أو البحث). وهو ما يعني في مثالنا الراهن عن واقع الفلاحة التونسية أنّ الفلاحين لا ينتجون الغذاء فحسب، بل وكذلك المعرفة، بوصفهم العنصر الرئيسي في خدمة الأرض وفي تجريب واستنتاج وإدراك كلّ ما يرتبط بالعمل الفلاحي اليومي... لتستحيل مهمّة الباحثين في النهاية حوصلةً لمختلف تجارب وآراء وقناعات هؤلاء الفلاحين، ومن ثمة إعادة تشكيلها وفق مقاربات تزيد من تعميق حالة اغتراب النظرية عن الواقع وفي تأبيد حالة القطيعة التي نحن بصددها.

المنتدى المحلي للسيادة الغذائية ببني خلاد - نابل.

يكتسي العمل على تفكيك السياسات العامة في القطاع الفلاحي وتبيان استتباعاتها، سواءٌ بالسلب أو الإيجاب، على واقع الاقتصاد الوطني، قدرًا وافرًا من الأهمية. إلا أنه يبقى بنظرنا منقوصا في حال لم يصاحبه نفس الفعل التفكيكي والتحليلي للواقع المباشر للفلاحين ورصد مختلف التحولات الطارئة على هذه الطبقة الاجتماعية وعلى أنماط إنتاجها.

في ذات السياق، كثيرا ما يقع الترويج الإعلامي لنجاحات الفلاحة التونسية من خلال عرض أرقام معاملات والعائدات التصديرية لبعض القطاعات، كزيت الزيتون و التمور، في حين يبقى الفلاح المنتج غير معنيٍّ بتاتا بهذه الأرقام. وذلك لكونها ببساطة حمّالة لحقائق وردية هي على النقيض ممّا يعانيه في تفاصيل الانتاج اليومي من تعقيدات الملكية العقارية وصعوبة نفاذه الى المياه والبذور والتمويلات الضرورية لنشاطه...

تتمثّل الفكرة الأساسية التي نحن بصددها في كون التعاطي النظري والأكاديمي مع مسألة الإنتاج الفلاحي يولي عمومًا أهمية رئيسية للمستوى العام للتحليل (le macro)، بما يعنيه ذلك من سياسات عمومية، وخاصة تحليل الإحصائيات والأرقام، دون أن يكون للمستوى التحليلي الخاص أو الجزئي (le micro) نفس درجة الأهمية. وهو ما يعني، بشكل متعمّد أو غير متعمّد، إغفال جانب كبير من الحقيقة الواقعية للقطاع الفلاحي، وتحديدًا ما يخصّ فئة الفلاحين وجملة الإشكالات الهيكلية التي يعانونها.

إنّ نزوع مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية إلى محاولة اعتماد ثنائية البحث والفعل في الواقع ليس سوى محاولة للتفكير في تجاوز حالة التعالي النظري على الواقع المباشر للفلاحة التونسية. وذلك بغاية أن تستحيل أبحاثنا في

النهاية وسيلةً وأداة، من بين أخريات، تساهم في تحفيز الواقع وتؤسّس لإمكانيات الفعل التغييري داخله.

أردنا من خلال ثنائية البحث والعمل الاستناد لمنهجية تولي بالغ الأهمية لأساليب البحث والتحليل النظريّين دون أن تسقط بالضرورة في تقديسها أو إسقاطها على الواقع المعاش. بل تحاول أن تختبر أيضا مدى صلابتها ومتانتها بمقارنتها مع واقع الفلاحة التونسية من وجهة نظر الفاعلين الأساسيين فيها، ألا وهم صغار ومتوسطي الفلاحين. من جهة أخرى، يكتسي العمل الميداني أهمية بالغة في منهجية عمل المجموعة على اعتباره المحطة الأساسية التي تمكّن من إدراك تعقيدات الواقع التونسي والإلمام بكلّ تفاصيله. هذا فضلا عن إمكانيات التشبيك المباشر مع الفلاحين والفلاحات ومرافقتهم ودعمهم في مختلف اشكالياتهم ومطالبهم المادية والمعنوية.

وعلى سبيل المثال، عادة ما يقع التعامل مع موضوع ارتفاع صادرات تونس من زيت الزيتون وأهمية عائداته المالية على كونه إنجازا عظيما من انجازات الفلاحة التونسية ودليلا إضافيا على نجاحاتها وتفوقها. إلا أننا كمجموعة عمل لا نرى بصحّة هذا التحليل. إذ أنّ الأرقام على دقّتها قد تخفي أيضا حقائق مرعبة، منها على سبيل الذكر تنامي غراسات الأصناف المستوردة من الزياتين على حساب الأصناف المحلية وهي اصناف سقوية على خلاف الاصناف المحلية والتي عادة ما تكون بعلية، وظهور إشارات جدية لإمكانيّة تغيير أنماط إنتاجية أساسية كالزراعات الكبرى نحو الإقبال المتزايد

لقاء مع عاملات فلاحيات بالرقاب - سيدي بوزيد.

على غراسة الزياتين، وبالتالي تحويل وجهة جزء كبير من منظومة الانتاج الفلاحي الى استيفاء احتياجات الأسواق العالمية على حساب مصلحة الأسواق المحلية. هذه التحاليل البديلة لم تكن لتتبلور لو اقتصرت مهمّتنا على الاكتفاء بالتحليل السطحي للاحصائيات والارقام المتعلقة بقطاع الزياتين. بل كان العمل الميداني الركيزة الأساسية التي ساهمت في دفع معرفتنا بالواقع موضوع البحث، وبالتالي بإمكانات النفاذ الى أعقد تفصيلاته واستخلاص جملة التحاليل البديلة بصدده.

من جانب آخر، وفضلا عن مركزية البحوث النظرية والدراسات التوصيفية لواقع الفلاحة التونسية، تكتسي مسألة «العمل» أهمية بالغة في نشاط المجموعة. إذ تحيل هذه المسألة (العمل) على أهمية نسج علاقات مباشرة مع جمهور الفلاحين أصيلي المناطق التي شملها البحث، وذلك بغية التأسيس لعلاقات تفاعلية معهم مستمرة في الزمان والمكان. أي أن لا تقتصر العلاقة على إجراء المحادثات، لتندثر بمجرّد انتهاء المشروع البحثي.

إنّ مقاربة «العمل»، من خلال التأسيس لعلاقات أفقية ومباشرة مع الفلاحين، إنما تحيل بالضرورة الى أهمية استكشاف طاقات هؤلاء الفاعلين وتمكينهم قدر المستطاع من مجمل الأدوات الضرورية في نضالهم من أجل تغيير واقعهم ومرافقتهم أثناءه. أي العمل معهم على إنجاح معاركهم وتحقيق مطالبهم في أفق هدم فكرة استحالة هذا الفعل التغييري. وسيظلّ نموذج «جمعية حماية واحات جمنة»، على جملة الإشكاليات التي يحتويها، البوصلة الأكثر تعديلا في سياقات نضالات الفلاحين والفلاحات، والمثال الأبرز الذي يؤكّد أن فكرة تغيير الواقع وحلم انعتاق الفلاحين والفلاحات ممكنة بالنهاية.

في أفق هذا التحليل، نشير الى أن **مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية** قد راهنت على مسألة «العمل» بتأسيسها لشراكات أفقية مع مجموعات من الفلاحين، الذين رافقتهم في مسارات طرح اشكالياتهم والبحث في سبل حلحلتها. وقد تراوح هذا الجهد بين حملات التصدي للاستثمارات الفلاحية الخاصة المستنزفة للمياه ودعم جمعيات مائية من أجل حقها في تعصير بنياتها التحتية ومرافقة مجموعات أخرى من الفلاحين في تنظمّهم سواءٌ صلب جمعيات أو في شركات تعاونية للخدمات الفلاحية. وأخيرا عبر الحرص على تأمين دورات تكوينية في شتى المواضيع المرغوب فيها من قبل الفلاحين؛ وقد كان آخرها بخصوص إشكاليات اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي.

من خلال ما تقدم، تتضّح المنهجية العامة لمجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية. فبتركيزها على ثنائية البحث والفعل في الواقع، تبرز كمنهجية تسعى إلى خلق حالة تكامل وانسجام بين المعطيات النظرية والواقعية. بما يمكن أن يؤسس نهايةً لملامح فعل تغييري في خارطة الانتاج الفلاحي، يكون قوامه جمهور صغار ومتوسطي الفلاحين بوصفهم دعامة هذا التغيير والمستفيدين الأساسيّين منه.

## 3. آليات العمل المعتمدة طيلة فترات البحث

تراوحت آليات العمل المعتمدة خلال مرحلة الإعداد المسبق للولايات موضوع الاشتغال بين:

- حصر قائمات إسمية بمعطيات الأشخاص الفاعلين والمهتمين بقضايا الفلاحة في الجهة المعنية قصد الاستفادة من خبراتهم، ولضمان نفاذ أسهل إلى الفلاحين، إضافة الى حصر مختلف الهياكل المعنيّة من نقابات جهوية ومندوبات جهوية للتنمية الفلاحية وخلايا الإرشاد الفلاحي.
- تجميع مختلف الدراسات والتقارير والمواد السمعية البصرية التي تتطرق إلى موضوع البحث. سواء لجهة طبيعة

المنتوج الفلاحي الرئيسي أو من خلال الإشكال المرغوب دراسته.

- تعميق معرفتنا بالخصوصيات الجغرافيّة والبيئيّة للمنطقة المراد الاشتغال عليها، من خلال إدراك أفضل لأبرز الديناميكيات السوسيواقتصادية والثقافية والديموغرافية والمناخية التي تحتويها. وهو ما من شأنه أن يساعد لاحقا في تمثّل أفضل لطبيعة السياقات التي سنكون بصددها.

مكّنت مرحلة الإعداد أعضاء المجموعة من تمثّل أوّلي لطبيعة الجهات المعنية بالبحث، إضافة إلى استخلاص أطروحات أولية بخصوص الإشكاليات المشتغل عليها، في انتظار مكافحتها مع الواقع المباشر خلال الزيارات الميدانية لتبيان مدى واقعيتها وصحّتها.

أمّا بخصوص مرحلة البحث الميداني، والتي شملت البحث الاستقصائي المباشر مع مختلف المعنيين بقضايا الفلاحة من فلاحين وفلاحات ومختلف الهياكل النقابية والمؤسسات العمومية، فقد تمثلت أدوات العمل فيما يلي:

- إعداد استبيانات تضمّنت مجموعة من الأسئلة الهادفة لإدراكٍ مُفَصَّل لمجمل المعطيات بخصوص المستجوب، وخصوصا إذا كان فلاحا. مثل مساحة مستغلته الفلاحية ووضعيتها القانونية واشكالات مرتبطة بامكانيات النفاذ الى مياه الري ومردودية نشاطه الخ... كذلك محاولة التعمق في واقع اشكالياته اليومية المرتبطة بوظيفة الانتاج الفلاحي وتفاصيل تسويق منتوجاته.
- إجراء محادثات ثنائية أو جماعية مع مجموعات من الفلاحين ذوي الخبرة، وأيضا مع الفاعلين المحليين من ممثّلي مؤسسات عمومية أو نقابية. وذلك قصد تطوير تحاليلنا لمختلف الإشكاليات المطروحة، فضلا عن محاولة التطرق إليها وفقا لمختلف وجهات النظر المتوفرة.

جدير بالذكر أنّ مرحلة العمل الميداني الأولى، التي امتدّت طيلة أربعة أشهر من أكتوبر 2017 الى جانفي 2018، قد ارتكزت أساسًا على إجراء محادثات واستبيانات فردية بمعدل 30 استبيانا في كلّ جهة. أيْ بمجموع نهائي قُدّرَ بـ 120 استبيانا، إلى جانب مجموعة من المحادثات واللقاءات التي دُوّنَت تفاصيلها كتابيا أو عبر طريقة التسجيل الصوتي.

في الواقع، كان لهذه المادة المستقاة من العمل الميداني أهمية بالغة في تكوين حزمة من الاستنتاجات الأولية بخصوص الإشكالات المُتَطرّق إليها في كلّ جهة. كان فريق العمل قد ضمّنها في شكل مقالات أولية، مثّلت بدايات التقدم في إنجاز الدراسة البحثية التي نحن بصددها.

أعقبَ مرحلة العمل الميداني، تنظيم جملة من المنتديات المحلية بالأربع جهات المشتغل عليها، امتدت من سبتمبر 2018 الى جانفي 2019، في أفق عرض الأطروحات المستخلصة بغية نقاشها وتأكيدها مع مختلف الفاعلين المعنيّين. في هذا السياق، بدأت أولى ملامح الخلاصات العامة بالتشكل بكل من الجهات المشتغل عليها والمؤمنة لابرز المنتوجات الفلاحية المعدة للتصدير والتي تراوحت بين اشكاليات النفاذ الى مياه الري والى الارض فضلا عن تحويل وجهة فوائض الانتاج وحرمان الجهات المنتجة له. كان لهذه الاثار الدور الاساسي في مزيد تقهقر وضعيات الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي بدايات التخلي عن أساسيات الفلاحة المعيشية. مثّلت هذه المنتديات فرصة لتأكيد منهجيتنا المتمثلة في ثنائية البحث والفعل في الواقع من خلال ضمان استدامة علاقتنا مع مجموعات الفلاحين. يضاف لذلك عملنا على التوثيق السمعي والبصري لمداولات هذه المنتديات وإمكانيات عرضها لاحقا، بحيث تكون الكلمة أخيرا لجمهور الفلاحين لعرض إشكالياتهم بشكل مباشر وبكلّ تلقائية.

المنتدى المحلي للسيادة الغذائية ببني خلاد - نابل.

## 4. المجموعات المستهدَفة من خلال العمل البحثي

اتجّهت **مجموعة العمل** طوال فترة التفكير السابقة لإنجاز هذا البحث الميداني، إلى الإجابة على سؤال رئيسي تمثّل في إمكانيات إحداث تغيير جوهري في منظومة الإنتاج الفلاحي. يضاف إليه تساؤل لا يقل أهمية، والمتعلّق بالتفكير في طبيعة الفاعلين المركزيين الحاملين لمشروع التغيير هذا ؟ إنّ الإجابة على هذه التساؤلات لا يمكن أن تتمّ إلا من خلال فهم عميق لطبيعة السياق التونسي المحلّي.

لعلّ المعطى الأبرز في تحليل بنية الانتاج الفلاحي في تونس يتمثل أساسا في أهمية قاعدة صغار ومتوسطي الفلاحين، لتجاوزها نسبة الـ 80 % من مجموع المزاولين للنشاط الفلاحي. يتأكّد من خلال هذا التشخيص أنّ طبقة صغار ومتوسطي الفلاحين هي الأكثر تضرّرا من السياسات العامة المعتمدة في القطاع الفلاحي، إضافة الى كونها الطبقة المعنية والأكثر استفادة من أيّ تغيير محتمل لواقع الفلاحة التونسية، يحسّن شروط إنتاجهم وينمي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

تنضاف الى فئة صغار ومتوسطي الفلاحين مجموعات مهنية أخرى على قدر من الأهمية. لعلّ أبرزها الفلاحين غير المالكين للأرض، وتتمثّل شعاراتهم المركزية في إعادة التوزيع العادل للأرض، من خلال أنموذج المقاسم الفنية ومقاسم

الشبان فيما يخصّ العقار الفلاحي الدَوْلي.

أخيرًا، تبرز مجموعات الفلّاحات والعاملات في القطاع الفلاحي كمجموعة ذات أهمية بالغة في تأمين وظيفة الانتاج الفلاحي. وذلك نظرا لما تمثله من قوة عمل ضرورية، إلا أنّها في الآن ذاته ماتزال تحت طائلة الاستغلال المنهج والاستهتار بكلّ إمكانياتها في تأمين عمليات الانتاج الفلاحي. لم يقع التطرق في هذه الدراسة الى واقع النساء العاملات في القطاع الفلاحي نظرا لغزارة المواضيع المشتغل عليها الا اننا سنخصص لهذه الاشكالية مجالا اوسعا خلال اعمالنا المستقلبية.

## 5. توصيف لبعض الإشكاليات التي صادفت عمل المجموعة

إلى جانب مجمل الإيجابيات التي رافقت عملنا الميداني، وما أتاحه من فرص مكّنتنا من معرفة واقعنا الفلاحي وساهمت في تنمية قدراتنا وخبراتنا، فإنّه من الأهمّية بمكان استعراض جملة الإشكاليات التي واجهناها، وكذلك النقائص التي شابت عملنا. إذ من شأن مشاركتنا تجاربنا الإيجابية والسلبية مع مختلف الباحثين المساهمة في الدفع بعجلة البحث الميداني مستقبلا.

المنتدى المحلي للسيادة الغذائية بمنزل بدوز - قبلي.

### أ. نقائص في مستوى التخاطب والتواصل المباشر مع الفلاحين

نظرا لكون المشروع الحالي يُعَدُّ من أول التجارب الحقيقية لمجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية في ملامسة واقع الفلاحة التونسية والاحتكاك المباشر بجمهور الفلاحين، فقد أبان هذا التمرين الأول عن جملة من النقائص التي شابت أداء مجموعة العمل. ولعل أهمّها الصعوبة النسبية في إدارة الحوارات مع الفلاحين، من خلال عدم تمثلنا لمجمل المصطلحات الشعبية والخصوصية المستعملة من قبلهم. وهو الأمر الذي أربك في بعض الأحيان نسق الحوارات، كما ساهم في نسبية استيعاب وتفكيك جملة من الإشكالات والأطروحات.

تبرز من جانب آخر أهمية العمل على تطوير أداءنا التواصلي مع مجموعات الفلاحين. وذلك بأن نتمثل ونستعمل أيضا نفس المصطلحات والمفاهيم والأمثلة التي يستعملونها بهدف توطيد عنصر الثقة وإضفاء علاقة تواصلية أفقية وتفاعلّية.

### ب- عزوف بعض مجموعات الفلاحين عن التفاعل معنا

تُمثّل مسألة عزوف الفلاح، أو عدم اهتمامه بالتفاعل الايجابي خلال العمل الميداني، الإشكال الأبرز الذي يهدّد بعدم استدامة البحث من جهة، و بالمسّ من واقعيته وصدقتيه من جهة ثانية. إن تطرقنا لمسألة عزوف الفلاحين لا نريد من خلالها التأسيس لحالة نقد لمجمل هذه السلوكيات بل على العكس من ذلك إذ نريد من خلالها تفكيك حالة العزوف هذه وتبيان مصدر هذه السلوكيات ومرداتها.

تعرضنا في مجموعة عمل من أجل السيادة الغذائية إلى العديد من حالات العزوف، وحتى المنع أحيانًا. ولكن بمجرد تجاوزنا إطار البحث ومحاولتنا تفسير هذا العزوف مع الفلاحين نجد أنّ مبرراته تتراوح بين حالة الملل وعدم نفعية هذه اللقاءات بالنسبة لهم. وذلك نظرا لـ«*مئات الاجتماعات والحوارات التي أجروها سابقا مع مختلف الهياكل دون فائدة تذكر*»، حسب آرائهم. من جهة أخرى، إن حالة اليأس التي يعيشها الفلاح التونسي عموما، جراء مجمل الصعوبات التي يعانيها بشكل يومي، هي سبب رئيسي ومنطقي يمكن من خلاله تفسير سلوكيات العزوف واللامبالاة من قبل البعض.

في الحقيقة،إنّ حالة العزوف هذه، كما بيّنَا، لها مرتكزاتها الموضوعية في الواقع وليست مجرّد ردود أفعال تنمّ عن حالة لا مبالاة الفلاحين حيال الخوض في إشكالياتهم. و هو ما يتوجب على الباحثين والباحثات أخذه بعين الاعتبار والعمل على تجاوزه وفق الإمكانيات المتاحة.

إزاء هذه الإشكاليات توّجهت مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية إلى العمل على ربط علاقات مباشرة مع فلاحين أصيلي الجهة المشتغل عليها ومحاولة إدماجهم صلب المجموعة، والتعهد لهم بمهمات التنسيق وتحديد المواعيد.و ذلك نظرا لما يملكونه من شبكة علاقات، فضلًا عن رصيد الثقة الذي قد يساعدنا في الوصول بشكل أسهل إلى باقي الفلاحين وكسب ثقتهم، ومن ثمّة إنجاح مهمّة العمل الميداني.

### ت. مطالب الفلاحين الجزئية ومهمّات دعمهم في تحقيقها

إذا كانت مهمّة مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية هي الاجتهاد في ضبط مجمل إشكاليات صغار ومتوسطي الفلاحين، فإنّ سياقات الواقع قد تفرض سيناريوهات أخرى. ولعلّ أهمها يتمثل في طلب بعض الفلاحين من أعضاء المجموعة مساعدتهم في تحقيق مطالب تهمّ نشاطهم الفلاحي، ليتحول بذلك دور المجموعة من المستوى البحثي إلى

مستوى مرافقة ودعم الفلاحين في تحقيق انجازات من شأنها تحسين إنتاجهم ووضعيّاتهم الاقتصادية.

في سياقات مماثلة قد يفكر الكثيرون بأنّ مهمة مجموعة العمل ليست بالضرورة معنيّة بمشاركة نضالات الفلاحين أو العمل على تحقيق مطالبهم المشروعة عموما. الاّ أنّ هذه الفكرة، على صحتها النسبية، قد تحمل أيضا عواقب وخيمة على مستقبل العلاقات مع جمهور الفلاحين في حال تمّ تجاهل مطالبهم والاكتفاء بالجانب البحثي الصرف.

من جانب آخر، تتنزل مسألة العمل على دعم مطالب الفلاحين في إطار منهجية العمل في الواقع. وذلك لما تمثّله من تمرين على غاية من الأهمية، يساهم في مشاركتنا الهموم اليومية للفلاحين ويفتح أفاقا للعمل المشترك المباشر معهم.

كان لمجموعة العمل أن ساهمت في تبنّي قضايا خصوصية لمجموعات من الفلاحين وعملت في نطاق إمكانياتها على تفعيل مطالب متعلّقة أساسا بوضعيّتيْ جمعيّتين مائيّتين بكلّ من منطقة لزالة – معتمدية دوز ومنطقة الخرّوبة – معتمدية منزل بوزيان. وذلك من خلال الاتصال بالإدارات المعنية و لفت انتباه بعض الفاعلين البرلمانيين، ممّا أتاح تجاوزًا نسبيًا للإشكاليات المطروحة.

في ذات السياق، تجدر الإشارة إلى أن ملفات أخرى، تتعلق أساسا بالأراضي الدوْلية وشبهات فساد في صيغ تسوّغها مازالت قيد الدراسة والتفكير في سبل معالجتها. وذلك نظرا لما يكتسيه الموضوع المطروح من إشكاليات في مستوى النفاذ إلى المعلومة، إضافة الى التعقيدات المتصّلة بتعدّد الإدارات المتداخلة في موضوع الأراضي الدوْلية.

### ث. في مفهوم السيادة الغذائية

تتمثل المهمة الأساسية لعملنا البحثي في السعي إلى نشر مفهوم السيادة الغذائية والعمل على تبسيط وتفكيك محتواه، خاصّة في أوساط صغار ومتوسّطي الفلّاحين. فمن شأن ذلك الدفع نحو تشكّل وعي بديل، يحمل في طياته إمكانيات تغيير واقع المنظومة الفلاحية في تونس.

حرص أعضاء مجموعة العمل خلال فترة البحث الميداني الأوّلى على تضمين الاستبيانات سؤالًا مفاده: ما الفرق بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية؟ وذلك بغية التعرّف على إجابات المستجوبين، ومن ثمّة إمكانية إدراك وجود حالة معرفة بالفروقات ما بين المفهومين.

من خلال تحليل طبيعة الإجابات المستقاة، يتأكّد لنا أنّ الأغلبية الساحقة من المستجوبين لم يسبق لهم أن سمعوا بمصطلح السيادة الغذائية في حين يؤكدون معرفتهم السابقة بمصطلح الأمن الغذائي،الذي يعرفونه انطلاقا من واقعهم المعاش في مقاربة يمكن إدراجها في مشروع السيادة الغذائية. الاستنتاج الرئيسي الذي خلصنا إليه هو أنّ أغلبية المستجوَبين مدركين بشكل لا غبار عليه لجوهر مشروع السيادة الغذائية رغم عدم درايتهم بالمصطلح في حد ذاته. و ذلك من خلال تجاربهم ومآسيهم، وعبر ما يطمحون لأن يكون عليه واقع الفلاحة في تونس.

كانت ردود الفلاحين المستجوَبين عميقة ومكثفة ومختصِرة لمفهوم السيادة، بما يغني عن عديد الدراسات البحثية. كما ساهمت هذه الإجابات في الكشف عن نقيصة أخرى شابت عمل المجموعة؛ تحديدا في كيفية التطرّق لهذا المفهوم (عبر تقنية الأسئلة المباشرة). وهو ما حدا بنا للتدارك عبر تعديل منهجيتنا، بأن صار تركيزنا موجّها نحو محاولة استخلاص تعريفات لمفهوم السيادة الغذائية انطلاقا من واقع الفلاحين المُعاش وما يحمله من تجارب قد تُغني عن مئات التعاريف النظرية.

المنتدى المحلي للسيادة الغذائية بقبلاط - باجة.

المنتدى المحلي للسيادة الغذائية ببوزيان - سيدي بوزيد.

# تعليق ختامي

إنّ للعدالة الاجتماعيّة والعمل اللاّئق مكانة رفيعة في برامج مؤسّسة فريديريش إيبرت الألمانية ذات التوجّه الاجتماعي الديمقراطي. كذلك ما تنفكّ قضية العدالة المناخيّة تولى أهميّة قصوى في برامج هذه المؤسّسة. ويركّز مشروع «من أجل تنمية عادلة اجتماعيّا»، الرّاعي لهذا المنشور في نطاق أنشطته، على الجوانب السياسية والاقتصادية في مظاهرها المتعدّدة سعيا إلى الوقوف على أسباب اختلال العدالة واقتراح بدائل تستجيب لأدنى شروطها.

ومن بين أنشطة هذه المؤسّسة نشاط ينصبّ على موضوع بالغ الأهميّة في بلدان شمال إفريقيا رغم أنّه لا يُحظى بما هو جدير به من الاهتمام، لا من وسائل الإعلام ولا من المنظّمات الدوليّة: الفلاّحون ومنوال السياسات الفلاحيّة في هذه المنطقة. ففلاّحو شمال إفريقيا يواجهون اليوم تداعيات الرأسماليّة المتوحّشة مواجهة ما تنفكّ وتيرتها ترتفع في واقع يُمعن فيه المستثمرون الدّوليّون في شراء أخصب الأراضي وتتعرّض فيه الموارد الطبيعية إلى أقصى درجات الاستنزاف على أيدي أصحاب مشاريع الأعمال التّجارية الزّراعية السّاعين إلى جنيالأرباح الطّائلة، وذلك فضلا عن تعرّض الفلاّحين للمنافسة الشّرسة في الأسواق العالميّة. وقد جعلت هذه العوامل أوضاع الفلاّحين في تَرَدّ مستمرّ.

وممّا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضا أنّ انتفاضات 2010/11 لم تُحدث تغييرات عميقة في الواقع الاجتماعي في بلدان شمال إفريقيا. بل إنّ الحكومات سرّعت سياسات التّقشّف والتحرير التجاري والخوصصة متناسية الأزمة المضاعفة أي أزمة المناخ والمنوال الاقتصادي المعتمد في المنطقة. ولهذا، فقد باتت الحاجة إلى إحداث تغييرات في السّياسات الفلاحيّة المنتهجة حاجة ملحّة.

ففي الواقع، لا تتحقّق العدالة الشاملة والأمن الاجتماعي إلاّ بضمان الغذاء الصحّي النّافع ذي الكلفة المعقولة. يمكننا إذن أن نستنتج أهمية ودور مفهوم السيادة الغذائيةكسبيل أمثل إلى ضمان العدالة الاجتماعيّة للفلاّحين والقوى العاملة وعمّال القطاع الفلاحي.

وإنّه لمن دواعي فخر مؤسّسة فريديريش إيبرت، بعد أن وعتْ ما يكتسيه هذا الموضوع من أهميّة بالغة، أن تدعم إنجاز هذا المشروع البحثي الهامّ في تونس والمغرب. فهو مشروع يضع الفلاّحين بما لهم من معارف وخبرات في قلب مدارات اهتمامه. ولذلك يمتاز هذا المشروع علىسائر الدّراسات ذات المنحى الأكاديمي الخالص بتحفيز هذه القوى الفاعلة وتنشيطها. فمنطلق كلّ تغيير هو جمع الأدلّة والمعلومات: وما هذا المشروع إلاّ بداية تعبئة يجب أن تجري على نطاق واسع من أجل تغيير السّياسات وانتشال القطاع الزّراعي من التهميش.

أتوجّه بالشكر الخالص إلى منسّق هذا المشروع حمزة حموشان وفرق البحث في تونس والمغرب على جهودهم وحماسهم من أجل تحقيق هذا المشروع.

**توماس كلاس**

**مؤسّسة فريديريش إيبرت**

**مدير مشروع «من أجل تنمية عادلة اجتماعيّا»**

# المراجع

## Souveraineté alimentaire - السيادة الغذائية


- Ajl, M. ; Paysanneries, souveraineté alimentaire et environnement ; Interview de Habib Ayeb le 4 mars 2018 à Tunis ; Observatoire de la Souveraineté Alimentaire et de l'Environnement ; 2018.
- Brondel A., Mazal A. (dir.) ; Sécurité alimentaire et agriculture dans les accords de libre-échange de l'UE avec les pays du sud. Partie I : Contexte et panorama des accords de libre-échange ; CCFD-Terre Solidaire ; 2010.
- Brondel A., Mazal A. (dir.) ; Sécurité alimentaire et agriculture dans les accords de libre-échange de l'UE avec les pays du sud. Partie II : contenu et flexibilité des accords de l'UE ; CCFD-Terre Solidaire ; 2010.
- Brondel A., Mazal A. (dir.) ; Sécurité alimentaire et agriculture dans les accords de libre-échange de l'UE avec les pays du sud. Partie III : Effets potentiels des principales clauses sur la sécurité alimentaire et l'agriculture ; CCFD-Terre Solidaire ; 2010.
- Brondel A., Mazal A. (dir.) ; Sécurité alimentaire et agriculture dans les accords de libre-échange de l'UE avec les pays du sud. Partie IV : panorama des positions de plaidoyer ; CCFD-Terre Solidaire ; 2010.
- Colin A. ; Souveraineté alimentaire, Mobilisations collectives agricoles et instrumentalisations multiples d'un concept transnational ; Revue Tiers Monde ; 2011.
- Déclaration de Nyéléni ; Via Campesina ; Nyéléni Village ; Sélingué ; Mali ; 27 février 2007.
- Déclaration des Nations Unies sur les droits des paysans et des autres personnes travaillant dans les zones rurales ; Conseil des droits de l'homme ; 2018
- Décrasin A. ; La souveraineté alimentaire ou le droit des peuples à décider de leurs politiques agricoles ; IdeAs | Hiver ; 2012.
- Dindo S. ; La souveraineté alimentaire, un paradigme alternatif ; Dialogues, propositions, histoires pour une citoyenneté mondiale ; Janvier 2008.
- Holt-Giménez ; De la crise alimentaire à la souveraineté alimentaire, le défi des mouvements sociaux ; Alternatives Sud ; Vol. 17-2010 / 37 ; 2010.
- Houtart F. ; Souveraineté alimentaire plutôt que sécurité alimentaire ; Alimenterre ; 2010.
- Hrabanski M. ; Souveraineté alimentaire. Mobilisation collectives agricoles et instrumentalisations multiples d'un concept transnational ; Armand Colin ; Revue Tiers Monde N°207 ; 2011.
- Issaoui Mansouri K. ; Souveraineté alimentaire, un concept en émergence ; Possibles ; Section I : Comprendre la crise agricole ; 2010.
- Janin P. ; Crise alimentaire mondiale. Désordres et débats ; La Découverte ; Hérodote N°131 ; 2008.
- La Via Campesina ; Déclaration des Droits des Paysannes et des Paysans ; 2009.
- Laroche Dupraz C., Postolle A. ; La souveraineté alimentaire en Afrique est- elle compatible avec les négociations agricoles commerciales à l'OMC ? ; Politique Africaine ; 2010-3 numéro 119 ; 2010.
- L'Etat de la sécurité alimentaire et de la nutrition dans le monde. Renforcer la résilience pour favoriser la paix et la sécurité alimentaire ; FAO, FIDA, OMS, PAM et UNICEF ; 2017.
- Oudet M. ; Le poids des mots : Sécurité alimentaire ou Souveraineté alimentaire, il est temps de choisir ? ; Grain ; 4 mai 2004.

- Rapport de la VII ème conférence internationale de La Via Campesina ; Pays Basque ; 2017.
- Vocabulaire agricole : Sécurité alimentaire – Souveraineté alimentaire – Autosuffisance ; 7 novembre 2014.
- معراس خ.، ماهي السيادة الغذائية؟ موقع اطاك المغرب، 12 ديسمبر 2017


## Monde paysan tunisien - المجال الريفي التونسي


- Ben Salah A. ; Pour retablir la verite: reformes et developpement en Tunisie, 1961-1969 ; Cérès Éditions ; 2008.
- Bou Ali S. ; L'Homme et l'oasis : démographie, migrations, emploi dans les systèmes oasiens, étude de cas dans le Jérid et la Nefzaoua ; In. Les systèmes agricoles oasiens ; Montpellier ; CIHEAM ; Série A. Séminaires Méditerranéens N°11 ; 1990.
- Boughanmi H. ; Les principaux volets des politiques agricoles en Tunisie : Evolution, analyse et performances agricoles ; CIHEAM ; 1995.
- Ganiage J. ; Les Origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881) ; maison Tunisienne de l'Edition, 1968.
- Ghrib B. ; Penser la transition avec Gramchi ; Edition Diwen ; Tunis ; 2017.
- Mestiri A. ; Témoignage pour l'Histoire ; Sud Editions ; Tunis ; 2011.
- Sebagh P. La Tunisie: essai de monographie. Paris: Éditions Sociales, 1951.
- Sethom H. ; Pouvoirs urbains et paysannerie en Tunisie ; Cérès Production ; Fondation Nationale de Recherche Scientifique ; 1992
- Trabelsi B. ; Agriculture Nostra ; L'historien et l'archéologie du savoir agricole ; Université de La Manouba ; Faculté des lettres, des arts et des humanités de la Manouba ; 2013.
- Valensi, L. ; Fellahs tunisiens: l'économie rurale et la vie des campagnes aux 18e et 19e siècles ; Mouton; Paris ; 1977.

- البورصالي ن.، حوارات مع احمد بنصالح، منشورات صامد، تونس، 2008.
- التيمومي، ه. (تنسيق)، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 1999.
- التيمومي، ه.، انتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر. مثال 1906، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون «بيت الحكمة»، تونس، 1993.
- الحباشي م. ع.، العروش من النشأة إلى التفكيك. بحث تاريخي اجتماعي في أرياف الايالة التونسية وسكانها من 1574 إلى 1957، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2012.
- الرايسي، إ.، القبائل الحدودية التونسية الجزائرية بين الإجارة والإغارة، 1930-1881، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2016.
- الرحيلي ح.، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني آلية مقاومة، الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 2018.
- الصالحي ص.، الاستعمار الداخلي والتنمية غير المتكافئة، منظومة «التهميش» في تونس نموذجا، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2017.
- الصغير ع. ع.، نفزاوة ومن الاستعمار و جدلية الخضوع و المقاومة، أعمال الندوة الثانية عشرة: حول الجنوب التونسي من الاحتلال الى الاستقلال، ماي
- الموسوعة التونسية، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون «بيت الحكمة»، تونس، 2013.
- بن عيسى ل.، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومنوال التنمية البديل: الاعتراف والتأسيس والتموقع، 21 أكتوبر 2017.
- غانيون غ.، التعاضد و السياسة و التنمية، منشورات جامعة مونتريال، 1974.
- كساح ع.ف.، قطاع التمور في تونس زمن التعديل الهيكلي، السياسات الاقتصادية والاستراتيجية الزراعية، تونس، 1995.
- كشيدة ن.، إدارة الفلاحة وتحديث الزراعة الاستعمارية بتونس، تونس، 2017.

# Les ressources hydriques et le droit à l'eau

# النفاذ إلى الموارد المائية والحق في الماء

## Ouvrages et publications de recherche - كتب ومنشورات بحثية


- Abdedayem S. et Boukchina R. ; Programme Régional d'Economie d'Eau d'Irrigation dans le Gouvernorat de Gabès: Essai d'évaluation ; New Medit N°2 ; 2008.
- Belloumi M. et Matoussi M. S. ; Impacts de la salinité sur l'efficience technique de l'agriculture irriguée : Application au cas des oasis de Nefzaoua en Tunisie ; Cairn. Info ; 2007.
- Ben Boubaker H. , Benzarti Z. et Henia L. ; Les ressources en eau de la Tunisie : contraintes du climat et pression anthropique ; Eau et Environnement ; Tunisie et Milieux méditerranéens ; Paul Arnould et Micheline Hotyat (dir.) ; ENS Editions, 2003.
- Benalaya A. et al. ; Eau Virtuelle et Sécurité Alimentaire en Tunisie : du Constat à l'Appui au Développement (EVSAT-CAD) ; Ecole Supérieure d'Agriculture de Mogren et Centre de Recherche pour le Développement International ; 2015.
- Chahed J., Hamdane A. et Besbes M. ; Une vision intégrale du bilan hydrique de la Tunisie : Eau bleue, Eau verte, Eau virtuelle ; 6th International Conference of the European Water Resources Association : Sharing a Common Vision for our Water Resources ; Palais de l'Europe ; France ; 2005.
- Elloumi M., Gara M. ; Accession à l'irrigation et valorisation de l'eau. Exemple du périmètre public irrigué de Medjez el Bab ; INRAT ; Tunis ; 1993.
- Elloumi M., Gara M. et Lasram M. ; Irrigation et développement agricole : L'expérience tunisienne ; MEDIT N°1-2/91 ; 1991.
- Gabouj R. ; Ressources en eau non conventionnelles : une alternative à l'impact des changements climatiques. (Document de présentation de l'expérience tunisienne élaboré par le Ministère de l'agriculture, des ressources hydrauliques et de la pêche à l'occasion des XIVème rencontres internationales d'Échanges Méditerranéens à Agadir) ; 2015.
- Gana A., Fouillen B. ; Concurrences et conflits pour l'usage de l'eau en Tunisie : étude de cas dans la région du Cap Bon ; Le Carnet de l'IRMC ; 2014.
- Gharbi I., Elloumi M., Jamin JY. ; Le faire-valoir indirect et ses conséquences sur le fonctionnement des exploitations irriguées. Cas d'un périmètre au Nord-Ouest de la Tunisie ; In. Options Méditerranéennes 117-A ; 2017.
- Hénia L. (dir.) ; L'Atlas de l'eau en Tunisie ; FSHS ; Tunis ; 2008.
- Henia L. ; Les grandes sécheresses en Tunisie au cours de la dernière période séculaire ; Eau et Environnement ; Tunisie et Milieux méditerranéens, Paul Arnould et Micheline Hotyat (dir.) ; ENS Editions ; 2003.
- Jouili M., Kahouli I., Elloumi M. ; Appropriation des ressources hydrauliques et processus d'exclusion dans la région de Sidi Bouzid. Études rurales 192 ; 2013.
- Kahouli I., Elloumi M. ; Libéralisation de l'accès à l'eau, tenures foncières et dynamique agraire : le cas de la délégation du Regueb dans le Gouvernorat de Sidi Bouzid ; In. Accaparement, action publique, stratégies individuelles et ressources naturelles : regards croisés sur la course aux terres et à l'eau en contextes méditerranéens ; Montpellier ; CIHEAM ; Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches; N°72 ; 2015.
- Kalboussi M. ; Les GDA d'irrigation, une autre facette de la mauvaise gestion de l'eau en milieu rural ; Nawaat ; 6 Mai 2015.
- Laajimi A. ; Les périmètres irrigués en Tunisie. Un enjeu pour le développement de la production agricole ; Les notes d'alerte du CIHEAM N°30 ; Juillet 2007.
- Labaci T. ; Une fédération d'association d'irrigants en Tunisie. Point de vue des acteurs sur les opportuni-

tés et les risques de création de structure fédérative basée sur les fonctions de maintenance ; Série Master Of Science ; Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier ; 2015.

- Louhichi K. ; L'amélioration de l'efficience de l'irrigation pour une économie d'eau : cas d'un périmètre irrigué en Tunisie ; Plan d'action pour la Méditerranée ; Plan Bleu ; CIHEAM-IMM ; 1999.
- Mahdi N. Smida Z. ; Les performances techniques des périmètres irrigués dans le sud-est Tunisien ; Institut des Régions Arides de Médenine (IRA) ; Tunisie ; Faculté de Sciences Economiques de Tunis ; 2014.
- Neubert S. et Ben Abdallah S. ; La réutilisation des eaux usées en Tunisie, Institut Allemand de développement ; 2003.
- Neubert S. zt Benabdallah S. ; La réutilisation des eaux usées en Tunisie, Institut Allemand de développement ; 2003.
- Selmi S, Araissi N, Zaibet L. ; Irrigation et développement local. Cas du périmètre du Garaat Enneam ; In. Les instruments économiques et la modernisation des périmètres irrigués ; Montpellier ; Cirad ; 2007.
- Yousfi F. ; Tunisia's forgotten peasants, Part 1 ; War On Want ; December 2017.

## Rapports Institutionnels - تقارير مؤسساتية

- Agence Française de Développement ; Conseil d'Administration du 18 décembre 2008 ; République de Tunisie ; Programme d'Investissement Sectoriel Eau ; NCO PISEAU ; 2018.
- Analyse des stratégies et prospectives de l'eau en Tunisie ; Rapport I : Monographie de l'eau en Tunisie. Rapport II : Prospective de l'eau en Tunisie ; PNUE ; Plan Bleu ; Ministère de l'Ecologie et du Développement Durable ; Direction de l'eau et l'Agence de l'Eau Rhône Méditerranéen Corse ; Sophia Antipolis ; Novembre 2002.
- Document de la Banque Mondiale ; Tunisie, Projet Intégré de Sidi Salem ; Rapport N°1215-TUN ; Département des projets, Bureau régional Europe, Moyen-Orient et Afrique du Nord ; mai 1977.
- Eau 2050, Institut National des Etudes Stratégiques, 2017.
- Formation-sensibilisation en évaluation environnementale et sociale ; L'utilisation des conduites d'irrigation en amiante-ciment ; Ministère de l'environnement et du développement durable ; direction générale de l'environnement et de la qualité de vie ; mars 2015.
- Gestion durables des ressources en eau ; Ministère de l'Environnement et du Développement Durabl et Agence Nationale de Protection de l'Environnement ; GTZ ; OTEDD ; 2008.
- Indicateurs pour une gestion durable de l'eau, Ministère de l'environnement et du développement durable, Agence Nationale de Protection de l'Environnement et GTZ, 2009.
- L'eau à l'horizon de 2050, l'institut tunisien des études stratégiques, juin 2011.
- L'efficience d'utilisation de l'eau et approche économique ; Etude nationale Tunisie ; Louati M. H. ; Plan Bleu ; Centre d'Activités Régionales PNUE/PAM ; Sophia Antipolis ; 2011.
- La gouvernance des eaux souterraines en Tunisie ; IWMI Project Report ; Groundwater governance in the Arab World ; IWMI et USAIND ; Elloumi M. ; 2016.
- La problématique de l'Eau ; Institut National des Etudes Stratégiques ; Tunis ; 2017.
- Les ressources en eau de la Tunisie ; Ministère de l'agriculture, des ressources hydrauliques et de la pêche ; 2015.
- Rapport National du secteur de l'eau ; Ministère de l'agriculture, des ressources hydriques et de la pêche ; Bureau de la Planification et des Equilibres Hydrauliques ; 2017.
- Système hydraulique de la Tunisie à l'horizon 2030 ; Institut National des Etudes Stratégiques, janvier 2014.

- استقصاء حول المناطق السقوية المكثفة، الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة و البيئة، الإدارة العامة للدراسات والتنميو الفلاحية،

إدارة الإحصائيات و الظرف الإقتصادي الفلاحي، الإدارة الفرعية للإحصائيات الفلاحية، 2011

## Le changement climatique - التغيّر المناخي

### Ouvrages et publications de recherche - كتب ومنشورات بحثية


- Abaab A. ; L'agriculture familiale en Tunisie centrale face aux nouveaux défis écologiques et économiques ; In. Agricultures familiales et politiques agricoles en Méditerranée : enjeux et perspectives ; Montpellier ; CIHEAM ; Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches N°12 ; 1997.
- Davis D.K. ; Les mythes environnementaux de la colonisation française au Maghreb. L'environnement a une histoire (traduction) ; Champ Vallon ; 2012.
- Gaddour A., Najari S., Abdennebi M. ; Spécificité et diversité des systèmes de production caprine et ovine dans les régions arides Tunisiennes ; In. Technology creation and transfer in small ruminants: roles of research, development services and farmer associations ; Zaragoza ; CIHEAM / INRAM / FAO, 2014.
- Garfej R. ; Avec le changement climatique, quel avenir de l'agriculture en Tunisie ? ; CEHAM ; Watch Letter N°37 ; sepembre 2006.
- Garnaud B. ; Entre atténuation et adaptation. Des approches européennes du changement climatique ; 2010.
- Ibidhi R., Ben Salem H.; Water footprint assessment of sheep and goat production in the agro-pastoral production system in the region of Sidi Bouzid in Central Tunisia ; In. The value chains of Mediterranean sheep and goat products. Organisation of the industry, marketing strategies, feeding and production systems. Zaragoza ; CIHEAM, 2016.
- Kalboussi M. ; Climat et eau : le grand dilemme ; Nawaat ; 2017.
- Kalboussi M. ; La COP 22, une occasion ratée pour la société civile ! ; Nawaat ; 2016.
- Mohamed-Brahmi A. , Khaldi R., Khaldi G. ; L'élevage extensif en Tunisie, disponibilité alimentaire et innovation pour la valorisation des ressources fourragères locales ; Hal Archives Ouvertes ; 2010.
- Requier-Desjardins M ; Impacts des changements climatiques sur l'agriculture au Maroc et en Tunisie et priorités d'adaptation ; CIHEAM-IAM ; Montpellier ; Les Notes d'analyse du CIHEAM N°56 – Mars 2010.
- Touhami I. ; Rangeland management in Tunisia: Inventory and perspectives under a climate change context ; In. Ecosystem services and socio-economic benefits of Mediterranean grasslands. Zaragoza ; CIHEAM, 2016.
- باجي عكاز م. س. ، الأمن الغذائي التونسي بين أزمة هيكلية الفلاحة ومنافسة أوروبية غير متكافئة، موقع نواة، 21 ماي 2018.


### Rapports Institutionnels - تقارير مؤسساتية


- «Etude stratégique sur « le développement durable et agriculture dans les cinq gouvernorats de Gabès, Sidi Bouzid Nabeul, Le Kef et Bizerte » : Cas du gouvernorat de Sidi Bouzid ; CNEA ; Rapport définitif de la 3ème phase : Orientations stratégiques et Plan d'action»
- Evaluation de la vulnérabilité, des impacts du changement climatique et des mesures d'adaptation en Tunisie, ministère de l'environnement
- Harzallah A. (dir.) ; Libre Blanc. Météorologie, Climat, Océanographie, Hydrologie, Société. Pour une recherche collaborative d'excellence ; Institut National de la météorologie ; non daté.
- Les catastrophes environnementales que l'Etat cache aux Tunisiens ; Observatoire Tunisien de l'Economie ; 2013.
- Les oasis face au changement climatique, Coopération Allemande, GIZ, Observatoire Tunisien de l'Envi-

ronnement et du Développement Durable, Août 2013.

# Le foncier agricole et le droit d'accès à la terre
# العقار الفلاحي والحق في النفاذ للأرض

## Ouvrages et publications de recherche - كتب ومنشورات بحثية


- Ben Saad A., Elloumi M. ; L'accaparement de terres de parcours dans le sud tunisien : menaces sur le pastoralisme et les ressources naturelles Le cas du parcours du Dahar par le groupe suisse GWH. In : Vianey G. (ed.), Requier-Desjardins M. (ed.), Paoli J.C. (ed.). Accaparement, action publique, stratégies individuelles et ressources naturelles : regards croisés sur la course aux terres et à l'eau en contextes méditerranéens ; p. 161-175. (Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches; n. 72 ; Montpellier ; CIHEAM ; 2015.
- Ben Saad A., Les conseils de gestion des terres collectives en Tunisie entre mauvaise gouvernance et marginalisation. Cas de la région de Tataouine, Sud tunisien ; In. Régulation foncière et protection des terres agricoles en Méditerrannée ; Montpellier ; CIHEAM ; Options Méditerranéennes Série B. Etudes et Recherches N°66 ; 2011.
- Bessaoud O. ; La question foncière au Maghreb : la longue marche vers la privatisation ; Les Cahiers Du Cread 103: 17–44 ; 2013.
- Boughanmi H. ; Les principaux volets des politiques agricoles en Tunisie : Evolution, analyse et performances agricoles ; CIHEAM ; Dynamique des populations, disponibilités en terre et adaptation des régimes fonciers ; Comité international de coopération dans les recherches nationales en démographie ; 2006.
- Boulet D. ; Etude économique des coopératives agricoles de production en Tunisie ; Paris ; CIHEAM, Options Méditerranéennes n. 6 ; 1971.
- Elloumi M. ; Les terres domaniales en Tunisie. Histoire d'une appropriation par les pouvoirs publics ; Études rurales 192: 43–60 ; 2013.
- Gharbi I., Elloumi M., Jamin J.Y., Maayoufi D. ; L'attribution de terres domaniales irriguées aux jeunes ruraux en Tunisie : création d'emplois durables ou mise en place d'exploitations non viables ? ; Cahiers Agricultures ; 27 (4) 45001 ; 2018.
- Henia A. ; Les terres mortes de la Tunisie utile et les nouvelles stratégies foncières à l'époque moderne ; Revue des Mondes Musulmans et de Méditerranée 79-80 ; 1996.
- Lasram M. ; Evolution des structures des exploitations agricoles en Tunisie ; Medit numéro 4 ; 2001
- Picouet M. (dir.) ; Dynamiques des populations, disponibilités en terres et adaptation des régimes fonciers, Etudes régionales tunisiennes ; CICRED ; Paris ; 2006.

- بن سعد ع.، كيف السبيل لإعادة هيكلة الاراضي الدولية خدمة لجماهير الكادحين في الريف التونسي، الحوار المتمدن، 12نوفمبر2015.
- بن سعد ع.، في دواعي الإصرار على منوال تنموي لا وطني و لا ديمقراطي و لا شعبي: اتفاق الشراكة بين القطاع العام والخاص لاستغلال المركبات، موقع المغاربي للدراسات والتحاليل، 5 جوان 2017.
- النابلي ي.، ملف الأراضي الدّولية: الدولة تمنح الأرض لمن ينهبها، 27 سبتمبر 2016، نواة


## Rapports Institutionnels - تقارير مؤسساتية


- La privatisation en Tunisie ; Recueil des opérations depuis 1998 ; Agriculture ; 2007.
- La propriété des terres dans le nouveau code d'investissement : vers une recolonisation agricole ? ; Observatoire Tunisien de l'Economie ; J. Chandoul ; Mai 2014.

- Le foncier agricole en Tunisie : situation et contraintes de mise en valeur, La lettre de l'ONAGRI Vol°2, N°4, trimestre 4, 2016.
- Ministère de l'agriculture et des ressources hydrauliques, Enquête sur les structures d'exploitation agricoles 2004-2005, janvier 2006.
- Rapport de la consultation nationale sur l'avenir des terres domaniales agricoles en Tunisie ; Ministère de l'agriculture, des ressources hydrauliques et de la pêche MARHP ; 2015.
- التقرير السنوي العام الواحد والثلاثون لدائرة المحاسبات، الأراضي الدولية المهيكلة، الجمهورية التونسية، 2018.


## Assignation au marché alimentaire mondial
## التقيّد بأسواق الغذاء العالمية

### Ouvrages et publications de recherche - كتب ومنشورات بحثية


- Aloui N. ; Aperçu sur la volatilité des prix des intrants agricoles en Tunisie ; Note d'analyse de L'Observatoire National de l'Agriculture ; mai 2018.
- Arfa L. et Ben Mimoun M. ; Evaluation de l'impact de l'ALECA sur la filière agrumes en Tunisie ; Programme d'appui à l'initiative EPNARD, CIHEAM-IAMM en partenariat avec le ministère de l'agriculture, des ressources hydrauliques et de la pêche ; 2018.
- Bachta M. S., Le Gal P.-Y., Rhouma A., Kuper M. ; De l'eau aux dattes : aperçu de la filière datte tunisienne et perspectives d'interventions ; Economies d'eau en Systèmes IRrigués au Maghreb ; Deuxième atelier régional du projet Sirma, Marrakech ; Maroc ; 2006.
- Ben Abdallah A. ; La phoenicicultureIn. Les systèmes agricoles oasiens ; CIHEAM Options Méditerranéennes ; Série A. Séminaires Méditerranéens N°11 ; Montpellier ; 1990.
- Ben Romdhane M. L'Etat, les paysans et la dépendance ; Le Mensuel N°2 ; 1984.
- Gharbi I., Issaoui M., Hammami M. ; La filière huile d'olive en Tunisie ; LR12ES05 Lab-NAFS « Nutrition-Aliments Fonctionnels & Santé Vasculaire » ; Faculté de Médecine ; Université de Monastir ; Tunisie ; 2013.
- Khaldi R. et Saaidia B. ; Analyse de la filière céréalière en Tunisie et identification des principaux points de dysfonctionnement à l'origine des pertes ; Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, ProjetRéduction des pertes et gaspillage alimentaires à travers ledéveloppement des chaînes de valeur pour la sécurité alimentaire en Egypte et en Tunisie.
- Khedhiri S. ; L'analyse empirique de l'intégration des marchés agricoles en Tunisie ; économie rurale N°252 ; 1999.
- Masmoudi-Charfi et al. ; Caractérisation d'une collection variétale d'oliviers (OleaEuropaea L.). Valorisation de l'eau ; Institut de l'Olivier ; 2017.
- Ouvrages et publications de recherche - كتب ومنشورات بحثية
- Zekri S. et Laajimi A. ; Etude de la compétitivité du sous-secteur agrumicole en Tunisie ; Le futur des échanges agroalimentaire méditerranéens, les enjeux de la mondialisation et les défis de la compétitivité ; Zaragosa ; CIHEAM ; Cahiers Options Méditerranéennes N°57 ; 2001.

- الفريني م.، زيت الزيتون في الإيالة التونسية : تاريخ مادة غذائية أساسية في العهد الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، مخبر البحث Histoire des économies et des sociétés méditerranéennes، تونس، 2016
- الموسوعة التونسية المفتوحة، شجرة الزيتون
- تطور تصدير زيت الزيتون بنسبة 150% من حيث الكمية و180% من حيث القيمة، الموقع الاعلامي باب النات، 10 ماي 2018
- غابة الزياتين بصفاقس وزيت الزيتون

## Rapports Institutionnels - تقارير مؤسساتية


- ALECA et agriculture : Au-delà des barrières tarifaires ; Observatoire Tunisien de l'Economie ; C. Ben Rouine et J. Chandoul ; Avril 2019.
- Analyse de la filière des dattes ; Agence de Promotion de l'Industrie et de l'Innovation, Centre d'Etude et de Prospection Industrielle ; Mars 2017.
- Bilan du soutien européen temporaire aux exportations d'huile d'olive tunisienne ; Observatoire Tunisien de l'Economie ; C. Ben Rouine ; Avril 2018.
- Conditionnement des dattes ; République Tunisienne ; Ministère de l'Industrie et des PME ; non daté.
- Contexte et panorama des accords de libre-échange, Document d'analyse ; CCFD-Terre Solidaire ; Mai 2010.
- Développement des exportations en Tunisie, état de lieu et diagnostic ; Yosra DOUIRI ; Ministère de l'Agriculture, des ressources hydriques et de la pêche ; ONAGRI ; Juillet 2018
- Effets potentiels des accords de libre-échange européens sur l'alimentation et l'agriculture dans les pays du Sud ; résumé exécutif ; CCFD Terre-Solidaire ; Ambroise Mazal ; 2010.
- Etude de l'encouragement des investissements et de développement de production de légumes sous serres ; Agence de Promotion de l'Investissement Agricole ; juin 2015.
- EU's increasing use of decoupled domestic support in agriculture : implications for developing countries ; South Center ;
- Evaluation de l'impact des politiques tunisiennes et européennes sur les exportations de l'huile d'olive tunisienne vers l'UE ; Observatoire Tunisien de l'Economie ; C. Ben Rouine et J. Chandoul ; Juin 2018.
- Evaluation de l'impact des politiques tunisiennes et européennes sur les exportations de l'huile d'olive tunisienne vers l'UE ; Observatorie Tunisien de l'Economie ; Breifing paper N°7 ; Juin 2018.
- Evaluation de l'impact de l'ALECA sur la filière agrumes en Tunisie ; Ministère de l'agriculture, des ressources hydriques et de la pêche ; CIHEAM ; Programme d'appui à l'initiative ENPARD Méditerranée ; 2018.
- Innovation et technologie ; un moteur de croissance pour le secteur oleicole tunisien ; BERD et FAO ; Novembre 2017.
- Journal officiel du Conseil oléicole international ; LIVÆ Nº 124 ; Éd. Française ; Novembre 2017.
- L'ALECA, un instrument clé dans la politique de l'UE ; Observatoire Tunisien de l'Economie : J. Chandoul ; Mai 2017.
- Les échanges commerciaux des produits agricoles et alimentaires de la Tunisie : observation des faits et analyse des tendances ; Observatoire National de l'Agriculture ; Document de travail ; Avril 2015.
- Perception de l'Accord de Libre-Echange Complet et Approfondi (ALECA) ; Etude des attentes et conséquences économiques et sociales ; Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux ; Octobre 2018.
- Tableau de bord de l'huile d'olive en Tunisie, Observatoire National de l'Agriculture ONAGRI ; Février 2019.
- Tableau de bord des dattes en Tunisie, Observatoire National de l'Agriculture ONAGRI ; Février 2019.
- Tunisie. Analyse de la filière oléicole ; FAO Investment Center ; FAO et BERD ; 2015.
- Tunisie. Projet d'extention de la zone de sauvegarde des agrumes du Cap Bon ; Banque Africaine de Développement ; Département de l'Agriculture et du Développement Rural ; Région Nord, Est et Sud ; Janvier 2006.
- Tunisie: Analyse de la filière oléicole ; Country highlight ; FAO Investment Center et BERD ; Rome ; 2015.
- Un regard sur le marché mondial et tunisien des agrumes ; Note de veille de l'Observatoire National de l'Agriculture ONAGRI ; 2018.
- Archives de la Chambre Mixte de Commerce et d'Agriculture du Sud, Sfax ; janvier 1897.

- تونس، دراسة و تحليل منظومة زيت الزيتون، منظمة الأغذية والزراعة والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، روما 2018.
- ولاية قبلي بالأرقام، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ديوان تنمية الجنوب، 2017.


## Système de production agricole - منظومة الانتاج الفلاحي

### Ouvrages et publications de recherche - كتب ومنشورات بحثية


- Abaab A. et Elloumi M. ; Effets des politiques de prix, des subventions et de la fiscalité sur les performances de l'agriculture tunisienne ; In. Prix et subventions : effets sur les agricultures familiales méditerranéennes (études nationales) ; Montpellier ; CIHEAM ; Options Méditerranéennes N° 11 ; 1997.
- Abaab A., Tbib A., Ben Salem M. ; Agriculture familiale et revenus extérieurs dans le Sud-Est tunisien ; In. Pluriactivité et revenus extérieurs dans l'agriculture méditerranéenne ; Montpellier ; CIHEAM ; Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches; n. 5 ; 1991.
- Ali Salmi B.Z. et Ben Said M. ; Agriculteurs tunisiens face aux impératifs de l'intensification ; Diversité des systèmes de production et comportement des agriculteurs de la région céréalière de Borj El Amri ; Economie Rurale N°135 ; 1980.
- Bachta M.S. ; L'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Tunisie ; In. Allaya M. (ed.) ; Les agricultures méditerranéennes : analyses par pays ; Montpellier ; CIHEAM ; 2008.
- Ben Saad A., Bourbouze A. ; Les nouveaux visages du pastoralisme moderne du grand sud tunisien ; In. Pastoralisme méditerranéen : patrimoine culturel et paysager et développement durable ; Montpellier : CIHEAM / AVECC / UNESCO ; Options Méditerranéennes : Série A. Séminaires Méditerranéens N°93 ; 2010.
- Ben Said T. ; Les effets de l'ajustement structurel sur l'intégration de l'agrculture tunisienne à l'échange international ; In. Crises et transitions des politiques agricoles en Méditerranée ; Monpellier ; CIHEAM ; Options Méditerranéennes N°8 ; 1994.
- Ben Salah T. ; Agrumes: pourquoi les agriculteurs du Cap bon ne s'orienteraient-ils pas vers d'autres produits plus rémunérateurs ; Leaders ; 27 Janvier 2017.
- Bourenane N., Campagne P., Carvalho A. de, Elloumi M. ; La question de la pluriactivité en Algérie, en France, au Portugal et en Tunisie ; In. Pluriactivité et revenus extérieurs dans l'agriculture méditerranéenne ; Montpellier ; CIHEAM ; Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches; n. 5 ; 1991.
- C. Masmoudi-Charfi, et al. ; Mise en place et Conduite d'une plantation intensive d'Oliviers ; Institut de l'Olivier ; 2016.
- Elloumi M. ; Capacité de résilience de l'agriculture familiale tunisienne et politique agricole post révolution ; In. Accaparement, action publique, stratégies individuelles et ressources naturelles : regards croisés sur la course aux terres et à l'eau en contextes méditerranéens ; Montpellier ; CIHEAM ; Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches; n. 72 ; 2015.
- Elloumi M. ; L'agriculture tunisienne dans un contexte de libéralisation ; Région et Développement n° 23 ; 2006.
- Elloumi M. ; Revenu et travail extérieurs dans la dynamique des exploitations agricoles : (Région de Zaghouan - Tunisie) ; In. Pluriactivité et revenus extérieurs dans l'agriculture méditerranéenne ; Montpellier ; CIHEAM ; Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches n. 5 ; 1991.
- GACHET J.P. ; L'agriculture : discours et stratégies, Des constantes : une stratégie étatique, des stratégies paysannes ; in. Tunisie au présent. Une modernité au-dessus de tout soupçon ? ; Michel Camau (dir.) CNRS, 1987.
- Jouili M. ; Ajustement structurel, mondialisation et agriculture familiale en Tunisie ; Thèse de Doctorat ; Univ. Montpellier ; 2008.

- Jouili M. ; Problématique de financement de l'investissement agricole en Tunisie ; New Medit 8(3): 28–35 ; 2009.
- Jouve A.-M. ; Evolution des structures de production et modernisation du secteur agricole au Maghreb ; in. Politiques foncières et aménagement des structures agricoles dans les pays méditerranéens ; Montpellier ; CIHEAM, Cahiers Options Méditerranéennes; n. 36 ; 1999.
- Lerman Z, Csàki C, Feder G. ; Land policies and evolving farm structures in transition countries. Washington DC: World Bank ; 2002.
- Lerman Z. ; Agriculture in transition economies: from common heritage to divergence ; Agricultural Economics 26: 95–114 ; 2001.
- Paoli, J. C. (coor.) ; La petite exploitation agricole méditerranéenne, une réponse en temps de crise ; Montpellier ; CIHEAM, 2017. (Options Méditerranéennes : Série A. Séminaires Méditerranéens; n. 117).
- Sethom H. ; L'agriculture de la presqu'île du Cap Bon (Tunisie): structures sociales et économie rurale ; Université de Tunis ; 1978.


## Rapports Institutionnels - تقارير مؤسساتية


- Aperçu de la volatilité des prix des intrants agricoles en Tunisie ; ONAGRI ; Note d'analyse ; Mai 2018.
- Evaluation du système de soutien au secteur agricole en Tunisie ; Programme d'Appui à l'Initiative ENPARD Méditerranée ; Chebbi H. ; juin 2018.
- Le secteur des céréales en Tunisie : Etat des lieux et orientations stratégiques ; Institut Tunisien des Etudes Stratégiques ; non daté.
- Organisation territoriale en Tunisie ; Institut des Régions Arides de Medenine, dans le cadre du programme d'Appui aux dynamiques de développement des territoires ruraux en Méditerranée, CEHAM, 2011
- Pour une évaluation de la dégradation des terres en Tunisie. Cadre institutionnel et législatif. Information et données disponible. Etat des connaissances ; Ministère de l'Agriculture et des Ressources Hydrauliques et l'Agriculture DG/ACTA et Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation ; Projet LADA ; non daté.
- Tunisie - Balance générale des paiements : Les quatre records réalisés en 2018.
- Tunisie, financement du secteur agricole ; FAO ; 2013.


## Textes juridiques - نصوص قانونية


- Résumé des avantages, primes et incitations octroyés dans le cadre de la nouvelle réglementation d'investissement en Tunisie, Cabinet Zahaf & Associés, mai 2018

- الأمر 256عدد 1985-، المؤرخ في 1985/02/05 والمتعلق بضبط القانون الأساسي الانموذجي للوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي صاحبة حق الانتفاع بالأراضي الدولية.
- الأمر عدد 2007-1390 المؤرخ في 2005/11/06 والمتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي النموذجي للشركات التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية.
- الأمر عدد 2007-1391 المؤرخ في 2005/11/06 والمتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي النموذجي للشركات التعاونية الأساسية للخدمات الفلاحية.
- الأمر عدد 1997-1536، المؤرخ في 1997/08/04 و المتعلق بإتمام القانون الأساسي الأنموذجي للوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي صاحبة حق الإنتفاع بالأراضي الدولية.
- الأمر عدد 1988/1172 المؤرخ في 1988/06/18 يتعلق بضبط شروط احياء الاراضي الدولية الفلاحية من طرف شركات الاحياء والتنمية الفلاحية وبكيفية انجاز برنامجها التنموي.
- الأمر عدد 1983-226، المؤرخ في 1983/03/04 والمتعلق ببضبط شروط إحياء الأراضي الدولية الفلاحية من طرف شركات الإحياء

والتنمية الفلاحية.
- القانون عدد 1984-28، المؤرخ في 1984/05/12 والمتعلق بتنظيم الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي المستغلة للأراضي الدولية الفلاحية.
- القانون عدد 1995-21 والمؤرخ في 13/02/1995 والمتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية.
- القانون عدد 4 لسنة 1967 مؤرخ في 19 جانفي 1967 يتعلق بالقانون الأساسي العام للتعاضد.
- القانون عدد 1999-43 المؤرخ في 1999/05/10 والمتعلّق بمجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.
- القانون عدد 2005-94 والمؤرخ في 2005/09/18 والمتعلق بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية.
- كراس الشروط الخاص بكراء ضيعة دولية معدة لبعث شركة إحياء وتنمية فلاحية، وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، 2013.
- ملخص للإجراءات والشروط الخاصة بكراء ضيعة دولية معدة لبعث شركة إحياء وتنمية فلاحية، وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، غير مؤرخ.
- كحلون ع.، مجموعة القوانين العقارية التونسية 2002-1885، دار اسهامات في أدبيات المؤسسة، 2002.

## Stratégies nationales et politiques publiques

## الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العمومية

- Appui à la mise en oeuvre du NEPAD–PDDAA, TCP/CMR/2908 (I) ; Gouvernement de la République Tunisienne ; FAO ; Programme détaillé pour le développement de l'agriculture africaine ; Volume I de VII ; Proramme national d'investissement à moyen terme PNIMT ; mai 2005.
- Convention Cadre des Nations Unis sur les Changements Climatiques ; Contribution Prévue et Déterminée au Niveau National - Tunisie ; 2016.
- Document de la Banque Mondiale ; Tunisie, Projet Intégré de Sidi Salem ; Rapport N°1215-TUN ; Département des projets ; Bureau régional Europe ; Moyen-Orient et Afrique du Nord ; mai 1977.
- Etude de reformulation concertée du Programme de mise à niveau des exploitations agricoles en Tunisie ; Ministère de l'agriculture, des ressources hydriques et de la pêche ; Agence française de Développement ; IRAM ; AGER ; Mai 2015.
- Etude stratégique sur le développement durable et l'agriculture dans le Gouvernorat de Sidi Bouzid ; CNEA / Rapport définitif de la 3ème phase : Orientations stratégiques et Plan d'action ; Ministère de l'environnement et du développement durable ; non daté.
- Gestion durable des ressources en eau ; Ministère de l'environnement et du développement durable ; Agence Nationale de Protection de l'environnement ; Observatoire Tunisien de l'Environnement et du Développement durable ; Coopération Allemande au développement ; 2008.
- La Tunisie et l'Accord de Libre Echange Complet et Approfondi (ALECA, secteur agricole) ; et si l'on abordait la question sous l'ange de «ne pas avoir peur de ce qui fait peur» ; Institut Tunisien des Etudes Stratégiques ; 2019.
- Le Plan de Développement 2016 – 2020 ; République Tunisienne. Ministère du Développement , de l'Investissement et de la Coopération Internationale ; 2015.
- Note sur le développement agricole du Ministère des finances
- Référentiel du développement agricole durable en Tunisie ; Document de base pour la formation et le conseil agricole ; Ministère de l'agriculture des ressources hydrauliques et de la pêche, Agence de vulgarisation agricole, GIZ, AFC ; 2016.
- Revue stratégique sur : la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Tunisie ; Institut Tunisien des Etudes Stratégiques, Programme Alimentaire Mondial ; décembre 2017.
- Stratégie de Développement Durable des Oasis en Tunisie ; Ministère de l'environnement et de développement durable ; Direction générale de l'environnement et de la qualité de la vie ; mars 2015.
- Stratégie de mobilisation des ressources en eau en Tunisie ; Ministère de l'agriculture, des ressources

HYDRAULIQUES ET DE LA PÊCHE ; DIRECTION DES EAUX NON-CONVENTIONNELLES ET DE LA RECHARGE ARTIFICIELLE ; MAI 2017.

- STRATÉGIE NATIONALE D'ADAPTATION DE L'AGRICULTURE TUNISIENNE ET DES ÉCOSYSTÈMES AUX CHANGEMENTS CLIMATIQUES ; GIZ, MANDATÉ PAR LE MINISTÈRE FÉDÉRAL ALLEMAND DE LA COOPÉRATION, ÉCONOMIQUE ET DU DÉVELOPPEMENT (BMZ), EN PARTENARIAT AVEC MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE, DES RESSOURCES HYDRAULIQUES ET DE LA PÊCHE (TUNISIE) ; 2007.
- STRATÉGIE NATIONALE SUR LE CHANGEMENT CLIMATIQUE. RAPPORT DE LA STRATÉGIE ; RÉPUBLIQUE TUNISIENNE. MINISTÈRE DE L'ENVIRONNEMENT ; GIZ ; GROUPEMENT ALCOR - TEC ; OCTOBRE 2012.

- المخطط الوطني للنهوض بالهياكل المهنية الفلاحية، مجلس وزاري بتاريخ 26 نوفمبر.
- التشخيص الرباعي الخاص بمنظومة الأمن الغذائي، المرصد الوطني للفلاحة، فيفري 2019.
- المخطط الخماسي للتنمّة 2016-2020، الجمهورية، وزارة الفلاحة والصيد البحري.
- الهياكل المهنية الفلاحية بتونس، م. ل. فراد مدير عام التمويل و الإستثمارات و الهياكل المهنية، وزارة الفلاحة، تونس، المعرض العربي الإقليمي الأول للتنمية القائمة علي التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الدوحة، 2014.
- دراسة استشرافية حول الأمن الغذائي وتنمية الصادرات في أفق 2030، اللجنة الوطنية المكلفة بوضع خطة ودراسة استشرافية حول منظومة الأمن الغذائي وتنمية الصادرات في أفق 2030، إعداد: المرصد الوطني للفلاحة المكلف برئاسة اللجنة، فيفري 2019.

**للإتصال بمجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية**
gtsa.tunisie@gmail.com

# مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية

تكوّنت المجموعة أواخر سنة 2017 بعد خوض تجارب عديدة، تراوحت بين العمل الجمعيّاتي المختص في السياسات الاقتصادية ومرافقة الحركات الإجتماعية ودعمها في مسارات نضالها. وهي إطارٌ يضمّ باحثين مناضلين يعملون على تحليل السياسات الفلاحية في تونس وعلى تبيان تأثيرها على بُنية الإنتاج الفلاحي وانعكاساتها على صغار ومتوسطي الفلاحين.

كان لهذا المسار الدور الأهمّ في تكوين أعضاء المجموعة من خلال لحظات المكاشفة والصدق مع واقع تونسي مأزوم ويزداد تأزما مع إحتداد وتيرة التعديلات الهيكلية على الإقتصاد.

في الأثناء، كان لتجربة جمنة التي انطلقت مع بدايات المسار الثوري في تونس سنة 2011 الأثر الكبير في لفت اهتمام المجموعة الى قضايا الأرض والحقّ في النفاذ الى الثروات الطبيعية. وهو ما أتاح فهمًا أعمقًا لقضايا السيادة الغذائية وتشكّلًا لبوادر الوعي بضرورة إعادة التفكير في مسارات الفلاحة التونسية والعمل على مرافقة جمهور الفلاحين و دعمهم في قضاياهم العادلة.

ترتكز مجمل أبحاث هذه المجموعة على مركزية مفهوم السيادة الغذائية. ونعني بذلك أفق التأسيس لمشروع فلاحي ينتصر لصغار ومتوسّطي الفلاحين ويضمن لهم حقّهم الطبيعي والمشروع في النفاذ إلى مجمل الثروات الطبيعية من مياه وأرض وبذور. بما يراكم لإمكانيات إرساء سيادة شعبية حقيقية في المجال الفلاحي، تقطع مع كلّ أشكال هيمنة وتسلط الشركات متعددة الجنسيات ومع المشاريع الاستعمارية الجديدة تحت يافطة " الغذاء ".

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG